

الرأسمالية

ضد

الرأسمالية

تأليف: ميشيل ألبر
ترجمة: حلیم طوبسون

منتدى إقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com



منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

الطبعة الأولى

يناير ١٩٩٥

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع
البعثة الفرنسية
للأبحاث والتعاون
قسم الترجمة - القاهرة



مكتبة الشروق : ٢ شارع البورصة الجديدة - قصر النيل - القاهرة

الرأسمالية ضد الرأسمالية

ميشيل البيرو

مكتبة الشروق

هذه ترجمة لكتاب

CAPITALISME

CONTRE CAPITALISME

تأليف: MICHEL ALBERT

الناشر: EDITIONS DU SEUIL

SEPTEMBRE 1991

تقديم

- * شهد العقد الأخير من القرن العشرين انهيار الاتحاد السوفيتى ، وخروج دول أوروبا الشرقية والجمهوريات الإسلامية الجديدة - والبقية تأتى - من الستار الحديدي .
- * عد الكثيرون ذلك بمثابة شهادة وفاة للشيوعية ، وفى نفس الوقت شهادة صلاحية للرأسمالية ، بل غالى البعض واعتبره شهادة تفوق أبدى للرأسمالية ، إن لم يكن احتكار ووحداية بين النظم الاقتصادية والاجتماعية .
- * فما هى الرأسمالية ؟

وهل لها وجه واحد أم أكثر ؟

كيف تطورت ... وكيف ستطور ؟

- * يمرض ميشيل البيير فى هذا الكتاب لنماذج رأسمالية ثلاثة ... النموذج الأمريكى - ومعه لحد ما الإنجليزى - الباهر والكاسح إعلامياً ... والنموذج الراينى - ألمانيا والسويد وسويسرا - الفعال والمادل لحد ما ... عديم الجاذبية والباهت إعلامياً لحد كبير ... حتى أنه شبهه عند المقارنة بالنموذج الأمريكى بعفة جونون أمام مفاتن فينوس ... ثم النموذج اليابانى .

- * يقارن المؤلف بين الأهداف الرئيسية لكل نموذج ، ووسائله ونتائجه ... من خلال التعليم ... الصحة العامة ... البطالة ... الدخول وتفاوتها ... الادخار ... المديونية ... الضرائب ... المنشآت والبنوك والبورصات ... التأمينات ... القانون والقضاة والمهامون ... الأخلاق والجريمة ...

- * ويشير كثيراً من التساؤلات عن المتناقضات الظاهرة ، فكيف أصبحت أمريكا - التى احتفظت بيد على الكتاب المقدس ويد على الدستور - من كافة البلدان المتقدمة ، الدولة الأولى فى عالم الإجرام والمخدرات ، والأخيرة فى مجال التطعيم ضد الأمراض ومعدلات الإدلاء بالأصوات فى الانتخابات ؟ وكيف وصل الأمر فى التعليم للتقدير المشهور أمة فى خطر ، وأن نظام التعليم الأمريكى على حافة السقوط ؟ ^(١) .

١ - ولا يملك المرء إلا أن يهيج لتوالى بثات مدرسى وموجهى وزارة التعليم لأمريكا ، وانتشار المدارس والمؤسسات التعليمية الأمريكية البالغة الغلاء فى مصر .

ونقل عن الاحصائيات الأمريكية حصول ٢,٥ مليون أمريكي غنى على نفس دخل الـ ١٠٠ مليون أمريكي أسفل المقياس ^(٢) . لم نقل انتقاد أكبر موريتا رئيس ومدير عام سوني ، بينما نخطط نحن لعشر سنوات ، فإنهم لا يهتمون إلا بأرباح المشر دقائق القادمة .. وهذا الإنقاع أصبح الاقتصاد الأمريكي مجرد شبح .

* ولكن في أمريكا أحسن المقول .. وبعض جامعاتها الأحسن في العالم ... ومنها أغلب الاختراعات والأفكار الجديدة ... وهي حلم شباب كل العالم عدا أوروبا الغربية واليابان .. وهي محط أنظار أكثر حكومات العالم الثالث ، بل والثاني سابقاً ... وهي أكبر سوق في العالم ... وأخيراً هي من حمى أوروبا الغربية من الشيوعية .

* ثم انتقل للنموذج الرأبى ، وفيه اقتصاد السوق الاجتماعى ^(٣) ، حيث لا يمكن ترك السوق وحده ليحكم الحياة الاجتماعية . يقترح المؤلف ثلاثة معايير لقياس التفوق الاجتماعى ، أحدها الحد من تفاوت الدخل ، ثم يقارن بين حجم الطبقات المتوسطة في أمريكا ٧٥٪ ، وألمانيا ٧٥٪ ، والسويد وسويسرا ٨٠٪ .

* ونقل تصريحاً فلسفياً اقتصادياً اجتماعياً عسكرياً أدلى به هائل الأديب التشيكي ورويس الجمهورية « منطقة اليأس وعدم الاستقرار والفوضى في شرق أوروبا ، لن يكون تهديدها لأوروبا الغربية أقل من الفرق المدرعة لحلف وارسو » ^(٤) .

* واختتم المؤلف كتابه بملحقين ، قالت مسز تانشر - الحليف المخلص المحبوب لرهجان - في أحدهما « أوروبا لا يمكن أن تكون مثل أمريكا ، لأن تاريخ أوروبا مختلف عن تاريخ أمريكا » .

٢ - قال كليتون في كتابه رؤية لتغيير أمريكا الذى وضعه قبيل انتخابه رئيساً : خلال عقد الثمانينات ، حصل الواحد في المائة الأكثر ثراءاً على ٧٠٪ من إيرادات الدخل .

٣ - نص الدستور الألماني الصادر في التسعينات على أن ألمانيا جمهورية ديمقراطية اتحادية تقوم على سيادة القانون والتكافؤ الاجتماعى .

٤ - في البنوك المصرية ودائع تقارب ١٥٠ مليار جنيه ، وتراوح تقديرات ودائع المصريين خارج مصر بين ٤٠ - ٢٠٠ مليار دولار ، بينما متوسط الدخل في مصر ٦٠٠ - ٩٠٠ دولار في السنة ، والبطالة حول الـ ٣ مليون !

مقدمة

لأول مرة فى التاريخ أحرزت الرأسمالية حقا قصب السبق فى أمانا هذه ، على طول الخط . فقد حسمت المسألة التى ربما كانت أهم قضايا هذا العصر .
وقد حققت الرأسمالية انتصارها على ثلاث جبهات .

دارت المعركة الأولى فى إنجلترا على يد مسز تانتشر ، وفى الولايات المتحدة على يد الرئيس ريجان . وهى معركة داخلية ضد تدخل الدولة. الذى يسعى إلى الرأسمالية . وهكذا تزعمما سويا ، إينة البقال والممثل السابق ، أول ثورة محافظة فى مجال السياسة الاقتصادية ، وهى ثورة الحد الأدنى من الدولة . وتتمثل أوضح مبادئ تلك الثورة فى أقل قدر من الضرائب يفرض على الأغنياء . فلو دفع الأغنياء ، وفى مقدمتهم الرأسماليون أقل لأصبح نمو الاقتصاد أشد ، ولاستفاد الجميع من ذلك . ففى عام ١٩٨٠ كانت الحكومة الاتحادية فى الولايات المتحدة تستقطع ما يصل إلى ٢٧٥ من أعلى دخل يحققه المواطن ، وفى عام ١٩٨٨ وصلت أعلى نسبة لفرض الضرائب ٢٣٣ . وفى المملكة المتحدة بلغ الحد الأقصى للضريبة ٢٩٨ من دخل رأس المال فى ظل الحكومات العمالية. وفى عهد مسز تانتشر انخفض ذلك الحد الأقصى فبلغ ٢٤٠ فقط . ولم يحدث أبدا من قبل أن حظى أى إصلاح مالى بمثل تلك الشعبية فى العالم . فقد غير اتجاه العلاقات التاريخية بين الدولة والمواطن فى عشرات البلدان . فالضغط الضرائبى لم يكف عن التصاعد خلال قرنين من الزمن فى البلدان المتقدمة . وقد انقلب ذلك التطور الآن رتتا نشهد ، على العكس ، سباقا دوليا من أجل تخفيض الضرائب . وتلك ثورة بالفعل .

أما الانتصار الثانى للرأسمالية فكان باهرا حقا خاصة وأنه جرى على الجبهة بشكل مباشر وشامل ، وتم إحرازه دون خوض معركة . كانت الرأسمالية تواجه الشيوعية منذ

قرن . ومنذ حوالي نصف قرن هيمنت تلك المواجهة الدائرة أساسا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، هيمنت على كافة العلاقات الدولية . فثياب المانيا الشرقية الذي تجاسر في التاسع من نوفمبر ١٩٨٩ واجتاز سور برلين كان طليعة للاحقة مليون من المحرومين في البلدان الشيوعية ، إذ كانوا محرومين من الحرية ومن العديد من المنتجات الاستهلاكية ، أي الرأسمالية .

أما الانتصار الثالث فقد تطلب خوض معركة استغرقت مئة ساعة على الجبهة الجنوبية للعراق ، وتم إحرازه بنسبة ألف إلى واحد . وهو أول انتصار مشترك للقوة والحق ، وانتصار للولايات المتحدة التي ساندتها ثمانية وعشرون بلدا ، من بينها ثمان دول إسلامية ، ووقفت في صفها الأمم المتحدة ، بل وأيضا الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية . وهو انتصار أيضا للرأسمالية على أوهام شعوب حرمتها من التنمية الاقتصادية الدكتاتوريات التي تضطهدها . وبوصنا أن نراهن بأن الجماهير التي خدعها صدام حسين ستسلك إن أجلا أو عاجلا نفس الطريق الذي سلكته الجماهير الشيوعية ، أي طريق الرأسمالية^(*).



وهذا الانتصار الذي حققته الرأسمالية يلقى ضوئا جديدا على التاريخ الاقتصادي للعالم ويجري تغييرا عميقا في جغرافيته .

فبمجرد تبيد أضواء الواقع لعتمة « الليلة السييية » المرتبطة بالشيوعية انقسم ماضينا بأسره إلى مرحلتين متناقضتين .

- قبل الرأسمالية ، وعلى مدى التاريخ ، كان العالم بأسره ، بما في ذلك أكثر الحضارات ثاقفا ، أشبه بالعالم الثالث كما نعرفه اليوم . ففي هذا العالم كان الناس يولدون « بشكل طبيعي » وبيولوجي ، إلى حد ما مثل البهائم ، ويموتون في المتوسط قبل السنوات الثلاثين من عمرهم ، ضحايا المجاعات الدورية والأوبئة المرتبطة بسوء

(*) لا نوافق على هذه الفقرة التي اشتملت معلومات وأفكار منها ما هو ظاهر التناقض ، ولا نخفي على أحد العلاقة القوية بين صدام حسين والغرب والمرب طيلة حربه ضد إيران ، ولا نزعم أحد أن الكويت - وغيرها من دول التحالف - ذات أنظمة ديمقراطية .

التفذية والاضطهاد الأزلى و « المقدس » ، على يد السلطة .

لقد عانت فرنسا ، حتى فرنسا ، رغم زراعتها « الفنية » من مجاعات حقيقية حتى عشية ثورة ١٨٤٨ !

كان ذلك عالم الحاجة والعوز ، عالم ما قبل تاريخ الاقتصاد .

- وقد تمثلت مهمة الرأسمالية التاريخية ، المهمة التى لم تعهد من قبل ، فى البدء فى دفع الفقر والمجاعات والاضطهاد والتمذهب والحرمان ، وذلك منذ قرابة ثلاثة قرون . وبدأت تلك الثورة فى البلدان ذات التقاليد اليهودية - المسيحية ، وانتشرت وتعاظمت وتسارعت منذ مئة سنة فى الشرق الأقصى ، وقامت فى كل مكان على أساس نفس النظام المعتمد على قواعد ثلاث : الرأسمالية ، أى حرية تحديد الأسعار فى السوق ، وحرية تملك وسائل الإنتاج (لن أقدم أى تعريفات أخرى إذ أن هذين التحديدين يجران فى رأيى عن الجانب الأساسى فى الموضوع) ، وحقوق الإنسان ، وفى مقدمتها حرية العقيدة ، ولتطور التدرجى نحو الفصل بين السلطات ، والديمقراطية .

وبعد عهد الفاقة المتواصل فى الماضى ، بدأ بالكاد عهد النمو الاقتصادى الجديد . ويرسم أمامنا بعد الانتصار التاريخى الثلاثى للرأسمالية ، بل ويتجسد لنا البلدان الجديان للجغرافيا الاقتصادية فى العالم .

هناك أولا مشكلة التزود بالبترول التى ظلت طوال حوالى عشرين سنة كالسيف المسلط على رقابنا . فهو الأكسجين اللازم لحياتنا الاقتصادية . وقد تم حل هذه المشكلة عمليا ، ولم تعد القضية ما إذا كنا سنحصل على ما يكفينا منه ، بل بأى ثمن سيكون ذلك ، وما إذا كنا نطلق فى الجو قدرا من عادمه أكثر من اللازم . وستمثل الجغرافيا الجديدة للطاقة لا فى عمليات التنقيب عن البترول ، ولكن فى البحث عن طاقات بديلة ووسائل لمكافحة التلوث .

والأهم من ذلك « زوال » مضمون العالم الثالث نفسه ، منذ انتهاء الحرب الباردة . لقد كان بوسنا الحفاظ على التقسيم الثلاثى : بلدان رأسمالية ، وبلدان شيوعية ، وعالم ثالث ، مع المتناظر بالافتناع بذلك التقسيم طالما كانت الشيوعية تجرؤ على تحدى الرأسمالية فى عمر دارها ، ألا وهو الفعالية الاقتصادية .

ويجب ألا ننسى أن خروتشوف ما كان يشير دهشة أحد عندما أعلن من فوق منصة الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠ أن عالم ٢٠٠٠ سيسجل لحاق الاقتصاد السوفيتي باقتصاد الولايات المتحدة وحتى عهد قريب كانت المئات من الجامعات في أنحاء العالم تواصل تدريس هذا النوع من الحماقات .

أما الآن ، وقد سقطت الأفتنة وتبين لكل ذي عينين مدى تخلف الاقتصاد الشيوعي الذي يدعو إلى الرثاء ، فإنه يتعين بكل وضوح إدراجها في فئة البلدان المتخلفة نفسها ، إذ أن التقسيم الثلاثي تخلص عن موقعه لتقسيم ثنائي بسيط . فهناك من جهة البلدان المتقدمة أو النامية بسرعة ، وهي جميعا من البلدان الرأسمالية ؛ وفي جهة أخرى البلدان المتخلفة ، أي الفقيرة . فاصطلاح «العالم الثالث» لم يعد له معنى بالمعنى الحرفي للكلمة .

وبالطبع لا يكفي أن نقام الرأسمالية في بلد لكي ينطلق في طريق النمو الاقتصادي . فهناك حد أدنى من الشروط : أن تكون الدولة فعالة وليست فاسدة . وبالطبع هناك فقراء بل وأحيانا أناس يزدادون فقرا في بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة للغاية ، وبالأخص الولايات المتحدة . ولكن يتعين أن نلاحظ في هذا الصدد أن السمنة في الولايات المتحدة باتت مشكلة صحية على الصعيد القومي ، وإن كان الفقراء هم الذين يعانون من البدانة ...

وإليكم إذن قائمة بالبلدان الرأسمالية المتقدمة أو السريعة النمو :

— أمريكا الشمالية ، بما في ذلك المكسيك ، وشيلي ، نظرا لانطلاقة البلدين الأخيرين الجديدة المتميزة بعنفواتها ؛

— بلدان أوروبا الغربية عموما سواء كانت متتمة إلى الوحدة الاقتصادية الأوروبية أو إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ؛

— اليابان والبلدان الصناعية الجديدة في آسيا : تايلاند وكوريا وه النمر ، الأخرى ، تايبوان وهونج كونج وسنغافورة^(٥) .

وما لا شك فيه أن هذه القائمة ستثير اعتراضات منها على سبيل المثال :

(٥) لم يذكر المؤلف ماليزيا ، ولها مجريتها الثرية الفريدة .

- لماذا لا ندرج المملكة العربية السعودية والإمارات فى قائمة البلدان الرأسمالية المتقدمة مع أنها ثرية جدا ؟

لأن نراها لا يتحقق عن طريق الأسواق ، ولكن بضخه من باطن الأرض ، مما أعفاها حتى الآن من الالتزام بقواعد الديمقراطية والفصل بين السلطات .

- ولماذا نجعل المكسيك فى تعارض مع بقية بلدان أمريكا اللاتينية ؟

لأن المكسيك هى التى اتسلخت عن تلك البلدان منذ بضع سنوات بفتح أبواب اقتصادها للمبادلات الخارجية حتى أنها عقدت اتفاقية للتبادل الحر مع الولايات المتحدة . وشيلى هى أيضا راحت تتطلق بعد أن أخضعت اقتصادها لقوانين السوق . ولكن هناك ثروات كبيرة تتكون فى بلدان أمريكا اللاتينية خارج نظم الاقتصاد الرأسمالى لأنها لا تلتزم بقواعد المنافسة وقوانين اقتصاد السوق ، مما يؤدى إلى بقاء تلك البلدان تحت نير التضخم والتخلف .

- ولماذا لا تشمل هذه القائمة جنوب إفريقيا ؟

لأن الديمقراطية فيها تقوم حالياً على إحلال التمييز المنصرى الاقتصادى محل التمييز المنصرى الاجتماعى . غير أن الناس لا يعلمون إلا النذر اليسير عن إفريقيا ، وأن هذه القارة البائسة تضم بلدا قرر منذ عدة سنوات أن يمد جسرا بين شمال إفريقيا وجنوب أوروبا وأعنى بذلك المغرب .

فيا له من تبسيط مثير للدهشة لعالم يقال عنه إنه مقضى عليه بأن يزداد تعقيدا ! وفجأة يبدو لنا الجغرافيا الاقتصادية الدولية بسيطة للغاية ونائية التركيب . ولكن أليست هذه التفرقة القاطعة مسألة لا تطاق خاصة وأن الهيمنة بل والاحتكار الذى تتمتع به الرأسمالية اليوم كنظام يتعارض تماما مع طبيعتها ، خصوصا وأنه قد سبق لنا أن قررنا أن السوق ، أى المنافسة ، هى الأساس الذى تقوم عليه الرأسمالية ؟ ولكن هاهى قد أصبحت الآن قوية ومنتصرة ، حتى أنه لم يمد هناك منافس لها .

لقد فقدت مرأتها وقدرتها على تأكيد قيمتها نتيجة لذلك الانتصار الشامل . فالديموقراطية والليبرالية والرأسمالية لم تختبر الاحتكار الصرف من قبل . فكيف يأس مالا يلقى منافسا ؟

وبدلا من المغامرة بعرض افتراضات ، يجتبر بنا أن نفحص الحلول الملموسة التي تقدمها مختلف البلدان الرأسمالية في مواجهة مشاكل محددة . وقد أكون متصفا في اختيار عشر من بين تلك المشاكل نظرا لأهميتها الخاصة وتعدد الحلول المتمايزة وبالأخص لأننا سنلاحظ مع كل منها أن الرأسمالية ليست متجانسة ، بل تتمايز من خلال نموذجين أساسيين يتجاوبان : « رأسمالية ضد رأسمالية أخرى » .

١ - الهجرة

قد تحتل الهجرة مركز الصدارة بين موضوعات الحوار السياسي خلال القرن الحادي والعشرين في أغلب البلدان المتقدمة . وبهم هذا الموضوع الرأسماليين بشكل خاص لأن اليد العاملة المغتربة أقل تكلفة دائما من اليد العاملة الوطنية بالنسبة لنفس المردود . ولعل ذلك يفسر لنا لماذا أصبحت الولايات المتحدة الآن أكثر البلاد انفتاحا للهجرة ، خاصة الهجرة الأمريكية اللاتينية ، بعد أن اتبعت لأمد طويل سياسة متشددة. تعتمد على الحصص . فهناك قانون صدر في عام ١٩٨٦ يضمنى الشرعية على ثلاثة ملايين من المهاجرين الذين دخلوا البلاد بطرق غير قانونية ، كما صدر في عام ١٩٩٠ قانون آخر يرفع حجم الهجرة الشرعية من ٤٧٠ ألفا إلى ٧٠٠ ألفا في عام ١٩٩٥ . ويتم ذلك في الوقت الذي يحل فيه محل آليات الاندماج والانصهار في المجتمع الأمريكي ، نوع من القبلية الجديدة بين المجموعات العرقية التي تفرص على تأكيد « هويتها الثقافية » أكثر من حرصها على أن يصبح أفرادها مواطنين أمريكيين حقا .

ولكن لماذا ظل اليابان الرأسمالي بلدا منغلقا على نفسه إلى هذا الحد ؟ لا شك في أن الكثافة السكانية تشكل عاملا أساسيا وإن لم تكن العامل الوحيد . فالمعاملة السيئة التي يلقاها الكوريون والفلبينيون المهاجرون في اليابان لا يمكن تصورها في الولايات المتحدة ، تماما كما لا يمكن أن يتخيل أحد في اليابان استطلاع الرأي الذي أفاد بأن أميركيا واحدا من بين كل اثنين يود أن يصبح الجنرال الزنجي كولين باول ، رئيس أركان حرب القوات العسكرية ، نائبا لرئيس الولايات المتحدة .

وعلى غرار الولايات المتحدة ، تمنح إنجلترا على نطاق واسع وضعا أشبه بوضع المواطن للهنود والباكستانيين المهاجرين . ولا يوجد شيء من هذا النوع في ألمانيا حيث يقرر

الأصل العرقى الانتماء إلى الأمة . وقد صدر قانون فى عام ١٩٩٠ يعطى الأفضلية للجناس الثقافى الألمانى . فالألمان ملتزمون بواجب التضامن مع كل الشعوب المتحدثة باللغة الألمانية ، ولكنهم لا يتصورون إدماج المهاجرين الأتراك .

فهناك نموذج انجلو - ساكسونى فى جهة ، ونموذج يابانى - المانى فى جهة أخرى .

٢ - الفقر

هذه القضية مرتبطة إلى حد كبير بالهجرة ، والموقف منها شديد التعارض بين مختلف البلدان الرأسمالية ، سواء من حيث تصورها أو تنظيمها . فمن هو الفقير ؟ فى معظم المجتمعات البشرية وحقب التاريخ ، عامل الفقير فى أغلب الأحوال كشخص بائس ، لا يصلح لشيء ، أو فاشل ، أو كسول أو مريب بل وحى مذنب . وأين هو البلد الذى لا يحيل فيه من توفر لهم حظ الحصول على عمل إلى النظر إلى العاطل على أنه شخص مومن فى كسله ، أو على الأقل شخص خائته الشجاعة فى التكيف مع مقتضيات سوق العمل ؟ وعلى أى حال فذلك هو الرأى السائد على أوسع نطاق فى أكبر بلدين رأسمالين : الولايات المتحدة واليابان .

وعليه لم يلبأ أى من هذين البلدين - ولا ينوى أى منهما على أى حال - إلى إقرار نظام للرعاية الاجتماعية على غرار النظم التى أقيمت فى أوروبا منذ حوالى خمسين سنة ، هذا بينما يقل متوسط دخل الفرد عندنا بنسبة الثلثين أو الثلاثة أرباع بالمقارنة مع متوسط دخل الأمريكى أو اليابانى فى الوقت الراهن .

ولكن من أين تأتى تلك الفروق الجذرية فى تنظيم المجتمعات ؟ ربما لأن هناك تقاليد أوروبية تعتبر الفقير ضحية لا مذنباً ، وذلك من خلال إدراك متعدد الأبعاد يشمل الجهل والفاقة واليأس الشخصى والعجز الاجتماعى .

وهل يمكننا مواصلة تحمل تكاليف الرعاية الاجتماعية عندنا ؟ السؤال مطروح فى كل مكان نظراً لأن أكبر دولتين فى النظام الرأسمالى العالمى لا تتجهشان تلك التكاليف . والقضية مثارة فى فرنسا بحدّة تفوق أى بلد آخر .

٣ - هل التأمين الاجتماعي في صالح التنمية الاقتصادية ؟

هذه القضية تأتي في مقدمة سابقتها كما أنها هي أيضا مثار وجهات نظر متعارضة . والإجابة بالسلب طبعاً عند الرأسماليين المناصرين لرهبان وسمز ناتشر : فلا يوجد ما هو أفضل من ذلك ففى رأيهم لنشر التواكل الذى يشجع على الكسل وعدم تحمل المسؤولية . غير أنه من الملاحظ مع ذلك أن سمز ناتشر لم تتمكن عملياً من المساس بنظام الخدمة الطبية العامة ، رغم الجهود التى بذلتها طوال عشرة أعوام . أما الرأسماليون اليابانيون فيعتبرون التأمين الاجتماعى مسألة تخص المنشأة لا الدولة ... شريطة أن تكون المنشأة غنية بما فيه الكفاية لمنحه للعاملين لديها ، وهو مالا يمكن أن يتوفر أبداً للمشاريع المتوسطة الحجم والصغيرة . والرأسمالى اليابانى يقبل ذلك حتى ولو كانت المنشأة هي التى تتحمل تكاليف تلك التأمينات الاجتماعية الاخيارية .

وعلى العكس من ذلك فإن بلدان منطقة جبال الألب (سويسرا ، والنمسا ، والماتيا) والبنلوكس (بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج) وسكنديناڤيا (النرويج ، والسويد ، والدانمارك) تعتبر التأمين الاجتماعى ، بشكل تقليدى ، ناتجا عادلا للتقدم الاجتماعى ، بل إن الكثيرين يرون أنه مؤسسة فى صالح التنمية الاقتصادية لأن المستبعد منها يستحيل انتشاله لو كان وضعه أدنى من حد معين من مستوى الفقر . ولذا توفر البلدان الأوروبية الأكثر تقدماً (ألمانيا الاتحادية ، فرنسا ، إنجلترا ، هولندا ، الدانمارك) حداً أدنى من الدخل لمواطنيها .

كما أنه يتعين الاعتماد على ذلك التقليد للفوز فى الانتخابات . ولكن النقاش لا يزال دائراً بهذا الخصوص فى إطار الوحدة الاقتصادية الأوروبية بالذات حيث يعتبر التأمين الاجتماعى أكثر فأكثر عنصراً يزد من الإنفاق العام الذى يتحملة الاقتصاد الوطنى ويؤثر بالتالى على القدرة على المنافسة . بل إن « النموذج السويدى » الشهير يمرض لهذا السبب للظمن فى صلاحته حتى من جانب الحكومة الاشتراكية الديموقراطية ذاتها فى هذا البلد .

وعلى النقيض من ذلك ، يرى قسم من الرأى العام الأمريكى (وإن كان لا يزال يمثل الأقلية) أن غياب التأمين الاجتماعى بات أكثر فأكثر مسألة لا نطاق .

٤ - تدرجات الأجور

تدرجات الأجور هي في الأصل وسيلة فعالة لا غنى عنها في المفهوم الرأسمالي . فإذا كنا نريد من العمال أن ينتجوا فيجب أن يحصلوا على أجر يتناسب مع ما يقدمونه من إنتاج . وهذا كل ما في الأمر . وهو ينطبق أيضا على الإلحاق بالعمل والفصل منه . وقد اكتسب أحد أصحاب شركات التأمين الأمريكية شهرة واسعة عن طريق لوحة عمد الميلاد التي تتضمن أسماء العاملين لديه مع تقييم لتكلفة كل منهم والعائد الذي حققه له ، ليستخلص من ذلك استنتاجاته . ولنضف بهذا الصدد لدوى القلوب الرقيقة أن هذا النظام لا يجرح مشاعر أحد هناك . وكانت الفروق في الدخول تتضائل على المدى الطويل في مجمل البلدان المتقدمة في عهد تدخل الدولة والرعاية الاجتماعية باعتبارها من علامات التقدم . ولكن منذ الثورة المحافظة الانجلو-ساكنونية في بداية الثمانينات راحت الفروق بين الدخول تتسع في الولايات المتحدة وإنجلترا والعديد من البلدان الأخرى التي حذت حذر المثل الانجلو-ساكنوني ، وينطبق ذلك على فرنسا بالأخص حيث نرى الأغلبية أن دعم المنافسة الاقتصادية يستدعي التوسع في فئات الدخول .

وعلى العكس تبذل المنشآت في بلدان رأسمالية أخرى الجهود لتحجيم فروقات الأجور لتكون في حدود ضيقة في الكثير من الأحوال . وهنا هو الحال في اليابان مثلا حيث تتخذ القرارات بشكل جماعي ، بما في ذلك تحديد المكافأة على العمل ، وحيث بشكل الانتماء « الوطني » للمنشأة حافزا أقوى من الأجر . وينطبق ذلك على البلدان التي ساسميتها بلدان منطقة الألب (سويسرا ، النمسا ، ألمانيا) غير أن هذا التقليد يتعرض الآن لإعادة النظر فيه . فهناك نزاعات حقيقية وسط المهن والمنشآت بين المواهب الشابة المثلهفة على إبراز قيمتها وبين الرؤساء القدامى الذين يرفضون التنازل عن امتيازاتهم .

٥ - هل تشجع الضرائب على الادخار على الاستدانة ؟

يقف الرأي العام في فرنسا في صف الادخار حتى وإن كنا ندخر أقل فأقل .

وفي ألمانيا واليابان يعتبر الادخار من الخصال القومية الحميدة ، ويلقى التشجيع من جانب النظام الضرائبي على نطاق واسع . أما الولايات المتحدة فهي على العكس بلد التوسع في الإنفاق . فرموز نجاح الفرد تجسده علامات الشراء الخارجية خاصة بعد

« الثورة المحافظة الجديدة » . ولذا تتجعب الضرائب على الاستدانة . فكلما زادت استدانة المراء قلّ ما يدفعه من ضرائب ، فما الداعي إذن لأنّ يحرم نفسه من تلك الميزة ؟ وكانت النتائج مثيرة حقا خلال الثمانينات . فقد انخفض معدل ادخار العائلات بالمقارنة مع النسبة المئوية للدخل المتاح من أكثر من ٢١٣ إلى ٢٥ في الولايات المتحدة ومن ٧٧ في إنجلترا إلى ٢٢,٩ .

وفى هذا المجال الأساسى بالنسبة لمستقبل كل بلد ، يتعارض تماما النموذج الانجلو- ساكسونى مع النموذج الالماني - الياباني . فمنذ عدة سنوات تقدم كل من اليابان والمانيا قروضا للولايات المتحدة والمملكة المتحدة . لماذا ؟ لأنّ معدل ادخار العائلات فى البلدين الأولين يبلغ تقريبا ضعف ما هو عليه فى بريطانيا والولايات المتحدة .

ومن الجلى أن هذا الفارق لا يمكن أن يستمر على المدى البعيد . فمن بين التحديات المحفوفة بالمخاطر بالنسبة للرأسمالية الانجلو- ساكسونية العمل على إقناع الناجحين بضرورة تعلم الادخار من جديد ، كما كان الحال فى عهود التقشف وسيادة العقلية التطهيرية ، خاصة وأن هذا الفارق تتركز فيه وحده الأسباب والنتائج العميقة للخلاف بين النوعين من الرأسمالية كما سيتبين لنا فيما بعد .

٦ - هل من الأفضل أن يكون هناك المزيد من النظم والموظفين اللازمين لتطبيقها ، أم من الأفضل أن تكون النظم أقل مع توفر المزيد من الامامين لرفع القضايا ؟

فى كل مكان يؤثر دائما الرأسماليون الناجحون - الذين يجنون الأرباح - على القواعد. ولم يستمع أحد إليهم طوال نصف قرن تقريبا ، بينما كان تدخل الدولة يتزايد فى كل المجالات تقريبا ، خاصة فى ظل حكم حزب العمال البريطانى ، حيث أثار ذلك رد الفعل التاتشرى . وعلى أثر ذلك أصبح إلغاء القواعد مسألة جوهرية حقا تحتل مركز الصدارة فى عقائد التيار المحافظ الجديد .

وتشير هذه القضية حاليا نوعين من المناقشات المتعارضة :

فقد لوحظ بالأخص فى إنجلترا بالذات وفى الولايات المتحدة أنه نتيجة لسوء تنظيم النقل الجوى وإفلاس صناديق الادخار فإن الرابحين الأساسيين من التخلي عن النظم هم فى الكثير من الأحوال المحامون الذين لا يزالون مهنة حرة وفقا للتقاليد الموهودة فى

أوروبا ، بل مهنة تجارية ، وأقاموا صناعة حقيقية فى مجال الإجراءات القانونية . وقد انتشرت تلك المهنة فى الولايات المتحدة حتى فاق عدد أربابها عدد المزارعين .

أما فيما يتعلق باليابانيين ، فإن رفع قضية يعتبر عملا مخزيا شأنه فى ذلك شأن استشارة طبيب أمراض نفسية .. والألمان المعروفون هم أيضا بالتمسك بالانضباط يفضلون توفر النظم المحددة بكل دقة . غير أن القانون الموحد فى إطار الوحدة الاقتصادية الأوروبية مستوحى أساسا من أيديولوجية التخلص من القواعد . ونتج أعضاء البرلمان نحو الاحتجاج على التمدى على اختصاصاتهم . ولا يزال النقاش فى بدايته فى هذا المجال .

٧ - البنك أم البورصة ؟

تؤكد النظرية الليبرالية أن حرية تنقل رؤوس الأموال المنفتحة تماما على التنافس هى وحدها التى يمكن أن توفر أقصى قدر من الموارد الضرورية لتطوير المنشآت ، ويستخلص الكثيرون من ذلك أن انحسار دور البنك فى توزيع القروض عامل يحقق الفعالية . ففى عام ١٩٧٠ كان « معدل الوساطة » أى نصيب البنك بوجه عام فى تمويل الاقتصاد الأمريكى ، كان بنسبة ٧.٨٠ ، ولكنه هبط فى عام ١٩٩٠ فأصبح بنسبة ٢.٢٠ . وكان المقابل لذلك التدهور الملفت للأنظار التوسع المدهش فى أسواق الإقراض والقيم المنقولة ، أى باختصار إحلال البورصة محل البنك . وتعتمد الرأسمالية الأنجلو- ساكسونية الجديدة بأسرها ، على تلك الأفضلية ، كما أن لجنة بروكسل التابعة للوحدة الاقتصادية الأوروبية تجدد من يدافع عن تلك الرأسمالية فى شخص السيد ليون بريتان ، نائب رئيسها .

وتقوم رأسمالية بلدان منطقة جبال الألب كلها على عكس تلك الفكرة . وتتخذ فرنسا موقفا متريدا . وبشكل قطيع الذئاب الفتية وحملة الأسهم القدامى معا الحرب الأنجلو- ساكونى . أما رؤساء المنشآت المهتمون فى معهد المنشأة ، وهو جهاز مستقل أشبه باللجنة الوطنية لأرباب العمل الفرنسيين ، فقد اتخذ موقفا مشابها تماما لبلدان منطقة جبال الألب (استراتيجية المنشآت ومشاركة العاملين فى ملكية الأسهم ، يناير ١٩٩٢) .

والسألة حيوية بالنسبة للرأسماليين الحقيقيين . ففى الواقع لا توجد إلا وسيلتان

يمكن البوح بهما لجنى الثروة : القدرة على المنافسة فى الإنتاج أو المضاربة .
والاقتصاديات التى تعطى الأفضلية للبنوك على البورصة تتيح إمكانيات أقل لجنى
الثروة بسرعة . ولا يمكن أن يتجنب اتخاذ موقف مؤيد لتلك الطريقة فى تحقيق
الثروة إلا من لا يهجم الأمر .

وسيدور الحوار القادم على نطاق واسع حول البنك أو البورصة فى الولايات المتحدة .
وقد أجرت حكومة بوش إصلاحا مستوحى من النموذج الأوروبى والألمى (نسبة إلى
منطقة الألب) بالذات خوفا من إفلاس النظام المصرفى القديم المتفلق والمشرع على
الإعسار .

٨ - كيف يجب أن يتم توزيع السلطة داخل المنشأة بين حملة الأسهم من جهة والمديرين والعاملين من جهة أخرى ؟

هذه القضية المرتبطة بسابقتها . حولت العديد من قاعات مجالس الإدارات إلى
ساحات معارك . فهناك مجالس لا يقبل فيها أصحاب الأسهم أن يكون لها أكثر من
سكرتير واحد بجانب الرئيس ، ومجالس أخرى تتبادل فيها عدد المديرين وأصحاب
الأسهم ، وثالثة يختار فيها المديرون أصحاب الأسهم أو العكس !

والحرب تدور رحاها ويشند أوارها باستمرار حول حدود السلطة داخل المنشأة . والأمر
يتعلق بطبيعة المنشأة ذاتها ومصيرها . فهل هى مجرد سلعة يتصرف فيها صاحبها ،
حامل الأسهم ، بحرية (النموذج الأنجلو - ساكسونى) ؟ أم أنها على العكس نوع من
المشاركة المعقدة التركيب حيث تتوازن سلطات صاحب الأسهم مع سلطات الإدارة التى
يتم إختيارها بالاتفاق مع البنوك ، أو من جانب العاملين بشكل صريح إلى حد أو آخر
(النموذج الألماني - اليابانى) ؟

٩ - ما هو الدور الذى يجب أن تضطلع به المنشأة فى مجال التدريب والتأهيل المهني ؟

الرد الأنجلو - ساكسونى هو : أقل قدر ممكن ، وذلك لسببين : أنه أولا إنفاق مباشر
من أجل مردود بعيد المدى ، بينما لم يعد يتوفر الوقت للعمل على المدى الطويل ،
وتتمين تحقيق أقصى قدر من الربح فورا ؛ وثانيا أنه استثمار تتيجه غير مضمونه إلى حد

كبير نظرا لعدم استقرار اليد العاملة . وهذا الافتقاد للاستقرار يعبر عنه من تلقاء نفسه مستوى الزواج الذى تشهده سوق العمالة .

والإجابة عكس ذلك على طول الخط من الجانب الالماني - الياباني ، حيث نبذل الجهود لرفع الكفاءة المهنية لدى العاملين فى إطار سياسة إدارية تمد العدة للمستقبل وترمى بقدر الإمكان إلى تحقيق الانسجام الاجتماعى والفعالية الاقتصادية . غير أن المناقشات الخاصة تدور هنا أيضا من جهة بين من يتقاضون أقصى ما يمكن لقاء الخبرة التى اكتسبوها فى منشآت أخرى ، وبين المتمسكين من جهة أخرى بالتقاليد الاجتماعية ؟

ومن الممكن استقراء عدة اتجاهات انطلاقا من تلك المشكلة المللموسة : فالتقاليد الأنجلو - ساكسونية تحدد للمنشأة مهمة محددة و متميزة تتمثل فى تحقيق الربح ، وتقاليد القارة الأوروبية واليابان تسند إليها مهمة ذات أبعاد أرحب ، بدءا من خلق فرص العمل حتى القدرة على المنافسة .

١٠ - قطاع التأمين : قطاع نموذجى للمناقشات الدائرة

بما أننى من العاملين فى مجال التأمين ، فربما كان ذلك تعبيراً من جانبى عن ميل مهنى ، وإن كنت لا أعتقد ذلك . فكل مجتمع رأسمالى يحتاج إلى أن يكون تقدمه مصحوبا ، بل ومسبوقا بتنمية التأمينات بكافة أنواعها لكى يدعم قدراته على الابتكار والمنافسة . فضلا عن ذلك فإن ما يميز بعمق بين نوعى الرأسمالية ، تتمثل فى الأهمية التى يولها كل منهما للحاضر والمستقبل . والواقع أن المؤمن مدفوع إلى الاهتمام بالمستقبل لأن مهنته تقوم على نقل موارد الحاضر إلى المستقبل مع استثمارها .

بيد أنه يوجد مفهومان حول التأمين يشتد التعارض بينهما . فالمفهوم الأول الأنجلو - ساكسونى يعتبر التأمين مجرد نشاط سوقى ، ولهذا المفهوم تمثيل قوى فى المفوضية الأوروبية ببروكسل . والمفهوم الثانى يؤكد على أهمية التأمين كمؤسسة توفر الضمانات اللازمة للمنشآت والأفراد . وإذا كنتم ترون أن هذا النقاش لا يخصكم فذلك لأنكم مقتنعون بأنكم لن تمرضوا لحادث سيارة ولن تحتاجوا إلى أى مساعدة عندما يتقدم بكم العمر . فهل هذا مؤكد حقا ؟

وهكذا يتعارض النموذجان المؤسان لنظام التأمين : فالأول ينتمى إلى عالم المقامرة بالمال والمخاطرة الفردية والمغامرة التجارية ، والثاني ينبع من الحرص على توفير الأمن الجماعى أو التضامن بالاعتماد على شبكة تأمين بغية استكشاف المستقبل بشكل أفضل .

وتلك حقا صورة كاريكاتورية لنموذجين من الرأسمالية سأمعرض لهما ، مدركا أن المهد الذى تفرض فيه عليك مقتضيات التلفزيون أن تعالج أى قضية مهما كان مدى تعقدها ، فى أقل من ثلاث دقائق ، يدعوك إلى التجانس واللجوء إلى الرسم الكاركتونى الذى يسطر الأمور بأكبر قدر ممكن دون مغالاة .

يدور أن هذه المجالة حول عشرة أمثلة ملموسة لها أهمية مزدوجة . ولو نظر المرء إلى الرأسمالية التى اتخذت حاليا وضع الاحتكار على الرغم من طبيعتها ، لتصور أنها جسم واحد وكتلة حمية جديدة توارثت الحماية الماركسية . بيد أنه تبين لنا ، على العكس ، بمجرد التوغل والواقع الملموس لكل حالة ، أن الرأسمالية على حقيقتها ، كما هى متواجدة فى مختلف البلدان ، لا تقدم إجابة واحدة أو السبل الأفضل بالنسبة لقضايا المجتمع الكبرى . فالرأسمالية ، على النقيض من ذلك ، متعددة ومعقدة شأنها شأن الحياة نفسها . وهى ليست ايدولوجية بل ممارسة عملية .

غير أن هذا التنوع ينتجه نحو التحول إلى قطبين يمثلان نوعين أساسيين من الرأسمالية ، حجمهما متقارب ، ولم يحسم المستقبل بعد الأمر بينهما . وكان لابد من الانطلاق من ملاحظة الوقائع قبل عرض مثل هذه الفكرة ، ذلك أن النظرية الليبرالية الأنجلو - ساكسونية التى أصبحت هيمنتها شبه تامة ، سواء فى مجال التعليم أو البحوث الاقتصادية ، تعتبر بكل بساطة أن ما عرضته آنفا شيئا لا يتصوره العقل . والواقع أن هذه الفكرة نفترض أنه لا يمكن أن يتواجد سوى منطق واحد خالص ومؤثر لاقتصاد السوق . أما كل ما عدا ذلك وكل ما يربط بترشيد الأسعار لاعتبارات ذات طابع سياسى أو اجتماعى أو مؤسسى ، فليس سوى انحياز وخلط غير مقبول .

ورقنا لتلك الفكرة الأكاديمية ، فإن الولايات المتحدة تشكل من حيث المبدأ النموذج الوحيد الفعال ، الذى يجب أن يكون المرجع للآخرين ، بل و « قس الأقداس » .

والواقع أن المسائل ليست بتلك البساطة لحسن الحظ . بل إن الهدف الأول لهذا الكتاب هو إثبات أن هناك إلى جانب النموذج الاقتصادى الأمريكى الجديد ، نماذج أخرى يمكن أن تكون أكثر فعالية اقتصاديا وعدالة اجتماعية فى آن واحد .

فكيف نسمى تلك النماذج ؟

١ - فى عملية التقريب الأولى حاولنا إبراز التمازج بين النموذجين « الأنجلو - ساكسونى » و « الألمانى - اليابانى » .

والاصطلاح الأول فضفاض إلى حد كبير : فإدراج استراليا ونيوزيلاندا فى نفس الفئة مع انجلترا والتأشبة يعنى التفاضى عن كون النفوذ العمالى لا يزال أقوى إلى حد كبير فى البلدين الأولين . وفيما يتعلق بكندا هى أيضا ، فقد حقق « إقليمها الجميل » الكيكة نموا استثنائيا خلال حوالى خمس عشرة سنة بالاعتماد على مؤسسات مثل صندوق الودائع ومجموعة ديجاردان ، وهما يمثلان بالذات عكس ما يمثلته النموذج « الأنجلو - ساكسونى » فى مجموعه منذ عشر سنوات .

غير أن إدراج الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تحت بند واحد معناه استبعاد ظاهرة أساسية . فقد رأينا من قبل أنه لا يوجد نظام عام للتأمين الاجتماعى فى الولايات المتحدة ، بينما لم تتوصل مسز تاتشر إلى تجريد الكيان الاجتماعى البريطانى من نظام التأمين الاجتماعى الشامل الذى تعود أصوله إلى عهد بسمارك ، لا يفيردج فقط .

أما الاصطلاح الثانى « الألمانى - اليابانى » فهو يذكرنا بالصفة التى التصقت باليابانيين منذ قرن مضى إذ أطلق عليهم اسم « ألمان آسيا » ، وبأن أكبر الشركات اليابانية والألمانية تشتركان معا الآن فى ارتباطات لا مثيل لها فى أى مكان آخر : فميتسوبشى مع ديملر بنز ، وفويوتا مع فولكس فاغن ، وماتسوشيتا مع سيميز .

ومن جهة أخرى ، هناك إلى جانب تشابه نظم التمويل والدور الاجتماعى للمنشأة ، عنصر تقارب آخر أساسى بين الاقتصادين اليابانى والألمانى يتمثل فى الدور الرئيسى الذى يقوم به التصدير . بيد أننا لا نجد فى ألمانيا تلك التأشبة الشائعة وسط المنشآت اليابانية الكبرى فى تعاملها مع المنشآت الصغيرة التى تعمل لحسابها من الباطن ، ولا الدور الفريد الذى تتطلع به بيوت التجارة اليابانية . وأخيرا فإن مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات

الدولية (CEPII) ، الذى يدرس منذ عشرين عاما تطور التخصصات فى المجال الصناعى ينسوه بأن الحالتين الأشد تعارضا تمثلهما بالذات ألمانيا باستقرار جوانب القوة لديها (الصناعات الميكانيكية ومعدات النقل والكيمياء) واليابان المتميزة بتخصصاتها السريعة التغير ، مع تراجع النسيج والتحول عن الترانزات البحرية والانطلاق المدوى فى إنتاج السيارات والمنتجات الالكترونية الاستهلاكية المستخدمة على نطاق واسع .

وفى نهاية المطاف فإن اصطلاح « النموذج الأنجلو- ساكسونى » ونقيضه « النموذج الألمانى - اليابانى » لا يصلحان إلا إذا نظرنا للأمور من بعيد .

٢ - النموذج الأمريكى ، أو بالأحرى النموذج الأمريكى الجديد .

لما كانت إنجلترا لا تستطيع أن تتخلف عن التقارب مع أوروبا والاعتماد عن أمريكا رغم الثورة المحافظة التى جاءت بها مسز تاتشر ، فإنه يتمنى أن نعتبر أن الولايات المتحدة تشكل نموذجا اقتصاديا على حدة .

وقد تم ذلك بالأخص منذ انتخاب رونالد ريغان فى عام ١٩٨٠ . والواقع أنه منذ أزمة الثلاثينات كان نعاظم دور الدولة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى سواء فى الولايات المتحدة أو أوروبا قد أحدث تقاربا بين شكلى الرأسمالية على جاتبى المحيط الأطلنطى ، وذلك فى إطار جهد مشترك للوقوف فى وجه التحدى الشيوعى .

وعلى العكس ، لم يحدث فى أى مكان فى القارة الأوروبية ما يشبه الثورة الريجانية فى الولايات المتحدة . وهكذا نشأ هذا النموذج الاقتصادى الجديد الذى أطلقت عليه تسمية ريغانوميكس (REAGANOMICS) . على أن المصاعب التى يصادفها هذا النموذج داخل أمريكا لا تنوق أبدا ازدهاره الدولى المثير للدهشة . وهذه الظاهرة المعقدة التى تتغلب فيها العوامل السيكلوجية على معطيات الاقتصاد الحقيقى هى ما أسماه النموذج الأمريكى الجديد .

٣ - والمسألة التى تفرض نفسها عند هذه النقطة من التفكير هى معرفة ما إذا كان هناك نموذج أوروبى صرف . والواقع أن كل الأمور تدفع مقدما إلى افتراض وجوده : فقد بدأت عملية إقامة السوق الأوروبية المشتركة منذ أكثر من ثلاثين سنة ، والوحدة الأوروبية ليست وحدة سياسية أو دبلوماسية أو عسكرية وهى ليست وحدة إجماعية ،

وإنما وحدة اقتصادية أساسا . ولا يكف الحديث عنها باعتبارها شيئا تحقق أو على وشك الإنجاز ومع ذلك لا يوجد نموذج اقتصادى متجانس فى أوروبا . فالنموذج البريطانى أقرب إلى الولايات المتحدة منه إلى ألمانيا . والنموذج الإيطالى الذى يهيمن عليه الرأسمالية العائلية وجوانب ضعف الدولة والعجز الهائل فى الميزانية والحيمة المدهشة التى تتميز بها المنشآت المتوسطة الحجم والصغيرة ، لا يمكن أن يقارن بأى نموذج آخر اللهم إلا بعض التشابه بينه وبين نموذج الصينيين فى المهجر .

أما أوجه التشابه بين فرنسا وألمانيا فلم يدر الحديث عنها بما فيه الكفاية . فهما تقاسمان تركة مشتركة قوامها إجراءات الحماية والاقتصاد الموجه والطفائف الحرة . وقد تخررت كل منهما بعد معاناة من تلك التركة القديمة عن طريق التحديث المتسارع . ولا يزال البلدان يتأرجحان بين ثلاثة اتجاهات : التقاليد المرتبطة بالمؤسسات والتى يمكن أن تحدث التقارب بين بلدان منطقة الألب من خلال إحيائها من جديد ؛ و « لغة أمريكية » تضاعف من إقامة المنشآت والمضاربات والتوترات الاجتماعية المميزة للمجتمعات الثنائية التركيب ؛ وأخيرا « عودة رأس المال » على الطريقة الإيطالية مع انطلاق الثروة الشخصية وأسجاد العائلات الكبيرة .

ولذا لا يمكننا أن نتحدث عن « نموذج أوروبى » .

٤ - غير أنه يوجد مع ذلك نوع من « النواة الصلبة » لأوروبا الاقتصادية تتمثل فى جانبين :

- الجانب الألى : وهو منطقة « المارك الألمانى » التى تشمل سويسرا والنمسا (هذا عدا هولندا) . وفى هذه البلدان نجد أقوى عناصر نموذج أوروبى مضاد للنموذج الأمريكى ، كما أنه لا توجد أى عملة أخرى تدار شئونها منذ أكثر من جيل بطريقة مختلفة تماما عن الدولار ، سوى المارك الألمانى .

- أما إذا نظرنا للأمر من الزاوية الاجتماعية أساسا فإن اصطلاح « الراينى » - نسبة إلى نهر الراين - سيكون الأنسب . فعلى غرار « التكساس » التى تقدم صورة نموذجية لأمريكا ، فإن الراين يؤكد على السمات المميزة لألمانيا الجديدة التى لم تستوح من العقلية البروسية ، بل من عقلية الراين . وقد تمت صياغتها بالفعل فى بون ، المطلة على نهر الراين ، لا برلين .

فقد قررت الاشتراكية الديمقراطية الألمانية فى مؤتمرها التاريخى الذى انعقد فى عام ١٩٥٩ فى محطة باد جودسبرج للمياه الحارة ، على مقربة من بون ، قررت الانضمام إلى الرأسمالية ، وهو الأمر الذى كان مثيرا حقا للدهشة فى تلك الحقبة . ومع ذلك لم يكن هناك أى لبس إذ نوه المؤتمر « بضرورة حماية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتشجيعها » ونادى « بحرية المنافسة وحرية المنشأة » . وقد أدانت آنذاك الأحزاب الاشتراكية فى مجموعها هذا البرنامج باعتباره خيانة ، ولكنه أصبح مقبولا شيئا فشيئا ، إن لم يكن من حيث المبدأ ، فعلى الأقل من حيث موقف تلك الأحزاب من واقع الخبرة .

وهكذا قدمت لنا ألمانيا هلموت كول ، ورثة ألمانيا أدينار وإيرهارد من قبل ، وأيضاً برانت وشميدت، صورة لما يمكن أن نسميه من الآن فصاعداً النموذج الرأينى للرأسمالية، الذى نجد مثيلاً له ليس فقط على امتداد هذا النهر الأوروبى ، من سويسرا إلى هولندا ، ولكن أيضاً فى سكاندينافيا إلى حد ما وبالأخص فى اليابان ، رغم التمايزات الثقافية التى لا مفر منها .



وها هى الآن الأطراف المختلفة وقد احتلت مواقعها على خشبة المسرح تمهيداً لبلدية العرض .

لقد أدى انهيار الشيوعية إلى بروز التعارض بين نموذجين للرأسمالية ، أحدهما « أمريكى جديد » يعتمد على النجاح الفردى والربح المالى القصير الأجل ، والآخر ، « راينى » مركزه فى ألمانيا ويتضمن العديد من أوجه التشابه مع النموذج اليابانى . فهو يشجع النجاح الجماعى والإجماع والاهتمام بالمدى البعيد . وثبت تاريخ العقد الأخير أن « النموذج الرأينى » الذى لم يكن قد حصل بعد على بطاقة الهوية الخاصة به ، هو مع ذلك النموذج الأكثر عدالة وفعالية فى الوقت نفسه .

فقد شهدت نهاية عام ١٩٩٠ انتصار هلموت كول فى ألمانيا واستقالة مارجرهت ثاتشر فى بريطانيا ، وهما حدثان لا تفسرهما الدوافع السياسية الداخلية وحدها . ولو نظرنا إلى الأمر إلى حد ما عن بعد ومن أعلى لوجدنا أننا بصدد الجولة الأولى من معركة أيدولوجية جديدة لن تواجه فيها الرأسمالية الشيوعية ، بل ستواجه فيها الرأسمالية الأمريكية الجديدة الرأسمالية الراينية .

وستدور تلك الحرب الخفية تحت الأرض ويهتف وبلا هواة ولكنها ستظل مستترة ومغلقة بالنفاق ، كما هو الحال مع الممارك بين مختلف الطوائف داخل الكنيسة الواحدة . إنها حرب بين إخوة أعداء مسلحين بنموذجين مستبطين من نظام واحد ، ولكن يحركهما منطلقان متناقضان للرأسمالية ، في إطار ليبرالي واحد .

بل قد يكونان كما سنرى ، نظامين للقيم متعارضين فيما يتعلق بموقع الإنسان في المنشأة، وموقع السوق في المجتمع ، ودور النظام الشرعى فى الاقتصاد الدولى .

كانت الشكوى تدور حول غياب المناقشات منذ نهاية الایدیولوجیات ، ولكن أملنا لن يخب في هذا العدد .

عودة أمريكا

كان مجد أمريكا قد بهر الأبصار بعد حرب الخليج حتى أن أكابيل الشرائط المعقودة فوق مدخل البيت الأبيض احتفالا بهجورج بوش ، كادت تسبنا أن شار « أمريكا تعود » كان قد رفعه ونقذه من قبل رونالد ريجان . ومع ذلك فإن أمريكا رونالد ريجان لا تكف حتى الآن عن التآلق فى كافة أنحاء العالم .

ففى نصف الكرة الأرضية الجنوبي ، لانزال رأسمالية ريجان الغازية تستهوى متخذى القرارات الغارقين فى الديون والاقتصاد الموجه ، وحتى المثقفين . فمن برازيليا حتى لاجوس ، تجسد أفكار ريجان أكثر فأكثر النجاح والازدهار منذ الثمانينات .

أما العالم الشيوعى فيبدو أنه زكى رونالد ريجان بالمضى الصريح للكلمة فى اندفاعه واحدة ، بل وألهمه (ومعه مارجريت تاتشر) خلال سنتى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ اللتين شهدتا قمة الانهيار . ففى بودابست أصبح الحزبان المهرمان المتحدى الديمقراطى وتحالف الديمقراطيين ، لا يتصوران أى حل آخر سوى اقتصاد السوق فى صيغته الخالصة والحازمة . وفى بولندا تم تشغيل ناديين ليبراليين فى جداسك وكراكوف اعتبارا رونالد ريجان ومارجريت تاتشر الصورة الرمزية لهما . أما خطة بالسيروفيتش (باسم وزير الاقتصاد والمالية الشاب) التى طبقت بشجاعة وقدر من النجاح فى بولندا ، فقد استوحيت بصراحة تامة النموذج الريجاني . وهذا بالطبع عدا نسبة الأصوات المذهلة التى حصل عليها فى الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة فى نوفمبر ١٩٩٠ المدعو ستانلاف تيمينسكى ، وهو شخص مجهول لا يعرف سوى المفردات الأساسية فى لغة بلده وما كان ريجان لينكره ، إذ كان يعلن : كُونُوا ثرواكم كما فعلت أنا شخصيا ! وهذا

الانتصار الشعبي للبرهانية الذى بلغ قمة الكاركاتورية لادعو أبداً للدهشة ، إذ أن الجميع أصبحوا مقتنعين تماماً بأن الشيوعية تجسد الشر والفشل المطلق ، وبالتالي مهينين للإيمان بأن الرأسمالية ستكون أقرب إلى الخير المطلق كلما كانت أنقى وأشد حراً .

وقد كتب تيمونى جارتون آشى ، وهو من أحسن الخبراء البريطانيين فى شؤون بلاد شرق أوروبا الذين تابعوا « ثورة ١٩٨٩ » خطوة خطوة ، كتب يقول فى مؤلفه الصادر فى عام ١٩٩٠ (الفلكية ، الناشر جاليمار ، ١٩٩٠) : « يمكننا أن نقول إن السوق الحرة هى آخر الأحلام الطوبوية فى وسط أوروبا » .

يوتوبيا ، معجزة ... بالقطع فإن تلك هى « المعجزة » التى تراود المواطنين الخمسمائة أو الستمائة الذين يضربون الأرض كل يوم « محلك سر » فى ميدان بوشكين بموسكو ، لكن يصلوا بعد الانتظار فى طابور ، طوال ثلاث ساعات ، إلى مطعم ماكدونالد الذى افتتح فى عام ١٩٩٠ ، وأطلق عليه تسمية « الضريح الجديد » . وحتى فى بكين أصبح اسم ريجان معروفاً للمواطن الصينى العادى ، وهو يحظى أيضاً باحترام مشوب بالخشوع .

ولكن ليس هناك ما يدعو إلى الابتسام لزاء تلك « السناجات غير المألوفة » . فعندنا فى أوروبا الغربية لا يزال هذا التيار الفكرى نفسه مهيمنا ، بينما لم يعد كذلك فيما وراء الأطلنطى . لقد أصبحت الصيغة الجديدة المقدسة التخلّى عن القواعد المنظمة للأمور ، واتحمار دور الدولة ، وتخفيض الضرائب ، والإشادة بالربح من أجل الربح . أما عن « المناخ العام » فلا مغالاة فى القول بأنه أصبح « ليبرالياً » بشكل فاضح . وبالطبع غدا البعض فى الأوساط اليمينية فى سنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٨ رجائين أكثر من ريجان نفسه ولكن لا يملك المرء إلا أن يبدى دهشته عندما يكتشف عند اليسار أيضاً فضائل الربح ومزايا أرباب العمل تحت أنقاض « البرنامج المشترك » لليسار الفرنسى (الحزبين الاشتراكى والشيوعى من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٨) .

بل إن ريجان انتصر كذلك ، ومعه مارجريت ثاتشر ، وسط الدول الاثنى عشرة التى تتكون منها السوق الأوروبية المشتركة . وقد انهزمت حقاً مسز ثاتشر داخل حزبها بالأخص لتصديها للبناء الأوروبى ، ولكن أفكارها هى التى ألهمت فى الواقع « سوق

المستقبل الكبيرة لعام ١٩٩٢، التي عظمت من شأن الجانب التجارى وأصابت الناحيتين السياسية والاجتماعية بالضمور بالرغم من جهود جاك ديلور رئيس المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي . فالأمر يتعلق إذن بصفة عامة بسوق ، بل بسوبر ماركت . فلم يشهد التاريخ أبدا من قبل هذا الحجم من الاندماج التجارى المصحوب بمثل هذا القدر الضئيل من السلطة السياسية المحصورة فى إطاره . وفى هذا المجال ثم تجاوز الولايات المتحدة ذاتها . وبصفة عامة ، وبطريقة ملتوية ، يبدو أن « قيم » ريجان ، سواء كانت صحيحة أو زائفة ، باتت مستقرة . وكان التشاؤم الأوروبى الغابر قد حلت محله صيغة ليبرالية أخرى مفقولة المضللات وإن كانت محدودة . فقد غدت أوروبا أيضا ، بطريقة ما وبالوكالة ، انكاسا لانتصار راعى البقر السابق فى البيت الأبيض ولحرب النجوم . فالتشاء نصب على « الكسبة » بينما شاع التفاضى عن الجوانب الاجتماعية وعمت اللامبالاة بالمهمشين ، وانتشرت عبادة التفوق الإنتاجى وتواصل التفاؤل .

غير أنه بالأخص انتصار لمفهوم خاطئ ، إذ أن أوروبا التى أساءت التقدير فى الماضى بالمغالاة فى تقدير قوة الاتحاد السوفيتى الاقتصادية ، اختلط عليها الأمر الآن بخصوص أمريكا . فهى تجد صعوبة فى كشف جوانب ضعف أمريكا فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، الكامنة خلف قوتها العسكرية . وهذا المفهوم الخاطئ لا يمكنه أن يتمثل بالأعذار التى كان يوفرها الغموض الشديد المحيط بالكرمليين ، والتماته الإعلامية المفروضة على الاتحاد السوفيتى ، والنجاحات المزعومة ، والإحصائيات المزورة . فأمريكا - أول دولة ديمقراطية فى العالم وأكثرها شفافية - تتخبط تحت الأضواء الساطعة التى تخطف الأبصار حقا .

الانفجار الأمريكى الكبير

لكن هذا الانفجار العظيم (البيج بانج) الذى نتج عنه « الضوء الأمريكى » المخاطف للأبصار ، والذى لا يزال يشع حتى الآن - بدون حق فى الغالب - فى العالم بوجه عام ، هل كان يتعين أن يكون مدويا إلى هذا الحد وأن تكون نشأة الريجانية فى بداية الثمانينات مبهرة لمن يراها من الخارج ؟ ماذا حدث إذن آنذاك ؟ ولماذا ؟ من المستحسن أن نعرف من أين جاءت الأسطورة حتى نكشف النقاب عنها .

فالشعار « أمريكا تعود » الذى رفعه رونالد ريجان فى عام ١٩٨٠ ، قبل فوزه برئاسة الولايات المتحدة ، كان يرمى إلى إيقاظ همة الأمريكين وتذكير أحر الهزيمة فى فيتنام وإحياء أسطورة الرواد الأوائل الذين انشأوا أمريكا . كانت تلك الصورة ملحة للغاية بالنسبة للدولة الكبرى الأولى فى العالم المتخيلة فى أزماتها الداخلية والمهانة فى الخارج ، خاصة فى جانب إيران الخومنية ومشكلة الرهائن ، والتى كانت تهددها ، كما كانت تتصور ، الهيمنة العسكرية السوفيتية ، وتعانى من المنافسة على يد البلدان الأوروبية واليابان .

كيف وصلت الأمور « بالامبراطورية » الأمريكية إلى هذا الدرك ؟ وما هى المسارات الغامضة للوعى الجماعى تحت تأثير الشك فى النفس والبلبل التى دفعته إلى أن يمهّد بمصيره إلى مثل له أفكار قوية وإن كانت مختصرة ، ورجل من الغرب يتحلى بأخلاقيات تقليدية وأيديولوجية قديمة بشكل غير واضح ؟ ولماذا اجتاحت تلك « الثورة المحافظة » المياغة مجمعا مفتحا وحديثا إلى أقصى درجة ، كان يحتفل قبل ذلك بسنوات قليلة بغلاء الإصلاحيين من فريق ماكجفرن وتجارب المعهد الجديد فى كاليفورنيا ؟ ومن أين انتبشت لزادة القوة المفاجئة هذه والرغبة فى الثأر ؟

إنها أسئلة لم يتقدم عليها المعهد بعد ، بل إن تقديم الإجابة عليها ملح إذا كنا نريد أن نفهم الوضع الراهن فى أمريكا ، أمريكا جورج بوش ، والاستدانة فى ظل الأمجاد ... غير أن فهم الرأسمالية الأمريكية يتطلب أن نضع فى اعتبارنا المدى الطويل والتطورات العميقة المهيمنة للغاية فى الكثير من الأحوال . وهناك فى الواقع بعض المعطيات الأساسية يرجع إليها فى آن واحد ضعف أمريكا وقوتها على حدّ سواء .

أسباب مهانة أكثر من اللازم وقدر من اليقين غير كاف

لقد اتفق وصول رونالد ريجان إلى البيت الأبيض مع حالة اضطراب خاصة مترتبة فى الوعى الأمريكى يمكن تلخيصها فى : أسباب إدلال أكثر من اللازم وقدر من اليقين لا يكفى .

ففيما يتعلق بأسباب الإحساس بالخزي ، كانت السنوات العشر السابقة على انتخاب ريجان عامرة بسلسلة لا نهائية من الهزائم الدولية النكراء التى لحقت بالولايات المتحدة .

وكان الاندحار فى فيتنام وكامبوديا نفيرا بتقهقر عام لا مفر منه . وفى نفس تلك الفترة كان الاتحاد السوفيتى وحلفائه الكوبيون يسجلون فى إفريقيا نقاطا بدت حاسمة فى ألبيويا وآنجولا وغينيا بيساو وموزمبيق . وفى الشرقين الأدنى والأوسط فقدت الولايات المتحدة من خلال شاه إيران ، شرقى الخليج ، خير حليف لها فى المنطقة ، وظلت عاجزة عن التحكم فى الحرب الأهلية اللبنانية التى بدأت فى عام ١٩٧٥ ، بينما كان زمام المبادرة فى يد سوريا على نطاق واسع ، وراح كيسنجر يذلل الجهود لكى تقبل إسرائيل اتفاقيات فض الاشتباك فى سيناء . وفى أمريكا الوسطى ، وعلى أعقاب الولايات المتحدة نفسها ، كان سقوط سوموزا فى نيكاراغوا وتولى الساندينيون السلطة نذيرا بزوال مبدأ مونرو الذى تقرر بحقتضاه أن تكون أمريكا اللاتينية الحديقة الخلفية للولايات المتحدة وحصنها المتبع .

ففى كل أنحاء العالم كان النفوذ الأمريكى بادرى التراجع لصالح التوسع السوفيتى . وكان علم الولايات المتحدة يحرق فى شوارع النصف الجنوبى من الكرة الأرضية ، وراحت التحذيرات تواجه أمريكا والهتافات تنطلق ضدها والانتهاكات توجه إليها . تلك كانت صورة العالم التى كان يسجلها كل يوم المتفرج المتوسط على التلفزيون فى هيوستون أو سبرينج فيلد أو ديترويت . وهذا الإذلال والسأم كانا مصحوبين بقدر من الحق العاجز . وما كان الأمر يتطلب المزيد لكى ينشأ شيئا فشيئا وسط الرأى العام حين غامض إلى العظيمة القاهرة والقوة المقتددة . ولو لم يكن رجاء قد تواجد بأفكاره الواضحة ومفردات لغته المستخدمة فى جانب چون واين ، لكان من الضرورى قطعاً أن يتم اختراعه تحت شعار « أمريكا تعود » .

ومن المؤكد أن الأمر المؤلم للغاية وسط هذا الفيض من الإهانات كان ذلك العجز الخطير فى رصد اليقين الذى كانت تشعر به أمريكا بشكل مبهم . وكانت السبعينات هى أيضا سنوات سوداء على هذا الصعيد . فقد حل الشك محل اليقين واحتلت « العلة الأمريكية » التى اتخذها ميشيل كروزيه عنواناً لأحد مؤلفاته ، محل « الحلم الأمريكى » ولكن أى علة هى ؟ تناول كروزيه تلك الفترة التى قضاها فى هارفارد حيث كان يقوم بالتدريس هناك قبل ذلك بعشر سنوات . وقد وصف شعوره قائلا : « كان كل شيء مائلًا لما كان عليه من قبل ، ولكنه كان مختلفًا مع ذلك . لقد تبدد الحلم ولم

تتبع منه سوى كلمات وبلاغة خاوية (العلة الأمريكية ، الناشر فاهاير ، ١٩٨٠) .

غير أن هذه العلة الأمريكية ليست من حالات الإحباط المبهمة التى تنتاب الأمم أحيانا ، بل كانت تنال من القوانين والمؤسسات التى تستند فى هذا البلد على الكتاب المقدس والدستور ، وتعتبر الوطن الحقيقى عند كل مواطن . وكانت أزمة ووررجيت والأكاذيب ، لم استقالة ريتشارد نيكسون قد زعزعت تلك الثقة بشكل خطير ، حتى أن رئاسة جيمى كارتر تميزت بوهن السلطة التنفيذية ، بينما لم يكن الكونجرس البديل المتمتع بالمصداقية .

كيف يمكن إذن أن تحكم الدولة الكبرى الأولى فى العالم بينما تثل مبادئ راقب الأمور ووزائرها المستوحاة من مونتيسكيو ، تثل السلطة التنفيذية بالمعنى الحرفى للكلمة ؟ ويحكى كينجر فى مذكراته كيف تعين عليه أن يراوغ باستمرار لكى يحصى بعض الأسرار الأساسية فى تنفيذ سياسته الخارجية .

وفى ظل هذا المناخ كان الامتناع التقليدى عند الأمريكيين عن التصويت فى الانتخابات السياسية (نادرا ما كان يقل عن ٦٥٠) بلغ بكل بساطة حد القصور منها . وفى نهاية الستينات كان الرأى العام لا يتوقع أى شئ هام من السياسة ، ولكن كان ينتظر بغير وضوح مجئ المنقذ .

ولم يقتصر الأمر على ذلك . فهناك علل أخرى خبيثة راحت تنهش أمريكا ، ومن بينها عبادة القانون الذى تحول إلى وزن ، إذ استحوذ هوس الإجراءات القانونية على العقلية الأمريكية . ومن المهم بنفس القدر أن نعرف أن « مودة » جديدة اجتاحت الولايات المتحدة فحواها أن سيادة القانون القائم على اجتهاد المحاكم المستمر فى تطوره ، تشكل تفوقا متزايدا لها على أوروبا . غير أن الواقع يختلف عن ذلك تماما . فهذا الهوس التعلق بالإجراءات القانونية يحقق الثروة للمحامين ولكنه يجعل الأداء القضائية فى دولة القانون غامضة وخائفة ومرعبة . فقد أصبح كل شئ قابلا لإيجاد مبرر لرفع القضية ، والمحامون يحاصرون الصيد الثمين ويطاردون الصيد الضعيف بحاسة الشم الموهبة عند كلاب القنص .

وهناك مثال فى هذا الصدد ظل متمتعا بالشهرة . فقد اضطرت شركة أى . بى . إم إلى استئجار مبنى بأكمله فى واشنطن ليقيم فيه المحامون الذين أركلت إليهم مقاضاة

الحكومة فى نزاع واحد .

وهكذا عدا القانون الذى تأسست أمريكا على قواعده ، والمنظم البارز ، المجتمع التعاقدات ، ، أدغالا تشابك فيها وتعارض النظم الفيدرالية والمحلية العديدة ، مع الاجتهاد القضائى .

غير أن أساسا آخر من أسس المجتمع الأمريكى أصابه الضعف بشكل خطير فى تلك الحقبة يتعلق بنظام الجمعيات ، تلك الخلايا المحلية العديدة فى مجالات الرياضة وأعمال الخير والمجتمع الفئوى .. الخ التى حازت إعجاب المؤرخ توكفيل ، وكانت تجمل الحياة تدب فى المجتمع المدنى . إنها آلاف الجمعيات القرية فى الكثير من الأحوال ولكنها حية وقوية ، تنشر أفكارا حول الخير العام والإخلاص للوطن . ولكن أمريكا المتحررة فى الأروام وجدت نفسها غير مسلحة بالقدر اللازم لمقاومة ذلك الإحساس الذى لا ينتهى أبدا إلى تقاليدها ، ألا وهو الاحتيال الوقح . أما « الأغلبية الصامتة » الشهيرة فكانت تتألم من ذلك التفكك الذى أصاب نسيجها الاجتماعى والنظام السياسى . وهكذا انتاب هذا المجتمع الذى فقد الاتجاه نتيجة للتغيرات السريعة وهوس الإباحة الوافد من كاليفورنيا ، ذلك التطلع إلى العودة إلى القيم التقليدية والتعطش إلى التيقنات حتى الأولية منها بل والبالية .

وجاء خطاب رونالد ريغان بمضمونه المقتول العضلات والمبسط للأمور فى اللحظة المناسبة لتلبية تلك التطلعات . وقد عرف كيف يستغل الظروف الاقتصادية المواتية والمغالة البيروقراطية وتدخلات الحكومة الفيدرالية والمناخ العام ، هذا عدا الوضع الدولى الذى ضاعف من تأثير رسالته « أمريكا تعود » .

التحدى الأمريكى الجديد

فاز رونالد ريغان ، مرشح الحزب الجمهورى فى انتخابات الرئاسة بنجاح ساحق إذ تغلب على منافسه جيمى كارتر بأغلبية تسعة ملايين صوت . وقد أدلت أربع وأربعون ولاية بأصواتها لصالحه من بين واحد وخمسين ولاية ، بل إنه نجح فى نيويورك ولايات الشمال الصناعية ، وهى مناطق النفوذ التقليدية للديمقراطيين . وفى عام ١٩٨٤ ، كانت إعادة انتخابه انتصارا باهرا إذ حصل على الأغلبية بفارق سبعة عشر مليون صوت .

والواقع أن أى معلق ما كان يتوقع مثل هذا الانتصار الذى حققه ريجان المثل للجناح المحافظ فى الحرب الجمهورى ، وكان برنامجه الذى يتلخص فى عدد من المبادئ الكبرى ، مشبها بأساطير مؤسسى أمريكا وروادها الأوائل ، والتي راح يدافع عنها بإخراج بارع وقدرة خاصة على مخاطبة الجماهير .

فهو يؤكد أولا أنه يريد أن يعيد أمريكا إلى مركزها الأول على المسرح الدولى . ولا بد من التخلص نهائيا من الإهانات والهزائم التى لحقت بها . ولن يكون هناك من الآن فصاعدا تلك الصور الفظيعة للهليكوبترات الأخيرة التابعة للجيش الأمريكى وهى تسارع بتأمين الجلاء عن سايجون ، أو صور جيش جنود البحرية الأمريكية المتهترقة فى صحراء طاباس الإيرانية بعد فشل محاولات تحرير رهائن السفارة الأمريكية فى طهران فى إبريل ١٩٨٠ . ولن يكون هناك أبدا تخلف عن مساندة الحلفاء ولا استسلامات يرثى لها أمام « قوى الشر » . فأمريكا أول قوة عسكرية فى العالم وهى عازمة من الآن فصاعدا على أن تثبت ذلك ، خاصة أمام الهيمنة السوفيتية فى أواخر عهد برجنيف . فريجان هو الذى واجه السوفيت بذلك التحدى الخرافى « حرب النجوم » أو « مبادرة الدفاع الاستراتيجى » .

ماذا كان هناك ؟ لقد شرح رونالد ريجان ذلك فى ٢٣ مارس ١٩٨٣ أمام كل أمريكا فى خطاب أذيع عبر التلفزيون ودرس وقمه بكل عناية وكان مقتضا به تماما . وقد أوضح بكل بساطة أن الأمر يتعلق بإلغاء أى احتمال لقيام حرب نووية بإقامة درع فى الفضاء قادر على اعتراض سبيل كل الصواريخ السوفيتية . فمبادرة الدفاع الاستراتيجى تستغل بعض التقنيات المتطورة (الكشف الإلكتروني والأقمار المدمرة) وغيرها المتوقعة (الليزر ومدافع الحزم الالكترونية .. الخ) بغية توفير الحماية الحاسمة للأراضى الأمريكية .

وقد أثار هذا المشروع الخيالى إلى حد بعيد مناقشات لا حصر لها بين الخبراء . فبعض مكوناته تحتاج فى الواقع إلى « قفزة تكنولوجية » كبرى دون أن يكون أحد واقفا تماما من صلاحيتها . أما من الناحية المالية فهو محفوف بالخطاطر حتى بالنسبة لأغنى دولة فى العالم . وقد خصص مبلغ مائتين وخمسين مليار دولار لتنفيذه ، منها ١٠٪ للأبحاث وحدها . وتلك تكاليف فادحة ، علاوة على التجاوزات المتوقعة التى لا يستطيع أحد أن يحدد حجمها .

وعلى النقيض من ذلك حققت « حرب النجوم » نجاحا إعلاميا وسياسيا لا نزاع فيه فتصميمها المستقبلي وهدفها (لا حروب بعد الآن) خلب لب الرأي العام العالمى وأثر حتى على اللامبالين . وهل هناك ما يمكن أن يستهوى العالم أكثر من هذا المفهوم الدفاعى الصريح لذلك السرعة الذى يحول دون تسليط سيف النار النووية على رقاب البشر ؟ وقد استغل ريجان صورة بلاغية مفحمة وهو يحلم بصوت مرتفع بالانتصار المقبل للدرع على السيف . أو ليس « الدرع » سلاح « الأبرار » بينما السيف سلاح « الأشرار » ؟ (وعلاوة على ذلك كان « درع الصحراء » الشفرة التى أطلقت فى أغسطس ١٩٩٠ على عملية الرد على ضمّ صدام حسين للكويت ، والتى تحولت فيما بعد إلى « عاصفة الصحراء ») . ومهما كانت إدانة أعداء مبادرة الدفاع الاستراتيجى خاصة فى أوروبا « لطموحات ريجان الخفية » ألا وهى وضع حد للتعادل النووى بتوفير الحماية مقدما للمواقع الاستراتيجية ، إلا أن تأثير « حرب النجوم » كان هائلا . أما الرسالة فكانت واضحة تماما : لقد استمادت أمريكا زمام المبادرة ، ولكن « حرب النجوم » لا تستخدم سوى الأسلحة الدفاعية . وهذا حسب مزاعم ريجان انطلاقا عسكرية وسلامية فى الوقت نفسه . ولنلاحظ أن بعض الانتصارات العسكرية الأمريكية فى حرب الخليج فى يناير ١٩٩١ أمكن تحقيقها بواسطة التكنولوجيا المأخوذة عن مبادرة الدفاع الاستراتيجية .

أما التحدى التكنولوجى والمالى الهائل الذى وجه به الاتحاد السوفيتى فقد أثبت أنه أكثر فعالية مما كان متوقعا . ففى نهاية الثمانينات ، وبعد عدة سنوات من البرستروكا ، اعترف بعض المسؤولين السوفيت بالدور الذى لعبته « حرب النجوم » فى استسلام النظام السوفيتى أبديولوجيا . ففى هذه المرة لم يتمكن الاتحاد السوفيتى من مواصلة عملية المقامرة العالمية الهائلة المتمثلة فى سباق التسلح . وفى المقابل ، كانت تلك الدفعة التكنولوجية المتمثلة فى مبادرة الدفاع الاستراتيجى رابحة على طول الخط بالنسبة لأمريكا ، لأن التحكم فى القرن الحادى والعشرين سيتم عن طريق الفضاء والمعلوماتية والليزر .

وفى نفس تلك الفترة ضاعف ريجان من تحركاته السياسية والدبلوماسية لمساندة حلفاء أمريكا فنصبت صواريخ برشينج فى أوروبا للتصدى لصواريخ إس إس - ٢٠ التابعة للجيش الأحمر ، وحصلت الحركات المعادية للشيوعية فى أنجولا وأفغانستان ونيكاراجوا

على مساعدات مالية مع الإعلان في كل مكان عن العزم على دفع النفوذ السوفيتي إلى
التقهقر . فأمرها تعود !

وصاحبت تلك العودة الدولية عملية تجديد لإرادة للرأسمالية الأمريكية في صيغتها
الغازية ، بلا أى عقد نقص . ففريق ريجان يشيد بأصحاب المنشآت وشجب إسرائف
الحكومة وتبديدها للأموال ، ويدين الضرائب بشكل خاص باعتبارها الآفة التي تثبط
همم المبادرين وتكبح قوى أمريكا الحرة . فأمرها قارة الأحلام والمجازفات ، حيث
يستطيع أى فرد أن يصبح روكفلر شريطة أن تحرر قواطين المنشأة الحرة « المقدسة » ، وأن
يتذكر كل شخص أن « هذا » خفية ، هى يد آدم سميت والآباء المؤسسين للبيرالية ،
ستجمل إثراء الفرد فى خدمة الجميع . عليكم أن تفتتوا ، وليصبح الأثرياء أكثر ثراء !
وليعمل الفقراء بدلا من انتظار معونة الدولة ، وكل تلك « البرامج الاجتماعية » ليست
إلا تبريرا للكسل والتقاعد ! أما الحاجات الضرورية للمعمرين والهامنيين فتتكفلها
الأعمال الخيرية ، فلك مسألة لا شأن للدولة بها . والرسالة بسيطة وهى تلقى أذنانا
صاغية .

بل إن هذه الرسالة تستمد قوتها الجديدة من ضروب الفشل السابقة والأزمة التى
لحقت بأفكار كينز من خلال الانكماش الاقتصادى فى السبعينات . والواقع أن ذلك
الانكماش كان نذيرا بالقضاء على تلك النظرية القائمة على تشجيع الطلب وعجز
الميزانية ، والتى ساهمت من قبل فى نجاح « السنوات الثلاثين المبهمة » (١٩٤٥ -
١٩٧٥) فى أوروبا بالأخص .

ولنتوقف هنا لحظة . فنرى أن ريجان لجأ إلى الإصلاح بإلغاء النظم وتجميع دور
الدولة . وهناك مجال واحد عمد فيه ، على العكس ، إلى دعم القوة الاتحادية بأن هيا
لأمريكا مشروعا طويلا المدى ، له الأولوية ، ألا وهو الدفاع . ففى هذا المجال تخطى
النجاح الآمال المعقودة عليه ، كما أكدت ذلك حرب الخليج .

ولنلاحظ هنا مفهوم المدى الطويل هذا لأن أمريكا ريجان نسيت فى كافة المجالات
الأخرى ، مع أنه أساس قوة الصناعات الألمانية واليابانية .

ولم تكن أمريكا البلد الوحيد الذى دفن أفكار كينز فى عام ١٩٨٠ .. فقد فشلت
فى أوروبا سياسات إنعاش الاستهلاك التى اتبعها جاك شيراك فى عام ١٩٧٥ وعلمرت

شميدت فى ١٩٧٨ . والدرس الذى تم استخلاصه من حالات الفشل هذه يتناقض مع الأفكار التى ترسخت من قبل . فقد ظهر فى الواقع أن البطالة والتضخم يمكن أن يتعايشا معا ، على عكس ما كان يتم تدريسه فى كافة الجامعات . أما منحى فيلبس الشهير ، الذى كان يسلم بعكس ذلك ، فلم يعد يصلح لإزاء ذلك المرض الاقتصادى الجديد الذى يتفشى فى كل مكان ويحمل تسميته الوحشية : الركود التضخمى .

وتلك فى الواقع فكرة اقتصادية إعتبروا أنها قد تقادم عليها الزمن . وقد اثبتت مكانها وضدها تيارات جديدة راديكالية سيجمل ريجان نفسه بطلا لها . فاصحاب نظرية العرض (اقتصاديات العرض) والنقديون يقترحون بزعامة ميلتون فريدمان ، سياسة أخرى تسير فى عكس اتجاه أبسط المبادئ الكينزية . فשמاعاتهم الرئيسية هى : تخفيض الأعباء الضريبية ، والسيطرة الكاملة على النقد ، وإلغاء النظم ، والتوسع فى الخصخصة . ففى أمريكا التى اهتمت ، يستعيد العصاى مكانه وتفقد الدولة مركزها .

وقد أجمعت بالفعل عدة إصلاحات جذرية كان رأس حربةها قانون الإصلاح الاقتصادى الذى يتضمن ثلاثة بنود أساسية : البند الأول إلغاء القيود فى قطاعات النفط والاتصالات عن بعد والنقل الجوى والبنوك والمنافسة . والواقع أن إلغاء القيود كان قد بدأ فى عام ١٩٧٨ ، فى عهد جيمى كارتر ، إلا أنه أصبح يطبق من الآن فصاعدا بكل قوة . ويتعلق البند الثانى بالنظام الضريبى . وقد تم إصلاح واسع النطاق فى هذا المجال يرمى إلى تبسيط الضريبة على الدخل ، وبلغى الاستنزالات ويحد من معدلات فرض الضريبة ، خاصة المرتفعة منها . والبند الثالث : مكافحة التضخم عن طريق إحكام الرقابة على الكتلة النقدية . وقد ركز بول فولكنر ، رئيس الاحتياطى الفيدرالى (الذى عينه جيمى كارتر فى هذا المنصب) ركز جهوده من أجل هذا الهدف بروح تضالوية حازمة . وكانت النتيجة المباشرة ارتفاع سعر النقد وانتهى بذلك الحفل . فقد بلغت معدلات الفائدة مستويات مذهشة ، بل وتجاوزت الـ ٢٠٪ فى عامى ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وعلى الفور ارتفع سعر الدولار حتى تعدى عشرة فرنكات فرنسية فى بداية ١٩٨٥ . وتمكن مستشارو ريجان من تصوير ذلك على أن مركز الدولار أصبح قويا لأن الاقتصاد الأمريكى نفسه قوى .

وبغية استكمال ما ورد فى قانون الإصلاح الاقتصادى لجأت إدارة ريجان إلى خفض النفقات الاجتماعية بلا تردد وزيادة الميزانية العسكرية بالأخص . وربما كان هذا الاختيار موضع نزاع إلا أنه يتميز بوضوحه واتساقه . فخفض النفقات الاجتماعية يدل على استعادة الثقة فى الفرد وفى قوتين السوق . والمزيد من الاعتمادات العسكرية سيوفر القوة لأمريكا وإمكانات تحقيق طموحات مخططة الاستراتيجية فى فريق ريجان .

إنها سياسة الصدمات وصدمة سياسية : « فالثورة المحافظة » كما سماها عنوان كتاب لجى سورمان (الناشر فايلار ، ١٩٨٣) ، تشرق طريقها ، وإذا كانت لن تجتاح العالم بأسره ، إلا أنها ستخلب له .

أمريكا ، أمريكا

لقد عادت أمريكا . ومع الشهور الأولى تحولت هنا وهناك شكوك الذين كانوا لا يتصورون أن يستقر راعى بقر من هوليد فى البيت الأبيض ، تحولت إلى حذر لم إلى فضول ، وأخيرا إلى دهشة مشوبة بالإعجاب . وجرى ذلك حتى عند بعض المثقفين الأوروبيين الذين كانوا يتندرون بذلك بالأسر . والحق أن قوة الرئيس الجديد تعود جزئيا إلى موهبته المهنية الشديدة فى استخدام التأثير الهائل لوسائل الإعلام لنشر رسالته . وقد استعان رونالد ريجان فى ذلك بفرق من خبراء الاتصال واستفاد من المواهب التى يحدها عليها العديد من رؤساء الدول . فهو يحدد جرعات تأثيره ، ويحرص على تلميع صورته « كسيد بيت » هادئ الأعصاب ، ومواطن أمريكى يحب مزرعته وغرب بلاده ، ويستأثر بوسائل الإعلام دون أن يعطى أبدا الانطباع بأنه يستنفذ جهوده فى دراسة الملفات مثل كارتر . إنه رئيس لديه الوقت ... وهو شجاع حقا . ألم ينهض وهو يحزح فور محاولة اغتياله فى ٣٠ مارس ١٩٨١ ؟ ألم يخضع بلا مشاكل لعملية جراحية ركزت وسائل الإعلام الأنواء عليها ؟ وسيطلق عليه لقب « المنفتح الكبير » الذى سرعان ما توصلت أمريكا إلى تصدير صورته بلا مصاعب .

غير أن ريجان رجل سريع البديهة أيضا ، قادر على ركوب موجة الليبرالية التى تميزت بها الثمانينات . وهو يستغل التشاؤم الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية . وبرنامجه يتفق مع « موضة » الحقبة . وهو يدرك ذلك ويعرف كيف يستفيد منها ، ولو بالخداع ،

لأنه قادر أكثر من أى شخص آخر على إخفاء جوانب الضعف والشك ، ومنها على سبيل المثال ذلك العجز الفاحش فى الميزانية الذى تضخم سنة بعد أخرى حتى أصبح أعمق عجز فى كل التاريخ الأمريكى . وهناك أيضا مساندته للحركات المشابهة للغرب فى النصف الجنوبى من الكرة الأرضية التى حدّ منها الكونجرس المناهض له .

ومع ذلك ورغم نواحي الضعف فإن أمريكا التى أحيها رونالد من جديد بلغت بسرعة أوج نفوذها بل إنها بدت وكأنها أصبحت مرة أخرى كمة الرأسمالية القادرة على غمر العالم بأموالها . وعلى أى حال فقد انتشرت دعوة ريجان كالثار فى الهشيم . وتصدر الأوروبيون مقدمة المسيرة وسرعان ما لحقت بهم بلدان العالم الثالث ، وراح البنك الدولى لإعادة البناء والتعمير وصندوق النقد الدولى يشجعان العالم الثالث أكثر من أى وقت مضى على اللجوء إلى السوق ، والمنافسة ، والقطاع الخاص . وانتشرت عمليات الخصخصة على نطاق واسع فى الجنوب على غرار أوروبا . أما السياسة النقدية فهى من وحى صندوق الاحتياطى الفيدرالى مباشرة . فالمطلوب القضاء على التضخم الذى ينهش فى الذم المالية وتآكل بقعة الدخل ويزيد من نواحي عدم المساواة .

وباختصار ، راحت أمريكا تسطح من جديد فى منتصف الثمانينات مثل النجوم التى تزين علمها ، وأصبحت تحظى مرة أخرى بالاحترام (أو التهيب منها) واستعادت حقا زعامتها ، والآخرين يحدونها ويقلدونهم .

أسس النفوذ الأمريكى

غير أن الشكوك بدأت تساور البعض فى تلك الحقبة . فهل تقوم حقا هذه النهضة المفلتة للأنظار على أساس أم أنها تعود إلى مواهب المشعوذ ريجان ؟ وهل تعود نجاحاتها ، كما يعلن فى كل مكان إلى الفضائل « الايديولوجية » والفلسفة للرئاسية أم أن هناك بعض الأوراق الرابطة أو المزايا التى تتمتع بها أمريكا ؟ وطرح هذا السؤال معنى أصلا تقديم الإجابة . « فالتجديد » الرئاسى الذى بهر عيون العديد من متخذى القرارات فى أنحاء العالم ليس فى الواقع معجزة اقتصادية على غرار ما كان يوسع بلدان مثل اليابان وألمانيا الاتحادية وكوريا الجنوبية ، أن تتفاخر بها . فالعملية مختلفة إلى حد ما مع الولايات المتحدة لأن هناك امتيازات تتمتع بها .

فليها أولا رصيد لا مثيل له ، و شركة اقتصادية ومالية وتكنولوجيا هائلة تدر أرباحا وجدها ريجان عند وصوله إلى البيت الأبيض ، وهى :

الرأسمال المخزون الذى تراكم لدى الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب ولا يوجد مثيل له . فهى تملك داخل حدودها شبكات ممتدة من المرافق العامة الحديثة فى أغلب الأحوال : مطارات ، وطرقا سريعة ، وجامعات ، ومصانع ، وعقارات .. الخ . وفى الخارج تتحكم شركاتها الممتدة الجسيات فى أرصدة لا تقدر قيمتها على حقيقتها لأن حساباتها تعتمد على ثمن شرائها دون الأخذ فى الاعتبار قيمتها الرأينة . ففى عام ١٩٨٠ كان رصيد الاستثمارات الأمريكية فى الخارج يبلغ ٢١٥ مليار دولار وأصبح ٣٠٩ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ (بول منتره ، أمريكا ونحن ، الناشر دونو ، ١٩٨٩) . وهذا الرصيد لا يوفر فقط دخولا لها وزنها بل ويسمح لها بالاستفادة من السبق بدرجة كبيرة . ففى عام ١٩٨٨ كانت الاستثمارات المباشرة للشركات الأمريكية فى الخارج لا تزال تمثل ثلاثة أضعاف ما لدى اليابان من استثمارات فى الخارج .

والموارد الطبيعية فى أمريكا هى أيضا من أكبر ما يتوفر فى العالم . ومصادرها من الطاقة هائلة خاصة الغاز الطبيعى والفحم . ولديها كافة المعادن فيما عدا بعض الخامات الاستراتيجية . وأخيرا فإن حجم سكان أمريكا ، الرابع من حيث العدد ، هو الأول من بين البلدان المتقدمة ، ويشكل ثروة لا مثيل لها فى العالم . وباختصار فإن أمريكا تجلس فوق كومة من الذهب وهذا وضع مريح بالمقارنة مع اليابان مثلا التى لا تملك مواد أولية أو مصادر طاقة ، ولديها نسبة مرتفعة من المتقدمين فى السن ، وستعانى أكثر فأكثر من النقص فى اليد العاملة على مساحة أراضيها المحدودة .

وفى المجال التكنولوجى تتمتع أمريكا بميزة كبيرة بالمقارنة مع غيرها . فأكبر الباحثين وأفضل المهندسين وألع الطلبة يتوجهون إلى الولايات المتحدة ليعملوا هناك سواء كان ريجان الرئيس أو لم يكن . وهم يحضرون معهم هذا الرأسمال المعروف الذى يتفق الجميع على أنه ثمن رأسمال ، وهو يتمثل فى المادة السنجابية الموجودة داخل أدمجتهم . وهناك دليل واحد يكفى لإثبات ذلك ، وهو عدد جوائز نوبل التى يحصل عليها بانتظام العلماء الأمريكيون ، وسنة بعد أخرى تزود هجرة العقول أمريكا بالذكاء لأنها تتيح لأصحاب هذه العقول إسكائية الازدهار . وهذا ليس ربما بل ميزة مكتسبة ، وكثيرا ما

يقلل الناس من مدى أهمية ذلك . فالكل يعلم أن صواريخ باتريوت الشهيرة تتضمن مكونات يابانية ، ولكن عدم تمكن سوني من إنتاج كاميرات فيديو بدون المكونات الدقيقة التي تنتجها شركة موتورولا الأمريكية لا يعامل على أنه حدث له أهمية.

الامتياز النقدي الذي أثبت أنه حاسم . فعند اتفاقيات هيرتون وودز في عام ١٩٤٥ ، أصبح الدولار المرجع في التعاملات الدولية . وهو أيضا العملة الاحتياطية الدولية الرئيسية التي تحتفظ بها البنوك المركزية في أغلب بلدان العالم . وهذا الامتياز الإمبراطوري المفرد يتيح للولايات المتحدة إمكانية دفع نفقاتها وتمويلها والاقتراض بعملتها هي . ويمتد هذا الامتياز إلى أبعد مما نتصور عادة . وقد شرح ذلك الاقتصادي الأمريكي جون نوبل بلا لف أو دوران (جريدة الموند ، ١٠ يوليو ١٩٩٠) إذ يقول:

« تصور للحظة أن كل شخص تلقى به قبل أن تدفع له ماعليك له شيكات تصدرها بنفسك . وأضف إلى ذلك أن كل من يمتدح شيكات الموزعة في أنحاء العالم يمتنع عن صرفها ويستخدمها كعملة لتسديد نفقاته . وسترب على ذلك تيجان هامتان بالنسبة لمالكك أنت . الأولى هي أن قبول كل الناس شيكاتك سيحلك غير محتاج إلى استخدام العملات الورقية ، إذ سيكون دخر شيكاتك كافيا . والنتيجة الثانية هي أنك عند إطلاءك على كشف حسابك ستفاجأ بأن رصيدك يزيد على المبالغ التي أنفقتها . لماذا ؟ للسبب المذكور أعلاه ، وهو أن الشيكات التي أصدرتها يجري تداولها دون أن يتم تحصيلها إذ أنها تنتقل باستمرار من يد إلى يد أخرى . أما النتائج العملية لذلك فهي أنك تجد تحت تصرفك قدرا أكبر من الموارد للاستهلاك والاستثمار . وكلما لجأ الآخرون إلى شيكاتك كعملة يتعاملون بها ، زادت الموارد الإضافية الموجودة تحت تصرفك ... »

وناء على ذلك يقدر نوبل أن الولايات المتحدة تمكنت من أن تضع تحت تصرفها حوالي خمسمائة مليار دولار تزيد على ما حصلت عليه من الضرائب التي يدفعها الأمريكيون ، والقروض التي يقدمها المدخرون الأمريكيون والأجانب . وهذا المبلغ - الخمسمائة مليار - يعادل واحدا وللاثنين سنة من المعونات الأمريكية للعالم الثالث (التي تبلغ في الواقع ١٦ مليار دولار في السنة) .

ويظل هذا الامتياز النقدي مهما للغاية ، وهو مصحوب بعدد من الامتيازات المالية التي لا تقل أهمية عن ذلك . فالمبالغ التي يتم تداولها يوميا من خلال الشيكات المالية

الأمريكية تقدر بألف ومئتي مليار دولار ، وهو ما يعادل إجمالي الناتج القومى السنوى فى فرنسا . وهكذا تسيطر أمريكا على أموالها وأموال الآخرين . وبشكل الدولار فى حد ذاته الدليل على تلك القوة كما أنه أداة تلك القوة .

الهيمنة الثقافية تظل هى أيضا قائمة رغم كل تقلبات التاريخ الأمريكى ، بل وتتدعم . فكان أمركة العالم عملية تطور لا يمكن مقاومتها ، تستمد قوتها من حركتها الذاتية وتتغلب على الانتقادات وعمليات المقاومة المحلية دون أن يؤدى ذلك إلى إضعافها . والتوصل إلى الحدالة يعنى بالنسبة لآلاف الملايين من الناس فى العالم - بما فى ذلك فى الصين الشيوعية - وربما أكثر من أى مكان آخر فى العالم ، يعنى محاكاة أسلوب الحياة والتفكير الأمريكى . وتعتمد تلك الهيمنة الثقافية على ثلاثة عوامل على الأقل وهى : اللغة ، والجامعات ، ووسائل الإعلام .

والأمر واضح بالنسبة للغة . فالانجليزية أصبحت الاسبرانتو شبه المطلق فى العالم . والسائحون يستخدمونها بالطبع ولكن بالأخص العلماء ورجال الأعمال . وليس هناك منتج مطلوب أكثر من اللغة الانجليزية ، لغة الأمريكان والإمبراطورية ... ومن الأمور التى لا يطيقها مثلا أهالى كيبك المتكلمة باللغة الفرنسية أن المهاجرين الجدد القادمين من أمريكا اللاتينية أو آسيا لا يهدون أن يتعلموا سوى اللغة الأمريكية ليس إلا . وهناك الآن فى مجال الأعمال والتكنولوجيا بالذات لغة دولية لا تستخدم الانجليزية فقط بل وتستعير مضمونها من المفاهيم الرائجة فى الجامعات الأمريكية . إنها فى الواقع مجموعة من القيم والعادات وطرق التفكير التى تنتشر باستمرار فى كافة أرجاء العالم .

وما لا شك فيه أن أداة الهيمنة الثقافية الثانية هى أقواها . وهى ترجع إلى النفوذ شبه المطلق لنظام التعليم العالى الأمريكى . فالجامعات الأمريكية الفنية والمرموقة (هارفارد ، ستانفورد ، وارتون ، بركللى ، ييل ، وجامعة كاليفورنيا بلبوس أجلس ...) تجتذب فى الواقع خير العناصر القادمة من كافة أرجاء العالم . فنوعية التعليم الذى تقدمه ، ومواردها ، وإشباعها يدفع النخبة إلى اللجوء إليها . وهذا لا يرضى فقط اعتراز الأمريكيين بأنفسهم ، بل تمتد فعاليته بشكل عجيب إلى مدى أبعد . فأمريكا تنشر فى الواقع ثقافتها وقيمها وأساليبها على أعلى المستويات ، إذ يتحول الطلبة الأجانب القدامى الذين درسوا فى جامعاتها إلى خير دعاة لها فور عودتهم إلى بلادهم . وقد درس أغلب

القادة الجدد فى بلدان أمريكا اللاتينية فى تلك الجامعات ، وبدأ نفوذهم فى التأثير بشكل
إيجابى لصالح التنمية الاقتصادية فى عدة بلدان . والمكسيك وشيلي خير مثالين فى هذا
المضمار .

أما الكوادر الأوروبية الشابة فيحملون بتلك العصا السحرية التى ستفتح لهم أبواب
أحسن الشركات . وفى مجال التعليم الاقتصادى ، تتمتع أمريكا حتى الآن بما يشبه
الاحتكار . وقد بلغت فعالية هذا التعليم حداً يدفع الثقافة الاقتصادية العالمية إلى أن
تجاهل بكل بساطة كل ما هو غير أمريكى . فعلى سبيل المثال ، فإن اقتصاد السوق
الاجتماعى ، على الطريقة الألمانية غير معروف تقريباً بالنسبة للمسؤولين الاقتصاديين ،
ومن باب أولى بالنسبة للرأى العام فى العالم .

وهذا الامتياز الثقافى مفيد بدرجة أكبر وأشد فعالية مما يتصور المرء . وهو يحقق
لأمريكا مزايا تضارع مزايا الثروة الملمنية الانجليزية فى القرن الثامن عشر .

وسائل الإعلام أداة تكميلية للهيمنة الثقافية ولكنها أكثر لفتاً للأبصار ومعروفة على
أوسع نطاق ، ولذا فهى أشد وسائل نشر الثقافة تعرضاً للانتقاد ولا مجال للخوض هنا فى
النقاش اللانهائى الذى يشيره بشكل دورى - لا فى فرنسا وحدها - المدافعون عن
« الثقافة الوطنية » التى تهددها « الثقافة الأمريكية المتدنية » . ولنذكر حقيقة واقعة
وهى أن الصناعة السينمائية والتلفزيونية الأمريكية ونماذجها فرضت نفسها بكل بساطة
على العالم بأسره . وهذا لحسن الحظ أحياناً ، ولكن لسوء الحظ فى أغلب الأحوال ،
ولكن لصالح أمريكا دائماً .

وفى هذا المجال يتيح الإنفاق المهنى والإنتاج بالجملة للولايات المتحدة فرص وجودها
فى كل الأسواق تقريباً . وبالطبع فإن تعزيز قوانين السوق فى مجال الصناعة الثقافية
والأخص خصخصة قنوات التلفزيون يتم لصالح الأمريكين . ففى العديد من البلدان
تكشف الشركات الخاصة فى مجال الاتصالات عن ميلها إلى الاستجابة لمقتضيات
الربحية المباشرة بقدر أكبر من الاحتكارات الحكومية السابقة . فالمسلسلات الأمريكية
التي تباع بأسعار نقل سبع أو ثمانى مرات عن تكاليف الإنتاج لنفس مدة الإرسال
ينظرها مستقبل مضمون . هذا عدا عشرات البرامج الترفيهية والألعاب والمسابقات

التلفزيونية العديدة التى تنتجها التلفزيونات الوطنية ، ولا تشتريها ، وإن كان تصميمها مستوحى مباشرة من النموذج الأمريكى الجديد . فلمركا تعود !

ولكن هل هى انطلقت حقا ؟ هنا يكمن اللبس كله . وهو ليس يكشف عن أغلب التفسيرات الخاطئة والأوهام فيما يتعلق بالريجانية . والواقع أن أمريكا كانت تشهد فى عام ١٩٨٠ تدهورا وتراجعا نسبيا . ولكن أسس قوتها والمزايا المكتسبة بفضل استمدادات الشعب الأمريكى أولا والامتيازات التى حباها بها التاريخ ، كانت لا تزال متوفرة . وهكذا سرعان ما قيدت لحساب ريجان والريجانية بعض النجاحات الاقتصادية التى تعود أحيانا إلى وضع أمريكا ذاتها ، لا إلى حسن بلاء قادتها أو صواب سياستهم . إنه لخداع بصرى عجيب ! فالولايات المتحدة التى تعيش على مكتسباتها ، وفى أغلب الأحوال على الاقتراض ، وتستغل الامتيازات الموروثة ، وتتمتع بتفوق ثقافى قديم ، تمكنت من تمرير « سنوات ريجان » بلا مصاعب فى نفس الوقت الذى أعطت فيه الانطباع بأنها استعادت عضلاتها بجهود شاقة .

أما بقية العالم التى أصابها الذهول وساورتها الشكوك : فقد حيت الخدعة متصورة أن الأمر يتعلق بوصفة تحقق المعجزات . فهل كانت الريجانية معجزة ؟ الواقع أن القضية كانت تنصب على معرفة ما إذا كان الأمريكيون قد استفادوا على خير وجه من ترأثهم فى عهد ريجان وما إذا كانوا يواصلون استثماره . ولو نظرنا إلى السنوات العشر الأخيرة ، بعد انقضائها ، لوجدنا أن ترجمتها ليست قاطمة . فوسع المرء أن يزعم أن الأمريكين بدؤوا جزئيا ذلك التراث وأن « الريجانية الجديدة » أقرب بالأخص إلى تلك الأضواء الأخيرة التى تصدر عن الإمبراطوريات وهى فى طريقها إلى الانحدار . أما المتفرجون فى الخارج فيستقبلون تلك الأضواء بالتصفيق وقد خدعهم أوهام القوة وقوة الأوهام .

بعد عشر سنوات من استعادة المجد ، تنطلق أضواء كثيرة فى أمريكا . فعالم التفاوض الذى يجسده ميكى ماوس ، ومكوك الفضاء ، وحرب النجوم ، وعمليات شراء الشركات الأجنبية الناجحة ، لم يعد تلك الجنة التى يتصورها البعض حتى الآن . فخلف الديكورات والأضواء الخاطفة تستر حقيقة مختلفة إلى حد كبير .

امريكا تنمقر*

على مسافة لا تبعد كثيرا عن أجمل المناظر الطبيعية فى العالم وأروعها ، وعلى مقربة من المراكز المرموقة لعالم الأعمال ورجاله ، هناك ما يلفت أنظار زائر المدن الأمريكية الكبرى بشكل صارخ : القذارة ، والصدأ ، والقمامة ، وكافة ضروب التدهور . فالمشاة يتعين عليهم أن يسيروا تحت السقالات المغطاة بالصاج المضلع لا لكى يحمى نفسه من أعمال التجديد الجارية ولكن من أحجار الوجوهات المتساقطة . وأين يواجه المرء ذلك ؟ فى نيويورك ذاتها !

وكلمة التدهور هى الأنسب فعلا . فنحن بصدد أمريكا الحديثة التى تتدهور جسديا ، وهذا ما يلفت النظر من الوهلة الأولى . ولكن عندما يتمعن المرء عن كتب يكتشف أيضا أن التدهور اجماعى أيضا . فكيف أصبحت أمريكا من بين كافة البلدان المتقدمة ، الدولة الأولى فى عالم الأجرام والمخدرات ، والأخيرة فى مجال التطعيم ضد الأمراض ومعدلات الإدلاء بالأصوات فى الانتخابات ؟

كيف يمكن استيعاب ذلك وكيف يمكن تفسيره ؟ وأنا أحس ، كأى فرد بحاجة ماسة إلى إجابة على تلك الأسئلة المذهلة . ولكن يجب أن تتمعن أولا وأن نقارن .

وفيما يتعلق بالمدن الأمريكية الكبرى ، فإن العاصمتين أصبحتا مفلستين .

ففى نهاية عام ١٩٩٠ ، كانت ميزانية واشنطن تعاني عجزا قدره مئتا مليون دولار . وكان ماريون بارى ، عمدة المدينة السابق قد صدر ضده حكم بالحبس ستة شهور لحيازته وتعاطيه مخدرات . واضطر عمدة نيويورك الجديد ، السيد ديفيد ويتكينز إلى

* النفيد من المعلومات الإحصائية الواردة فى هذا الفصل مأخوذة عن دراسة لكريستيان موريسون ، الأستاذ بجامعة باريس ، باتيون - سوربون .

الاستثناء عن خدمات الثلاثين ألفا من مستخدمى البلدية ، ومن بينهم أربعة آلاف معلم ، أى ما يعادل ١٠٪ من العاملين الدائمين ببلدية المدينة وذلك مع بداية صيف ١٩٩١ ، لكى يحد من العجز الهائل فى ميزانية المدينة . وقد وجه إتهامه للإمبراطور الرومانى فسباسيوس صاحب فكرة إقامة المراحض العمومية ، فاعلق أبوابها جميعا هى وكل مراكز علاج المدمنين (بينما يوجد أكثر من نصف مليون مدمن من بين سكان المدينة البالغ عددهم سبع ملايين نسمة) وكذلك أغلب مراكز الإيواء المخصصة لثمانين ألف مشرد . هذا عدا حديقة الحيوان فى سنترال بارك وثلاثين حوض سياحة تتبع البلدية ، وإضاءة المدينة التى منخفضة بنسبة ٣٠٪ بينما تتزايد باستمرار معدلات الإجرام ، وبرنامج تحويل القمامة المنزلية الذى تقرر وقفه لمدة سنة . وتواجه كل المدن الأمريكية الكبرى تقريبا أوضاعا مشابهة .

وهناك أيضا المطارات التى تفقد الصيانة اللازمة ، والأحياء القذرة فى حى البرونكس وثاوت - دالاس وغيرهما ، حيث يتبدى الفقر المدقع . وهؤلاء المحرومون الجدد من البيوت فى سان فرانسكو ، رغم أنهم يزاولون أعمالا منتظمة إلا أنهم عاجزون عن دفع إيجار مسكن فيهمشون داخل سياراتهم بسبب المضاربة العقارية . وهذه المدن الكبرى (التي سماها الكاتب الانجليزى هيرت جورج ولسز منذ أوائل القرن العشرين اللا - مدن) مثل هيوستون وواشنطن ولوس أنجلوس يجتاحها الإجرام وتدور فيها رحى «حرب الكراك» (الكراك مشتق رخيص الثمن من الكوكايين) ، وتنتشر فيها أحياء السود (الجيتو) التى تغلّى من جديد ، كما كان الحال فى الستينات (« فالسود يسدون فاتورة سنوات رجحان » كما أعلن المخرج الشهير سهايك لى) .

والواقع أن الإجرام ، بالأخص وسط السود ، يرتفع فى أمريكا بنسب مروعة . ففي نيويورك تسجل كل يوم خمس جرائم قتل ولكن هناك مدن أخرى قتالية بدرجة أكبر .. وفى واشنطن لاحظت عمدة المدينة الجديدة السيدة شارون برات ديكسون عندما تسلمت مهام منصبها أن جرائم القتل البالغ عددها ٤٨٣ جريمة والتي ارتكبت فى عام ١٩٩٠ فى المدينة تفوقت بذلك للسنة الثالثة على الأرقام القياسية التى سجلتها هى نفسها من قبل . وفى عام ١٩٨٩ وحده ، تم حصر ٢١ ألف جريمة قتل فى كافة أنحاء البلاد (وكانت التوقعات ٢٣ ألف جريمة فى عام ١٩٩٠) . وهناك الآن فى

السجون أكثر من مليون مواطن أمريكي وأكثر من ثلاثة ملايين خاضعين للرقابة القضائية .

وقد زاد عدد المسجونين أكثر من الضعف خلال عشر سنوات وتجاوزوا حاليا الرقم القياسي في جنوب إفريقيا بنسبة ٢٣٠ (٤٢٦ في الألف مقابل ٣٢٣ في الألف) . فما الذى جرى إذن لأمريكا ؟

وهناك شيء آخر . فمع أن الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات تواصلت الاستثمار في أرجاء العالم كله ، إلا أنه حدث تغيير ضخم منذ عشرين سنة أى منذ « التحدى الأمريكى » . فكم من رموز القوة الاقتصادية الأمريكية انتقلت إلى أبهى الاجتباب . فقد أصبح كل من مركز روكفلر و CBS ، MCA في أيدي اليابانيين وغدت شركة يونيونبال تابعة لميشلان . وأكبر شركتين أمريكيتين لإنتاج أجهزة التلفزيون (وهما الوحيدتان تقريبا) إحداهما فرنسية والأخرى هولندية .

أما الفتيان الذهبيون (GOLDEN BOYS) الاغنياء المتمدنون إلى عهد ريجان وأصحاب المواهب الخارقة في عالم المال الذين كانوا يرتدون بدلا لمن الواحدة منها ألفا دولار والقادرون على جمع ثروة خلال ثلاثة شهور ، فقد أفلسوا أو أودعوا السجون . وكانت أكبر عملية إفلاس في كافة الأزمنة من نصيب صناديق الادخار والإقراض التى ازدهرت أيام إفلات زمام البورصة بجموح ، وقد تركت وراءها فجوة لا يعلم أحد ما إذا كانت ستصل إلى ٥٠٠ مليار دولار ، أى بمعدل ١٠ آلاف فرنك لكل مواطن أمريكي ، وعلى دافعى الضرائب أن يسدوها . فلماذا يحدث لأمريكا ؟ لا يتردد المؤرخ بول كيندى فى أن يقول فى كتابه سقوط الدول الكبرى (الناشر راندوم هاوس ، ١٩٨٨ ، وهايو ، ١٩٨٩) إن الولايات المتحدة دخلت مرحلة الانحدار التاريخى مثل إمبراطورية الهابسبورج فى القرن السابع عشر وانجلترا فى نهاية القرن التاسع عشر .

وربما كان فى ذلك قدر من المغالاة ، ولكن النقاش مستمر . وعلى أى حال يمارض إخصائى العلوم السياسية جوزيف نى جونيور وجهة نظر كيندى (حماية القيادة ، طبيعة القوة الأمريكية المتغيرة ، بيزيك بوكس ، ١٩٩١) وهو يسوق الحجج التالية :

- الولايات المتحدة هى البلد الوحيد الذى يحتفظ بوضع قوى فى كافة المجالات

(العسكرية والاقتصادى والتكنولوجى والثروة الطبيعية ...) .

- وهى تهيمن بالأخص على الفضاء والاتصالات والثقافة واللغة العلمية ، فأين هم اليابانيون الحاصلون على جائزة نوبل ؟

- أليس هناك ما يدعو للحرية أن نلاحظ أن أطروحة التدهور طبقت على نطاق أوسع من جانب ألمع المفكرين المعادين أحيانا للشوعية ، على الولايات المتحدة لا بالأحرى على الاتحاد السوفيتى ؟

غير أن جوزيف نى يعزل هنا عنصرا مشتركا بين كافة حالات الانحدار ، وهو قدرة الحكومة على السيطرة على عجز الدولة المالى ، أى القبول بالضرائب . فكل شئ يتم هناك كما لو أن الامتيازات التى ورنتها الولايات المتحدة تعادل فى أذهان مواطنيها الحق فى الإعفاء الدائم من الضرائب .

وإذا كان هناك شئ يصعب دفع الأمريكيين إلى قبوله فهو زيادة الضرائب . وعليها ألا ننسى الدرس الذى تلقاه والتر موندل ، المرشح الديمقراطى الذى لحقت به الهزيمة فى ٤٩ من الـ ٥٠ ولاية ، عندما رأى أنه ليس بوسعه ألا يشير بشكل متوار إلى أن الأمر قد يتطلب زيادة الضرائب يوما ما . وعلى أى حال فقد وعد بيل كليتون الناخبين بعدم زيادة الضرائب ، ونحن نعرف ماذا جرى لذلك الوعد الجميل بعد شهرين فقط من انتخابه . ولكن مما لا شك فيه أن السراب ضلل مرة أخرى طريق المواطنين - دافعى الضرائب .

وتأ أميل شخصا إلى الاعتقاد بأن الحدود التى تفصل بين بلد يشق طريقه نحو التقدم وبلد يتحدر ، تتضمن إلى حد كبير تفضيل بناء المستقبل عند جانب ، والتمتع بالحاضر عند الجانب الآخر . ويقاس هذا التفضيل كما سنرى ، بالضرائب والقروض ومعدلات الفائدة .

وعلى أى حال سواء تعلق الأمر بانحدار تاريخى أم لا ، فهناك بالتأكيد قدر من البلية الأمريكية ، حتى أن التأمل المكتسب أو اللامبالى أو المطمئن أصبح حسب قول الاقتصادى برنارد كاز « صناعة مزدهرة » . كما أن المطبوعات التى تعالج النبؤات المنفرة بكل صنوف التنبؤات والكوارث تسجل أعلى المبيعات بين الكتب ، وتلقى أكبر رواج فى

الولايات المتحدة ، وفي موسكو أيضا ! والمحامون المتخصصون في قضايا إشهار الإفلاس ،
لم يحدث من قبل أن ازدهر نشاطهم بهذا القدر .

أما الانتشار الراهن لواء المهدرات الذى ساعد على رواجه انخفاض سعر « الكراك »
فهو ساحق . وقد كشف تحقيق دقيق أجرى فى ربيع ١٩٨٨ أن ٢٣ مليون أمريكى
تعاطوا مخدرا خلال الأيام الثلاثين السابقة على التحقيق ، ومن بينهم ستة ملايين
يشمون الكوكايين بشكل منتظم إلى حد ما ، ونصف مليون يتعاطون الهيروين . أما طلبة
المدارس الثانوية والتلاميذ فإن واحدا من بين كل اثنين منهم يدخن الماريجوانا ، وواحدا
من كل سبعة يشم الكوكايين . وفى نفس السنة قدرت لجنة الاستخبارات القومية
لمتعاطى المهدرات ، المبيعات بالقطاعى من الكوكايين وحده بـ ٢٢ مليار دولار فى أمريكا
الشمالية وجنوبا فى أوروبا . وقدرت المنظمة الدولية لمكافحة المهدرات التابعة للأمم المتحدة
والتي يوجد مقرها فى فيينا ، قدرت فى دراسة ضخمة أعلن عنها فى التاسع من يناير
١٩٩١ أن التكلفة الاجماعية - الاقتصادية للإسراف فى تعاطى المهدرات فى الولايات
المتحدة تبلغ ٦٠ مليار دولار (ستة أضعاف ما كانت عليه فى عام ١٩٨٤) . ولكن
التقرير يقدر أن استهلاك المهدرات بدأ يقل فى الولايات المتحدة . وقد هنا الرئيس جورج
بوش نفسه على فعالية الإجراءات الصارمة التى اتخذت ، ولكن الأرقام لا تزال مرتفعة .
ومن جهة أخرى يشير التقدير إلى أن استهلاك المنشطات يزداد بشكل متواصل .. وتدل
كل هذه الدراسات على حالة البلبلة التى انتابت أمريكا .

ولا تقتصر تلك البلبلة على الأفراد كل على حدة ، فهم محاصرون بكافة أشكال
الرعب ، وافقاد الإحساس بالأمان والمهدرات ، والبطالة ، والاستدانة ، والحد العنصرى .
ويدور أن البلبلة تسمى أمريكا ذاتها فى مجملها إذ ترى أن الحلم الأمريكى الذى كان
يدفعها إلى الأمام منذ عهد المهاجرين الأوائل ، يتداعى . كما أن الوثقة التى كانت
تحقق اندماج المهاجرين القادمين من كافة أنحاء العالم لم تعد إلا من الذكريات البعيدة .
فأمريكا الثمانينات من هذا القرن فى طريقها إلى التحول إلى ما يسمى منذ سنوات
بـ « القليلة الجديدة » ، إذ أن مختلف الجماعات القومية لا تندمج معا ، بل تنفلق على
نفسها وتعتصم تدريجيا وتتمسك بأوجه اختلافها وتقاليدها الخاصة وثقافتها .

وعلى أى حال فإن الكل يعتصم من الآن فصاعدا . ففى المدة الأولى التى جت

فيها إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٦٠ ، استرعى انتباهي أن الأبواب لم تكن تغلق أبداً بالمفتاح ، حتى عندما كان الناس يسافرون للأجازة لمدة خمسة عشرة يوماً . فلا داعي لذلك إذ لم تكن هناك عمليات سطو حتى في المدن . وفي المرة الأخيرة تناولت المشاء في عمارة تطل على سنترال بارك مكونة من خمس وسبعين شقة يدفع مستأجروها أجر عشرين حارساً متواجدين ليلاً ونهاراً في أربع ورديات من خمسة أفراد .

تلك هي الصور المثيرة للدهشة والقلق ، بلا أي رتوش ، والتي يعود بها الآن كل زائر من سفره . وما علينا إلا أن نحاول أن نفهم ما حدث حقاً خلال عشر سنوات ، وما يدور خلف أضواء عهد ريجان التي بهرت الأبصار .

أمريكا

في هذا المجتمع المتفسخ ظهر تصور جديد بأفلام الصحفيين وعلماء الاجتماع والمتخصصين في قضايا الإجرام ، ألا وهو ازدواجية . وكان هذا التصور مقصوراً حتى الآن على المتابعين للأوضاع في العالم الثالث ، وكان يستخدم بالأخص في وصف بعض المجتمعات مثل البرازيل وجنوب إفريقيا . فالازدواجية هي الانشقاق والفصل بحكم الواقع و « الأبارتايد الاقتصادي » السائد في المجتمع السائر نهائياً وبشكل مفرج « برستين » . إنه مجتمع تعيش فيه في الواقع مختلف فئات السكان في عالمين مختلفين يعتمد كل منهما عن الآخر سنة بعد أخرى . وقد شاعت تلك الازدواجية في الولايات المتحدة خاصة تحت تأثير سياسة ريجان المفرطة . إنها ازدواجية تفصل بين الأغنياء والفقراء بالطبع ، ولكن أيضاً بين الجامعات ونظام التعليم المتدهور ، وازدواجية بين المستشفيات والعيادات التي بلغت قمة الحداثة وكافة المرافق العلاجية الأخرى التي ارتفعت تكاليفها وتجاوزها الزمن ، وازدواجية صناعية تعزل الصناعات القمة المرتبطة في أغلب الأحوال بميزانية الدفاع والتي تضع الولايات المتحدة في المقدمة ، وتتناقض مع التخلف المتراكم في العديد من القطاعات الأخرى .

ولعل أهم نتيجة تخفضت عن الرهانية كانت ، كما هو معروف ، اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء . وكان ذلك حسب زعمهم « الثمن الذي يجب دفعه » لكي تستعيد أمريكا قوتها من جديد . وهو لمن فادح في مقابل نتيجة اقتصادية دون المتوسط . ولكن

رغم الانتعاش ، وعلى عكس الآمال التى عقدها منظرو اقتصاديات العرض ، لم ينخفض عدد الفقراء خلال السنوات العشر الأخيرة بل زاد إلى حد ما ، بينما بلغ عدد أصحاب الملايين ثلاثة أضعاف ما كانوا عليه . أما دخل أفقر أربعين مليون أمريكى فقد انخفض بنسبة ١٠٪ خلال السنوات العشر الأخيرة . ولو عرّفنا الفقراء بأنهم كل من يحصل على دخل يقل عن نصف المتوسط القومى ، لتبين لنا أن نسبة الفقراء فى أمريكا تبلغ ١٧٪ فى مقابل ٢٥٪ فى ألمانيا الاتحادية والبلدان الإسكندنافية ، و ٢٨٪ فى سويسرا ، و ١٢٪ فى إنجلترا . ويرى بعض الخبراء الذين يمارضون طريقة الحساب هذه أن الفقراء يمثلون فى الواقع ٢٠٪ من سكان أمريكا . وهذا رقم قياسى بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا ، علما بأن تلك الإحصائيات لا تشمل المهاجرين سرا والذين تزايد أعدادهم أكثر فأكثر خاصة فى كاليفورنيا .

وقد توصلت دراسة مستفيضة نشرت فى عام ١٩٨٩ ، وتضم الإحصائيات الرسمية لمكتب الميزانية بالكونغرس إلى الاستنتاجات التالية : « الهوة بين الأمريكيين الأغنياء والفقراء اتسعت إلى درجة تجعل الـ ٢.٥ مليون غنى أمريكى خلال الثمانينات ، يحصلون عمليا فى عام ١٩٩٠ على نفس مجموع دخل الـ ١٠٠ مليون الذين يحصلون أسفل مقياس الدخل » .

ولن يدهش أحد فى تلك الأحوال إذا ما انتشرت هنا وهناك فى أنحاء أمريكا ظواهر جديرة ببعض بلدان جنوب الكرة الأرضية ، ومنها الأحياء العشوائية الصغيرة على مقربة من الفيلات الفخمة ، وطواير العاملين على مسافة خطوتين من بوتيكات تتميز ببذخها الاستغزازى ، ومشردن يزرعون الأرضة على مقربة من زوايا الأبواب وسط أكوام القمامة المتناثرة . والطبقة المتوسطة التى كانت مدعاة تفاخر أمريكا ، وغير عامل لاستقرارها ، يقل عدد أفرادها سنة بعد سنة . فالجغرافيا الاجتماعية الجديدة قوامها الآن فقراء يزادون فقرا فى مقابل أغنياء يزادون ثراء . وبالطبع ، تؤدى تلك الازدواجية إلى تفاقم التوترات الاجتماعية و « الصراع الطبقي » الفوضوى والتلقائى هنا وهناك ، وهو ما لا يتصوره فى موسكو الشاب الحاصل على مؤهل عال والذى تبنى حديثا الليبرالية الريجانية . والواقع أن الأمريكيين الأغنياء يشكون من افتقاد الأمن فى المدن الكبرى ومن « التدهور البيئى » الناجم بالطبع عن تزايد عدد الفقراء . ومن المنطوقى بالتالى أن تصبح

شركات الحراسة والشرطة الخاصة والحراس الشخصيين من القطاعات النادرة التي يتسع نشاطها ، بينما تحطم مبيعات الأسلحة كل الأرقام القياسية . فالجتماع الأمريكي المتوتر والقلق يتزود بالسلاح . وفى تحقيق أجرته فى عام ١٩٩٠ مجلة التايم الأمريكية فى نيويورك اعترف ٢٦٠ من الذين رجعت لهم الأسلحة بأنهم مشغولون طوال الوقت أو فى الكثير من الأحوال بالجرائم التي تحدث ، فى مقابل ٢٦ نادرا ما يهتم الأمر . وفى نفس هذا التحقيق أجاب ٢٦٨ منهم بأن نوعية الحياة أقل جودة عما كانت قبل خمس سنوات مضت . وقد بلغ افتقاد الأمن حلا أوجد تجارة جديدة ، ألا وهى بيع حقايب مدرسية وملابس داخلية للأطفال واقية من الرصاص . ويتعين أن نعرف فى هذا الصدد أن مقتل الشبان الأمريكيين يزيد من أربع إلى ست وسبعين مرة ... عما هو فى بنجلادش ، أحد أفقر بلاد العالم . وقد كشفت أحداث لوس انجلس عن مدى السخط والتوترات فى المجتمع المنقسم إلى أغنياء وفقراء ، وسود وبيض ، وأمريكيين أوروبيين ولاتينيين وأسيويين .

ومن الواضح أن الأغنياء المتحصنين فى قلاعهم يجدون صعوبة فى الاعتراف بأنهم لم يعودوا يعيشون فى بلد مثل السويد أو سويسرا ، بل فى نوع من العالم الثالث المتطور ، لكنه عالم لا يعرف المساواة .

إنه عالم عامر بالأغنياء ، يعتبر مفهوم العدالة الاجتماعية فكرة هدامة ، تكاد تنم عن الرقاقة وأن البديل الوحيد المقبول هو «مكافحة الفقر» عن طريق الأعمال الخيرية . أما تعميم التأمينات الاجتماعية فيفسر على أنه حملة تآديبية موجهة ضد الطبقات الحاكمة .

محرقة التباهى

فى عام ١٩٨٧ نشرت فى الولايات المتحدة رواية نوم وولف «محرقة التباهى» (ترجمت إلى الفرنسية فى عام ١٩٨٨) التي تمكس على خير وجه مخاوف ومصير أمريكا الجديدة التي أصبحت نهبا للارذواجية . ماذا تقول الرواية ؟ إنها قصة سيقول لك كل أمريكى إنها تتفق تماما مع واقع الثمانينات . وكاتبها نوم وولف كان مبتكر الصحافة الأمريكية الجديدة (NEW JOURNALISM) وروايته هذه أشبه بالريورتاج الصحفى . لقد ذهب شاب من رجال المال إلى مطار كيندى لاستقبال عشيقته ماريا ليמוד

بها إلى نيويورك . وكان الليل قد أرخى سدوله ، فأخطأ في اختيار طابور السيارات عند أحد مفترقات الطرق الرئيسية . ولما كانت السيارات تكاد تلتصق ببعضها بسبب الزحام فقه لم يتمكن من الخروج من الطابور وتمن عليه أن يشق الطريق المؤدى إلى حي البرونكس الذى يسكنه السود ، بسيارته المرسيس التى يبلغ ثمنها ٤٨ ألف دولار . وقد ناله فى طريقه رواح يدور إلى أن وجد نفرا منحدرًا يؤدى إلى الطريق السريع وهو متردد لأنه طريق لا يتناسب . ونقول له ماريا : « ماعلينا ، على الأقل ستكون وسط المتحضرين ! ولكن هناك كومة من الإطارات تجبره على التوقف فيخرج من السيارة ليمهد لنفسه سبيلا وسطها عندما يتجه نحوه شاهان من السود . وقد استولى الخوف على ماكوى فقفز بإطار نحو الشاب الأول الذى رده إليه ، لم قفز داخل السيارة حيث جلست ماريا المرتعبة أمام عجلة القيادة وقد راحت تتسلل وسط الإطارات والقمامة لتفلت من الشوك فسمعت صوت ارتطام عند الحاجز الخلفى للسيارة ولم يعد الزنجى الثانى مرثيا وهما ينطلقان نحو الطريق السريع .

وعندما وجد ماكوى أن ماريا أصبحت أهدأ نوعا راح يتحدثها عن صوت الارتطام ويقترح إبلاغ الشرطة . ولما وصلا إلى المسكن الذى اعتادا الالتقاء معا فيه ، حدثها مرة أخرى فى الأمر ، قاتلا إنيهما ربما أصابا الرجل بمكروه وجب الإبلاغ عن ذلك ولكن ماريا تنفجر قائلة : « سأقول لك ما حدث . أنا أصلا من كارولينا الجنوبية ، وسأقول لك ذلك بالانجليزية . لقد حاول زنجيان أن يقذفانا فى تلك الأدغال ، وقد أفلتنا منهما ولا نزال نتنفس . هذا كل ما فى الأمر » . وقد عدل ماكوى عن إبلاغ الشرطة بسبب ضعفه ولأنه يهد أن يخفى تلك العلاقة عن زوجته . وقد تقرر بذلك مصيره . فهو برئ ولكنه غنى ومن البيض . وعليه أن يكفر عن الحقد المتراكم ضد أفراد طبقته .

والواقع أن هنرى لامب الشاب الذى ارتطمت به السيارة سمحوت بعد سنة من وقوع الحادث دون أن يسترد وعيه أبدا . وتعثر الشرطة على صاحب السيارة . وتكذب ماريا فلا تعترف بأنها كانت تقود السيارة . ويشهد الزنجى الآخر زورا ويلمقى الاتهام على ماكوى . وهكذا أصبح الأخير طرفا فى معركة لا هوادة فيها يتزعمها ثلاثة رجال عقدوا العزم على تخطيطه : قس أسود ، ووكيل النيابة بالحق ، وصحفى انجليزى . ولكل من الأولين أسبابه التى تدعوه إلى أن يصدر الحكم ضد لرى أبيض . أما الصحفى الانجليزى

فيتطلع إلى استغلال قضية مثيرة حقاً : ملك السندات فى رول سترت (حى المال)
بقتل شابا أسود وبلوذ بالفرار .

وتتعمد خلفية كل تلك الرواية على التعارض الصارخ بين البذخ والسلطة من ناحية،
والفقر المدقع والعوز فى حى البرونكس . لقد تخرج ماكوى من جامعة ييل وهو يبيع
مئات الآلاف من الدولارات سنوياً ، ويمتلك مسكناً فخماً ثمنه ثلاثة ملايين دولار .
وعندما يخرج كل صباح تحت المظلة المقامة عند المدخل يرى أمامه بساطاً من زهور
التوليب الصفراء يتكفل بثمنه سكان هارك أفينيو . ونفس هذه الفخامة متواجدة فى
الطابق الخامس من المبنى الزجاجى الذى يعمل به . وهو يشعر شأته شأن كل الفتيان
الذهبيين أنه سيد الكون . وفى الجانب المقابل هناك حى البرونكس بآلاف الشباب السود
المطهرين أو المروجين للمخدرات الذين يحتلون أذراج العمارات ، حيث يجرى كل شئ :
المطهرات والجنس والعنف ... وعندما يقرر المرء هناك أن ينتقل إلى مسكن آخر يتعين
عليه أن يعمل حساباً للجيران الذين يسرقون جزءاً من أثاثه . غير أن هنرى لامب الذى
دعّمه مرسدس ماكوى كان استثناء . فهو طالب مجد ، توصل إلى تعلم القراءة يسر
فى الثامنة عشرة من عمره ، وهو ما يكفى ليتحق بكلية نيويورك ستى . والتناقض بين
هارك أفينو وحى البرونكس صارخ مثل التناقض بين سويتو وضواحي جوهانسبورج
بأحواض السباحة الخاصة والحداث . والمعلمون ورجال الشرطة والقضاة هم الوحيدون
الذين يقيمون الصلة بين هذين العالمين . ولا يتجاسر هؤلاء القضاة على الاعتماد أكثر
من مثتى متر عن المحكمة ويعيشون فى مستوى دون المتوسط .

لقد وقع ماكوى الثرى والجذاب بين مطرقة الصحافة وسندان السياسة فأصبح رمزاً
وكبش فداء ، وبات من المحتم أن يتردى فى المغامرة كما تردت من قبل العديد من
ضروب التباهى الأمريكية .

وبالطبع فإن اللامساواة ليست جديدة على أمريكا . وكان البؤس يخيم على حى
البرونكس قبل رئاسة ريجان . ولكن هذه الازدواجية الهائلة التى أصبحت تفصل بين
الأغنياء والفقراء بدت وكأن طبيعتها تغيرت فتفاقت فى الثمانينات . ويرى كيث
فيليس فى آخر مؤلفاته سياسات الثرى والفقير الذى حقق أعلى المبيعات ، أن الزمن
الذى كان يتيح للأغنياء أن يثروا دون أن يتأثروا جزءاً من أى ردود فعل قد

انقضى . ويبدو له أن حركات التمرد التلقائية التى قد تززع أمريكا يوما ما ليست أمرا لا يمكن تصوره . وقد ساقط مجلة دى إركونومست البريطانية نفس الافتراض فى مقال يعتمد على الوثائق نشر فى الرابع من مايو ١٩٩٠ .

المرض يصيب المدرسة والصحة والديموقراطية

وتتسم الآن قطاعات كاملة من المجتمع الأمريكى بنفس تلك الازدواجية ذات العواقب المندرة بالخطر ، بما فى ذلك بعض تلك القطاعات التى كانت بالأسس مصدر قوتها وحيويتها .

وهناك واقعان قد يكونان متعلقين على الأرجح بأهم شئ : أمراض الديمقراطية الأمريكية .

الواقع الأول هو مشاركة المواطنين الأمريكين فى الانتخابات بنسبة أقل مما هى فى كافة الديمقراطيات الغربية . فمعدل الامتناع عن التصويت ، أيا كان نوع الانتخابات يمثل ثلثى الناخبين ، مع الاستبعاد شبه التام للفئات الاجتماعية الأقل حظا ، فكأنها قد كبتت أو انسلخت إلى درجة عدم إدراكها أن كل انتخاب يقرر مصيرها إلى حد ما . وتلك ظاهرة جديدة بحكم اتساع نطاقها تمس أغلب البلدان الغربية ، ويبدو أن العديد من سماتها مرتبط بالنموذج الأمريكى الجديد . ففى الماضى كان الفقراء يثيرون أما الآن فقد سلب لإدانتهم أفيون فقرهم الدارج الذى لا يسترعى اهتمام وسائل الإعلام ، فلم يعمدوا يدلون بأصواتهم .

والواقع الثانى أنه منذ العهد التاريخى القديمة كان تحضر بلد ما يستدل عليه بقدرته على تعداد سكانه (لنذكر إحصاء هيرود للسكان كما جاء فى روايات الأنابيل) . وعليه يبدو أن عدم حصر ما يتراوح بين ١٠ و 2١٥ من سكان أمريكا رغم تمتعهم بوضع قانونى ، يمكن أن ينسب إلى بعض التراخى فى الإحساس بالدافع الوطنى .

وفى مجال التعليم يبدو الوضع غير معقول إلى حد كبير . ولو أخذنا بعين الاعتبار المرحلة الثالثة فقط من التعليم (الدراسة الجامعية) لظل النظام الأمريكى أحسن النظم فى العالم . ففى الولايات المتحدة يتم فى كل عام نشر ما يربو على ثلث المقالات العلمية . ومن عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٦ تضاعف عدد الباحثين فى أمريكا . وبما لا شك فيه

أن الجامعات الأمريكية التى تختار طلبتها بعناية شديدة لا تزال محتفظة بمستوى صيتها . وتوفر لديها على أى حال إمكانات مالية وبشرية قد تحسدها عليها بلدان العالم بأسره .

غير أن هذا التعليم المعروف برقى مستواه وارتفاع تكلفته بالنسبة للعائلات ، يتماشى مع نظام تعليم دون المستوى فى المرحلتين الابتدائية والثانوية . وقد تبين من تحقيقات حديثة العهد لتحديد مستوى المعلومات العلمية عند التلاميذ من سن ١٠ و ١٣ و ١٧ سنة أن أمريكا تحتل المركز الأخير بين الدول الصناعية . وبعد سن السادسة عشرة لا تتلقى أغلبية التلاميذ الأمريكيين أى تعليم علمى . وفى الجغرافيا ، يحتل الطلبة من ١٨ سنة فصاعداً المركز الأخير فى عينة تشمل ثمانية بلدان . ولا يجب أن نعتزنا بالدهشة فى مثل هذه الأحوال عندما نجد أن ٧٤.٥ ٪ من الأمريكيين البالغين لا يستطيعون تحديد موقع أمريكا الوسطى على الخريطة وأن أغلبهم لا يعرف أين توجد بريطانيا أو فرنسا أو اليابان . وفى مجال آخر أكثر حيوية نفاجاً بأن نعلم أن ٧٤.٠ ٪ من الشباب الأمريكى الذى يلتحق بالجامعات فى سن الثامنة عشرة يعترفون بأنهم لا يمكنهم أن يقرؤا بشكل سليم .

فأين توجد نسبة مئوية أعلى من الأميين : فى البرتغال أو المملكة المتحدة ؟ الجواب : فى المملكة المتحدة ، وفى هولندا أو الولايات المتحدة ؟ الجواب : فى الولايات المتحدة .

كيف يمكن أن يتأتى ذلك ؟ إن الأفكار الجديدة الملقنة التى تؤكد أنه عندما تعمل السوق بشكل جيد ، فإن كل شئ يجرى هو أيضاً على نحو جيد ، لم تعد تفسر أى شئ .

فالسؤال هو : هل تشكل التنوع العامة للتعليم فى كل البلدان قيمة فى حد ذاتها ؟ إذا كان الرد بالإيجاب ، فلنا أن نتساءل لماذا تدهور بهذه الدرجة فى الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة ، إن لم يكن ذلك التدهور يرجع إلى النموذج الاقتصادى الأمريكى الجديد ؟ غير أنه من الملاحظ أيضاً أن التعليم الشعبى ، أى التعليم الرسمى فى أوروبا بدأ يسوء بالأخص بين البلدان التى تعتبر أكثر تقدماً : المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا . والبلدان الأوروبية التى لا تنتمى بالذات إلى النموذج الرأبى ، هى أكثرها انفتاحاً على النموذج الأمريكى الجديد .

وهذه الازدواجية بين التعليم العالى المستوى المخصص لأقلية ضئيلة من جهة ، والتعليمين الابتدائى والثانوى المتداعيين من جهة أخرى ، يميز جذريا أمريكا عن بلدان مثل اليابان والمانيا ، حيث يحقق أغلب الطلبة مستوى متوسطا بينما النتائج السيئة للغاية شبه منعدمة عمليا . والحق أن الاختيار فيما وراء الأطلنطي لا يمارس إلا فى ٢٠٠ كلية وجامعة من بين ٣٦٠٠ منها . أما المذاكرة « فى المنزل » ، فقد تبين من عمليات التقصى أنه نادرا ما يتجاوز الساعة فى الولايات المتحدة ، فى مقابل مشاهدة برامج التلفزيون لمدة ثلاث ساعات ! وهكذا نجد أننا غدونا بعيدين للغاية عن أمريكا التى كانت المثال الأصلى للمجتمع الحديث المتعطر إلى التعليم .

ونتيجة للإحساس بخطورة تدهور نظام التعليم الأمريكى ، قرر رونالد ريغان فى عام ١٩٨٣ تشكيل لجنة وطنية اختارت للتقرير الذى قدمته عنوانا لا يحمل أى تأويلات : أمة فى خطر ، جاء فيه أن مستوى التعليم الأمريكى أصبح أدنى مما كان فى عام ١٩٥٧ ، عندما أرسل السوفيت فى الفضاء أول سهوتيك ، مما حدا بأمريكا أن تتساءل عن مدى قدراتها الخاصة .

وفى عام ١٩٩٠ ، أصدر حوالى عشرة إخصائيين مجتمعين فى جامعة كولومبيا بدعوة من المجلس الأمريكى الذى أسسه أيزنهاور ، أصدروا تقريرهم (الاقتصاد الشامل - دور أمريكا فى العقد ، الناشر نورتون ، ١٩٩٠) . ومن بين استنتاجات هذا التقرير هناك ثلاثة منها تستحق الذكر : « نظام التعليم الأمريكى على حافة السقوط ، ومعدل الادخار منخفض بشكل مشين ، إشارة إدارة ريغان مرارا إلى أن العجز التجارى دليل على عجزنا الاقتصادى » .

ولكن هل تظل أمريكا مع ذلك المجتمع المتمتع بصحة جيدة للغاية كما يحدد ذلك الفتيان ذو الوجنت الحمراء والأكتاف المريضة الذين نراهم فى الإعلانات التلفزيونية ؟ الوضع ليس كذلك . نفس الازدواجية التى فاقمتها الريجانية تؤثر الآن ، وبشكل خطير ، على النظام الصحى الأمريكى العام . وبالطبع فإن الولايات المتحدة هى البلد الذى ينفق عموما على الصحة أكثر من كل بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (أكثر من ١٠٪ من إجمالى الناتج القومى) . وهناك العديد من العيادات والمستشفيات الأمريكية التى تعتبر من أحسن ما فى العالم من حيث تخصصاتها . وكذلك فى مجال

البحوث الطبية والأدوية وأنواع العلاج الجديدة ، تظل أمريكا فى المقدمة فى أغلب الأحوال .

على أن حالات التفوق هذه يجب ألا تنسنا الحالة العامة للنظام الصحى الذى أصبح منجما بقدر يفوق ما قد نتخيل . وهناك فى هذا الصدد بعض الإحصائيات الحديثة التى يمكن أن تجعل المرء ينتفض . ففيما يتعلق بالوفيات بين الأطفال تحت الولايات المتحدة بمعدل ٢١٠ (ضعف النسبة فى اليابان) المركز الثانى والمشرين على نطاق العالم . وارتفاع نسبة وفيات الأطفال بين بعض الأقليات العرقية لا يكفى وحده لتفسير ذلك التخلف . فهناك فارق ملحوظ فى وفيات الرضع من البيض بالمقارنة مع عدد كبير من البلدان المتقدمة . والمعدلات الأمريكية للتطعيم ضد الأمراض تقل فى المتوسط بنسبة ٢٤٠ بالمقارنة مع البلدان الصناعية الأخرى ، بل إنها تقل حتى عن معدلات بعض البلدان النامية . أما معدل الحمل بين الفتيات اليافعات (ما بين ١٥ و ١٩ سنة) فهو بنسبة ٢١٠ ويبلغ عشرة أضعاف تلك الحالات فى اليابان .

وتفصح جميع تلك الأرقام عن التفكك المائلى وانتشار الفقر فى المجتمع . وهكذا نجد أن أمريكا تحتل الآن المركز الأول بنسبتها المثوية من القصر من أبناء المطلقين . ومن جهة أخرى فإن خمس الأطفال الأمريكيين يعيشون فى مستوى أدنى من حد الفقر ، وفى عام ١٩٨٧ كان هناك ١٢ مليون طفل لا يشملهم أى نوع من التأمين ضد المرض ، أى أن عددهم زاد بنسبة ٢١٤ منذ عام ١٩٨١ . والحق أن الولايات المتحدة التى لا يوجد بها نظام عام للتأمين ضد المرض ، يحتل نصيب الصحة العامة فيها من إنفاق الدولة أدنى مستوى بين بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية .

فما هى السياسة التى اتبعتها الرهبانية فى هذا المجال ؟ لقد اعترضت بكل قوة على كل نظام عام للتأمين باسم إصلاح البنى المائلية . وهكذا فإن نصف العاملين فى المنشآت المتوسطة الحجم والصغيرة لا يتمتعون بأى رعاية اجتماعية ، كما أن متوسط مدة الإخطار بالفصل وتنفيذه يومان فقط !

أما تخفيض ميزانية الخدمات العامة وبرامجها بكل قسوة فقد زاد عموما من سوء الأوضاع التى لا ندعو أصلا للحسد . وأسوأ ضروب العجز التى تعاني منها الولايات

المتحدة ليست العجز المالى بالرغم من الديون المتراكمة عليها ، ولكنه العجز الاجتماعى الذى لا تستطيع أعمال الخير أو الشفقة الفردية أن تصححه . فقد أفرطت بقيادة طاقم ريجان فى سحبها إلى « تقوية عضلات أمريكا الكسبية » ، وألقت بالفعل بأمريكا « الخاسرين » فى حفرة التاريخ ، أى بسطة « الأمريكان المتوسطين » . ولكن هل أفلحت الرهبانية حقا فى إصلاح الاقتصاد ، على الأقل ، عوضا عن تخليها عن المجال الاجتماعى ؟ للأسف لا .

الصناعة تقهقر

الصناعة الأمريكية فى تقهقر ، والاستثناء الوحيد هنا ينحصر حجم إنتاج الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات فى الخارج (٢٠٪ مقابل ٢٥٪ لليابان) ، ولكن كم من التغيرات طرأت فى هذا المجال منذ ربع قرن ! ففى عام ١٩٦٧ بدأ جان - جاك سرفان شريبر الفصل الأول من كتابه الشهير (التحدى الأمريكى ، الناشر دهنويل) الذى سجل أرقاما قياسية فى المبيعات بالجملة التالية : « قد تكون القوة الصناعية الكبرى الثالثة فى العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، الصناعة الأمريكية فى أوروبا ، لا أوروبا نفسها » . ولكن تدفق الاستثمارات الخارجية عبر الاطلنطى غير اتجاهه بقدر متزايد سنة بعد أخرى .

ففى ٢١ سبتمبر ١٩٩٠ ، نشرت مجلة فورتن مقالات تحت عنوان مذهل : هل أصبحت عبارة « صنع فى أمريكا » فى طريقها إلى الزوال ؟

ففى سنوات حكم ريجان لم تكن أغلب فرص العمل الجديدة البالغ عددها ١٨ مليونا فى مجال الصناعة بل فى القطاع الثالث ، قطاع الخدمات بأعماله البسيطة وغير الثابتة ، وغالبيتها فى المطاعم والتجارة وبالأخص الحراسة ... وفقدت الصناعة ذاتها فى نفس الوقت مليون فرصة عمل وتعرضت لمعجز تجارى قياسي . فقد لحق بها اليابانيون فى العديد من القطاعات بل وسحقوها . ففى صناعة السيارات مثلا أعلنت شركة جنرال موتورز العملاقة عن خسائر قدرها ٢ مليار دولار فى الربع الثالث من عام ١٩٩٠ . وسجلت شركة فورد « أسوأ نتائج منذ عام ١٩٨٢ » . أما كروزلر التى ساءت حالتها فقد لحقت بها خسائر إضافية قدرها ٢١٤ مليونا خلال شهور ثلاثة . ولمخ إجمالى

الخسائر التجارية فى صناعة السيارات الأمريكية ٦٠ مليار دولار .

وبالطبع ، يعرف الكل مدى قدرة أمريكا الاستثنائية فى الاستفادة من المهن والنهوض من كبوات الفشل . ولكن هناك مهلات لا يمكن ضغطها . ولا تثير مشكلة الوقت حقا إلا مع الانطلاق فى الاتجاه الصحيح . وهذا ما لم يحدث . ففى الوقت الذى كانت فيه حرب الخليج قد انتهت منذ فترة وجيزة ، توصل المجلس الأمريكى للمنافسة ، المشكل من فريق من المسؤولين فى الأوساط الصناعية والجماعية إلى استنتاج مفاده أنه من بين ٩٥ تكنولوجيا رئيسية لن تكون الولايات المتحدة متواجدة على المسرح الدولى فى ١٥ منها بحلول عام ١٩٩٥ . كما أن الولايات المتحدة لن تكون منافسا حقيقيا إلا فى ٢٥ من تلك التكنولوجيات . وليس من باب المصادفة أن صاروخ باتريوت الشهير ما كان يمكن أن يؤدى مهمته دون استخدام بعض المكونات اليابانية ...وهنا نجد أيضا الفكرة الأساسية الخاصة بالمستقبل البعيد المدى . والأعمال المقدمة التى أنجزها الجيش الأمريكى فى حرب الخليج فى عام ١٩٩١ ترجع إلى قرارات اتخذت فى الستينات والسبعينات .

ومنذ ذلك العهد ازدادت التضحية بالمستقبل لحساب الحاضر ، وبالمدى الطويل لصالح المدى العاجل . ومن الطريف حقا أن رجلا مثل كارل إنكاهن ، وهو رائد فى صفوف المثيرين (RAIDERS) اشترى شركة TWA ، يدين مناح كازينوهات المقامرة فى الاقتصاد الأمريكى الذى يعيش فى مستوى يفوق إمكانياته . وقد قال فى هذا الصدد : « البنية التحتية تتساقط ، ولم تعد هناك عمليات بناء أو صيانة » ثم شبه الولايات المتحدة بمزرعة تولى الجيل الأول فيها الزراعة وحصد محصولها الجيل الثانى ووقف الجيل الثالث ينتظر وصول المحضر الذى سيوقع الحجر عليها .

كما أن نوعية الإنتاج والخبرة تتراجع نسبيا . ففى بداية نوفمبر ١٩٩٠ استمع متنان من الكوادر الثابطين لشركات أمريكية تورط قطع غيار لتويوتا إلى أحد قادة تلك الشركة ، وهو يفيدهم ببعض المعلومات المؤلفة ، من بينها مثلا أن معدل القطع المعيبة الواردة من المصانع الأمريكية يبلغ مئة ضعف ما هو عليه فى اليابان . ونجد شركات صناعة السيارات الأمريكية نفسها مضطرة أكثر فأكثر إلى عقد اتفاقيات مع اليابانيين والأوروبيين لاستيراد مهاراتهم .

وهذه الظاهرة ملحوظة أيضا فى صناعة البطاريات ، حيث أتاح تراجع الشركات الأمريكية الفرصة للأوروبيين للاستثمار بـ ٢٣٠٪ من السوق الدولية بطاريات إيهامس ، وذلك بالرغم من المساعدات المباشرة أو غير المباشرة التى تحصل عليها الشركات الأمريكية عن طريق البنتاجون . كما ينطبق ذلك على القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى مثل المعلوماتية والالكترونيات . فقد ابتكر الأمريكيون الترانزستورات والقطع الالكترونية الدقيقة ، ولكنهم لا يحرزون حاليا إلا على ١٠٪ من السوق الدولية فى هذا المجال ، فى مقابل ٦٠٪ فى نهاية الستينات . ومن بين مئة من المكابس التى تحتاجها شركة جنرال موتورز ، فإنها تشتري مالا يقل عن ثمانين منها من الخارج ، حيث اثنى أقل والطراز أحدث والأداء أحسن .

ويتمين أن ننوه فى هذا الصدد بالشجاعة الاستثنائية التى غلّى بها ريجان لكى يقبل الكونجرس والرأى العام ألا تلجأ الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات حماية للتصدير للتدخل التجارى بالرغم من تفهقها الصناعى المثير للدهشة .

وهناك على الأقل خمسة أسباب تفسر لنا ذلك التفهق الصناعى وهى تتفق مع زوال المزايا الخمس التى تعتمد عليها سنوات الرخاء التى أعقبت الحرب العالمية الأخيرة . وقد وردت تلك الأسباب فى تقرير وضعه عدد من الخبراء لحساب معهد ماساشوستس للتكنولوجيا التابع لجامعة هارفارد (صنع فى أمريكا ، لمايكل درتوزوس ، وريشارد لستر وروبرت سولو ، مطبعة معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ، ١٩٨٩) :

١ - حجم السوق الداخلية انخفض نسبيا وصناعات ما وراء الأطلنطى [المقصود صناعات أمريكا] لم تعد مسلحة بما فيه الكفاية لكسب أسواق أجنبية فى مواجهة اليابانيين أو الأوروبيين .

٢ - هيمنة الولايات المتحدة تكنولوجيا لم تعد أبدا بديهية ، والابتكارات تتم فى الخارج فى الكثير من الأحوال ، ومعدات استخدام الابتكارات فى النظم الإنتاجية أو فى تصميم منتجات جديدة أصبحت أسرع بكل وضوح فى اليابان أو أوروبا ، منها فى الولايات المتحدة (أربع سنوات فى مقابل سبع فى صناعة السيارات) .

٣ - انخفض إلى حد كبير مستوى تأهيل العمال الأمريكيين ، بينما كان بالأمس

أعلى من مستواه فى البلدان المنافسة .

٤ - كانت الثروة المتراكمة فى الولايات المتحدة قد بلغت فى الماضى حداً مكنها من التصدى للتحديات التى ما كان يمكن تصورها مثل الهبوط فوق القمر . ولم يعد ذلك ممكناً اليوم .

٥ - وأخيراً فإن أساليب الإدارة الأمريكية المعترف بها من قبل والتى كانت تُحدد عليها غدت أبعد من أن تكون أحسنها . فاليابانيون والأوروبيون يتفوقون عليها أكثر فأكثر ، بل إن الأمريكيين وصل بهم الأمر أحياناً إلى تقليد أساليب صممت فى بلدان أخرى ، ومنها التدفق المتواتر وحلقات الجودة .. الخ .

وبصفة عامة فإن تعلقهم بالبورصة وباقتصاد المضاربة والأرباح السريعة التى تميزت بها الثمانينات ، كان لها تأثيرها السلبى على الصناعات . والحق أنه لم يكن هناك ما يدعو خروجهى الجامعات الجدد المهيئين لدخول سوق العمل إلى اختيار العمل الشاق والمرهق والمتشف فى الإنتاج الصناعى ، فى عهد الفتان الذهبين من أصحاب الملايين العديدة واقتصاد المقامرة . وهكذا انقلبت رأسمالية البورصة الكاركتيرية على الرأسمالية ذاتها فراحت الصناعة تتداعى بينما انشغل الجميع بالجانب المالى .

ففى إبريل ١٩٩٠ ، انعقدت الجمعية العمومية للجنة الثلاثين فى طوكيو (وهى تضم قادة المنشآت والنقابات وكذلك الساسة ورجال الاقتصاد فى أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان) . وقد استخلص اليابانيون استنتاجاتهم الخاصة من الملاحظات الواردة آنفاً بلا لف أو دوران ، وقالوا إنهم ساهموا كثيراً فى إعادة تصنيع إنجلترا منذ حوالى عشر سنوات ، وأن مهمتهم القادمة هى إعادة تصنيع الولايات المتحدة .

كابوس ضروب العجز

غير أن ما يهدد بقدر أكبر ما يعد ريجان ليس مع ذلك الانحطاط الصناعى أو الازدواجية الاجتماعية بل جوانب عجز لم يكن لها مثيل من قبل . وليس ذلك أقل المتناقضات التى يجب أن تسجل فى بند الخصوم بحسابات الرئيس الذى كان يعد بالحد من تدخل الدولة مع توفير أسباب الاستقلال لبلاده ، من جديد . ففى الوقت الراهن ، لا تزال الأرقام هى التى تصيب العديد من المسئولين بالأرق كل ليلة ، خاصة وأن تلك

الأرقام لا تظل على حالها بالأسى . ولعلنا نذكر أن نشرات الأخبار فى كافة الإذاعات كانت تقدم كل صباح فى الستينات والسبعينات ، فى عهد كيندى وجونسون ونيكسون ، حصرا رهيبا على بساطته ، لعدد الجنود (الـ BOYS) الذين قتلوا فى فيتنام . وهناك الآن أرقام أخرى تتغير باستمرار تحتل اللافتة المضاءة فى الشارع الثانى والأربعين بنينجورك . إنها حجم دين الحكومة الأمريكية الفيدرالى . وقد بلغ فى نهاية عام ١٩٩٢ حجما لا يتصوره العقل ، وقدره ٣٨٧٩ مليار دولار ، أى حوالى ثلاثة أضعاف إجمالى موارد الميزانية ، أو إجمالى عجز الميزانية على مدى ٣٥ سنة كما سنرى لاحقا .

أما الأرقام الأخرى فهى تنطق بنفسها بحقيقتها ، ومن الممكن رصد أكثرها إفصاحا عن حجم الكارثة . ولتكف هنا ببعضها المتميز بخطورته . فميزانية المدفوعات التجارية التى كانت فى حالة شبه توازن فى نهاية السبعينات ، واجهت فى عام ١٩٨٧ عجزا قدره ١٨٠ مليار دولار ، أى ما يعادل ٢٣,٥ من إجمالى الناتج القومى . وقد خفض إلى ٨٥ مليار دولار (٢١,٥ من إجمالى الناتج القومى) فى عام ١٩٨٩ ، وهو رقم ظل ساربا حتى عام ١٩٩٢ . ولجئى هذا المعجز من الصناعة ، على عكس الإنتاج الزراعى الذى ظل يحقق فائضا . غير أن النتيجة لا تدعو إلى الارتياح . فقد أصبح تركيب مبادلات أمريكا ، التى تصدر المنتجات الصناعية ، أقرب إلى تركيب مبادلات البلدان النامية .

وفيما يتعلق بالميزانية ، لم يعد الوضع مطمئنا . فالحساب المدين الذى تركه ريجان يتفق مع ضرب من الدجل الانتخابى . فهل يمكن حقا تخفيض الضرائب وزيادة ميزانية الدفاع دون المساس تقريبا ببنود الإنفاق الأخرى ، ودون أن ترتب على ذلك أى عواقب ؟ لقد اقترح الاقتصادى لستر فورو أن يسجل ما يلى على قبر ريجان : « هنا يرقد الرجل الذى نقل دولة كبرى من وضع الدائن إلى وضع المدين بسرعة لم تعهد من قبل » .

ففى سنوات ٨٧ - ٨٩ كان العجز الفيدرالى حوالى ١٥٠ مليار دولار سنويا (٢٣ من إجمالى الناتج القومى) وارتفع إلى ٢٢٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ (٢٤ من الدخل القومى) و ٢٩٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٢ (٢٥) . ولكن كيف يمكن تخفيض هذا المعجز ؟ لا يبدو أن أى سلطة أمريكية تنتوى التراجع عن وعدها الانتخابية . فلا مجال لأى رئيس للقبول بزيادة الضرائب أو خفض الإنفاق العسكرى ، ولا مجال لأن

يمس الكونجرس النفقات الاجتماعية . ولذا فإن استعادة التوازن لن تتحقق قريبا .

يبد أن تلك الاستعادة للتوازن خلال خمس سنوات مفروضة نظرا بمقتضى قانون جراهام رودمان هولنجر الذى يقرر إمكانية إجراء اقتطاعات أوتوماتيكية فى الاعتمادات ، إذا لزم الأمر . ولكن الرئيس والكونجرس يواجهان صعوبة كبيرة فى التوصل إلى اتفاق حول تنفيذ ذلك القانون . وفى أكتوبر ١٩٩٠ ، جرى فى واشنطن مشهد مهين لأكبر دولة فى العالم ، حيث هدد الرئيس العاجز عن التوصل إلى اتفاق بأن يكف عن دفع مرتبات الموظفين الفيدراليين .

ويشل هذا العجز بالطبع السلطة السياسية وبحول دون أن توصل تنفيذ بعض البرامج رغم ضرورتها الحيوية ، خاصة فى مجال التعليم والبحوث والمراق العامة . هذا عدا الدهشة التى اعترت العالم عندما رأى أمريكا القوة مضطرة إلى أن تمد يدها لتطلب من حلفائها مساعدتها فى تمويل حملتها العسكرية عندما نشبت أزمة الخليج فى صيف ١٩٩٠ .

وفى هذا الصدد أرى أنه لا يلىق بالبعض أن يسخروا . فالعجب فى الأمر ليس فى كون المساعدات طُلبت أساسا من بلدان الخليج العربية ، ولكن فى عدم مطالبتنا بها من قبل ، نحن الأوروبيين الغربيين ، إذ أننا كنا سنلقى مصير التشيك والمجرمين منذ عهد ستالين ، لو أن جنود البحرية الأمريكية لم يأتوا لتأمين الدفاع عنا مجانا أو شبه مجانا .

أكبر مدين فى العالم

من المفترض بالطبع فى عالم سوى أن يقرض الأغنياء الفقراء ، وتقديم الدول الغنية قروضا للدول الفقيرة حتى تتمكن من تعجيل تميته . فمنذ قرن مضى كانت إنجلترا وفرنسا أكبر بلدين يقرضان العالم ، وكذلك الولايات المتحدة حتى السبعينات . ولكن منذ عام ١٩٨٠ حدثت تلك الظاهرة العكسية التى لم يسبق لها مثيل ، إذ أصبحت أكبر قوة اقتصادية فى العالم أكبر مقترض فيه .

ورجع ذلك إلى سبب واحد جدير بالتمعن فيه من منظور الأخلاقيات الليبرالية التى طالما أشاد بها الريجانيون . فالأمريكيون لم يعودوا يدخرون تقريبا . وبدلا من الاستعداد للمستقبل وفقا للمبادئ الفاضلة التى تملئها التطهيرة ، فإنهم يسرفون فى الاستدانة من أجل الاستهلاك والاستمتاع الفورى . وهذه الأخلاقيات المالية الجديدة للأهالى والدولة

تستخف بفقر البعض وبمستقبل الجميع . ولنفحص ذلك عن كثب .

فالدین الخارجی الخالص بلغ ١١٠٠ مليار دولار فی عام ١٩٩٢ ، أی ثلثی دیون العالم الثالث . وهكذا أصبحت الولايات المتحدة أكبر مدین فی العالم بينما كانت أكبر مقرض منذ أقل من ١٥ سنة . والنتیجة الأولى : تبعة أمريكا المتزايدة لإزاء مقرضیها .

ولما كان لا يتوفر لديها ما یکفی من الادخار لتحويل استثماراتها فإنها تضطر إلى إقتراض حوالي ١٥٠ مليار دولار كل عام (٢٣٪ من إجمالي الناتج القومي) خاصة من اليابانيين والألمان الذين يضارع فائضهم الحالي مقدار استدانتها . إنه حقا انتقام التاريخ القاسی لل دولتين المهزومتين فی الحرب العالمية الأخيرة ، وتبعة مهينة أيضا : فقی كل مرة تطرح فیها الخزينة العامة الأمريكية مندات جديدة فی السوق ، یتمن عليها أن تنتظر تفضل المكتسبين اليابانيين بشرائها . كما أن مسماها لجذب الاستثمارات الخارجية أجبرها على الإبقاء على معدلات فائدة مرتفعة فی الداخل تمویق الاستثمارات وتحجم الانتعاش .

ولكن الدین الذی یقید أمريكا بمقرضیها یضعف أيضا منشأتها . ومع أنها كانت مشهورة من قبل بتمسكها بالقیم فی الشئون المالية لقللة مديونيتها ، فقد راحت تقترض على نطاق واسع . وتضاعفت القروض التي حصلت عليها المنشآت الأمريكية ثلاث مرات منذ عام ١٩٨٠ . كما تضاعفت فی نفس الفترة علاقة ديونها برؤوس أموالها . وفي ذلك الدلیل الجلی على مدى الضعف الذی أصابها . وعلى أی حال فإن معهد بروکینجز یرى أن ٢١٠٪ من أكبر الشركات الأمريكية ستشهر إفلاسها إذا حدث انكماش اقتصادی خطیر .

ولنعلم فی نهاية المطاف أن الضعف الذی أصاب اقتصاد أمريكا وماليتها ، بما لم یسبق له مثیل ، یشكل من الآن عامل زعزعة خطیرا بالنسبة لبقیة العالم ، فالتبعية المتبادلة هی فی الواقع القاعدة فی هذا المجال . ففي عام ١٩٨٢ ، تم بالكاد تخشى أزمة اقتصادية مروعة أصابت النظام الحالي العالمي بعد أن أعلنت المكسيك أنها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها . وها هی أمريكا تواجه المصاعب بدورها . فالبنوك الأمريكية تعاني بالفعل من هبوط السوق المقاربة ومن مسلسل إغمار بعض المدينین لها ، خاصة أولئك الذین أصدروا الأسهم « الرِّمة » (JUNK BONDS) وأفلسوا تماما .

ولكن كل بنك يتجاوز حجما معينا يكون أكبر من أن يفلس لأنه يستطيع أن يضمن مساندة السلطات له ، إذ أن إفلاس تلك المصارف سرعان ما سيتشتر في أنحاء العالم . وهذا ما يطلقون عليه ظاهرة « جناح الفراشة » . فمجرد خفقة جناح الفراشة في طوكيو أو شيكاغو قد تثير زلزعة في باريس ... ولذا فإن مستقبل كل النظام الحالي الأممي يتوقف بعد عشر سنوات من الليبرالية (*) المقرطة على مساعدة الحكومة الفيدرالية .

إنها حقا لسخرية التاريخ اللاذعة التي عبر عنها بول مرتيه بمبارته البليغة ، عندما كتب يقول إن « طيش القوى الذي لا يطاق » هو الذي يهدد العالم اليوم .

(*) ليبرالية من المنظور الفرنسي والألماني والسويدي .

المال والمجد

كانت الطائرة من طراز بوينج تحذ من سرعتها استعدادا للهبوط فى مطار كيندى .
وقال لى جارى : يا له من بلد جميل ! هنا على الأقل يستطيع المرء أن يكون لنفسه
ثروة حقيقية فى فترة وجيزة .

كلام عابر ومُعبّر فى آن واحد . فكيف يمكن أن يحقق المرء لنفسه ثروة بسرعة
دون أن يقامر فى الكازينو ؟ ليس هناك سوى حلين : الأول صناعى ، يتطلب
الابتكار والبيع ، والثانى تجارى ، قوامه الشراء والبيع . غير أن التاجر لا يكتفى ببيع
السلع على حالها لأنه يضيف دائما خدمة ، أى قيمة مضافة . أما المالى فهو
يتميز بجنى الربح من خلال ما يهد ييمه كما هو على حاله (قيم منقولة فى
الأسواق المالية ، سلع فى بورصة العقود التجارية) . ولذا فإن القضية الأولى
بالنسبة له هى معرفة كيفية التصرف لإيجاد المال اللازم للشراء . ولا توجد سوى سبل
ثلاثة لذلك :

١ - التمويل الذاتى

وهى الموارد التى تستخلصها النشأة ، فهو مستريح البال بهذه الطريقة ، ولا يتمنى
عليه أن يطلب شيئا من أحد ، كما يمكنه أن يتصرف كما يود بالمال الذى ربحه .
ورجل الصناعة الذى يحب مهنته ويكره أن يترك نفسه فى مسائل مالية يكتفى بذلك
الوضع فى أغلب الأحوال . ولكن المالى الحقيقى لا يقنع بذلك أبدا لأن هذه الطريقة
ليست سريعة والنمو الداخلى لا يكفيه ويتمنى عليه أن يبحث عن موارد خارجية لتسمية
أعماله بأكبر سرعة ممكنة .

وكان التمويل الذاتى مسألة تقليدية وممهودة بدرجة أكبر فى البلدان

الانجلو - ساكسونية منها فى البلدان الأخرى ، ولكن ألمانيا تجاوزتها فى هذا المجال حيث يبلغ معدل التمويل الذاتى ٧٠٪ . وعلى العكس ، لا يزال ذلك التمويل الذاتى من أضعفه فى اليابان (٧٠٪) بينما يتراوح هذا التمويل فى البلدان الأوروبية الأخرى ، وبالأخص فرنسا ، بين النسبتين المئتين لكل من ألمانيا واليابان . أما التمويلات الخارجية ، وبالأخص الاقتراض ، فليست إلا موارد مساعدة ، اللهم إلا بالنسبة للذين يجدون تخطى المقبات لكى يجمعوا الثروات بسرعة .

٢ - الاقتراض

إذا تركنا جانباً التقنيات الجديدة المسماة تحويل القروض إلى أسهم ، فإن المنشأة تقتضى عادة إما من البنك الذى تتعامل معه وإما بطرح سندات فى سوق الأوراق المالية . ويقتضى ما يميز اللجوء إلى البنك بالسرعة تقليدياً ، بقدر ما يتطلب اللجوء إلى البورصة أن يكون مصدر السندات معروفاً للمكتسبين ويحظى بتقديرهم ، كما يستدعى التوسع فى الدعاية بقدر أكبر طالما كان طالب القرض جديداً على السوق .

وللاقتراض ثلاث مساوئ . أولاً حجمه الذى يكون محدوداً تقليدياً حسب إمكانيات المقرض . فالتناسل لا يقرضون إلا الأغنياء . وثانياً ، تكلفة القرض مرتفعة فى وقتنا هذا ما دام معدل الفائدة الحقيقى فى البلدان المتقدمة يتجاوز منذ حوالى عشر سنوات كل الأرقام القياسية التى سجلت خلال القرنين الماضيين . وأخيراً فإن القروض نادراً ما تكون مستديمة ، أى أنه يتعين على المقرض لا أن يسدد فوائد ديونه فحسب ، بل وتسديد الرأسمال الأصلى .

وكسل ذلك محاط بقيود وإجراءات ، ويفتقد الدينامية . ولذا فقد نفتقت أذهان رجال المال الانجلو - ساكسونيين منذ حوالى خمس عشرة سنة عن تقنيات جديدة ابتكروها ، تتيح لهم إمكانية جمع كم عظيم من المبالغ شريطة أن يقتنعوا المقرضين بأنهم سوف يحصلون لقاء ذلك على أرباح كبيرة للغاية خلال فترة وجيزة . وهكذا يستطيع المقرضون أن يشتروا أكثر لبيعوا بشكل أفضل . وكانت الأساليب المتبعة عادة هى طرح الأسهم « الزمة » والحصول من البنوك على ائتمانات « رافعة » (LBO , LEVERAGED BUYOUT) .

وهذه الأساليب الجديدة لا تهم المنشآت الكبيرة إلا في الحالات الاستثنائية نظرا لمتانة مراكزها . ولكن إذا كنا بصدد شاب طموح وموهوب فكيف يمكنه جمع ثروة شخصية بسرعة ، ويسهم ذلك في « ديمقراطية » (يتكرر استخدام هذه الكلمة باستمرار في جانب المدافعين عن الرأسمالية) اقتصاد مستبد يعاني من غفوة العمالقة المسيطرين عليه ؟ لقد قدم رجل المال العبقري ، رئيس ومدير عام مؤسسة دركسل بورنهام لامبرت ، إجابة على هذا السؤال تعد في حد ذاتها حدثا في التاريخ الاقتصادي والمالي ، ويمكن تلخيص تلك الإجابة في استراتيجية تتكون من ثلاث مراحل :

في المرحلة الأولى ، عليك أن تبحث ، بفضل ما أوتيت من موهبة ، عن منشأة أسهمها هابطة للغاية ، أى أن قيمتها في البورصة أقل بكثير من القيمة التجارية لأصولها .

وفي المرحلة الثانية يقدم لك المصرفي الذى تتعامل معه ، ولا يقل عنك طموحا وموهبة ، ثلاث خدمات . فهو يبدأ بتعريف السوق بك والدعاية لك . ومن هنا يبدأ كل شئ :

المال والمجد اللذان يشكلان معا ثنائيا لا غنى لأحدهما عن الآخر في هذا النظام وعندئذ يفتح لك المصرف حسابا خاصا بإصدار تلك الأسهم « الرمة » الشهيرة ، والتي أساءوا ترجمتها بالفرنسية وأطلقوا عليها عبارة « الأسهم العفنة » . وهى أسهم عوائد مرتفعة لأن مجازفتها أكبر . وتتبع المخاطرة هنا من كون طارحها والمروج لها هو ذلك الشاب الطموح والموهوب ، وإن كانت ثروته ضئيلة ، مع كونه منفردا أو شبه منفرد فى تلك العملية المحفوفة بالمخاطر النابعة من طرحها بغية جنى الثروة . ومن الطبيعي أن يطالبه المكتسبون ، أى السوق بمعدلات فائدة أعلى بكثير من شركة أى . بى . إم ... وبالطبع فإن هذه المرحلة التى تستدعى إقناع الجمهور بإقراضه مبالغ كبيرة بالذات فى الوقت الذى يميزه فيه توفر ضامن له ، هى أصعب المراحل . ولذا فإن المصرفي الدنيأى يقدم له خدمة ثالثة مصممة خصيصا للمرشحين للحصول على الثروة : قرض بمعدلات فائدة مرتفعة يقدم من خلاله مثلا للأسواق يثبت به التزامه بالوقوف إلى جانب الشاب الطموح . وبهذا القرض يستطيع الأخير شراء منشأة بالرغم من ضآلة إمكاناته الخاصة ، وذلك عن طريق عملية « الرفع » المشار إليها آنفا . وما عليه بعدئذ إلا أن يجنى ما

يكفى من الأرباح لصالح المصرفي وصالحه هو !

وتمين أن نتعرف بأننا بصدد ابتكار فحواه الإقدام على مجازفة كبيرة مقابل معدل فائدة كبير هو أيضا . ولا تلجأ البنوك التقليدية إلى تلك التفرقة في معدلات الفائدة إلا بحذر شديد ، لأنها تنتهج سلوك المؤسسة التي تعطى الأولوية للتحكم في المخاطرة ، وتأمين ما تقدمه من قروض ، أى تفضيل الأجل الممتد على الأجل القصير المدى . وعلى العكس ، فمن يمنح قرضا بمعدل فائدة مرتفع محفوف بمخاطر شديدة ، يعطى الأولوية للفوائد التي سيحصل عليها عند حلول موعد صرفها ، وللأرباح التي سيتمكن في الإعلان عنها دون أن يهتم بما سيحدث في الأجل البعيد . فالمستقبل لا يعنيه وكل ما يهمه أن تبدو العملية براءة وأن تغزو السوق وتكسب فورا .

وعلى امتداد هذا الكتاب ، سيتضح لنا أن الحركة بين الرأسماليين تدور رحاها هنا بالذات حول الصراع بين الأجلين القصير والبعيد ، وبين الحاضر والمستقبل .

ولكن لنعد مرة أخرى إلى المرحلة الثالثة من تلك العملية التي لم يبق للفتى الذهبي المرتقب إلا أن يؤكد ، بعد أن اقترض وحصل على الغنيمة ، أنه مدفوع برغبة محمومة على غرار الباحثين عن الذهب ، فينقض على فرسته ويتصرف كمغير . ولو أحسن التصرف بدفع سعر أعلى لمساهمي الشركة يزيد على قيمة أسهمهم في البورصة ، وإن كان أقل من قيمة أصولها التجارية ، فلن يبقى له إلا أن يقسم الأصول . وفي هذه الحالة لا يتمكن فحسب من تسديد ما عليه بل ويحقق ربحا يتقاسمه فوراً مع المصرفي المتعامل معه . وتلك هي نهاية الفصل الأول من قصة نجاحه .

وهكذا أصبحنا في عالم هوليودي حقا . وقد علق على تكرار العمليات من هذا النوع فليكس روهاتان المدير الشريك بشركة لازار إخوان ، وهو الرجل الذي أنقذ من قبل مالية مدينة نيويورك ، فأعلن أن بورصة وول ستريت ، أصبحت أسوأ من هوليود . فحتى لو أننا لم نرث لمصير المنشأة التي تم تفتيتها ، ولحال العاملين لديها الذين اشتروا ، فأنه يجدر بنا أن نلاحظ أن هذا النوع من العمليات يؤدي إلى تأزم جانب كبير من النظام المالي الأمريكي . وقد قدم ميشيل - فرانسوا بونسيه ، رئيس بنك باريسا بعض البيانات الهامة في هذا الصدد :

- فبعد الانهيار المالى فى يوم الجمعة الأسود ، ١٩ اكتوبر ١٩٨٧ ، قررت السلطات النقدية فى البلدان المتقدمة فرض إجراءات احتياطية على بنوكها تحد من حجم القروض التى يمكنها أن تمنحها . ويتضح أثر هذا الإجراء بكل جلاء من خلال نصيب البنوك الأمريكية من إجمالى تمويل المنشآت الذى هبط من ٢٨٠ فى عام ١٩٧٠ إلى ٢٢٠ فى عام ١٩٩٠ . ومن النتائج المترتبة على ذلك أنه بينما كانت لمانية بنوك أمريكية تدخل فى إطار البنوك الخمسة والعشرين الأولى فى العالم فى عام ١٩٧٠ . أصبح بنك سبى كورپ ، الذى يحتل المركز الأول فى الولايات المتحدة ، البنك الرابع والعشرين فى عام ١٩٩٠ . ولكن بقدر ما كانت البنوك الأمريكية تحد من التزاماتها عن طريق القروض ، بقدر ما كان يتعين عليها أن تلجأ إلى عمليات تحقيق ربحية أعلى ، أى ذات مخاطر أكبر ، وهكذا فإن التزاماتها فى عام ١٩٩٠ ، من خلال عمليات « الرفع » كانت ١٩٠ مليار دولار ، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف ما قد تواجهه من مخاطر من خلال مجمل قروضها للبلدان المتخلفة (٦٤ مليار دولار) .

ومنذ الانهيار الاقتصادى فى عام ١٩٨٧ والصنف المتخصصة لا تكف عن التعرض للنمو المنزى بالمخاطر لعدد حالات إفلاس المؤسسات المالية فى الولايات المتحدة . فبعد الانخفاض الحاد فى حجم نشاطات البنوك التجارية الأمريكية ، تعين عليها ، بحكم مقتضيات النظام الرأسمالى الأمريكى أن تندفع فى طريق تحقيق الأرباح بسرعة ، أى النشاطات الأكثر تعرضاً للمخاطر ، بدلا من التصرف كمؤسسات متبصرة حريصة قبل كل شئ على تأمين المستقبل . وفى نهاية المطاف يتعين على دافع الضرائب الأمريكى أن يسد الفاتورة .

٣ - زيادة رأس المال

ولكن لنعد من جديد إلى قصة بطلنا . إنه يتطلع إلى أن يصبح من سادة عالم المال . غير أن السادة الحقيقيين فى هذا المجال هم أولئك الذين يتمكنون من الانضمام إلى صفوة بلاط الكبار ، رغم أنهم بدأوا من الصفر . وهؤلاء السادة لا يكتفون بالشراء بما لديهم من مدخرات ولا باقتراض أموال الغير ولكنهم يتوصلون إلى زيادة رأس المال عن طريق صيتهم فقط ، أى أموال تكاد تشبه المعجزة ، فهى مستديمة وتكلفتها أقل .

ويكون ذلك المال مستديماً لأن رأس مال الشركة لا يتم تسديده ، على عكس الاقتراض الذى يستلزم تسديد فائدة يتراوح حددا الأدنى بين ٨ و ٢١٠ فى البلدان المتقدمة ، بينما لا يتجاوز عائد السهم ٣ أو ٢٤ من قيمته ، إلا فى حالات نادرة . والمخاطر التى يتعرض لها المساهم لا حدود لها . ولكن كيف يتأتى إذن له أن يكتسب بينما المؤسسة التى تصدر تلك الأسهم لا تتمتع بوضع متميز ولم تثبت بعد جدارتها على مدى بعيد ، وأنه بصدد شخص يتطلع إلى أن يكون من عباقرة المال ؟ والإجابة على ذلك تتمثل مرة أخرى فى حالة المجد التى توجهه وفى قدرته على « بيع الآمال » .

فالشراء بالمذخرات يكون دون المستوى ، والاقتراض للشراء أقوى ، أما الحصول على أرصدة عن طريق السوق بالاعتماد على صيت طارح الأسهم فمن صميم اختصاص آلهة المال . وهناك على أى حال آلهة آخرون ، هم مصرفيو الاستثمار الذين لا يستثمرون أبداً ، ولا يعرضون أنفسهم إطلاقاً للمجازفات ، ولكن مهمتهم التى تتمثل فى دفع الآخرين إلى الشراء والبيع تفترض توفر موهبة أكبر فى الإقناع وقدرة فائقة فى مجال التوليفات المالية . فهم يحصلون على عمولة عن كل صفقة سواء بالبيع أو الشراء . وما يبرر ذلك قيامهم بإسداء خدماتهم للباحثين عن مناجم الذهب ، فهم يرشدونهم إلى حيث يجب أن ينقبوا ليكتشفوا الثبر .

ذلك هو ببساطة النبيع الأسمى « للبراءات المالية » و « الرأسمال المالى » و « إضفاء الطابع المالى على الاقتصاد » . إنها القيمة السيكلوجية التى تعلقها الأسواق على أمجاد أبطالها المفضلين . ولا قيام للمنشآت بدون ذلك الأمل . ولكن يتعين التزام جادة الصواب حتى فى البورصة .

نوع من الهذيان

منذ الثمانينات ، والاقتصاديات الانجلو - ساكسونية تتميز أكثر من أى وقت مضى ، ومن أى مكان آخر ، بحجم سوقها المالية الضخم ، على عكس بلدان منطقة جبال الألب حيث تقوم البنوك بدور أساسى فى تمويل المنشآت .

وما زاد من الأهمية التقليدية للأسواق المالية فيما وراء الأطلسى أن الأوضاع المالية كانت مواتية بشكل استثنائى خلال الثمانينات . فقد تضاعف مؤشر داو جونز ثلاث

مرات . أما الأسواق الآجلة الاختيارية فقد نمت بشكل هائل . ففى شيكاغو يتم الآن التعامل فى عمليات يبلغ حجمها ضعف بل ثلاثة أضعاف ما يتم فى نيويورك . إنها اندفاعا البورصة وانطلاقا المالية العارمة ، بطقوسها وأبهتها وسحرها ... أما الوسطاء الماليون فقد تضاعف عددهم وزداد لراؤهم بنفس الوتيرة . وغدت شركات مالية جديدة ، لم تكن معروفة للجمهور إلا فى حدود ضيقة ، فى مصاف نجوم وسائل الإعلام ، وتكاثر الرهبروناجات حولها . وقد غلعت من عروشها فى آن واحد شركات تحمل أسماء لامعة مثل أى . بى . إم . وآبل وكولجيت . ومن أشهر تلك الشركات المالية دركسل بورنهام لابرت ، وشيرسون ليهمان هوتون ، وفارستين باريللا .. الخ . وقد شاركت هذه المؤسسات فى أسطورة تجمع بين سحر المضاربات فى البورصة وأضواء الاستعراضات الساطعة وألوانها البراقة وملابسها المزركشة . وكما يحدث دائما فى الولايات المتحدة ، فقد رفع ذلك من شأن الانتصار الذى حققه المال على الصناعة ، وأكد فى الوقت نفسه الجهد الذى بكلل دائما النجاحات الفردية الخاطفة التى تسلط عليها أضواء أجهزة الإعلام .

وهكذا ذاعت فجأة شهرة أناس كانوا مجهولين بالأمس القريب كما لو كانوا قد مروا بهوليود ، وراحت الصحافة تبدى إعجابها بثرواتهم التى جمعوها بسرعة . ومن هؤلاء مايكل ميلكن ، ملك الأسهم « الرمة » ذات العائد المرتفع والذى حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات ، وإيلان بويسكى ، المحكم العبرى لرولز روز (ROLLS ROSE) (ثلاث سنوات سجن ومئة مليون دولار غرامة) . أما دونالد ترومب ، أعظم رجال الأعمال تيهيا وتباها يكاد يكون ضحيا من جنون المنظمة ، وصاحب فندق تاج محل الفخم الذى تم تمويله بالكامل بواسطة أسهم « رمة » ، فقد ارتقى إلى مرتبة بطل الرأسمالية الأمريكية طوال بضع سنوات . ولكن أى نوع من الرأسمالية هذا ؟ وكيف لم يروا فيها نذير شر بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة ؟

لم يتردد موريس آرليه ، الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد لسنة ١٩٨٨ ، فى أن يعلن أن هذا الاقتصاد « استسلم على ما يبدو لنوع من الهذيان المالى المتمد على المضاربة حيث تظهر دخول هائلة بلا أى أسس واقعى ، ترتب عليها آثار ميثلة للهمم ، بساء تقدير مدى تأثيرها » .

واقتهاء بالمناوبة الأمريكية التى تقسم أبطالها إلى أشرار وأخيار ، فقد تكاثر « أشرار » عالم المال الذين عاثوا فسادا فى « قوانين » تلك الأدغال الجديدة . وهؤلاء هم بالأساس « المخيرون » المتخصصون فى طرح عروض الشراء العدائية ، وتقسيم المنشآت وتقطيع أوصالها ، وبيع أجزائها وجنى مكاسب طائلة من وراء ذلك . إنهم « أشرار » على كل شاكلة ، بعضهم سلك طريق كارل ايكسهايم الذى أثار الرعب فى البورصة واشترى شركة طيران TWA ، وأحاط نفسه فى ذات الوقت بهالة من المجد وتحول إلى رئيس نموذجى حريص على مصلحة شركته . وبعضهم ، على غرار إيرفينج چاكوبز الذى لا يلتزم إلا بالمنطق المالى الصرف ، أى الحد الأقصى من الربحية والمكسب السريع . وهناك أخيرا أمثال جيمى جولدسميث الذى حمل لواء الليبرالية الاقتصادية وراح يشن هجوما لا هوادة فيه ضد تدخل الدولة الزاحف . وبغية الدفاع عن تلك الفكرة حاول جولدسميث شراء شركة جودبير العملاقة واستحوذ بعد ذلك على مجمع كراوز زيليرباخ ، على أثر تقديمه بعرض شراء معاد . ويؤكد « جيمى » أنه يريد القضاء على البيروقراطية التى سادت فى المنشآت ، وطرد قائدها الكسالى الذين يمتصون دماءها دون مراعاة مصالح المساهمين . غير أنه يدبر أموره بالأخص لتحقيق فائض قيمة خرافى .

وما لا شك فيه أن اللجوء إلى عروض شراء المنشآت ودمجها معا لم يكن ظاهرة جديدة بالنسبة للولايات المتحدة . فعلى عكس الفكرة الشائعة ، كان عدد تلك العمليات يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف خلال الثمانينات ، بل وكان أقل من نصف عمليات الشراء والدمج فى سنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٢ . أما الحد الأقصى التاريخى فى هذا المجال فقد تحقق فى عام ١٩٧٠ ، إذ بلغ ستة آلاف عملية . ولكن إذا وضعنا فى اعتبارنا حجم تلك العمليات لا عددها ، لتبين لنا أن « سنوات ريجان » سجلت تفجرا حقيقيا . فقد كان مبلغها ٢٠ مليارا فى السنة فى أعوام ١٩٦٨ - ١٩٧٢ ، وغدا ٩٠ مليارا فى أعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، و ٢٤٧ مليارا فى عام ١٩٨٨ وحده . ومن حيث النسبة المثوية لعمليات الشراء أو الدمج من إجمالى الناتج القومى ، فقد تضاعف حجمها مرتين خلال سنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، بالمقارنة مع سنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٢ (عودة رأس المال ، تحت إشراف بودوان هروت وميشيل روزن - الناشرة أوديل چاكوب : ١٩٩٠) :

« عمليات الدمج والشراء ليست شيئا جديدا بالطبع ، فمنذ ثلاثين سنة . على الأقل تلجأ

الشركات الأمريكية إلى توزيع المخاطر ، وتحسين نتائج أدائها ، والاستفادة في بعض الحالات من المزايا الضريبية ، وزيادة نصيبها من السوق . غير أن الأغلبية الساحقة من الدمج والاشراء كانت تتم « بشكل ودي » أو على الأقل بموافقة مجالس إدارة الطرفين المتنيين ، إذ أن قوتين مختلف الولايات كانت تجعل عمليات الهيمنة صعبة للغاية ومضرة جزئيا بالنسبة للمنشآت . ففي ولاية ايلينوى مثلا كان للقانون الخاص بالسيطرة على المنشآت يسمح للإدارة بالتدخل إذا كان ٪١٠ من المساهمين في الشركة المستهدفة مقيمين بالولاية . وعندما ألفت المحكمة العليا تلك التناهي في يونيو ١٩٨٢ ، وأبطلت في الوقت نفسه نفسه قوانين أخرى مشابهة ، تغير الوضع جذريا وسر إلى حد كبير عروض الشراء العلنية العادية .

وبما كتبت عمليات الدمج والاشراء التقليدية تأتي من جانب مجمع يرمى إلى توسيع نطاق المجموعة ، حتى لو أدى ذلك إلى انخفاض مؤقت في قيمة الأسهم ، فإن عمليات الهيمنة الراضة هدفها تجزئة الشركة المشتراة ببيع مختلف أقسامها بنية رفع سعر الأسهم .

تصاعد التفكير

ولا محل للدهشة في ظل تحول المؤسسات المالية الحالية إلى نجوم المجتمع والدعاية لقصص نجاح قادتها ، أن يجذب قطاع المال الأمريكي جزءا كبيرا من طليعة الشققين في البلاد . وقد وجه ذلك ضربة قاسية للصناعة التي كانت تجد أصلا صعوبة في إلحاق المهندسين والماليين الذين يحتاجهم للعمل لديها ، وهي ترى خير كوادرها والشباب الحاصل على المؤهلات العالية يلهوون بالفرار ليحققوا بالبنوك وبيوت السمرة حيث المكسب وفير ، ودون أن تتسخ أيديهم أو حتى أحذيتهم ، كما هو الحال في المصنع .

ويجب ألا نتصور أن الأمر يتعلق هنا فقط بنوبات الهوس الأمريكي في الثمانينات إذ يكفي أن نستلم هنا فنى باريس ، عن مكافآت الأبطال الشبان في ميدان الأموال العرف . إنهم يحصلون في الكثير من الأحوال على ضعف ، بل وأحيانا على ثلاثة أضعاف زملائهم السابقين في المدارس ، والذين يعملون على مقربة منهم ، بل وحتى في نفس المؤسسة المالية ، ولكن في قطاعات أقل تخصصا ومشاركة في المضاربات . إنهم حاصلون على نفس المؤهلات ولديهم نفس الكفاءات ، ولكن المجازفات مختلفة . وتلك بالذات إحدى المجالات التي تدور فيها يوميا المعركة بين رأسمالية ورأسمالية أخرى .

وفى الولايات المتحدة تجمعت كل العناصر اللازمة لتقديم استعراض كبير متواصل عن طريق وسائل الإعلام ، حول تلك العمليات الأكثر إثارة من الروايات البوليسية ، المعتمدة على النجاحات المبهرة واجتذاب خبير الموابه والكفاهات وحجم المبالغ التى يسيل لها اللعاب . وكان هذا الاستعراض المالى ، على غرار ذلك الذى اجتاحت وول سترت فرصة ذهبية للإعلام . وسرعان ما احتلت المناورات والخطبات المالية مساحات فى الصحف لم تألفها من قبل فلا يمر يوم دون أن تنشر صحيفة يومية - بما فى ذلك الـ وول سترت جورنال - الوقورة ، إحدى الحلقات المثيرة للغاية فى ذلك الصراع الأشبه بصراعات رعاة البقر فى أفلام الـ وسترن (الغرب) : عرض شراء على يقطر دما ، أو أرباح أسطورية ، أو خبطة بارعة أو مجازفة شديدة . هذا بالطبع عدا المشاكل الشخصية التى تخص ملوك البورصة الجدد ، ذوى الحياة الخاصة المضطربة (ومنها مثلا شجار دونالد ترمب اللانهائى مع زوجته المشاكسة التى تطالبه بالطلاق ... ونصف ثروته ، والتى احتلت العناوين الرئيسية فى العديد من المجلات) . وهكذا أصبحت الأضواء مسلطة على الشؤون المالية والحياة الاقتصادية ، لحسن الحظ أحيانا ولكن لسوء الحظ فى أغلب الأحوال .

وتجاوز ذلك لبث الإعلامى نطاق وول سترت ، ففير من ردود فعل رؤساء الشركات وكبار مديريها . فقد أصبحوا حساسين بشكل متزايد نتيجة لتعرض الصحافة لهم بوصفهم « القباطنة الكبار » فى عالم الصناعة ، وأبطال اللقطات التلفزيونية التى تصور مواجهتهم للنموذج الخفيفة وتغلبهم على الشدائد التى تضمرها لهم البورصة . وقد انتشرت خلال الثمانينات مصطلحات خاصة ، من المفيد دراسة إيماءاتها بناية . فهى فى أغلب الأحوال ذات طابع قتلى ، ومن تعبيراتها : الفرسان البيض أو السود ، والأقراص السامة ، والأصفاد ، والمخللات الذهبية ، كما أن الاقتصاد والمالية يتم تشبيههما بحرب النجوم . وبالطبع فإن هذا المسلسل المسلى يدفع إلى متابعة أحداثه وروايتها للآخرين ، على عكس البيانات حول إنتاج السيارات والاحتمالات المتوقعة لأحوال المعلوماتية فى السوق الدولية .

وهؤلاء القادة الأبطال الذين يلتبس الأمر حولهم ، والمشاركون فى مبارزات البورصة أصبحوا أنصاف آلهة بالنسبة لوسائل الإعلام والرأى العام ، فخرجوا من مشاكل الحياة اليومية التى يواجهها الناس ، وراحوا يتناولون المليارات وأصول الشركات والمهن

ويستخفون بالحدود بين الدول . فكيف لا يتسلم بعضهم لجئون العظيمة ؟ وكيف لا يغيرون تدرجيا أساليبهم فى الإدارة لكى تتفق على نحو أفضل مع صورتهم التى تمكسها لهم رسائل الإعلام ؟ ومن الخطأ الاعتقاد بأن عمليات الدمج والاستحواز وعروض الشراء تخضع دائما لمبررات عقلانية . فقد تكون هناك أحيانا حاجة إلى « عملية رائعة » لتحقيق رضى « أنا » الرئيس ، وتشتأر بعدد من العائين البارزة المثيرة لخيالاته فى الصحف . كما قد يحتاج الأمر لعملية أخرى لتجنب الحكم على إدارة منشأة من جانب العاملين بها الهابئين أو المحافظين . ثم إن عملية عرض للشراء من النوع الجيد قد تكون مفيدة لتحسين صورة منشأة ما ...

وهذا التصاعد المتواصل للمجد ، والتكبر ، والنفوذ المالى ، جرّ أمريكا «سنوات ريجان» جرها بالمضى الحرفى الكلمة ، وراء ولى سترت ، فراح الرأسمال يحدد المسار أكثر مما كان يحدده فى الماضى ، كما نعين التضحية بكل شئ من أجله . وهكذا أصبحت السياسة الاقتصادية خاضعة لتقلبات مزاج ولى سترت . فعندما تحرك المؤشرات وتتقلب المعدلات تنتاب الحمى أمريكا ، وتصاب السوق بالذعر من جراء البهانات السيئة عن التجارة الخارجية أو بسبب ظهور بوادر اتجاه نحو تزايد البطالة . وهكذا يصبح تأثير أى حدث على البورصة أهم من الحدث ذاته . فانتخفاض الصادرات أو ركود الإنتاج لم يعد مشكلة فى حد ذاتها ، لأن ما يشغل بال الرأى العام هو رد فعل الأسواق .

قانون السوق

فى ظل تلك الأوضاع ، تصبح الصناعة أشبه بفرع الأسرة المغلوب على أمره ، أو بانه العم القادمة من الأقاليم وقد ارتدت فستانا من طراز غفا عليه الزمن ، يثير الانبسامات . يؤكد التصريح الذى نشره معهد ماساشوتس للتكنولوجيا على مدى ندرة التفاهم بين الصناعة والمالية . فقد زعزعت بشدة موجة عروض الشراء العلنية ثقة الصناعة بنفسها . أما الجوارح المفترسة التى يمثلها هؤلاء المغيرون الذين تسلطت عليهم فكرة تحقيق الربح الفورى ، فلا يمكن أن يأمل أحد فى أن يرسموا استراتيجية صناعية . ويقول معهد ماساشوتس إن هذا الهوس المالى «سأهم فى تركيز اهتمام المنشآت بشكل مفرط على الربح الفورى» ، وهذا فى الواقع مجرد تعبير ملطف !

لقد وصل الأمر بالسوق الحالية إلى حد ممارسة وصايتها على الاقتصاد بوجه عام

وعلى المنشآت بشكل خاص . فهو يدفعها إلى اتباع سلوكيات واستراتيجيات تتباعد ، من وجهة النظر الاقتصادية والصناعية البحة عن العقلانية التي تنتمي إليها أصلا .

فالبورصة تقتضى أولا من المنشأة أن تستخلص حداً أقصى من الربحية من رصيدها . فقد أصبح يتحتم عليها أن تعمل على لإرضاء المساهمين الذين تزايدت مطالبهم خاصة وأنهم جعلوا في عدم إخلاصهم للمنشأة سلاحا يلوحون به . ولذا تحرص المنشأة على أن تدفع لهم عائدات منافسة . ومن جهة أخرى ، فإن ارتفاع سعر السهم في البورصة سيكون خير وسيلة لتجذب عروض الشراء العدوانية ، حتى يعدل المشترون المحتملون عن تنفيذ خططهم . ولذا تستعمل المنشأة على تحقيق أقصى حد من الأرباح في الأجل العاجل لكي تتمكن من تقديم نتائج مرضية لـوول ستريت كل شهر ثلاثة ، وهذا ما يسمى الآن « طغيان التقرير ربع السنوى » .

وعلم كل من يدير شركة أن الوسيلة الفعالة حقا لزيادة الأرباح في المدى القريب تتمثل في خفض الإنفاق الأقل إلحاحا : الدعاية ، والبحوث ، والتأهيل ، والدراسات المتعلقة بالمدى البعيد .. الخ ، وللأسف فإن هذه النفقات هي التي تمكن المنشأة عادة من الاستعداد للمستقبل ، بتصميم منتجات جديدة ، وتحسين تقنيات الإنتاج ، وزيادة كفاءة العاملين لديها ، والتخطيط لتسويق منتجاتها في المستقبل . وإذا تم استقطاع جانب كبير من تلك النفقات فإن المنشأة تصبح مهددة في المدى البعيد . وهنا يتعارض منطق المال بكل وضوح مع المنطق الصناعي .

غير أن عواقب الشراء لا تقل خطورة عن مصير المنشأة نفسها . فالشركات المرتبطة بعرض للشراء (سواء كانت مستهدفة أو تنوى الشراء) تلجأ إلى الاستدانة على نطاق واسع لكي تحقق عملية الشراء أو لتقاومها ، مما سيؤثر على موازنتها . وستعتمد على المنشآت أن تتحمل نفقات مالية ضخمة - لمدة طويلة أحيانا - مما يتسبب في اختلال توازن حساباتها . ومثال ذلك مجموعة نايسكو التي تنوء تحت عبء ديون تبلغ ما يقرب من ٢٢ مليار دولار ، تماقت عليها عندما قامت مجموعة KKR بشراؤها . وهكذا أضطر المسؤولون في الشركة المشتري إلى بيع كافة فروعها الأوروبية لمجموعة BSN للتخلص من جزء من هذا الدين الرهيب .

وهذه التكاليف المالية ليست الوحيدة المفروضة على المنشآت . فالتهديد بعروض شرائها أو الإغارة عليها تخوم باستمرار حول المسؤولين فيها ، مما يدفعهم إلى تكريس قدر كبير من الوقت والجهد لوضع استراتيجيات دفاعية ، وخوض حرب عصابات ساحها البورصة ، وغير منتجة إطلاقا على الصعيدين التجارى والصناعى . ولنا أن تتسائل بالطبع عما إذا كانت أولى اختصاصات رجل الصناعة أن يكون دائما فى حالة تأهب متواصلة لوضع « أقراص مسمومة » أو إسقاط « مظلات ذهبية » (حسب اللغة الدارجة فى بورصة نيويورك) بالتعاون مع كتيبة من رجال القانون الذين يحصلون على أتعاب قاذحة للصدى لمحاولات السيطرة العدائية ... بدلا من التفرغ للإنتاج والتسويق . ونحن لا نعلم كم من الوقت تم تكريسه لإعداد « مظلات ذهبية » بغية حماية شركة نايسكو ، ومديرها السابقين ، من عواقب شراء KKR لمجموعتهم . غير أننا نعرف المبالغ التى دفعت لهم . فقد حصل القائدان من منشأتهما على ٥٢ مليون دولار للأول و٤٥ مليون دولار للثانى . ولتفحص ذلك بشكل ملموس . قال ٥٠ مليون دولار تسارى على الأقل ٢٥٠ مليون فرنك فرنسى ، وهذا المبلغ يحقق لصاحبه إذا حوله إلى ودعة بمعدل فائدة ٢١٠ ، ربما سنويا قدره ٢٥ مليون فرنك ، وهو يعادل ما يتراوح بين خمسة أضعاف وعشرة أضعاف مرتبات رؤساء مجالس الإدارة والمديرين العامين الذين يحصلون على أعلى أتعاب . اليس هذا حقا ما يمكن أن نسميه « مجد المهزومين » ؟

أما عدم إخلاص أصحاب الأسهم الذين يلهثون وراء من يقدم أعلى عرض ، فأمامهم صفقة رابحة وفورية ، تحولت بالنسبة لهم إلى قاعدة ذهبية جديدة .

ووفقا لمنطق النموذج الرأسمالى الأنجلو - ساكسونى الجديد ، فإن تخلق المساهم عن المنشأة التى اكتسب فيها ، يعتبر مرادفا للتشريد .

غير أن ذلك التشريد بشكل بالأخص عائقا كبيرا تواجهه المنشآت التى لم يمد بإمكانها الاعتماد على رأس مال ثابت .

فالمساهم ، ذلك « الملك المتوج » حسب تعبير الكسندر دى جونيكا وستيفان ماير ، لا يمتنع أمر المنشأة التى يستثمر أمواله فيها . فهو يمد الحصول على فوائد قيمة

الأسهم وعوائدها . وهذا الاتجاه المفارق جلى بشكل ملحوظ لدى المستثمرين فى مؤسسات مثل صناديق المعاشات وشركات التأمين ذات التأثير الهائل فى السوق الأمريكية . فهى تملك فى الواقع ما يتراوح بين ٤٠ و ٦٠٪ من رسملة الفوائد فى رول ستريت . ولكن على عكس ما يحدث فى اليابان ، وإلى حد ما فى أوروبا ، فإن هذه الأموال لا تقوم بدور « حارس » تلك الأرصدة فى السوق أو « منظمها » . فالمستثمرون الأمريكيون فى تلك المؤسسات يحون قبل كل شئ إلى زيادة عائد أسهمهم القصير الأجل إلى أقصى حد . وشاغلهم الوحيد هو تقديم نتائج قياسية للمدخرين عند حلول موعد كل استحقاق . فعليهم أن يتقمصوا مظهر المديرين الأكفء بتحسين ترتيبهم فى الجداول التى تقارن بين مختلف المؤسسات ، علما بأن تلك الجداول تتلاحق بشكل متزايد .

وبدفعهم تسلط فكرة ضرورة تحقيق نتائج فى المدى القصير - فى حالة تواجد عرض للشراء - إلى « الخيانة » بكل بساطة ، كما كانوا يقولون فى الماضى . فالعديد منهم يديرون معاشات مستخدمى الشركات الكبرى . وعندما تتعرض إحدى تلك الشركات للهجوم ، يكون من مصلحتهم تماما الوقوف فى صف المهاجم لكى يحققوا فوائد قيمة .

وأمثال هؤلاء المساهمين وتلك الاستراتيجيات تبعنا عن المنشأة بمفهومها الأصلى كجهاز يضم أصحاب مصلحة مشتركة تجمع بين المساهمين والعاملين والمديرين من خلال علاقات اجتماعية متينة . وهكذا تحول المنشأة إلى أداة للتدقيقات النقدية تتقاذفها موجات السوق وتهدهدها عواصف المضاربة فى السوق التى لا يمكن التنبؤ بموعد هبوبها .

راسمالية بلا ملامك

من الصعب ألا يشعر الأوروبيون ، وبالأخص الفرنسيون المرتبطون فى الكثير من الحالات بالمنشأة التى يتعاملون معها ، وكأنها نوع من العلاقة الأسرية ، بالحرج إزاء هذا المنطق . فالأمر يتعلق فعلا بمنطق معين ، ففى أمريكا لا تعتبر المنشأة فى نظر المساهمين الجدد المسيطرين حاليا على السوق ، سوى « حزمة أسهم » وفقا للتعبير القديم الذى

استخدمه كثير . وعلى أى حال فإن كل شئ قابل للبيع ، حتى للبابائين ، والسائلة تنحصر فقط فى الثمن المدفوع . وقد أوضح ذلك الفيلسوف الفرنسى ميشيل سير ، الذى يدرس فيما وراء الأطلنطى ، إذ قال : « فى هذا البلد الثروة هى الهدف والأشياء هى الوسيلة . وفى أوروبا ، على العكس ، يمكن عمل أشياء بالثروة » . فمن المعتاد (والسهل) فى هذا البلد شراء منشأة ، كما تشتري عمارة أو لوحة فنية . وعليه يكون من المنطقي تماما أن يتصرف المساهم « الملك » كما يحلوه بالمنشأة التى اشتراها منذ قليل . فهو يجرؤا ليتخلص مما لا يهمه بالبيع ، ويتصرف مع العاملين فى المنشأة على غرار تعامله برأسماله ، أى كما لو كانوا مجرد سلعة .

ولكن هل حسن سير النشاط الرأسمالى يقتضى ، نعم أم لا ، بأن يُعامل العاملون كسلعة ؟ هذا موضوع جدير بأن تدور حوله معركة ! وهل تستطيع المنشأة أن تعيش بدون مالك ، نعم أم لا ؟ وهذا أيضا موضوع جدير بمعركة ، مع الفارق فى أنه يمكن أن يعالج على أنه مفارقة على سبيل المزاح . وهذا ما أقدمت عليه مجلة الايكونومست الأسبوعية البريطانية تحت عنوان « الرأسمالية الأنجلو - ساكسونية ، هل لا تزال رأسمالية مُلاك » .

« منشأة تطلب مُلاكاً » ، « منشآت تبحث عن مساهمين ثابتين » . هذان المطلبان كافيان للملء صفحات الجرائد بالإعلانات الصغيرة ضمن الإعلانات المبوبة . والواقع أن مجد رجال المال الجدد فى ظل الرأسمالية الأنجلو - ساكسونية الجديدة يتمثل فى التخلص من الملاك بالقضاء على فكرة المساهمة الثابتة

أرباح اليوم أم الغد ؟

ولنتوقف للحظة عند مفارقة أخرى أشبه بغمزة من جانب التاريخ موجهة إلى ... كارل ماركس . ففى كل أنحاء العالم يعاد اكتشاف الطابع المشروع للربح ، فهو روح الرأسمالية . وفى فرنسا انضم الاشتراكيون إليه منذ ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، بعد أن أولوا ظهورهم لأوهام البرنامج المشترك مع الحزب الشيوعى الفرنسى . وفى الشرق ، أسفرت انهيار الشيوعية عن إعادة اعتبار عامة للسوق بلا تحفظات . فالكل يتصرف إجمالا بالفكرة القائلة بأن السعى إلى الربح هو الحافز الأشد فعالية بالنسبة للمنشآت ورجال الأعمال .

فالربح مشروع ، بل إن المردودية والقوائد وحدّ الربح تشكل معا الحركات الحقيقية للاقتصاد الدينامي ، بل والحركات الوحيدة له . ولكن ها نحن نتلقى من أمريكا ، موطن الرأسمالية ذاته ، درسا ما كنا نتوقه: « الربح قد يضعف المنشأة ويلحق الضرر بالاقتصاد ويعوق التنمية » . فكما أن « الإفراط في فرض الضرائب يضعف الضرائب » فبوسعنا أن نقول أن « العمل بإفراط من أجل الربح اليوم قد يلحق الضرر بربح الغد » .

وباستثناء بعض المعجزات المرتبطة « بالموءة » أو الحظ ، فإن النجاح الثابت يتم يوما بعد يوم . فهو يمر بعملية تصميم لأساليب إنتاج ، وشبكة توزيع . ويتطلب النجاح إقناع العملاء وتأمين مواصلة تقديم الخدمة أو قطع الغيار ، بعد ذلك . فالمعلوماتية الدقيقة لم تنتشر لدى الجمهور العريض إلا بعد ست أو سبع سنوات من بدء عرضها في الأسواق . أما الفيديو وكاميرات الفيديو فقد احتاجت إلى أكثر من عشر سنوات لكي تنتشر .

وبالطبع فإن ثبات العزيمة هذا تصحبه بالضرورة تضحيات مالية ، إذ يتعين على المنشأة أن ترضى بتحمل خسائر قبل أن تجني أرباحها الأولى ، وذلك ليس فقط من أجل تغطية تكاليف طرح السلعة في السوق . فكثيرا ما يكون من الضروري البيع بأسعار « منخفضة للغاية » على حساب الربح لكسب السوق . وتلك استراتيجية أولية أصبح اليابانيون أبطالها . فهم يشنون هجومهم المكثف على السوق مع تركيز جهودهم على النواعات الدنيا والقبول بتضحيات هائلة في الأسعار والتأني في الأرباح . وهكذا يمدون منافسهم وينطون التكاليف الثابتة ويحسنون تدريجيا من نوعية منتجاتهم . ولتذكر حال السيارات اليابانية منذ خمس عشرة سنة مضت ، كانت صغيرة وضعيفة البنية ومفتقدة للجاذبية ، ولكن أسعارها كانت منخفضة للغاية ، أما اليوم فهي تنافس السيارات الألمانية القوية والإيطالية الأنيفة . وأصبح اليابانيون كما هو معروف في مقدمة منتجي السيارات في العالم . غير أن هذا النجاح جاء ثمرة استراتيجية ذلوة اقتضت في بدايتها تضحيات جسيمة .

الربح المضاد للتنمية

وعلى عكس تلك الاستراتيجية ، فضل الأمريكيون في الكثير من الحالات التركيز

بشكل متزايد على المنتجات الصناعية التى تحقق أرباحا فورية . فقد تخلوا بسرعة عن النشاطات التى تعرض فيها نفوقهم للتراجع أو عندما اتضح لهم أن الجهود المطلوب بهذا تحتاج إلى وقت طويل وتكاليف مرتفعة للغاية . كما أنهم لم يرمسوا فى الواقع سياسة صناعية وتجارية بعيدة المدى لكسب أسواق بأكملها أو استعادتها . ففى قطاع معدات التصوير الطبى وأجهزة السكاثر وتسجيل العدى مثلا . كانت الشركات الأمريكية أول من أتتجها فى البداية . ولكنها اكتفت بعد ذلك بالمنتجات الرئيسية التى تهتم مراكز البحث الكبرى والمستشفيات الحديثة جدا ، وتخلت بذلك فى الوقت نفسه عن المنتجات الدارجة فى هذا المجال لليابانيين الذين سرعان ما انقضوا على سوق المستشفيات الأقل فخامة ، لم اعتمدوا على ذلك الأساس لتحسين منتجاتهم ، فأصبحوا الآن منافسين مباشرين للأمريكيين فى الأجهزة التكنولوجية لرفيعة المستوى .

ويمكن ملاحظة اختلاف الاستراتيجية أيضا فى مجال الإلكترونيات بمختلف أنواعها حيث أهملت الشركات الأمريكية المنتجات الموجهة إلى الجمهور العريض لتركز جهودها إما على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة للغاية ، وإما للانعصراف إلى نشاطات أخرى تحقق أرباحا أعلى (تأجير السيارات ، الخدمات المالية) .

وكان أكيو موريتا ، رئيس ومدير عام سونى بالغ الصراحة فى كتابه الشهير بوسع اليابان أن تقول لا (وهو لم يترجم أبدا بالكامل ، علما بأن هناك العديد من الترجمات المتداولة دون أن تكون قد حصلت على تصريح بالنشر) . فقد انتقد قصر نظر أرباب العمل الأمريكيين قائلا : « الأمريكيون يجمعون المال بالاندماج أو الشراء ولكنهم لم يعودوا يعرفون كيف ينتجون أشياء جديدة . وبينما نخطط نحن لعشر سنوات ، فإنهم لا يهتمون إلا بالأرباح التى سيحصلون عليها خلال الدقائق العشر القادمة ، وبهذا الإيقاع ، أصبح الاقتصاد الأمريكى مجرد شبح » .

وهناك مسئولون أمريكيون لا تبعد انتقاداتهم كثيرا عن ذلك الحكم القاسى ، فقد شجب مثلا ريتشارد دارمان ، مدير ميزانية الولايات المتحدة « الآن-الآن » (NOW-NOWISM) ، أى « نفاذ صبر المستهلك لا البانى ، والأناى لا الرائد » . وكان كينز يبدى تخوفه من أن يتنلب هذا السلوك المستوحى من « العقلية المالية » على « عقلية المنشأة » . وتسق تلك العقلية المالية على الأقل مع طغيان الاقتصاد المالى الذى يقاومه أرباب الصناعة

الأمريكية . فحتى الشركات الكبرى ومنها أى . بى . إم مثلا ، تدفع حوالى 2٥٠ من أرباحها على شكل عوائد مستحقة لحملة الأسهم ، وتوزع شركة رانك زيروكس أكثر من 2٦٠ من أرباحها . وفى المقابل تبدو البنوك الممولة للشركات اليابانية أقل نهما . وهى فى الكثير من الأحوال ملك نفس المجموعة بشكل مباشر أو غير مباشر . وأغلب تلك البنوك تمتلك حصة لها وزنها فى رأسمال الشركة ، ولذا فهى فى وضع يسمح لها بأن تترك أن مطالبتها بمعدلات فائدة مرتفعة للغاية أو عوائد عالية لأسهمها سيحوق نمو المنشأة .. فهى تعرف باختصار كيف تموض ما تخسر من جهة بالكسب من جهة أخرى . أما المنشآت التى لا تنوء تحت وطأة رأسمال باهظ الثمن فهى أقدر على وضع مشروعات على مدى طويل ، وتمويلها .

والحال ليس على هذا النوال بالنسبة للمنشآت الأمريكية التى تعاني باستمرار من التزامها بإرضاء أصحاب الأسهم والمقرضين ، والمقيدة بالتالى بالمشروعات التى تحقق عائدا سريعا . وبوسعنا أن ندرك لماذا يتردد أرباب العمل على ما يبدو فى مثل تلك الظروف ، لزاء فكرة تعريض أنفسهم لمجازفات صناعية ، كما نوه بذلك تقرير مهيد ماساشوستس المشار إليه من قبل . وتلك ملاحظة تثير الدهشة حقا ، لأن الرأسمال والمنشأة مرادفان للمخاطرة بحكم تعريفهما . وكل الأساطير الأمريكية تشيد على أى حال بالمخاطرة . كما أنها صورت دائما المغامرة فى المجال الصناعى على أنها استمرار لمجازفات الرواد الأوائل . فالحذر الشديد والسعى إلى الربح فى المدى القريب ، والاقتصار على النشاطات المضمونة لا يتفق بالذات مع الصورة التى أراد رونالد ريجان أن يهيئها من جديد عندما أعلن مثلا فى عام ١٩٨٤ ، أثناء زيارته للصين : « نحن شعب متفائل ، وقد ورننا مثلكم مساحات لا نهائية من الأرض والسماء ، والجبال الشاهقة ، والحقول الخصبة ، والسهول الممتدة فيما وراء الأفق . وهذا ما يجعلنا نستكشف الممكن فى كل مكان وبمحننا الأمل » .

ولكن تأثير الرهبانية الضار ، وهو من سخريات الثمانيات القاسية ، جعل طفيان المال ينال ، وبالمفارقة ، من عقلية المشروعات . وهذا مؤسف حقا وخطر فى الوقت نفسه . فقد أثبتت السنوات الأخيرة أن أهم النجاحات الصناعية كانت أصلا من أكبر حالات الإقدام على المجازفة . وهناك أمثلة عديدة حول ذلك وردت فى كتاب كايشا : المنشأة اليابانية (ج . ايليجن و ج . ستالك ، نيويورك بوكس ، ١٩٨٥) . وبدلل المؤلفان على

مدى قدرة اليابانيين الاستثنائية على الإقدام على مجازفات مالية وصناعية . فلا يندر أن تنطلق شركات يابانية فورا فى الإنتاج على نطاق واسع قبل أن تكون متأكدة من أن إنتاجها سيعا . وهكذا يتم استهلاك التكاليف الثابتة فورا ، مما يتيح طرح المنتج بأسعار منافسة . وهناك مثال « الوكمان » الشهير الذى ابتكره أكيو موريتا وتم إنتاجه على نطاق واسع قبل أن تطرح نسخة واحدة منه للبيع .

فالسريع فى نهاية الأمر أشبه بالوقود المحرك لموتور الرأسمالية ، ولكن إذا كان الوقود « غنيا » أو كانت نسبة تركيباته غير صحيحة ، فقد يهتق المحرك أو ينفجر . وحرص أرباب العمل اليابانيون على التأكيد على تلك الفكرة عندما ينتقدون أقرانهم الأمريكيين على غرار أكيو موريتا . وهم يقولون إن الأمريكيين يهملون العاملين معهم ويسدون الطريق أمام مقتضيات الإنتاج وتسلط عليهم شبح رول سترت . ويتبدى من خلال تلك الملاحظات انتقاد عام بخصوص إدارة الموارد البشرية حسب مفهوم أرباب العمل الأمريكيين لها . ويذكر تقرير ريميس (المعهد الفرنسى للعلاقات الدولية) عدة دراسات أمريكية صدرت فيما وراء الاطلنطى ، ويلاحظ فى ملزمته الصادرة فى عام ١٩٩٠ أن « توجيهات أرباب العمل الأمريكيين تتعارض فى الواقع مع التجارب الأكثر فعالية ومع التحليلات المتعلقة بالمقبات الاجتماعية المعوقة للإنتاجية التى أجريت فى العديد من المواقع فى الولايات المتحدة وفى الجامعات والمؤسسات الاستشارية . وهى تلتقى جميعا حول الاستنتاجات التى تعمل بمقتضاها شركات مثل أى . بى . إم . ، ونرى إم ، وهيلويت هاكار ، وضحاها أن الإدارة المتواصلة لليد العاملة المستقرة تشكل عنصرا حاسما فى المنافسة » .

فالسباق المسعور من أجل الربح يحرض على اتباع سلوكيات تتعارض مع الإدارة الرشيدة . وفى نهاية المطاف فإن إغراغات الربح بلا ضابط تمرض للخطر النسيج الاجتماعى فى مجمله .

الأخطار الجديدة الناجمة عن هيمنة المال

كان المال والثروة على الدوام من أسس المجتمع الأمريكى ، بينما كان المنشأ أو الثقافة أو الشرف من مقتضيات المجتمعات الأوروبية . وتلك ضريبة حدالة تلك الدولة الرأسمالية

النسب والجمهورية . فالدولة القائمة على الأخلاقيات البروتستانتية تتوافق تماما مع الرأسمالية ، كما أثبت ذلك ماكس فير . ومن نافذة القول التأكيد على أن أمريكا هي بلد المال المتوج ملكا والدولار المظفر . وفي المقابل كثيرا ما ننسى أن علو شأن الدولار وقوة المنافسة الفردية في الولايات المتحدة بماديتها التي لا تخرج في التمسك بها ، تتوازن مع بعض القيم الراضخة والمؤسسات المتميزة . فأمرها مرتبطة بالطبع منذ نشأتها بالدولار ، ولكنها كانت تحتفظ بيد على الكتاب المقدس وباليه الأخرى على الدستور . وظلت مجمعا موعلا في الدين يتجسد فكره العام في الدستور الذى تحيط به حالة من الهيبة أكبر مما يحظى الدستور عندنا في فرنسا . وكانت الأخلاقيات التقليدية تفرض التزامات وتسلط سلوكيات لم تكن ذات طابع شكلى فقط . فقد كان روكفلر يقول : « من المفضل للرجل الثرى أن يموت بصفته ثريا » . كما أنه سبق لنا أن رأينا كيف أن النسيج الاجتماعى المترابط كان له دور كبير فى الحد من الصدمات الاجتماعية . وهكذا كان المجتمع الأمريكى يحقق توازنه عموما بالتحكم فى تناقضاته المواكبة لتأسيسه .

غير أن الخلل أصاب الآن ذلك التوازن . فالمال الذى ارتقى إلى مرتبة الملوك ، يعتبر شأنه شأن كل النظم الملكية أن سلطته محجبة ومحدودة . ويميل نفوذه اليوم إلى اجتياح كافة النشاطات الاجتماعية . ويؤكد الأستاذ آلان كوتا فى كتابه الرأسمالية بكافة أحوالها (الناشر فابار ، ١٩٩٠) على الرابطة التى تجمع بين ثلاث سمات للرأسمالية الجديدة : فهى رأسمالية مالية وإعلامية وفاسدة . فالجهد هو أقصر طريق تشقه الثروة نحو الفساد . وعلى أى حال ، فإن بعض رجال الاقتصاد من المحافظين الجدد يعتبرون الفساد ، بلا حرج ، أسلوبا رشيدا فى الكثير من الأحوال للإمارة الاجتماعية . ولكن على هذا الأساس ألا يكون اللص سوى شخص لا يتمتع بنفوذ كاف لكى يشتري أو يدفع الآخرين إلى إفساده ؟ فمنطق هذه الرأسمالية يستبعد بكل بساطة الحواجز الموروثة عن التقاليد الأخلاقية الغربية . وهذه اللا أخلاقية الجديدة التى يتميز بها المال تجعل من الصعب بقدر متزايد تحمل التناقضات وجوانب اللا مساواة فى المجتمع الأمريكى بل وتؤججها .

فكيف يمكن مثلا لبرر حصول مايكل إستر ، رئيس مجلس إدارة ومدير عام ديزنى ، وحده على مرتب يزيد بكثير عن أجور أكثر من أربعة آلاف بستانى يتولون رعاية حقائق

عالم ديزنى فى أورلاندو (فلوريدا) وهو مرتب يعادل خمسين ضعف ما يتقاضاه انطوان ريو ، رئيس مجلس إدارة B.S.N - دانون حاليا - ، ومائة ضعف مرتب چاك كافيه ، رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة بيجو) ؟ وكيف يمكن أيضا تبرير إعلان مايكل ميلكن ، المستول عن قسم الأسهم « الرمة » بشركة دركسل بورنهام لامبرت ، عن دخل سنوى قدره ٥٥٠ مليون دولار خلال عام ١٩٨٨ وحده ؟

لقد بدأت أمريكا بأسرها تطرح لنفسها هذا السؤال ، حتى أن ييزنس وهك الأسبوعية صدرت مؤخرا وهى تحمل عنوانا يقول : « ألا يحصل أرباب العمل على مرتبات مرتفعة أكثر مما ينبغى ؟ » وقد أودع على أثر ذلك مشروع قانون على مكتب مجلس الكونجرس يرمى إلى الحد من المكافآت التى يحصل عليها رؤساء ومندوبو عموم الشركات الأمريكية . وأعلن السيد جراف كريستال ، الخير فى هذا المجال أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكى أن رئيس الشركة الأمريكية الكبيرة يربح فى المتوسط ١١٠ ضعف ما يربح متوسط العاملين فيها . وهذا الفارق ذاله بين متوسط مرتب الرئيس ومتوسط أجر العاملين لا يزيد إلا ١٧ ضعفا فى اليابان و ٢٣ ضعفا فى ألمانيا . فما هى الفائدة التى يمكن جنيها من تقاضيههم ما يعادل خمسة أو ستة أضعاف ما يحصل عليه الرؤساء الألمان أو اليابانيون ؟ فلو كانت آليات السوق تعمل بشكل سليم لكان من الضرورى أن تعبر تلك الفروق عن اختلاف فى قدرات المنشآت على التنافس . ولكن الواقع يقول إن العكس هو الصحيح على نطاق كبير . فالسيادة ، هنا ليست لقوانين السوق بل بالأحرى للحكم الملكى المطلق الذى يتمتع به المال .

وهكذا يهدد المال التوج ملكا بالقضاء على الأخلاقيات . فقد كانت « السنوات المجنونة » طوال الثمانينات مصحوبة بكافة ضروب الاختلاس التى لا يتخيلها العقل ، حتى أن قواعد الآداب المهنية لم تعد نراعى . فالشمار الشهير للمضاربين فى البورصة « كلمتى هى التى تربطنى » لم يعد له معنى لدى أبطال الشئون المالية الحاليين . فكل الوسائل مقبولة لتحقيق المزيد من الكسب . فهناك مكافآت تدفع للمرضدين ، ويتم استئجار خدمات مخبرين سرهين خصوصيين للحصول على معلومات عن رؤساء المنشآت المراد شراؤها ، وأصبحت وول مشريت نوحى بقدر من الثقة يتناقص باستمرار فى الوقت الذى تتعامل فيه هذه البورصة مع مدخرات وافدة من كافة أرجاء العالم وتحتاجها أمريكا .

وهنا تكمن المفارقة . فالأخلاقيات عموما ، وعلى أى حال أخلاقيات عالم الأعمال لم تكن مجرد زخرفة أو رفاهية فى هذا المجال . فهى ضرورية تقنية لحسن سير عمل الرأسمالية ذاتها . وقد أدركت ذلك جيدا أوساط العمل فى رول ستريت . وردود أفعال تلك الأوساط لزاء تجاوزات الأوس تسب بالقسوة والصرامة ، بشكل لا يتصور فى أوروبا . ومنها بالأخص ردود فعل لجنة الرقابة على تداول الأوراق المالية المقابلة للجنة التساملات فى البورصة فى فرنسا ، التى تتمقب الخروج على القوانين فى الأسواق المالية . فالقضاة يصدرن أحكاما قاسية . وفى نفس الوقت تنظم حاليا دراسات فى أخلاقيات الأعمال فى عدة جامعات ، ومن بينها جامعة هارفارد . فهل هى « مودة » جديدة أو إجراء وقائى ؟ كما ظهرت أيضا « صناديق استثمار أخلاقية » لا تستثمر أموالها إلا فى شركات معروفة باستقامتها . وقد أصدرت حوالى أربعين ولاية أمريكية الآن تشريعات لمكافحة عروض الشراء . بل إن كونجرس ولاية بنسلفانيا قرر فى نهاية إبريل ١٩٩٠ أن أرباح أى مساهم يبيع استثماراته فى غضون ثمانية عشر شهرا على أثر عرض للشراء ستصادر بكل بساطة . وفى كافة أنحاء البلاد ينتشر تيار شعبى قوى ضد مضاربات المؤسسات المعتمدة فى البورصة .

وبصفة عامة على أى حال ، يبدو أن الولايات المتحدة بأسرها باتت تجتاحتها موجة أخلاقية قوية ومناخ حملة تطهيرة ، لا تخلو من بعض التطرفات . فقد تحطم مستقبل العديد من نساء ورجال السياسة لما حام حولهم من شكوك حول فسادهم أو قلة حذرهم ماليا . ومن هؤلاء جيرالدين فرارو فى انتخابات الرئاسة فى عام ١٩٨٤ ، ومايكل ديمر ، السكرتير العام السابق للبيت الأبيض ، وجون تاو الذى اختاره جورج بوش وزيرا للدفاع ، وچيم رابيت « المتحدث » باسم مجلس النواب ... الخ فقد أصبحت أمريكا حساسة للغاية لزاء المسائل المالية .

وبصفة عامة أصبحت الأخلاق ضرورة ملحة وبالتالى استثمارا مجزيا . فأمريكا تقاوم حينما تشعر بالخطر . غير أن العودة إلى الأخلاق ليس إلا إحدى حلقات المعركة الكبيرة التى بدأت بين مفهومى الرأسمالية .

لقد ألحق المجد المالى الضرر بالاقتصاد والمجتمع فى أمريكا . غير أنها تقاوم . فلا مجال لأن ننسى الحكمة القائلة : لا تبخس أمريكا حقها .

القاميمات الانجلو - ساكسونية في مواجهة

نظيرتها في منطقة جبال الالب

نحن نواجه في الواقع نمودجا جديدا حقا للرأسمالية الأمريكية اكتشفناه مؤخرًا . فقد تغير ذلك الاقتصاد إلى حد كبير في الحقبة الأخيرة . فمنذ أقل من ربع قرن كانت الولايات المتحدة لا تزال في « عهد التنظيم » الذي وصفه بورنهام منذ عام ١٩٤١ (الثورة الإدارية ، الناشر جون داي وشركاه ، ١٩٦٧) أى بمبارة أخرى عهد هيمنة حملة الأسهم . وهكذا كان جون كينيث جالبريث يصف آنذاك الحركة المضادة لتلك التى نشهدها اليوم (الدولة الصناعية الجديدة ، الناشر هوجتون ميلفين ، ١٩٦٧) ، فهى ليست « عودة للرأسمالية » أو تساعد نفوذ المساهم من جديد ، بل على العكس تراجع سلطة الرأسماليين داخل المنشآت : « فالسلطة تنتقل في الواقع إلى ما يجب أن يسمى عامل إنتاج جديد ، يتمثل في رجال ومجموعات ذات كفاءات تكتيكية متنوعة تتطلبها التطورات الحديثة التى يشهدها الابتكار التكنولوجى » .

وهكذا غدا ما كان يبدو في ذلك العهد أحدث ما جاءت به أمريكا ، نقيض النموذج الريجاني للرأسمالية حيث انتقلت سلطة المهندسين إلى أيدى رجال المال وحلت وسائل الإعلام محل النقابات .

ولكن ألم يصبح هذا التطور عالميا ؟ وهل هناك حقا نموذج رأسمالى آخر منافس كما أعلنت من البداية ؟ نعم لقد صادفت هذا النموذج فى مهنتى ، مهنة التأمين ، حيث تتبع أساسا كل المناقشات والمنازعات والاستراتيجيات فى هذه المهنة من التناقض بين مفهومين : التأمين الألبى فى مواجهة التأمين الأنجلو - ساكسونى .

منعان للتأمين : الجبل والبحر

لقد اكتشفت منذ بضع سنوات الطابع المميز للرأسمالية الألبية خلال زيارة قمت بها لأحد فروع شركة التأمينات العامة الفرنسية (AGF) فى سويسرا .

كانت سويسرا فى نظرى ، قبل ذلك ، رمزا للبلد الذى يجسد الليبرالية ، وفقا لنظرية دعه يعمل ، دعه يمر . وشد ما كانت دهشتى عندما طلبت من مدير هذا الفرع أن يعطينى فكرة عن فئات أسعار التأمينات الخاصة بالسيارات ، فأخبرنى بأنه لا يوجد شئ من هذا القبيل لأن فئات التأمين الإجبارية للسيارات واحدة لكل الشركات بمقتضى القانون . وما زاد من دهشتى إزاء المسألة أننى ناضلت طوال سنوات من أجل تحرير كافة الأسعار المحددة عندما كنت أولى منصب المستشار الاقتصادى لدى الحكومة الفرنسية . وعليه فإن فرنسا تكون بذلك بلدا أشد ليبرالية من سويسرا ..

وخلال تناول وجبة الغداء التى أعقبت ذلك أعلن لى مصرفى سويسرى أن البنوك الأمريكية لن تتوصل أبدا إلى كسب جزء له وزنه من سوق تأمينات الأفراد فى سويسرا . لماذا ؟ الجواب : لأن البنوك الأمريكية تعتمد باستمرار إلى تفسير مستخدميها ، وأنت لا تتصور بالطبع أن المدخزين السويسريين سيمهلون بأموالهم إلى شخص لا يعرفونه !

وهكذا اكتشفت أن الإبداع المصرفى فى سويسرا ليس مجرد عملية تقنية ، ولكنه أيضا تعامل بين أفراد ، وأن سوق التأمينات تعمل لا حسب المقارنة بين الأسعار - حتى فى المجالات التى تسمح بحرية تحديد فئات الأسعار - بقدر ما تعمل حسب المقارنة بين الخدمات المقدمة للعميل . فها نحن إذن بصدد رأسمالية يعتبر فيها السعر والجانب المادى لشئ ما أقل أهمية من الخدمة المقدمة ، أى جملة العناصر غير المادية والذاتية إلى حد ما ، بل والعاطفية ، المواكبة لها .

ويتعين أن تتساءل حول تلك المفارقة وتحليلها وفهمها لأنها تشكل أحد أفضل الأمثلة التى تصور النزاع بين الرأسماليتين . ويستدعى الأمر أن نعود إلى الماضى ، إلى أصل التأمين ، أو بالأحرى الأصلين المختلفين تماما للتأمين : الأصل الجبلى والأصل البحرى .

فأقدم أنواع التأمين يرجع أصلا إلى الأودبة العليا فى جبال الألب حيث نظم هناك

سكان القرى أول جمعيات للمساعدة المتبادلة فى منتصف القرن السادس عشر . وقد توالدت من ذلك التقليد « الألبى » سلسلة من التنظيمات الجماعية للتأمين والتعاون : الطوائف المهنية ، والروابط والتقابات المهنية والحركات التعاونية . ويوزع هذا التقليد الألبى المخاطر على أفراد الذين يتحمل كل منهم تكلفة مستقلة نسبيا عن احتمالات ونوع الخسائر لديه ، بحيث يكون هناك تضامن وإعادة توزيع فى نهاية الأمر داخل الجماعة . وقد ظل ذلك التقليد محفوظا بطابعه هذا فى الموقع الجغرافى الذى شهد مولده ، ألا وهو سويسرا ، وألمانيا .. وعلى مسافات شاسعة أيضا فى بلدان ذات حساسيات مماثلة فى هذا المجال ، كاليابان مثلا .

أما أصل التأمين الآخر فهو بحرى ، وهو بمثابة استمداد للمجازفة والمغامرة على شحنات سفن البندقية وجنوا ، ثم بعد ذلك فى لندن . وسيكتسب هذا التأمين شكله المتميز فى مقهى خاص بالمذبوليد ، فى لندن ، وموضوعه التأمين على شحنات الشاى التى تحملها سفن التجليزية . وهذا المنشأ مختلف عن التقليد الألبى . فهو لا يهتم بالأمان بقدر حرصه على المضاربة المجزية على المخاطر . ولا مجال هنا لإعادة توزيع الخسائر أو التضامن ، إذ أنه مجرد تقدير لاحتمالات الهزيمة لكل طرف .

وينعكس حاليا هذان الأصلان على الاختيار الحقيقى لنوع المجتمع . ففى النظام « الألبى » بشكل التأمين نوعاً من تنظيم التضامن بينما يعيل على العكس فى النموذج « البحرى » إلى إزابة التضامن عن طريق الطابع المؤقت للعقود ، وبالأخص عن طريق التنوع الشديد فى فئات الأسعار كما سنرى فيما بعد .. فالتأمين يمثل فى الحالة الأولى تأكيداً للرابطة الاجتماعية ، بينما يمثل فى الحالة الثانية تنكراً لها .

ولذا ينعكس أصل التأمين اليوم بوضوح على نموذج الرأسمالية المعاصرة ، فالرأسمالية الأنجلو - ساكسونية تقوم على أساس رجحان كفة حامل الأسهم والربح المالى فى المدى القصير ، وبصفة عامة النجاح المالى الفردى . أما الرأسمالية الرأبينة فتمركز على الأجل البعيد ، وتولى الأولوية للمنشأة باعتبارها مشاركة جماعية تشمل رأس المال والعمل .

ووفقاً لأصل كل من النظامين ، يتعارض اليوم بشدة منطقان مختلفان للتأمين . وعلى أساس ذلك التعارض تدور المناقشات حول مستقبل التأمين فى أوروبا منذ أن

تشكلت الوحدة الاقتصادية الأوروبية ، وبالأخص منذ وثيقة الوحدة الصادرة فى عام ١٩٨٥ التى مهدت لقيام السوق الموحدة فى عام ١٩٩٣ .

وتتميز النموذج الألى بالأخص بتواجد فئة أسعار وحيدة وإلزامية فى مجال التأمين على المسؤولية المدنية الخاصة بالسيارات ، وهذه الفئة الإلزامية والوحدة قائمة فى النمسا والمانيا وإيطاليا . والتأمين فى جميع تلك البلدان مرتبط أساساً بالتضامن والتعاون .

وعلى العكس فإن الأصل البحرى للتأمين فى البلدان الاجملو - ساكسونية ينتمى أساساً إلى عالم المال والأسواق ، ففقات التأمين حرة تماماً حتى بالنسبة للتأمين الإلزامى ضد حوادث السيارات ، ومن هنا ينبع انتفاء التعاون فى مجال المخاطر عن طريق تقسيم الأسواق .

وهكذا يرمز هذان الطرازان من المؤسسات إلى التعارض بين النموذجين الألى والبحرى فى قطاع التأمين .

وليس من باب المصادفة أن عمليات إعادة التأمين التى تتطلب حداً أقصى من الأمان والتواصل ، اختارت كمواصم لها مدينتين فى الألب ، ألا وهما ميونيخ وزوريخ حيث ترغرف أعلام شركة "MUNCHENER RUCK" والشركة السويسرية لإعادة التأمين ، كما أن ميونيخ هى أيضاً مقر الأليانز 'ALLIANZ' ، أولى شركات التأمين الأوربية .. وزوريخ مقر جارتها ، شركة 'WINTERTHUR' ، وأخيراً تريستا ، على مشارف الألب وبها شركات جنرالى ، واتحاد التأمينات الادرياتيكية 'REUNIONE ADRIATICA SECURITA' ، وجميعها من مفاخر التأمينات الأوربية . وعواصم التأمينات الثلاث هذه تمثل نموذجاً يشير إليه كل من التاريخ والجغرافيا باعتباره النموذج الألى . ومع أنه ظل راسخاً بأساسه المتين ، إلا أنه يواجه أكثر فأكثر معارضة تيار الأفكار المؤيدة للنموذج البحرى الذى يسانده التيار الأمريكى الجديد .

ويتمثل رمز التأمين البحرى فى اللويذز اللندنية التى تتمسك بالقاعدة التى تقضى بأن يلتزم كل عضو من أعضائها ، وهم الخمسة وعشرون ألف اسم 'NAMES' ، بكامل ما يملك كضمان ضد المخاطر التى قد يمتنع عليه أن يشارك فى تغطيتها . ومع أن اللويذز لا تزال تتمتع بشهرة واسعة النطاق بين الجمهور الدولى ، إلا أنها تواجه أزمة

خطيرة من النوع الذى تنسم به المشاكل الجديدة التى يعانى منها العالم الانجلو - ساكونى . إنها أزمة ثقة من جانب الممولين ، أى الأسماء ، تجاه المكتبيين المستفيدين من التزام هؤلاء ، ولا يقامون إغراءات القبول بمجازفات غير متبصرة . وهكذا مارس المكتبتون تكتيك « المال والمجد » ، وانتزعوا الأسواق بكل سر وحصولا على مكاسب عظيمة نظرا للممولات التى يتقاضونها . ولكن عهد المدى البعيد جاء وتمعن على اللويدز وعلى أمرىكا دفع الثمن .

النموذج الألبى قوى رغم الهجمات التى يتعرض لها

والمبدأ الأساسى للنموذج الألبى - الرابى للرأسمالية بصفة عامة ، وللتأمين بوجه خاص ، يسترشد بالمصلحة الجماعية لمختلف عناصر المنشأة فى جهة ، ومصلحة زبائنها من جهة أخرى .

ففى دراسة صدرت مؤخراً ، يلاحظ معهد المنشآت أن جانباً كبيراً من فاعلية المنشآت الألمانية يعود إلى التوافق الاجتماعى الرعوى ، وكذلك إلى التضامن بين إدارة المنشأة والمساهمين فى قيادتها والدفاع عن مصالحها .

والمبدأ الأساسى لمكتب مراقبة التأمينات الألمانية هو : أن ما يكون جيداً بالنسبة للمنشأة يكون جيداً كذلك بالنسبة لعميلنا . ونتيجة ذلك فى المقام الأول أن قطاع التأمينات لا يخضع لقوانين المنافسة ولا لقضاء مكتب الكارنلات الاتحادى "BUNDES KARTEKAMT" . ففى عام ١٩٨٨ ، أبدى رئيس هذا المكتب استياءه قائلاً : « إن مكتب مراقبة التأمينات يرى أن الدفاع عن مصالح العميل ينبع من ضمان قدرة المؤمن على الدفع . فشاغله الرئيسى هو بهذا كل ما يمكن لكى لا يفقد المؤمن الألمانى المال ، وبالتالي إجباره على أن يكون مجزهاً . وعليه فإن مكتب مراقبة التأمينات لا يقوم بدوره فى الدفاع عن مصالح العميل . ربما أنه ليس هناك أحد مكلفاً بذلك فمن الطبيعى أن اضطلع ، أنا مكتب الكارنلات ، بهذا الدور » .

ولم تسفر الضجة التى أثارها ذلك التصريح عن أى تغيير أساسى . ففى عام ١٩٩١ ، عشية قيام السوق الموحدة ، لا تزال هناك فى ألمانيا ، على غرار سويسرا ، فة أسعار مفروضة بالنسبة للمسئولة المدنية الإجبارية فى حوادث السيارات . وفى

سويسرا تحدد هذه التعريفة لجنة مشتركة تضم ممثلين عن المؤمن عليهم . وفى ألمانيا
تجرى كل شركة حصة للتسعيرة وتعرضها على مكتب مراقبة التأمينات للموافقة عليها .
وهناك حد أقصى للربح بنسبة ٣ ٪ متروك لتقدير شركة التأمين . ولننزه هنا بالطبع
الاختيارى لذلك الربح ! إنه اختيارى ، أى أن الربح ليس غاية المنشأة بل علاوة اختيارية
لقاء نشاطها .

ولندرك جيدا معنى ذلك : فسواء كان الشخص سائقا جيدا أو سيئا ، شابا أو كهلا ،
رجلا أو امرأة ، فلا أهمية لذلك ، فهو سيدفع نفس المبلغ لأى شركة تأمين ، عن
سيارته .

فالتنافسة لا تنطبق إذن إلا على نوعية الخدمة (سرعة صرف التعويضات وكرمها) .
والتضامن من خلال التعاون شبه تام ، مما يؤدي إلى قيام السائقين الجيدين بالدفع لصالح
السائقين السيئين . وقد أثار ذلك رد فعل إحدى الشركات الألمانية الكبرى ، إذ لاحظت
أن معدل التسبب فى وقوع حوادث كان مرتفعا للغاية بالنسبة للمهاجرين بالمقارنة مع
أهالى البلاد الأصليين ، مما دفعها إلى اقتراح تسعيرة بنسبة ١٠٠ ٪ للألمان و ١٢٥ ٪
لليونانيين ، و ١٥٠ ٪ للاتراك ، و ٢٠٠ ٪ للايطاليين . ولم يحظ هذا الممار الانتقائى
بالطبع بالقبول لتناقضه مع مبدأ عدم التمييز بين بلدان الوحدة الاقتصادية الأوروبية .
وهكذا تبقى بلدان الألب على التسعيرة الموحدة ، مثل اليابان حيث يحدد القانون عدد
شركات التأمين ، وهى : ٢٤ شركة ضد الخسائر ، و ٣١ شركة للتأمين على الحياة .
وقانون الكيريتسو " KEIRETSU " ، أى العائلة الكبيرة المعتمدة على التضامن بين
أفرادها : أرباب العمل والعمال والمعملاء والموردين ، يؤمن الرخاء لشركات التأمين
اليابانية الكبرى .

ومن أهم أسباب ازدياح شركات التأمين فى بلاد الألب استقرار المعملاء . ففى مجال
التأمينات الشاملة بالنسبة للمسكن ، كانت القاعدة العامة الألمانية حتى عام ١٩٨٨ ،
المقد السارى المفعول لمدة عشر سنوات . وتمكنت لجنة الوحدة الاقتصادية الأوروبية من
تخفيض مدته إلى خمس سنوات ، بينما هذا المقد سنوى فى أغلب البلدان الأخرى .
كما أن متوسط مدة عقد التأمين على الحياة ثلاثون عاما فى ألمانيا فى مقابل ست
سنوات فى بريطانيا .

وبما لاشك فيه أن جمود هذا النظام ينطوي بالطبع على احتمالات التحجر التي تتعارض مع مصالح المستهلك ، غير أنه يتعين ألا تتسرع في إصدار حكمتنا . فتمودج التأمين الأكثى مرتبط بجملة من القيم الاجتماعية تتضمن الثقة المتبادلة واستقرار العلاقات التعاقدية البحتة ، مما يوفر إلى حد كبير الأساس لاستقرار التعامل مع العملاء .

وفي هذا النموذج تكون أفضلية المنشأة على العميل مصحوبة بأفضلية الإدارة على امتلاك الأسهم . وبما يميز مركز الإدارة كونها جماعة وساهرة على مصالح أصحاب الأسهم والعاملين لديها الممثلين في تلك الإدارة . كما أن تمثيل العاملين مضطلع به في الكثير من الأحوال الموظفون النقابيون الذين لا توجد لهم علاقة مباشرة مع المنشأة . وساعد الاستقرار الناجم عن ذلك على تفضيل المدى البعيد في إدارة المنشآت .

والكل يعلم أن عروض الشراء لا وجود لها تقريبا سواء في اليابان أو سويسرا أو ألمانيا . فثلث الأسهم تقريبا إسمية في ألمانيا ، وكثيرا ما تنص لائحة المنشأة على الآتي : « لا يسمح بتحويل ملكية سهم إلى طرف آخر إلا بموافقة الشركة » ، وإذا رفض المجلس الإداري ، الممثل الشرعي للشركة ، هذا النقل للملكية فبوسعها أيضاً أن يمنح نفسه أحيانا ، وحتى الآن استيازا مدهشا ، ألا وهو حقه في عدم تقديم تبرر لهذا الرفض وذلك لمدة ليست قليلة .

فبوسع المرء أن يشتري أسهما من شركة معينة في البورصة ، ولكن طالما لم يتم تسجيل هذا الشراء لا يكون له حق التصويت أو المشاركة في زيادة رأس المال . وهذا النظام متبع أيضا في سويسرا ، وأشهر مثال في هذا الصدد يتعلق بشركة التأمين لاينفواز التي حصلت اليانز على ١٤٪ من أسهمها ، ولكن رفض إدارة الشركة الأولى تسجيل تلك الأسهم حال دون أن تتمتع اليانز بحق التصويت . ومنذ ذلك الوقت اشترت شركة زيورخ للتأمين أغلبية لاينفواز بشكل رمزي .

ومن المفهوم أن ترتفع الأصوات بأعداد متزايدة خاصة في بروكسيل ، مقر المفوضية الأوروبية ، لتعلن رفضها لبعض جوانب النموذج الألي في مجال التأمين : فهل هناك حقا مصلحة مشتركة مؤكدة بين المؤمن والمؤمن عليه ، أو أن ذلك مجرد افتراض ؟ وهل تؤدي التسمية الموحدة إلى القضاء على أي تنافس حقيقي ؟ وبما أن شركات

التأمين الألمانية لا تجد حافزا على زيادة إنتاجيتها الإدارية والحد من التكلفة التجارية ،
أكن يتعارض ذلك بالضرورة مع مصلحة العميل ؟ واستادا إلى ذلك التحليل الانتقادي ،
ترمى مفوضية بروكسيل ، وهى تمد التوجهات السماء « توجيهات المستوى الثالث »
إلى خلق منافسة حقيقية فى الأسواق « الألبية » المتمتعة حتى الآن بحماية
شديدة . ومعنى ذلك ضمينا أن يمتد النموذج الآخر « البحرى » الخاص بالبلدان
الانجلو - ساكسونية ليشمل مجمل أوروبا .

والتأمين فى النموذج الألبى هو فى المقام الأول مؤسسة يتطلب حسن إدارتها أن
يكون قانون السوق محددا بدقة تامة . أما النموذج الانجلو - ساكسونى فيعتبر التأمين فى
المقام الأول سوقا تخضع للقوانين العامة للتنافس حيث يقتصر الأمر على تقييد الشركات
بتطبيق القواعد الخاصة بالتأمين .

وتتميز النموذج الألبى بقوة شركاته المالية إذ أنها الوحيدة تقريبا التى تستطيع أن
تنتهج سياسات تنمية خارجية طموحة اعتمادا على أرصدها . وعلى العكس فإن
النموذج البحرى يحز نزوهه الأيديولوجى ويضعف ماليا حتى أكبر شركته فى مجال
التأمين فى الوقت نفسه .

وهذا واضح بشكل خاص فى مجال التأمين على المسؤولية المدنية فى حوادث
السيارات . وتلك مسألة تهم الغالبية لأن هذا التأمين إجبارى فى البلدان المتقدمة حيث
يقود كل شخص سيارة . وسيمكننا ذلك بالأخص من اكتشاف التنوع الغرب فى عالم
التأمينات وإتمكاسه السياسية - الاجتماعية . وستكون كل المناقشات السياسية
والاجتماعية فى الديمقراطيات المتقدمة مرتبطة فى المستقبل بأئلة التأمينات . وهذا ما
نسبى به المناقشات حول « الاقتراح رقم ١٠٣ » السارى فى كاليفورنيا (انظر فى نهاية
هذا الفصل الفقرة المعنونة « التجربة الكاليفورنية ») .

التجربة الإنجليزية وكاليف الهداخفية

كانت التأمين على السيارات حرة تماما فى مجموع البلدان الانجلو - ساكسونية .
ولنبدا بفحص التجربة البريطانية ، فهى تقوم على ترشيد كانت الأسعار .
بما أن العميل هو الملك (وكذلك حامل الأسهم) فإن السمار الذى يمثل

مصالحه يقدم له أفضل الأسعار التي يعرضها عليه بطريقة رشيدة تماما . فاليابانات الخاصة بشخص العميل وعنوانه ونوع النشاط الذى يمارسه ، ومواصفات سيارته تحدد فى مجموعها وضحه فى إطار نموذج نوعية معينة تقرر نوع فئة الرسوم . وفى الحال تظهر على شاشة السمار الأسعار التي تعرضها بالنسبة لتلك الفئة حوالى عشرين شركة تأمين ، وذلك حسب ترتيبها التصاعدي . وهذا السعر يشمل عمولة السمار ضمنتيا ، وهي تقرر أيضا بكل حرية .

وبينما يعتمد استقرار التأمين فى النموذج الألبى على الفروع التي تعمل لحساب الشركة فقط ، فإن السمار يشارك بالطبع فى النموذج البحرى . وتقوم السمسة بدور أساسى لا يحكم نصيها من السوق فقط ، ولكن لأن السمار يقوم بدور المستشار ويشارك فى معالجة الكوارث ، بل وأيضا فى تصميم المنتج المعروض على المؤمن عليه . ففى النموذج الألبى لا تقوم شركة التأمين إلا بدور الأم الحاضنة فى أقصى الأحوال ، أما فى النموذج البحرى فإن وظيفتها الرئيسية تتمثل فى بيع منتجات متماثلة بأقل الأسعار ، مع تقيدها بالقواعد المنظمة للتأمين . والتوزيع عن طريق السمسة له خاتمة ، ولكن القضية التي يطرحها سير العمل حاليا فى الأسواق الأنجلو - ساكونية هي معرفة ما إذا لم يكن من الأفضل رغم ذلك ، أن يكون هناك نوع من التوازن بين مختلف شبكات التوزيع لصالح المستهلكين فى المدى البعيد ، كما هو الحال فى فرنسا .

فما أن تداول المعلومات يتم فى وقت واحد والمنتجات متماثلة أصلا ، وبما أن الرسوم تعلن على شاشة السمار حسب تصاعد الأسعار ، فلا تكون هناك إطلاقا أى ميزة خاصة بالابتكار تستدعى إجراء مقارنة ، بل إنه يتمنى أن تكون المنتجات قابلة حقا للمقارنة بينها ، لكى يصل ذلك إلى منطقته بالكامل وتكون بالتالى قابلة للاستهلاك فى كل مجال على حدة . وبعبارة أخرى يجب تجنب الابتكار فى هذا الحال . وتؤكد الممارسة هنا بالنظرية القائلة بأنه فى حالة تواجد شبكة يتم من خلالها نشر المعلومات فى وقت واحد ، فإن الابتكار يميل إلى فقدان مزاياه فى مجال المقارنة .

« فى نموذج السوق المنافسة العرفة والكاملة ، يشكل الاقتصاد نظاما للأسواق حيث يتم فى كل منها تبادل سلعة متجانسة . وعلاوة على ذلك فإن عدد المشترين والبائعين الكبير فى كل سوق لا يتيح لأى من الطرفين فرصة التأثير على السعر الذى يتم به

التبادل . وهنا السعر ، أو آلية الأسعار ، يتدخل كإشارة توفر كل المعلومات الضرورية حول توزيع المنتجات وعوامل الإنتاج المقابلة فى ظل وضع أمثل « الموسوعة الاقتصادية ، ماكجروهيل ، الطبعة الفرنسية : ايكونوميكا ، تحت كلمة « الرأسمالية » .

وعلى عكس ما جاء آنفا حول ما هو فى صالح المنشأة والمعمل فى وقت واحد فى مجال تأمينات الأفراد ، فإن البلاد الانجلو - ساكسونية تعتبر أن المعمل شخص رشيد يعرف ما هو جيد بالنسبة له ، لكى يختار بين مختلف الشركات . فهناك إذن ، من جهة ، المنطق الصروف للتأمين باعتباره شبه خدمة عامة تتم بواسطة مؤسسات تحكمها قواعد صارمة ومنافسة معتدلة ، ومن جهة أخرى التأمين المعثر مجرد سوق ككافة الأسواق الأخرى مع التزام جانب الحظر .. وفى هذه السوق لا يوجد أمام الشركة سوى شيئين : تقديم منتجات بأسعار أقل وتوفر حد أدنى من الأمان .

وتعلق الأمر فعلا بذلك الحد الأدنى . ففى عام ١٩٧٠ أنفلست شركة « المساواة والأمان » ، المتخصصة فى تأمينات السيارات ، وهى إحدى شركات التأمين البريطانية الرئيسية ، وعجزت عن الوفاء بالتزاماتها لزاء أكثر من مليون عميل . وكانت الرقابة على التأمينات البريطانية تتكون من خمسة أفراد فقط . وعلى أثر تلك الواقعة وافقت بريطانيا فى عام ١٩٧٤ على توجهات السوق المشتركة المتعلقة بتشديد الرقابة .

ولكى يتمكن بيع المؤمن البريطانى من بيع منتجته الخاص بالتأمين على السيارات ، يتعين عليه ، كما سبق أن رأينا ، أن ينفى بشرطين : أن يكون أرخص من منافسه بخصوص منتج قياسى بقدر الإمكان . ولكى يكون أرخص فى ظل تكاليف إنتاج وإدارة معينة ، يتوجب عليه أن يعتمد إلى تقسيم السوق بأقصى قدر . ولذا فإن كل الإمكانيات الخلاقة لدى الشركات مكرسة لتحديد أفضل ثقات الأسعار وتحسينها باستمرار . وليس من النادر أن تعرض شركة خمسين ألفا من الرسوم المتوعة . فهناك قوالب جاهزة ذات معايير متعددة ، تتضمن مميزات دقيقة للغاية إلى ما يقرب الملائمة . والمؤمن الناجح لا يوجد أمامه سوى نوع واحد من الإلهام ، ألا وهو الإفراط فى التقسيم الذى يمكنه من التوصل إلى تحديد تعريف ذات قيمة مضافة عالية من خلال توليفة مبتكرة من العناصر الثفيرة ، والتى لم تتبادر إلى ذهن أحد من قبل .

وهكذا يتحمل منطق هذا النظام فى تحسين الانخفاضات الإحصائية وتحديد أدق سعر لكل مخاطرة . وعليه يتم تمزيق أوصال مفهوم الترابط الجماعى والتضامن بين المؤمن عليهم إلى مالا نهاية . أما عقد التأمين الخاضع لهذا المنطق ، فيلتقى من جديد مع طابعه الأصلي ، أى رهان المؤمن فى مقابل ما يقدمه له المؤمن عليه من ادخار . فهذا الأخير يدفع أقساطا سنوية تتناسب مع قيمة الخطر المحتمل بالنسبة له . وهو لا يتحمل تكلفة تبادل التعاون مادام لا يستفيد منه .

ولنعد الآن إلى الحالة الملموسة ، أى الحادث . ففى فرنسا ، عندما تصادم سيارتا سائقين فإنهما يتبادلان إيجابتهما للحالة . ويُرسل كل منهما تقريره هذا إلى وكيله العام أو سمساره الذى يدفع له التعويض فوراً بفضل نظام التفويض المتعدد الجوانب المتفق عليه بين شركات التأمين . ولا يوجد فى بريطانيا أو الولايات المتحدة شئ من هذا القبيل . فالمؤمن عليه يلجأ إلى السمسار الذى يحاول أن يطلب من الشركة المهنية أن تتفق مع شركة سائق السيارة الأخرى ، وذلك فى كل حادث على حدة . وفى هذه الحالة تكون النتائج غير مؤكدة على أقل تقدير .

غير أن ذلك يشكل جزءا من عقلانية العلاقات بين المؤمن عليهم والشركات . فالخدمة المتدنية المستوى يقابلها عدم إخلاص العميل الذى لا يجد سببا للارتباط بعلاقات متميزة مع شركة ما ، لأن الخطر المحتمل والمعايير التى تحدده هى الوحيدة التى تهتم به . وهكذا يدفعه المنطق إلى نقل تأمينه من شركة إلى أخرى حسب اختلاف ثبات الأسعار . وفى أغلب شركات التأمين الفرنسية يتراوح معدل تنقل العملاء من شركة إلى أخرى بين ١٠ و ١٥٪ فى مقابل ما يتجاوز ٣٠٪ فى إنجلترا . وهنا أيضا يتمثل المرجع بالفعل فى نظام التأمين البحرى عند اللجوء إلى تيميد التفاوض حول عقود تأمين السفن فى المناطق المحفوفة بالمخاطر ، ساعة بساعة .

ويؤدى تنقل المؤمن عليهم من شركة إلى أخرى إلى تعجيل التغيرات فى رسوم التأمين . فالشركات تعرض تعريفات دورية أسبوعية مما يزيد من حالات تنقل العملاء مع ما يترتب على ذلك من عواقب تعرفها الشركات ، وهى التكلفة الباهظة لإدارة عمليات التنقل هذه . كما أن تكاليف كسب العملاء التى ترتفع أكثر فأكثر تزيد بدورها من متوسط مستوى الأقساط التى تتعرض لتغيرات دورية متزايدة ، مما يؤدى إلى تصفية أعمال

الشركات العاجزة عن تحمل الصدمات .

وبعارة أخرى هناك تكلفة شاملة لعدم تمسك العميل بالشركة التي أمّن لديها .
وهناك تكلفة أخرى تظهر شيئا فشيئا ، ألا وهي اليد الخفية في سوق التأمينات .

التجربة الكاليفورنية أو التقاء النقيضين

كاليفورنيا هي الولاية التي أطلقت رونالد ريجان ليدور في فلك الرئاسة . فقد تم انتخابه بفضل النجاح الباهر الذي أحرزه في هذه الولاية المحافظة حتى النخاع ، حيث التليفونات والكهرباء والنقل المشترك ملك للقطاع الخاص ، وأصبح التأمين فيها خاضعا حاليا لتوجيهات صارمة حتى باتت أغرب تراجع في هذا القطاع عن اقتصاد السوق خلال السنوات الأخيرة . فما الذي حدث ؟

لقد أدركت ذلك من واقع تجربتي . كانت التأمينات العامة الفرنسية قد شاركت منذ عدة سنوات بحصة في شركة تأمينات أمريكية « بروجريسيف كوربوريشن » المتخصصة في التأمين « ضد حوادث السيارات الجسيمة » التي تقع من جانب سائقين رفضت الشركات الأخرى التأمين عليهم . وقد عرفنا من قبل أن هذا النوع من المخاطر يعامل في بلاد الألب مثل غيرها من الحوادث . وعلى العكس فإن أقساط التأمين تحدد بشكل حرّ في البلدان الانجلو - ساكسونية بالنسبة لهذا النوع من التأمينات . وهكذا فإن متوسط حجم قسط التأمين السنوي في شركة بروجريسيف كوربوريشن يكاد يعادل قيمة السيارة المؤمن عليها ! ولكي نتصور معنى ذلك ، علينا أن نلاحظ أن هذا القسط يبلغ في المتوسط ألفي فرنك في فرنسا ومتوسط قيمة السيارة خمسين ألف فرنك . ولو كانت هذه الشركة الأمريكية تعمل في فرنسا لكان متوسط القسط السنوي لديها يعادل خمسين ألف فرنك ، أي ما يوازي الحد الأدنى للأجر طوال سنة ! وهذه الشركة ليست إلا أقصى مثال لما لم يعد المستهلكون يقبلونه . وقد خاضت الحركة المدافعة عن مصالح المستهلك في كاليفورنيا وغيرها من الولايات الحركة ضد المستويات المغالى فيها لبعض رسوم التأمين .

فكيف يستطيع الشاب الأسود الذي وقع له حادثان ويحصل على الحد الأدنى للأجر أن يخصص أجره السنوي بالكامل ليدفع قسط التأمين على السيارة ؟ وقد أدرك

الجميع أن الأمر لا يمكن قبوله ، فانتشرت وسط الأهالي حركة سخط . وفضلا عن ذلك فإن المعجز عن دفع تلك الأقساط أدى إلى تزايد أعداد السائقين الذين يستخدمون سياراتهم غير المؤمن عليها (١٥٪ في بعض الأحياء بالولايات المتحدة) تاركين بذلك ضحاياهم المحتملين بلا إمكانية للحصول على تعويض .

وهكذا قامت حركة شعبة واسعة النطاق في كاليفورنيا ابتداء من عام ١٩٨٣ ، أسفرت عن استفتاء شسمى حول « الاقتراح رقم ١٠٣ » الشهر . وقد أصبحت كاليفورنيا تطبق هذا النص في طليعة الانتكاسة نحو أشكال التوجيه الأشد عبثاً في مجال التأمين . فقد أجبرت كل الشركات على تخفيض رسومها بنسبة ٢٠٪ باستثناء تلك التي ظهر أنها ليست غنية بما فيه الكفاية لكي تتمكن من تحمل تلك الصدمة ! وهكذا أصبحت معدلات مردودة الشركات هي التي يتم تحديدها . أما المحاكم التي تنوء تحت وطأة هجمات المحامين الذين جعلوا من القول اللاتيني المألوف « الإفراط في العدالة إفراط في الغبن » ، شعارهم . فقد استخلصوا من ذلك أن الإنصاف يجب أن تكون له الأولوية على الحق ، وأن مهمة القاضي عندما يتعلق الأمر بطرفين : ضحية فقيرة وشركة تأمين غنية ، تكون مهمة القاضي أن يخترق من جيب المؤمن أيا كان توزيع المسؤولية بين الطرفين ، وقد أصبح ذلك بمثابة قميص عثمان بالنسبة لحركة الدفاع عن مصلحة المستهلك في الولايات المتحدة التي تجهل النموذج الألي للتأمينات . وأدى الحل الذي تم التوصل إليه إلى علاج أسوأ من الشر الأصلي . فقد امتد التوجيه في مجال التعريفات ، فقررت مثلاً مفوضية التأمينات في نيويورك أن إجراء أى تعديلات في التعريفات تزيد عن ١٥٪ يستلزم الحصول على تصريح بذلك . بل إنها فرضت غرامات على الشركات التي أجرت تخفيضات مفرطة على الرسوم ! وقد انتشر ذلك النوع من الانتكاس التوجيهي حتى أنه دفع شركات التأمين الأمريكية إلى المطالبة بوضع قواعد للتأمين على النطاق الاتحادي .

وما يزيد من دواعي الدهشة حقا في القضية ، أن الفكرة الوحيدة التي لاتزال راجعة في بروكسيل ، في عام ١٩٩٣ - بل وحتى في باريس إلى حد ما - هي إلغاء القيود على غرار ما روجت له مسز تاتشر في عام ١٩٨٠ . وهكذا نجد أمامنا مرة أخرى تطبيقا خاصا لاتجاه عام يروج ، في ظل تواجد النموذجين الرأسماليين : الرأسمالية الرأبئية

والرأسمالية الأمريكية الجديدة ، النموذج الأقل فعالية فى الواقع ، ويحظى بقبول على نطاق أوسع (انظر الفصل التاسع) .

وهناك تطبيق آخر لذلك الاتجاه فى الممارسات الجديدة فى إدارة أصول بعض شركات التأمين الانجلو - ساكسونية ، خاصة فى الولايات المتحدة . ويتميز أن تتناول هنا « المخاطر المحيطة بالأصول » عندما تستثمر الشركات البريطانية للتأمين على الحياة فى المتوسط نصف أصولها فى سوق الأوراق المالية ، ومن باب أولى شركات التأمين الأمريكية التى لم تتردد فى الاكتتاب فى الأسهم « الرمة » وفى منح قروض مقابل رهونات مشكوك فى نوعيتها ، بما يصل إلى مئات المليارات من الدولارات .

وفى النموذج الألبى ، تظل الأسواق المالية محدودة الحجم ومعتمدة أساسا على السندات فى السياسة المالية لشركات التأمين التى تلتزم بقواعد الأمان والتواصل مما يجعلها فى مأمن من سيف التقرير ربع السنوى ، أى الإعلان عن نتائج المدى القريب التى قد تكون براءة أحيانا بحيث تنمو على مجازفات أخطر فى المدى البعيد .

النظام الفرنسى على بساط البحث

وقد يتساءل المرء لماذا يتجاهل حتى الآن من ظلوا يهيمون عن عقدة النقص لديهم ، التركيبة التجريبية التى توصل إليها التأمين الفرنسى . فهى تجمع إلى حد كبير بين مزايها التقاليد الألبية والمرونة الانجلو - ساكسونية .

فمنذ خمس أو ست سنوات ، غداة التصويت على إعلان الوحدة الأوروبية ، كانت شركات التأمين الفرنسية مقتنعة بأنها لن تتمكن من الصمود أمام المنافسة الدولية ، وبالأخص المنافسة الانجلو - ساكسونية . وجسر بنا أن نلاحظ أن التأمين الفرنسى لم يتقهقر بل أحرز تقدما على كافة الجبهات بالرغم من أن الضرائب المرتفعة على التأمين هى أكثر مما فى أى بلد آخر متقدم ، باستثناء التأمين على الحياة .

فعلى الصعيد الداخلى ، باءت بالفشل كل محاولات شركات التأمين الأجنبية للتوسع رغم الانفتاح الكامل للسوق الفرنسية ، وذلك حتى فى مجال التأمين ضد الأخطار الصناعية الكبرى ، حيث أصبح نصيب تلك الشركات أقل مما كانت عليه منذ عشر سنوات مضت .

وفى مجال التأمين ضد الخسائر ، تواصل أساسا الشركات الفرنسية ، لا الشركات الأجنبية ، زيادة حصتها فى السوق . وفى مجال التأمين على الحياة ، أدت الأنكزال الجديدة للمنافسة الداخلية من جانب البنوك بالأخص إلى تدهور الشركات الفرنسية . غير أن ذلك التراجع الداخلى الذى تعرضه الاستثمارات الخارجية ، كان المفاجأة الكبيرة فى السنوات الأخيرة . فبينما عملت الشركات الاجملو - ماسكونية إلى الانطواء أكثر فأكثر فى حدود سوقها الداخلية نتيجة للمعوقات التى تسببها ضغوط حملة الأسهم المتزايدة ، فإن البلدين الرئيسيين اللذين تميزا بنمو نشاطهما الخارجى فى مجال التأمين هما سويسرا وفرنسا .

وفىما يتعلق بالتأمين على السيارات ، يطبق الاجمليز رسوما مماثلة للرسوم الفرنسية رغم أن هناك اعتقادا بأن رسوما أقل مما هى فى أى بلد أوروبى آخر . ونظرا لارتفاع الضرائب فى فرنسا ، ونوعية الخدمة المتفوقة بكل وضوح فى فرنسا ، فإن ذلك يعنى أن الخدمات التأمينية التى تقدمها الشركات البريطانية أعلى فى الواقع من الخدمات المماثلة من جانب المنشآت الفرنسية . أما النتائج التى يتم تحقيقها فتعود ، على ما يبدو ، إلى التوازن بين نظامى الإنتاج والتوزيع الذى تشهه الابتكارات . ففى مجال الترميمات تحقق فرنسا مزيجا إيجابيا يجمع بين النموذجين الألى والبحرى . فرسوم التأمين على السيارات حرة ولكن الزيادة المفروضة على السائق المبتدئ محددة بنسبة 214 ونسبة 225 عند وقوع المسؤولية فى الحادث على المؤمن عليه . وفىما يتعلق بالتوزيع ، فإن وضع شركة التأمينات العامة الفرنسية له قيمة المثال : فالوكلاء العموميون ، وشبكات العاملين بالأجر ، والسماسة ، يشارك كل طرف منهم بنسبة الثلث فى رقم عمليات هذه الشركة .

والواقع أن نقطة الضعف الرئيسية بالنسبة للتأمينات الفرنسية ناجمة عن كون دافعى الضرائب الفرنسيين بدأوا بالكاد فى إجراء حساباتهم . وسوف يكتشفون عما قريب أنه إذا كانت فرنسا بطلنة الاستقطاعات الإلزامية بالمقارنة مع البلدان الأخرى المنتمية إلى نفس الفئة ، فإن ذلك يرجع أساسا إلى معدلات الأعباء الاجتماعية المرتفعة بشكل استثنائى التى تدفعها المنشآت . ويجدر بنا أن نتوه هنا بأنه مما لا غنى عنه أبدا بالنسبة لقدرة الاقتصاد الوطنى على التنافس ، ومكافحة البطالة ، والتقدم الحقيقى فى مجال التضامن

القومى ، هو تنمية المعاشات الإضافية برسملتها ، وذلك ، شرطة أن تسترشد إدارة أموال المعاشات بدرجة أكبر ، بالخطر الخلاق الذى يتميز به النموذج الانجلو - ساكسونى (استثمارات فى مؤسسات غدت تقوم بدور المضارب فى المدى القصير) .

وإذا كان التأمين الألبى يتعرض بالذات ، لقوته وخطره ، لخطر التحجر ، وإذا كان التأمين الانجلو - ساكسونى يحصر نفسه فى حلقة مفرغة لا يمكن إلا أن تغذى الاستهجان الشعبى ، وأن تؤدي فى نهاية الأمر إلى عكس الأهداف التى ينشدها اقتصاد السوق الصرف (الفعالية التى يسعى إليها علم الاستقرار وشغافة الأرقام التى تتمسك على نوعية الخدمات المقدمة) ، فإن ما يدعوا للدهشة أن يكون الاتجاه الجديد وسط الفرنسيين هو أيضا الرغبة فى محاكاة النموذج الانجلو - ساكسونى فى مجال التأمين ، هنا رغم أن النموذج الراينى يثبت بصفة عامة أنه أكثر فعالية وعدالة كما سنرى الآن .

رأسمالية أخرى

فى الاقتصاد ، كما فى غيره من المجالات ، تظل الكاربيكاتورات أرسخ فى الأذهان من الصور الدقيقة الملامح . فالمغلاة تلفت النظر أكثر من تدرجات الألوان الخفيفة . وبعبارة أخرى فإن مشادات البورصة وألوانها البراقة المرتبطة باقتصاد المقامرة ، أشهر فى أنحاء العالم من التوازنات الدقيقة فى اقتصاد السوق الاجتماعى الألمانى (*SOCIALMARKT - WIRTSCHAFT*) . فعندما يحلم أحد سكان تيرانا أو أولام باتور أو برايسلافا بالرأسمالية الأسطورية التى ستفتح له عما قريب أبواب الرخاء ، فهو يتخيل بالطبع عالم المسلسلات الأمريكية الذى كانت الدعاية الكاذبة للسلطات الشيوعية تخط من شأنه . وعلى أى حال فإن الألبانيين الذين أفلتوا من حصن الستالينية واستقبلتهم فرنسا فى صيف ١٩٩٠ كانوا يرددون أن ينطلقوا بأى ثمن إلى أمريكا . أمريكا دالاس وشيكاغو وروول سترت . أما افتتاح أبواب البورصة فى بودابست فى بداية ١٩٩٠ فقد وجد فيه المجرىون ما يشبه الدليل القاطع على أنهم وضعوا أقدامهم أخيراً فى جنة الرأسمالية .

ولذا سيدعش أغلب أهالى البلدان الشيوعية السابقة إذا ما احتجبت بأن الرأسمالية ليست « واحدة وغير قابلة للقسمة » ، وبأن هناك عدة « نماذج » لاقتصاد السوق متعايشة معا وأن النظام الأمريكى بالتأكيد ليس أكثرها فعالية . وسيكون لينخ فالسا ، رئيس بولندا ، فى غاية العادة بالطبع لو أكدنا له أنه ليس مختطفا تماما عندما يحلم - بصوت مرتفع - بنموذج يوفق بين الفعالية ورخاء الرأسمالية الأمريكية المقترض ، والأمن الاجتماعى النسبى فى ظل النظام الشيوعى السابق (انظر جى سورمان ، الخروج من الاشتراكية ، الناشر فايبار ١٩٩١) . إنه نظام ، حسب المزاج الشائع فى وارسو « يمشى الناس فى ظله مثل اليابانيين ، دون أن يعملوا أكثر من البولنديين » .

ولكن هل يعلم الناس أن ألمانيا ليست بعيدة جدا عن ذلك التصور ؟ على الأقل فيما يتعلق بساعات العمل . فالمانيا الاتحادية تحقق فعلا تلك المفارقة المتمثلة فى كونهم « يعملون أقل من الفرنسيين » ، ويتنجون فى الوقت نفسه بكفاءة لا تقل عن اليابانى « . فهم يعملون ١٦٣٣ ساعة فى السنة . وفى الصناعات التمدنية الألمانية يطبق حاليا نظام العمل ست وثلاثون ساعة ونصف فى الأسبوع ، فى انتظار تخفيضها لتصبح خمسا وثلاثين ساعة ، هذا رغم أنها قد لا تعمم فى عام ١٩٩٥ ، ولكنها ستكون كذلك فى يوم ما (هناك نقاش بهذا الخصوص) . فالمانيا الاتحادية هى البلد الصناعى الكبير الوحيد الذى يتمتع فيه العاملون بأقل ساعات عمل وأعلى الأجور دون أن يحول ذلك إطلاقا دون تسجيلها فائض هائل فى تجارتها الخارجية .

غير أن ألمانيا ليست سوى مثال وتجسيد معين لتلك « الرأسمالية الأخرى » المتمثلة فى النموذج الرأبى المجهول إلى حد كبير والمتمد من شمال أوروبا حتى سويسرا ، وله شبه جزئيا فى اليابان أيضا . ولا جدال فى أنه نظام رأسمالى يقوم على اقتصاد السوق ، والملكية الفردية ، وحرية النشاط الاقتصادى . غير أن النموذج الأمريكى الجديد بدأ يتميز أكثر فأكثر منذ ما يتراوح بين ١٠ و ١٥ سنة ، فى عدة نقاط أبرزها ما لخصه عالم الاجتماع جان بادويولو كما يلى : « المضارب يتغلب على صاحب المشروع الصناعى ، والأرباح السهلة فى المدى القصير تفوز ثروات الاستثمار الجماعى الطويل الأجل » .

أما النموذج الرأبى فيتفق مع نظرة مغايرة تماما للتنظيم الاقتصادى ، ولبنى مالية أخرى ونمط مختلف للضوابط الاجتماعية . ولا يخلو هذا النموذج أيضا من عيوب . غير أن مميزاته الخاصة تهيم له الاستقرار والدينامية وقوة ملحوظة بشكل متزايد . وبوسعنا أن نقول عنه ما يقال عن الديمقراطية السياسية : فهو بالتأكيد أسوأ النظم الاقتصادية لو أننا أغفلنا وجود كافة النظم الأخرى . والغريب على أى حال هو أن ذلك النموذج الرأبى الذى لا يحظى لدى الرأى العام العالمى بنفس الشهرة التى يتمتع بها النموذج الأمريكى ، يقابل بموقف مختلف تماما عندما يكون الأمر من شأن متخذى القرارات الاقتصادية . فعفى أغسطس ١٩٨٨ أجرت وكالة *SOFRES* الفرنسية استطلاعا للرأى شمل ٣٠٠ من رؤساء المنشآت الأوروبية . ومع أن تكلفة اليد العاملة مرتفعة بكل وضوح فى ألمانيا الاتحادية بالمقارنة مع أى بلد آخر ، إلا أن رؤساء هذه المنشآت أعلنوا

تلقائيا وعلى نطاق واسع أنهم يفضلون التعامل مع الماتيا إذا كان يتعين عليهم أن يتعاقدوا من الباطن أو أن يشتروا قدرًا أكبر من لوازمهم من الخارج (تختل فرنسا المركز الثاني ، والبنلوكس - بلجيكا وهولندا ولكسمبورج - المركز الثالث) .

ويختلف هذا النموذج الرأبني عن النموذج الأمريكى الجديد بشكل جذرى فى عدد من الجوانب الأساسية بقدر أكبر مما قد تتصور .

موقع السوق فى النموذجين

وكما أنه لا يوجد مجمع اشتراكى كل ما فيه مجانى ، فإنه لا يمكن أن تتصور أى مجمع رأسمالى بوسعه أن يضى طابعا سوقيا على كل المنتجات والخدمات . فهناك أشياء لا يمكن أن تباع أو تشتري بحكم طبيعتها . فبعضها ذو طابع شخصى مثل الصداقة والحب والكرم والشرف ، وأخرى ذات طابع جماعى : الديمقراطية ، الحريات العامة ، حقوق الإنسان .. الخ .

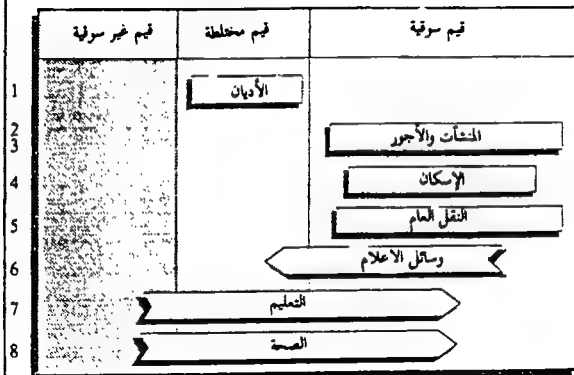
وهذه القيم التى لا تتداول فى السوق ، واحدة أساسا فى كل من النموذجين الرأسمالين . والاستثناء الوحيد الهام فى هذا المجال يتعلق بالأديان ، كما سنرى فيما بعد .

غير أن النموذجين يتميزان بشدة فيما يتعلق بالقيم المتداولة فى السوق ، من جهة ، والقيم المختلطة من جهة أخرى . وهذا ما يحاول أن يصوره بخطوط عرضة الشكلان الآتيان .

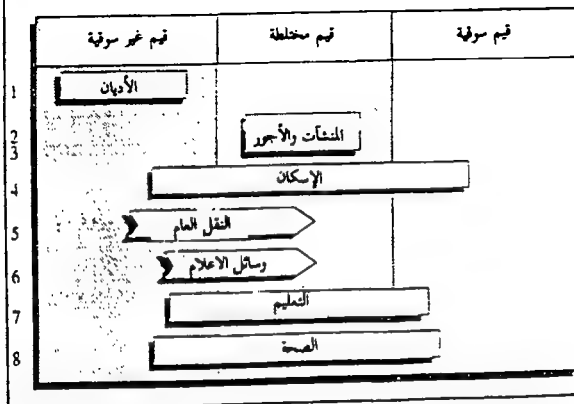
فهما يوضحان أولا أن القيم المتداولة فى السوق تختل بكل جلاء مركزا أكبر فى النموذج الأمريكى الجديد بالمقارنة مع النموذج الرأبني . وعلى العكس فإن القيم المختلطة التى تنتمى جزئيا إلى السوق وجزئيا إلى المبادرات العامة ، أكبر فى النموذج الرأبني .

كما يقدم الشكلان ثمانية أمثلة للقيم التى تعامل بشكل مختلف فى السوق فى كل من النموذجين .

موقع السوق في النموذج الأمريكي الجديد



موقع السوق في النموذج الرأسمالي



١ - الأديان : تعامل الأديان أساسا فى النموذج الرأبى على أنها مؤسسات غير خاضعة لقوانين السوق (رجال الدين فى ألمانيا يتقاضون مرتبهم من الميزانية العامة للدولة مثل الموظفين) ، أما فى الولايات المتحدة حيث يتزايد عدد الأديان ، فإنها تدار كمؤسسات مختلطة تلجأ إلى الإعلان عن طريق وسائل الإعلام ، وإلى التسويق بأساليب لا يعوزها الابتكار والتفنن .

٢ - المنشأة : تعتبر المنشأة فى النموذج الأمريكى الجديد قيمة تتبادل كغيرها من القيم فى السوق ، بينما طبيعتها ، على العكس ، مختلطة فى النموذج الرأبى .

٣ - الأجور : وهى تتوقف فى النموذج الأمريكى الجديد أكثر فأكثر على ظروف اللحظة ، ولكنها تتحدد على نطاق واسع فى النموذج الرأبى على عوامل لا ترتبط بالإنتاجية (الشهادات ، الأقدمية ، التدرج الوظيفى الذى تحدده اتفاقيات العمل الجماعية المعقودة على النطاق الوطنى) . فهى إذن قيم متداولة فى السوق ولكنها مختلطة أيضا .

٤ - المسكن : قيمة سوقية أيضا فى الولايات المتحدة ، بلا استثناء تقريبا . وعلى العكس فإن الإسكان الإجماعى فى البلدان الرأبىة من اختصاص المبادرات العامة فى الكثير من الأحوال ، كما أن الإيجارات تحصل بوجه عام على دعم .

٥ - النقل العام : وضعه مماثل تقريبا للإسكان ، وإن كان يخضع أيضا فى الولايات المتحدة لقيود . ومن أندر حالات خضوع النقل العام تماما للمنافسة الحرة ، هى حسب علمى ، مدينة سانتياجو دى شيلى حيث حصل اقتصاديو الجنرال بينوشيه المعروفون باسم الشيكاجو بوىز (CHICAGO BOYS) : (نسبة إلى مدرسة فريدمان الاقتصادية) على حق كل شخص فى أن يحدد خطا لسير اتوبيسات لنقل الأفراد ، وتحديد الرسوم التى يقرها بنفسه . ولذا أصبحت كثافة الأتوبيسات تحتل أعلى معدل لها فى العالم ، وتقاوم بالتالى تلوث البيئة .

غير أن تواتر عجز وسائل النقل وتزايد فى بلدان النموذج الرأبى يدفع السلطات إلى تخصيصتها ، وهو ما يشير إليه السهم فى المستطيل الخاص بالقيم فى الشكل الثانى .

٦ - وسائل الإعلام : وهى عامة تقليديا ، خاصة فيما يتعلق بمحطات التلفزيون ،

فى البلدان الرابنية ، ولكنها ترك المجال بشكل متزايد للخصخصة ، على عكس الولايات المتحدة حيث محطات الإرسال التلفزيونى تجارية أصلا . وبدأت تظهر الآن محطات جديدة تمولها جماعات مشتركة بإسهامات حرة . وهذان التطوران المتضادان يظهران فى الشكلين بهمين كل منهما مصوب فى الاتجاه العكسى للآخر .

٧ - التعليم : وهو موزع فى النموذجين على الأنواع الثلاثة من القيم . غير أنه من الواضح أن نصيب التعليم الخاضع لقوانين السوق متغلب إلى حد كبير فى النموذج الأمريكى الجديد ، بل ويميل إلى التوسع كما يشير إلى ذلك السهم المتجه نحو مستطيل القيم المتداولة فى السوق .

٨ - الصحة : وهذا القطاع ، شأنه شأن قطاع الإسكان موزع على الفئات الثلاث . غير أن النموذج الرابنى يتميز هنا من زاويتين : الأولى ، دور المستشفيات العامة ، والطب المدفوع الأجر مع ارتباطه بالتأمين الاجتماعى أكبر بشكل واضح تماما ، وثانيا ، عدم تواجد اتجاه يرمى إلى تقليص دور السلطات العامة فى مجال الصحة ، على غرار التعليم ، وذلك على عكس ما يلاحظ فى البلدان الانجلو - ساكسونية بل واللاتينية أيضا من اتجاه لصالح قطاع السوق . وتلك مسألة مهمة للغاية ، لأنه كلما عمدت الرأسمالية إلى خلق ثروات فى المدى القصير ، زادت مخاطرتحولها إلى محطم للقيم الاجتماعية فى المدى البعيد ، إذا لم تكن مقيدة إلى حد ما عن طريق السلطات العامة ، ومتنافسة مع قيم اجتماعية أخرى خلاف قيمة المال . وقد عبر عن ذلك فرانسوا بيرو بأسلوب رائع إذ قال :

« كل مجتمع رأسمالى يعمل بشكل منظم بفضل قطاعات اجتماعية لا تحركها أو تدفعها عقلية الكسب والسعى إلى تحقيق أكبر ربح . وعندما تسيطر تلك العقلية على الموظف الكبير والجدى والقاضى والفنان والعالم ، ينهار المجتمع وتصبح كل أشكال الاقتصاد مهددة . ويجب ألا تنتقل إلى السوق الأمن وأبلى القيم فى حياة الإنسان : الشرف ، والبهجة ، والمواظف ، واحترام الآخرين ، وإلا تزعزعت أسس أى جماعة اجتماعية . فهناك مفاهيم سابقة على الرأسمالية وغريبة عنها تسند لقرات متفاوتة الأطر التى يعمل الاقتصاد الرأسمالى فى حدودها . غير أن هذا الاقتصاد ، بقدر ما يزدهر ويفرض التقدير لدوره واعتراف الجاهير به ونمى التمتع بأسباب الراحة ، يقدر ما يلحق الضرر بالمؤسسات التقليدية والمفاهيم التى لا يقوم بدونها أى نظام اجتماعى . فلرأسمالية تهلك القيم ونفسها ، وهى تستهلك كما هائلا من الحيوية التى لا تتحكم هى نفسها فى تصاعدها (الرأسمالية ،

وهذا التفكير كان حقا بمثابة نبوءة . وإليك مثالا ملموسا يعطينا جميعا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو تحول المهامين في الولايات المتحدة إلى صف قيم السوق الرأسمالية .

ففي اليابان ، يعتبر اللجوء إلى القضاء شيئا مخجلا إلى حد ما ، ويتميز البحث عن كافة إمكانيات التسوية لتحاكى نمادى الأمور إلى هذا الحد . وفى أوروبا تتمثل كل تقاليد المهن القانونية والمهن الحرة عموما فى جعل أعضائها فى منأى عن الحاجة لكى يكسروا جهودهم بكل حرية ونزاهة « دون أن تحكمهم أو تدفعهم عقلية الكسب والسعى إلى تحقيق أكبر ربح » ومن أجل خدمة المصلحة العامة : فهذا شأن القانون بالنسبة للمهن القضائية ، وشأن الصحة بالنسبة للمهن الطبية . وذلك هو دستور مهنتهم ومحل شرفهم . ومفهوم الشرف هذا يفسر لنا لماذا لاندفع ثمننا لما يؤدونه لنا من خدمات ، بل نقدم لهم مجرد « أتعاب » .

ويرجع هذا التقليد بالنسبة للأطباء إلى آلاف السنين منذ قسم أبو قراط . وهو المبدأ الأساسى بالنسبة لأداب المهنة الحرة التى لاتدخل فى نطاق السوق ولكنه تعرض مؤخرا فى الولايات المتحدة لتغيير جذرى ، إذ تحولت المحاماة بالفعل إلى صناعة « صناعة القضاء » .

وقد وصف والتر كولسون هذا الفتح الجديد فى عالم الرأسمالية بالتفصيل فى دراسة علمية واقية ، تفجر النزاعات (ترومان تالى بوكس - نيويورك ١٩٩١) . وعلق وارن برجر ، رئيس المحكمة العليا السابق فى الولايات المتحدة على هذه الدراسة فى جريدة النيويورك تايمز بتاريخ ١٢ مايو ١٩٩١ ، فتوه بأن هذا التحول الذى لم تمهده الولايات المتحدة من قبل يعود إلى عام ١٩٧١ ، عندما سمحت المحكمة العليا للمحامين بنشر إعلاناتهم فى التلفزيون . وجاءت المواقف فوراً ، إذ شهدت تقنية النسبة الثروة من التمييز ، والتى تتمثل فى قيام المهامى باقتاع أى ضحية محتملة بأن تمهد إليه بالقضية وفقا للمنطق التالى : « سأبدل كل ما فى وسعى لكى تحصل على تمريض . فلو خسرت القضية فإنك لن تخسر شيئا ، وإذا كسبتها فستسلمنى ٢٢٠ (أو ٢٣٠) من التمييز الذى

حصلت عليه . وقد أصبحت تلك الممارسة دارجة في حوادث السيارات . ففى سيارة الإسعاف يجلس بجوار سائقها محام يتمجل توقيع المصاب على عقد من النوع المذكور آنفا .

وهكذا تضاعف عدد القضايا المرفوعة ضد المستشفيات والأطباء ثلاثمائة مرة منذ عام ١٩٧٠ ، وأصبح بعض الأطباء يؤمنون أنفسهم ضد المطالبات التى قد يتعرضون لها ، فيدفعون ما يصل إلى ٣٠٠ ألف فرنك (٦٠ ألف دولار تقريبا) كقسط سنوى لشركات التأمين !

وتمشيا مع ذلك المنطق يتبع بعض الأطباء بدورهم الأعراف الرأسمالية ، فلم يعد أحد يحصى عـدد النساء الأمريكيات اللاتي بلغن سن اليأس فيقترح عليهن طبيب الأمراض النسائية : « رحمك لم يعد مفيدا فى شيء ، وأعتقد أنه من المستحسن أن نتأصله ... » .

ومن النتائج الاجماعية لذلك الشطط الرأسمالى ، أن عدد القضاء الاتحاديين الذين صدرت ضدهم أحكام لحصولهم على رشاوى أو التهرب من الضرائب تجاوز فى الثمانينات عددهم طوال الـ ١٩٠ سنة الأولى من تاريخ الولايات المتحدة ... كما أن أخلاقيات المستشارين تقاوم بصموة متزايدة « عقلية الكسب » . ولكن بمجرد أن يبدأ محاميك فى العمل بطريقة رشيدة ، ككائن اقتصادى صرف يريد أن يحصل على أقصى قدر من الربح ، فإنه يعاملك بالتالى كمتنبح محمل لقضايا يمكنه أن يستغله بطريقة فريدة ، وكذلك بمجرد أن يعاملك طبيبك كمصدر للربح ، فمن ذا الذى ستثق فيه ؟ وما قيمة المجتمع الذى يهدم الثقة ؟ .

راسمالية مصرفية

لا يعرف النموذج الرأبى الفتيان الذهبيين ونشاطهم المحموم ، ولا المضاربة اللاهنة . فالرأسمالية فى أبهى الهوك أساما ومصيرها لا يتوقف على مقصورة السامسة . والبنوك تقوم إلى حد كبير فى الواقع فى ظل هذا النموذج بالدور الذى تضطلع به البورصة وأسواق الأوراق المالية فى النموذج الانجلو-ساكسونى . فأهمية بورصتى فرانكفورت وزلورخ متواضعة نسبيا بالمقارنة مع نظيرتها البريطانية بل وحتى الفرنسية . ورحمى الرسمة فى بورصة فرانكفورت تقل بنسبة الثلث عن بورصة لندن ، كما أن حجمها

أقل من تسع بورصتى نيويورك أو طوكيو . وحتى وقت قريب لم تكن هناك عروض شراء إختيارية أو عقود أجلة فى بورصات ما وراء نهر الراين . وبصفة عامة تتميز الأسواق المالية الألمانية بحجمها المحدود وقلة نشاطها . فالمنشآت فى ألمانيا الاتحادية لا تلجأ عادة إلى البورصة أو الجمهور ، بل إلى البنك الذى تتعامل معه أصلا للحصول على التمويل اللازم . كما أن بعض هذه المنشآت الكبيرة مثل برتلزمان ، وهى المجموعة الألمانية الأولى فى النشر والصحافة ، ليست لديها أسهم مسجلة فى البورصة .

وهكذا يتعارض الوضع من هذه الزاوية مع الوضع الذى نلاحظه فى بريطانيا أو الولايات المتحدة . وبشر هذا التضاد القلق ، إذا ما وضعنا فى اعتبارنا قوة ألمانيا المالية ودinاميكية اقتصادها .

ما السبب فى هذا الاختلاف ؟ أولا لأهمية القطاع المصرفى فى ألمانيا . فلكل يسمع عن البنك الألماني (دويتش بانك) المركزى الذى يشرف على جانب كبير من الاقتصاد الألماني أو بنك درسدن (درسدنر بانك) أو البنك التجارى (كومرزيبانك) . غير أن القليلين يدركون المدى الصحيح لنفوذ تلك البنوك . ويرجع ذلك إلى عدم تواجد قواعد تحد من نشاطها ، على عكس ما يجرى فى الولايات المتحدة . فرسالة البنوك الألمانية شاملة أى أن نشاطها متنوع . فهى تمنح القروض الكلاسيكية ، وتقبل الإيداعات ، وتتدخل فى سوق الأسهم والسندات ، وتدير أموال المنشآت . ولكنها تقوم أيضا بدور بنوك الأعمال والاستشارة ، وتجرى عمليات الدمج والشراء . كما أن لديها أيضا شبكات للمعلومات الاقتصادية والمالية والصناعية والتجارية تضعها تحت تصرف المنشآت . وهى تقيم بالتالى علاقات مستديمة ومتميزة مع عملائها ، قوامها روح التعاون المتبادل .

وهذه البنوك التى تغل محل الأسواق تولى فى المقام الأول مهمة تمويل المنشآت التى تتعامل كل منها مع « بيتها المصرفى » المهتم بالجوانب المالية . وتجرى الأمور وكأن المصرفيين يقولون لرؤساء المنشآت : قدموا إنتاجا أفضل ، وبيعوا بكميات أوفر ، وأتركوا لنا مهمة معالجة المسائل المالية ! وقد رأينا من قبل أن التكامل أقوى من ذلك فى اليابان ، إذ كثيرا ما تمتلك المجموعات بنوكها الخاصة ، بحيث يكون بوسعنا أن نقول إن البنوك (وشركات التأمين) تمتلك مجموعاتنا الخاصة .

شركات مصالح متلاقية

وفى ألمانيا توجد أيضا وحدة عمل بين البنوك والشركات تتجاوز العلاقات المالية الصرفة . فكثيرا ما تكون البنوك مساهمة فى المنشآت بطريقتين مختلفتين : إما بملكية مباشرة لحصة من رأس المال ، وإما من خلال ممارسة حق التصويت باسم المساهمين الذين توجد لديها حساباتهم . وهكذا تكون البنوك قادرة على ممارسة نفوذ كبير داخل مجالس إدارة الشركات عن طريق تجميع أصوات أصحاب الأسهم . ولندكر هنا بعض الأمثلة . فالبنك الألماني يملك ربع شركة ديملر - بنز العملاقة التى لا تصنع السيارات فقط بل وأيضا الطائرات ومحركاتها (وهذه الحصة تسمح بتجميد أى قرار) ، وشركة فيليب هولزمان ، أكبر مجموعة للبناء والأشغال العامة ، وكارلسنات التى تتزعم التوزيع بالجملة . كما أن بنك درسدن والبنك التجارى يمتلكان ربع رأسمال حوالى عشر شركات كبيرة .

بيد أن المجموعات الصناعية الكبيرة تشارك فى أحوال كثيرة فى مجالس الإشراف على البنوك لكونها من المساهمين الرئيسيين فيها ، حتى وإن كانت مشاركتها هذه لا تتجاوز الـ ٥٪ إلا فيما ندر . وهذا هو الحال بالنسبة لديملر - بنز فى البنك المركزى الألمانى . وتخلق تلك المشاركة المتبادلة نسيجا حقيقيا فى شكل وحدة صناعية مالية متينة ومغلقة على نفسها نسبيا . وترتب على ذلك الوضع نتائج ثلاث على الأقل ، جميعها مواتية على الصعيد الاقتصادى ، ويوجد مثال لها إلى حد كبير فى اليابان .

أولا ، سيكون رجال البنوك حريصين على أن تتطور فى المدى البعيد المنشآت المرتبطة بهم منذ أمد طويل ولآجال بعيدة . وعلى عكس المضاربين فى البورصة الذين يفرضون نشر النتائج كل ثلاثة شهور ، تعتمد البنوك الألمانية على طول المدة ، فهى تلجأ أحيانا إلى مجازفات كبيرة على آجال طويلة لمساندة مشاريع صناعية لها خطورتها . ولندكر فى هذا الصدد شركة ميتال جيسلشافت التى ضاعفت من مشاركتها فى قطاع المناجم فى الوقت الذى كانت فيه أزمة المواد الأولية فى أوجها . وكذلك البنوك السويسرية التى استثمرت مبالغ ضخمة فى صناعة الساعات الوطنية فى وقت كان يبدو فيه أنها على وشك التصفية فى مواجهة منافسة صناعة الساعات اليابانية الحديثة .

أما النتيجة الثانية فهي استقرار المساهمين ، فهو يشكل عنصر أمان وراحة بال بالنسبة للمديرين الذين لا يجدون سيف عروض الشراء مسلطا على رؤوسهم ، فيكسبون أنفسهم بالكامل لإدارة المنشأة بدلا من استنفاد طاقتهم وتبديد وقتهم فى ترتيبات قانونية لا نهاية لها ، باقتراض أنها متحميهم من عمليات السيطرة « غير الودية » . وهذا بكل تأكيد أحد عوامل قدرة الاقتصاد الألماني على المنافسة ، وكذلك اليابان حيث سئرى أن رأسمالية هذا البلد لا تزال محفظة بسمات « إقطاعية » تنفرد بها . وقادة المنشآت هناك أيضا لا يعيشون تحت تهديد عملية تعديل للبيئة مفروضة قسرا من الخارج . وكذلك فى سويسرا حيث تؤدى البنوك الثلاثة الكبرى دورا مختلفا بشكل ملحوظ عن البنوك الألمانية . ولكن رأسمال المنشآت يحميه هناك جيدا القانون التجارى السويسرى الذى يتيح تقييد عملية منح حق التصويت . كما أن هولندا لديها كذلك ترسانة من القوانين المناهضة لعروض الشراء مما يوفر لقادة المنشآت قدرا مماثلا من الأمان .

ولا تمنى تلك الطمأنينة النسبية التى يتمتع بها قادة المنشآت فى النموذج الرأبى أنه بوسعهم أن ينفقوا أو يتركبوا أخطاء فى الإدارة بلا قصاص . « فالتواة الصلبة » التى تتكون من المساهمين تقوم بذكر الرقيب والسلطة المضادة ، سواء كانت ممثلة أو غير ممثلة بينوك . فبوسع تلك النواة التخلص من المديرين غير الأكفاء وحماية صغار أصحاب الأسهم بطريقة غير مباشرة .

والنتيجة الثالثة هى دور البنوك الغالب إذ توجد فى ألمانيا الاتحادية شبكة كثيفة من المصالح المتلاقية التى يصعب اختراقها . ولكن الاقتصاد هنا ليس موجها . فهذه الكلمة يحميتها الألمان كما سئرى ، بل يحركه بالتراضى عدد محدود من الأفراد الذين يعرفون بعضهم ويلتقون بانتظام . وكثيرا ما تكون العلاقات الشخصية حاسمة إذ تسهم فى توفير الحماية الاقتصادية على نطاق واسع ضد الاستثمارات الخارجية المباشرة ، مهما كان مدى انفتاحها على المبادلات التجارية على النطاق العالمى ، شأنها فى ذلك شأن البلدان الرأبينة الأخرى . فعندما تواجه أحد المؤسسات مصاعب ، تتحرك البنوك تلقائيا من أجل التوصل إلى حل المائى للمشكلة . وهذا ما حدث عندما وجدت مجموعة كلوكتر - فركه نفسها فى وضع متأزم إذ سارع البنك المركزى الألماني بإنقاذها . كما اشترت شركة سيمنز العملاقة فى مجال الالكترونيات بإعزاز من البنوك شركة نيكسدروف

للمعلوماتية التي كانت تعاني إحصاراً شديداً . وبوسعنا أن نتصور في هذا الصدد مدى المصاعب التي سيصادفها أى أجنبى يريد أن يتقدم بعرض شراء في ظل ذلك الإشراف الذى تتولاه البنوك .

ولا توجد بالطبع قاعدة بدون استثناءات ، إذ لم تعد تلك الحصانة التى اشتهرت بها المنشآت الألمانية ضد المشتريين الأجانب بنفس مناعتها السابقة . ففى عام ١٩٨٩ ، انتقلت ملكية ثلاثة آلاف منشأة فى ألمانيا الاتحادية واشترى ٤٥٩ منها أجنبى بمبلغ يقدر بعشرين مليار فرنك فرنسى (أى ثلاثة أضعاف عام ١٩٨٦) . غير أن تلك البيانات يجب ألا نتخذها . فأغلب عمليات الشراء هذه تتعلق بمنشآت متواضعة أو متوسطة . وفى عام ١٩٨٩ كان شراء شركة التأمين الفرنسية فيكتوار لشركة كولونيا يمثل وحده أكثر من نصف الاستثمارات الفرنسية فى ألمانيا الاتحادية . وبظل عدد تلك المنشآت الفرنسية الموجودة فى ألمانيا أقل مرتين من الشركات الألمانية فى فرنسا . وهناك احتمالات كبيرة بأن يتفاقم ذلك التفاوت لصالح ألمانيا .

وبظل النموذج الرأبى بالأساس مقلداً على نفسه مالياً . ولكنه متين . ويتوفر بذلك للاقتصاد الألمانى الاستقرار اللازم لنموه فى المدى البعيد ولقدرته على المنافسة . ولكن أى كانت أهمية تلك الميزة ، فهى ليست الوحيدة .

إدارة جيدة للتضاهم

فى تقرير مقدم لرئيس الوحدة الاقتصادية الأوروبية فى نوفمبر ١٩٨٦ حول « ألمانيا الاتحادية ، مثلها العليا ، ومصالحها ، ومواقفها » (أى هاجر ، وم . نولهكه ، اتحاد البحوث الأوروبية) لاحظ أساساً مقدما أن هناك فى المجتمع الألمانى « ميل إلى تحاشى المشاكل التى يمكن أن تسبب الانقسام أو تعيد النظر فى التراضى » . وهناك ميل مماثل ملحوظ فى المجتمع اليابانى ، لا يقل فى قوته . والحق أن هذين البطلين فى الاقتصاد العالمى اللذين هزما فى الحرب العالمية الأخيرة ، يحدهما نفس الإدراك الحاد بإمكانية تعرضهما للمخاطر . والديموقراطية السياسية والرفاهية الاقتصادية لدهما حديثة للغاية ولا تزال بنيتها ضعيفة . ومن هنا تنبع السهولة فى فرض الانضباط الاجتماعى الذى يشكل أحد سمات النموذج الرأبى .

ولبنية السلطة وتنظيم الإدارة فى هذا النموذج خصائصها المتميزة . وتوزيع المسؤوليات تتم فيه على نطاق أوسع بالمقارنة مع الحالات الأخرى . وهى ليست بالطبع « الديمقراطية » التى يدعو إليها كلود بيبار ، بل إدارة مشتركة ، ذات أشكال متنوعة ، تشارك فى اتخاذ القرارات كل الأطراف المعنية : أصحاب الأسهم ، وأرباب العمل ، والكوادر ، ، والتقنيات . وينظم تلك الإدارة المشتركة فى المانيا قانون صدر فى عام ١٩٧٦ ينطبق على كل منشأة عدد العاملين فيها يزيد عن ألفين . والكلمة الألمانية المستخدمة فى هذا الصدد (MITBESTIMMUNG) تعنى بالأحرى « المسئولية المشتركة » لا الإدارة المشتركة ، وهى متواجدة فعلا فى كافة مستويات المنشأة .

وعلى رأس المنشأة توجد هيتان رئيسيتان : مجلس المديرين ، المسئول عن الإدارة ذاتها ، ومجلس الرقابة الذى تنتخبه جمعية أصحاب الأسهم المكلفين بالإشراف على نشاط مجلس المديرين . وهذان الجهازان ملزمان بالتعاون باستمرار لضمان قيادة المنشأة بشكل متناسق . فهناك إذن نظام راقب الأمور ووزنها بين المساهمين والقادة يتيح لكل من الطرفين لبدء رأيه دون أن يسيطر أحدهما .

والى جانب ذلك التقسيم للسلطات فى القمة ، هناك تلك المسئولية المشتركة الشهيرة مع العاملين . ويرجع هذا التقليد فى المانيا إلى عام ١٩٤٨ . وهو يمارس عن طريق مجلس المؤسسة ، المقابل للجان المنشآت الفرنسية وإن كان يتمتع بكل وضوح بسلطات أكبر . ويتم استشارة هذا الجهاز حول كافة القضايا الاجتماعية (التدريب ، والتسريح ، ومواعيد العمل ، ونظام دفع الأجور) . يتعين أن يتم الإتفاق إجبارياً حول تلك المسائل بين أرباب العمل ومجالس المؤسسات . غير أن العاملين بالأجر الألمان تتوفر لديهم إمكانية أخرى للتعبير والتحرك ، ألا وهى مجلس الرقابة الذى يشارك فيه مندوبهم المنتخبون . فمنذ صدور قانون عام ١٩٧٦ الخاص بالمنشآت التى يشتغل فيها أكثر من ألفى عامل ، يكون عددهم فى المجلس مساويا لعدد ممثلى المساهمين . غير أن رئيس مجلس الرقابة ينتخب بالضرورة من بين المساهمين . وفى حالة تساوى الأصوات ، يكون صوته المرجح . ولا يحول ذلك دون أن يكون لتمثيل العمال ووزنهم فى أحد الأجهزة الحاسمة فى المنشأة تأثير . فعلى مثل هذه الظروف ينظر إلى الحوار الاجتماعى باعتباره أمراً لا يمكن أن يسير دولا ب العمل بدون .

ومن وجهة النظر الفرنسية ، قد يدور هذا التنظيم بطيئا ومعتلا للعمل ، وأن عمليات اتخاذ القرارات تستغرق وقتا طويلا . غير أنه يتعين أن نفرق بأنه لا يعرقل أبدا ديناميكية المنشآت الألمانية ، بل يعزز على العكس الإحساس بالانتماء الذي يحول المنشأة إلى وحدة مصالح مشتركة حقا . يسمى الآن علماء الاجتماع الأمر بكون هذه المشاركة الجماعية للأطراف المعنية نموذج أصحاب الأنصبة الكبرى (*STAKE HOLDER MODEL*) المضاد لنموذج أصحاب الأسهم (*STOCK HOLDER MODEL*) الذي لا يعرف سوى حملة الأسهم . فالنموذج الأول يعامل كل طرف كشريك حقيقي يتحمل مسؤوليات تلزمه .

وهناك في اليابان مفاهيم أكثر تمايزا والتماسا في نظرتنا ، تساهم في تحقيق نفس النتيجة ، ألا وهي ذلك الإحساس العائلي أو الإقطاعي بالانتماء إلى جماعة واحدة . وهناك مصطلح صرف - أمأى (*AMAE*) - يصعب ترجمته ، يعبر عن التطلع إلى التضامن والحماية والسعى شبه الوجداني الذي يجب أن توفره المنشأة ، كما أن قيادة رئيس المنشأة - إيموتو (*IEMOTO*) - توحى ، حسب رأى المتخصصين بقدر من العائلية . ويقول عالم الاجتماع مارسيل بول دي بال : « يتكامل الـ (أمأى) والـ (إيموتو) ويتوازنان بالتبادل ، فهما يربطان بين مبدأ مؤنث ألا وهو الحب والمشاعر والعاطفة والتجمع ، ومبدأ مذكر ، ألا وهو السلطة والتدرج في المراتب والإنتاج والفرد ، ويجمع بين المبدئين في وحدة وثيقة العرى البناء اليومي للتنظيم الدائم » . (المجلة الفرنسية للإدارة ، فبراير ١٩٨٨) .

والمبادئ الأساسية التي تحكم حياة المنشآت اليابانية والتي كثيرا ما يرد ذكرها ليست إلا ترجمة للخصائص الثقافية اليابانية على أرض الواقع : العمالة طيلة الحياة ، والمكافأة حسب الأقدمية ، ونقائية المنشأة ، والحافز الجماعي في العمل ... الخ .

غير أن النتيجة واحدة ، وهي الإحساس الجماعي بالانتماء إلى المنشأة ، وهو إحساس قوى سواء في النموذج الرأبئي أو الياباني ، ومتضائل في النموذج الانجلو - ساكسوني . ويعطى تصاعد عدم اليقين من أبعاد المستقبل دوراً متمائيا للإحساس بالثقة والانتماء ، إذ يصبح من المهم بالنسبة للمنشأة أن يطبق الجميع نفس قواعد السلوك ويشاركوا معا في أفكار وهويات تلك التبعة الطيبية التي توحد حكمها على الأشياء .

فعدم الاستقرار الخارجى يضىء أهمية أكبر على الاستقرار الداخلى الذى لا يقف عقبة فى وجه التأقلم والتغير ، بل يمكن أن يصبح عامل منافسة . وفى هذا الصدد فإن كون أمريكا لا تقتصر على نيويورك ، كما لا تقتصر نيويورك على رول ستريت ، فإنه من المهم أن نلاحظ أن أكثر الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات أفلتت فى إدارتها الاجتماعية ، أكثر من إدارتها المالية ، من المستلزمات الجديدة للأمد القصير التى يعود إليها التطور الأمريكى الجديد للنموذج الانجلو - ساكسونى . فهناك شركات مثل أى . بى . أم . ، وآى . تى . تى ، وجنرال إلكتريك وماكدونالد ، تخرص على عدم التردى فى اقتصاديات الكازينو الذى يقامر فيه مدمنو لعبة الروليت . فقد يتعين على هذه الشركات أن تراهن كل منها على الاستقرار والحفاظ بل و على المسئولية المشتركة ، لكى تؤسس وتخدم أركان حربها المتعددة الجنسيات .

الإخلاص والتدريب

و على المسئولية المشتركة ، حسب التعبير الألمانى ليست فقط ورقة رابحة فى أبهى المنشآت ، فقد أثبتت أنها مواتية بالأخص للعاملين بالأجر . أولا من وجهة النظر الحسابة البحتة : فأجورهم من أعلاها فى العالم : ٣٣ مارك فى الساعة مقابل ٢٥ فى الولايات المتحدة واليابان ، و ٢٢ فى فرنسا (بأسعار الصرف فى عام ١٩٨٨) . كما أن الأجور متجانسة بدرجة أكبر ، فالفرق بينها أقل مما هى فى أى بلد آخر (انظر سوسا ، الدوار الألمانى ، الناشر اوريان ، ١٩٨٥) . وهكذا يكون المجتمع الألمانى أميل إلى المساواة بالمقارنة مع المجتمع الأمريكى أو الفرنسى .

والأغرب من ذلك ، وهو أمر معروف بدرجة أقل ، أن نصيب الأجور من إجمالى الناتج القومى الألمانى لا يزال أقل مما هو فى البلدان الأخرى الأعضاء فى الوحدة الاقتصادية الأوروبية (فهو بنسبة ٦٧ ٪ فى عام ١٩٨٨ ، فى مقابل ٧١ ٪ فى فرنسا و ٧٢ ٪ فى إيطاليا ، و ٧٣ ٪ فى بريطانيا) . وحتى لو وضعنا فى اعتبارنا أن الفاتص التجارى الألمانى يساهم فى تفسير هذه الظاهرة إلا أن الشركات الألمانية تتمكن من استخلاص حد من التمويل الذاتى أكبر من الشركات الأخرى ، وذلك رغم الأجور الأعلى التى تدفعها فى أوروبا ، هذا مع تخشى النزاعات الاجتماعية .

والعمال الألمان الذين يحصلون على أجر أفضل يعملون مع ذلك خسر أقصر ، كما سبق أن قلنا بالمقارنة مع زملائهم الأمريكيين أو الفرنسيين . وفيما يتعلق بمراتب الوظائف ونظام الترقية فى النموذج الرأئى فى تعطى الأولوية بانتظام للكفاءة والأقدمية . وهكذا يتطلب التقدم فى الفئة الوظيفية الحرص على الإخلاص للمنشأة ورفع مستوى التدريب ، مما يعود بالفائدة على كل الأطراف . وليس من النادر أن يجد المرء فى المراتب القيادية للشركات الألمانية أو اليابانية كوارر قضت كل سنوات عملها فى نفس الشركة ومرت بكافة درجات الترقية . ويتعارض هذا المفهوم جذريا مع عقلية التنقل الملحوظة فى الولايات المتحدة ، حيث يعتبر تغيير الوظيفة مقياسا للديناميكية الفردية والامتياز (وكان تنقل الفرد شائعا فى فرنسا فى السنوات الأخيرة باعتباره مرادفا للتفوق . وقد قلّ حاليا وإن كان يدرس حتى الآن فى بعض المعاهد العليا ... مع التخلف فى استخدامه) .

ومن وجهة نظر الاقتصاد عموما ، أثبتت الإدارة المشتركة أو المسؤولية المشتركة أنها فى صالح قدرة المنشأة على المنافسة . ففى أزمة سنتى ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، توصل أرباب العمل والتقايات إلى اتفاقيات تحد من زيادة الأجر حتى لا تتفاقم مشاكل المنشآت ، بل وصل الأمر إلى حد موافقة العاملين بالأجر على تخفيض قدراتهم الشرائية بثلاثة أو أربعة أبناط . وكانت النتيجة مدهشة حقا . فابتداء من عام ١٩٨٤ تمكن الاقتصاد الألماني من مواصلة نموه، وأنشأ فرص عمل جديدة ، وكسب أنصبة لها وزنها فى الأسواق . كما أن التأخر الذى نجم عن الإضراب الكبير فى عام ١٩٨٤ أمكن التغلب عليه بفضل التضفة العامة التى ارتضاها كل العمال . ولكن المنشآت اليابانية حصلت على تضخمات أكبر من ذلك فى عام ١٩٧٥ ، غداة الصدمة البيرولية الأولى .

والإدارة المشتركة سلاح اقتصادى ماض شرطة حسن استخدامه . وهناك مثال آخر على أى حال ، إذا كنا لا نزال فى حاجة إلى التدليل على مدى أهميتها الحاسمة فى المنافسة الدولية . فأهمية هذه المشاركة فى مجال التدريب معروفة . والواقع أن الثروة الحقيقية لدى أى منشأة ليس رأسمالها ولا عقاراتها بل كفاءة عمالها وتمرسم فى عملهم . وفى هذا المجال أيضا يتمتع النموذج الرأئى بخبرة كبيرة وطويلة المدى . ويقوم نظام التدريب هو أيضا على التعاون الوثيق بين المنشآت والعاملين لديها . ويعتبر التدريب

من الأولويات القومية منذ عدة سنوات ، وهو يعتمد على ثلاثة مبادئ أساسية :

١- فهو يتم توفيره لأكبر عدد . ففي ألمانيا أعلن ٢٢٠ من العاملين أنهم لم يحصلوا على أى مؤهل فى مقابل ٢٤١,٧ فى فرنسا . وتولى ألمانيا أهمية خاصة للتدريب بالمقارنة مع فرنسا . وحصل على هذا التمرين المهنى ٢٥٠ من الشباب الألمان البالغ السادسة عشرة من عمره والذي أنهى دراسته الإلزامية ، فى مقابل ٢١٤ فى فرنسا وبريطانيا. ونتيجة ذلك أن أقل من ٢٧ من الذين بلغوا سن السادسة عشرة عاطلون عن العمل أو يشتغلون دون حصولهم على أى تدريب تكميلى ، بينما تصل تلك النسبة إلى ٢١٩ فى فرنسا و٢٤٤ فى بريطانيا . وأخيرا فإن الفروع المهنية المقابلة لشهادتى الدراسة المهنية ، والتأهيل المهنى فى فرنسا تخطى بمركز أفضل . وهى تطبق على ٢٣٣ من العاملين فى ألمانيا فى مقابل ٢٢٥ فى فرنسا .

٢- وبصفة عامة فإن نظام التدريب الألمانى أقرب إلى المساواة بدرجة ملحوظة بالمقارنة مع الولايات المتحدة (انظر الفصل الثانى) بل ومع فرنسا أيضا . وإذا كانت النخبة الأمريكية (والفرنسية) مؤهلة أحيانا بدرجة أكبر من النخبة الألمانية ، إلا أن المستويات الوسطى أقل منها بكثير . والتفاهات الألمانية أول من يعترف بذلك . ويلاحظ اتحاد النقابات الألمانية أن من بين ١٠٠ شخص يكون الـ ١٥ الأول من حيث الكفاءة من فرنسا لا ألمانيا ، ولكن جميع الباقين أفضل بدرجة كبيرة فى ألمانيا . وعليه فمن الواضح أن ألمانيا تبنى قاعدة ديناميكيته الصناعية وقدرتها على المنافسة على تلك المستويات الوسطى (انظر تقرير وزارة الصناعة الفرنسية عن عام ١٩٩٠ الذى وضعه آلان بوكاى وكوستا دى بورجار) . وفى البلدان الانجلو - ساكسونية ، كما فى فرنسا ، لا يعمل التدريب المهنى على نحو جهد إلا باعتباره رياضة تمارسها النخبة ، أما فى البلاد الرأبئية فهو رياضة جماهيرية .

٣- تتولى أساسا المنشآت والمساعدات المالية الفيدرالية تمويل التدريب المهنى . أما مضمونه فيركز على اكتساب سلوكيات الدقة والانتظام فى العمل والفعالية . والتدريب فى ألمانيا هو السبيل الحقيقى للترقية والطريق الطيبى للنجاح المهنى . فمن بين كل عشرة صببة تحت التمرين ، يحصل تسعة منهم على شهادة بهذا الخصوص ، ويواصل ١٥٪ منهم تدريبهم على مستوى أعلى . وبما لا شك فيه أن الاحتراف يعترف به بدرجة

أكبر منه في فرنسا . وقد جاء في دراسة جرت مؤخرا حول ألمانيا الاتحادية أن : « الفرد لا يصبح من الكوادر القيادية إلا بعد الأربعين من عمره ، وفقا لما أثبتته من كفاءة ، لا حسب الشهادات التي حصل عليها . وهناك روابط وليفة للغاية بين المنشآت والجامعات . كما أن كل القادة الكبار يقدمون دروساً . (ميشيل جوديه ، مجلة المستقبلات ، ١٩٨٩) .

وبات التدريب المهني في علاقته مع الإخلاص للمنشأة أحد ساحات المعركة بين نموذجين للرأسمالية . وهنا تكون جميع المنشآت ملتزمة به وكافة العاملين حريصين عليه . وتتلخص المسألة فيما يلي :

وفقا للنموذج الانجلو - ساكسوني ، فإن توصل المنشأة إلى الحد الأقصى من القدرة على المنافسة يتم عن طريق رفع قدرة من يعملون لديها على المنافسة إلى أقصى حد . ولذا يتعين دائما كسب خير من يثبتون كفاءتهم برفع مرتباتهم باستمرار حسب قيمتهم في السوق حتى لا يتركوا المنشأة . وعليه يكون المرتب فردا أساسا وغير مستقر شأنه شأن الوظيفة نفسها .

وحسب المفهوم الرايني - الياباني ، لا يعتبر ذلك القضية الأساسية . فصاحب العمل لا يحق له أن يعامل مستخدميه كأحد عوامل الإنتاج ليس إلا ، يتم شراؤه ويبيع في السوق كما لو كان من المواد الأولية الداخلة في الإنتاج . فعليه أن يحرص ، بالمعكس ، على الحفاظ على الاستقرار والإخلاص ، وتوفير التدريب المهني المرتفع التكاليف ، وعليه فبدلاً من دفع الأجر لكل فرد على حدة ، حسب قيمته المؤقتة في السوق ، يتعين على المنشأة أن تؤهل الكوادر وأن تتجنب الحزازات المدمرة .

الليبرالية المنظمة^(١)

عما لا شك فيه أن الإيمان بالليبرالية وعدم الثقة في الحكومة متأصلان للغاية في ألمانيا الاتحادية ، إن لم يكن بدرجة أكبر مما هو الحال في الولايات المتحدة . فالتوجه الاقتصادي ينظر إليه رسمياً على أنه من الخصائص التاريخية للنظم السلطوية وبالأخص النازية . وهكذا تيرأت ألمانيا الاتحادية بوضوح من النظام الاقتصادي الموجه منذ الإصلاح النقدي للودفيج ارهارد في عام ١٩٤٨ ، وتبنت صيغة متميزة للاقتصاد الرأسمالي

الليبرالى (اقتصاد السوق الاجتماعى) . وكان ذلك أساسا لتلك النظرة للعالم التى دافعت عنها مدرسة فريروج . فوفقا لتلك المدرسة ، يتميز اقتصاد السوق الاجتماعى بمبدئين أساسيين :

- يجب أن تقوم دينامية الاقتصاد على السوق التى يتعين أن يتوفر لها أكبر قدر من الحرية فى التصرف خاصة فى مجالى الأسعار والأجور .

- سير عمل السوق لا يمكن أن يحكم وحده الحياة الاجتماعية بوجه عام . ويجب أن يكون متوازنا ومتراجعا مع ما تطرحه مقدما المقتضيات الاجتماعية وأن تضمنه الدولة . وعليه يكون تعريف الدولة الألمانية بالدولة الاجتماعية .

ويشكل اقتصاد السوق الاجتماعى كلا متكاملا :

- تفتار دولة الرفاهية (مشروع بليريدج) يجعل الدولة الاجتماعية حامية الرعاية الاجتماعية والتفاوض الحر بين الشركاء الاجتماعيين .

- والتيار الاشتراكى الديمقراطى (المنحدر من جمهورية فيمار) يقوم على مشاركة العاملين بالأجر فى حياة المنشأة والمؤسسة . وعلى هذا الأساس تواصل تطور التشريع المتعلق بالإدارة المشتركة طوال السنوات العشر الأولى من إعادة تعمير ألمانيا ، ولا تزال تدور حوله حتى الآن مناقشات حامية .

- القانون الأساسى الصادر فى عام ١٩٤٩ ، وهو بالتأكيد العنصر الأكثر أصالة ، إذ جعل إدارة النقد العماد المستقل ذاتيا (أى السياسة المضادة للأزمة) . ويقدم البنك المركزى الألمانى بوضعه الراهن أقوى صورة لذلك ، رغم أنه ليس دستوريا بشكل مباشر .

- واستقلالية البنك المركزى مرتبطة بمجمل نظام البنوك التجارية ، مما يحث تلك البنوك على القيام بدور كبير فى تمويل المنشآت . فما كان يمكن أن تكون سياسة الاستقرار النقدي بهذا المستوى من الفعالية لو أن البنوك التجارية لم تكن ملزمة بتمويل الصناعة بقروض طويلة الأجل .

- تدخل الدولة وإصدارها التوجيهات مرفوضان إذ ما أدبا إلى تشويه المنافسة . وتمثل الفكرة الأساسية هنا فى وحدة الظروف التى يتم التنافس فى ظلها .

ومنذ أكثر من ثلاثين سنة ، وأنا أدرس الاقتصاد الألماني وأتعامل مع الألمان ، لا أزال منهشاً لآراء الصعوبة التي يصادفونها في إفهام الأجانب بأن نظامهم الاقتصادى ليرالى أصيل . ولا ينزع أحد بالطبع في أن الاقتصاد الألماني بأسره يقوم منذ نصف قرن على حرية التبادل التجارى . والانتقاد الوحيد القائم على أساس يتعلق بصرامة المعايير . فقد وضعت الصناعة الألمانية منذ أكثر من مئة سنة معايير مهنية ، يزد من حرصها عليها كونها مشددة بصفة عامة من حيث الجودة ، وإقبال المستوردين ، أى العملاء في أنحاء العالم على تلك المنتجات الألمانية .

وإذا تركنا جانباً هذه النقطة ، فإن اقتصاد السوق الاجتماعى يرى أنه لا يحق للدولة أن تتدخل في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية إلا لسببين فقط ، يفرضان عليها واجب التدخل : - السبب الأول هو المساواة في ظروف التنافس . ومن هنا تتبع أهمية مكتب الكارتلات الاتحادى الذى يسهر بكل عناية على منع الاتفاقات الاحتكارية وسوء استخدام الوضع المسيطر . ومن جهة أخرى فإن ضمانات المساواة في التنافس تقتضى مساعدة المنشآت الصغيرة الحجم والمتوسطة ضد شطط نفوذ المنشآت الكبيرة . ومن هنا تأتى الشروط المجزية في مجالى الإقراض والضرائب (يوجد نفس هذا المفهوم تقريباً في الولايات المتحدة من خلال إدارة الأعمال الصغيرة - *SMALL BUSINESS ADMINISTRATION*) كما أن المساواة في المنافسة بين الأحزاب السياسية في البلاد تقتضى أيضاً اتباع سياسة في تنمية البلاد تهتم بالأخص بتطوير المرافق العامة في المناطق الأقل حظاً . والتجربة الألمانية في هذا المجال تقدم مثلاً نموذجياً حقاً . وأخيراً ، فيما أن بلدانا أخرى تعمل نفقات البحوث من الأموال العامة تحت ستار الميزانية العسكرية ، فمن الطبيعى أن تقدم ألمانيا الاتحادية على نفس الشيء .

والمرير الثانى لتدخل الدولة طابعه اجتماعى . ومن هنا يأى الدعم الذى يقدم للترسات البحرية والمناجم بنية جمل إيقاع التكيف مع العمل في ظل تلك الظروف « إنسانياً » . وتلك هى السياسة التى كانت لها الغلبة بنجاح كبير في الجمع الأوروبى للفحم والصلب الذى تمثلت مهمته في تحسين أوضاع الجانب الأكبر من النشاط الأوروبى في مجال المناجم والحديد . ومن جهة أخرى فإن المفاهيم الألمانية تقضى بأن يقوم العمال بدور إيجابى أولاً في الإدارة الاجتماعية بالمنشآت ، وأن يشاركوا أيضاً في

الإدارة الاقتصادية والمالية كما رأينا من قبل .

ويشكل تزايد انتماء ألمانيا بقوة إلى السياسة الزراعية المشتركة الخاصة بالسوق الأوروبية المشتركة ، بشكل بطريقة أو بأخرى مجمل تلك المبررات المختلفة التي تدعو للتدخل : المساواة في المنافسة ، والاهتمام بالتطورات الاجتماعية ، وتحسين المرافق العامة . وفضلا عن ذلك تقوم الزراعة الألمانية منذ فترة وجيزة بدور إيجابي متزايد بفضل ما تحصل عليه من مساعدات بهذا الخصوص ، من أجل تحسين البيئة ، وحماية الطبيعة .

وأخيرا فمن الواضح أن ألمانيا تظل بلدا يحيل بقوة إلى الحماية فيما يتعلق بأسهم المنشآت .

وهذا باختصار ما يسمى أحيانا « الليبرالية المنظمة » (*ORDO - LIBERALISM*) . ومن المفهوم أن هذه الليبرالية لا تحول أبدا دون أداء الدولة وظيفتها المنوطة بها . ولذا فإن نصيب النفقات العامة من إجمالي الدخل القومي الألماني (٤٧ إلى ٤٨) يكاد يكون مرتفعا بنفس الدرجة في فرنسا (٥١) رغم ما في ذلك من مفارقة ، وهو يزيد عما هو عليه في اليابان (٣٣) . وفي كل من ألمانيا وفرنسا يمثل التمويل العام للمنشآت حوالي ٢٢ من إجمالي الدخل القومي . والواقع أن السلطات العامة في ألمانيا الاتحادية ، لا مركزية إلى حد كبير ، مما يفرض السعي إلى الحوار والتوصل إلى اتفاق ، حتى أنه قيل « إن الليبرالية الاتحادية ستار لتدخل المقاطعات » . وهذا ليس صحيحا تماما .

أما الحقيقة فتتمثل على العكس في كون السلطة المركزية في ألمانيا تنطلق من المقاطعات (اللاتدرج) ومن حصول المدن ، وفقا لتقليد قديم ، على استقلالها وما يرتبط بذلك من سلطات تخصصها ، وذلك على غرار تعامل سويسرا مع كانتوناتها . وهكذا فإن اختصاصات كل طرف محددة بدقة ، كما يشهد على ذلك بالأخص توزيع إمكانات الميزانية . فميزانية الدولة تبلغ ٢٨٠ مليار مارك في مقابل ٢٧٠ مليار للمقاطعات و ١٨٠ مليار لبلديات المدن . والدولة تتكفل بنفقات الأجهزة الإدارية العامة والمساعدات المقدمة للميزانيات الاجتماعية والدفاعية . والمقاطعات مسؤولة عن التعليم والأمن العام . أما المراكز التابعة للمقاطعات فتقوم بتمويل المساعدات

يفرض هذا التقسيم التشاور باستمرار وإعادة توزيع الإمكانيات المالية . كما أن موارد المقاطعات تخضع للتساوى حتى لا يتوفر لأى منها دخل عن كل فرد يقل بنسبة 2٥ عن متوسط المجموع ! هذا بينما الفارق المقابل يتراوح بين ٢٠ و 2٣٠ فى المناطق الفرنسية . أما الفارق بين الولايات الأغنى والولايات الأشد فقرا فى الولايات المتحدة فيبلغ 2٥٠ . وهناك درس آخر من التجربة الألمانية وجدت صعوبة شديدة لإفهامهم للبعض فى فرنسا . فأغلبية الفرنسيين موقفة بأن فرنسا ، الدولة المركزية التى لا يزال دور المجتمعات المحلية فيها ضعيفا بالمقارنة مع دور الدولة ، رغم قانون ديفير حول اللامركزية ، هى بالطبع البلد الذى يتوفر فيه أكبر قدر من المساواة فى توزيع الثروات على الصعيدين الجغرافى والاجتماعى ! غير أن الواقع يثبت عكس ذلك ، فالمانيا بالذات هى التى تقدم المثال الجلى فى التضامن الاجتماعى وفى السياسة النشطة لتحسين المرافق فى أنحاء البلاد .

وأخيرا يتم تنفيذ التخطيط المتفق عليه لتسيق عمل مختلف الجماعات العامة . وهو يمارس فى إطار العقود المبرمة من أجل تحقيق مشروع مشترك . والهدف من ذكر كل تلك الأمثلة هو إلقاء الضوء على مدى تمرس الإدارات والساسة فيما وراء نهر الراين فى التعامل بواسطة آليات التفاهم .

فهم يطبقون تلك الأساليب فى كافة المجالات تقريبا . ولا تتدخل الدولة فيما يتعلق بالأجور ولكنها تحت الشركاء الاجتماعيين على احترام بعض المعلنير ، وعدم إثارة اضطرابات فى التوازنات الاقتصادية والنقدية الكبرى . ففى مجال الصحة مثلا ، كان المستشار هلموت شميدت هو الذى حث أرباب العمل والنقابات وصناديق التأمين ضد المرض على الاتفاق على خفض النفقات الطبية . وهناك فارق شاسع بين ذلك الوضع والمقابل له فى فرنسا حيث قام القطاع العام لمدة طويلة بدور رئيسى فى تطوير الأجور .

نقابات قوية ومسئولة

غير أن هذا التشاور الدائم والتفاهم النموذجى ما كان يمكن تصوره لولا تواجد النقابات القوية والمسئولة ، المثلة حقا للعمال . وهذه الصفات متوفرة بلا جدال فى

النقابات الألمانية . فبينما نجد تحولاً ملحوظاً لجزء المنظمات النقابية في مختلف أنحاء أوروبا ، فإن النقابات الألمانية تشهد من جديد تزايداً في عدد أعضائها بعد تراجع محدود في بداية الثمانينات . لقد استعاد معدل انتماء القادرين على العمل للنقابات ، وهو من أعلى المعدلات في العالم ، اعتماد مستواه في الستينات ، أي نسبة ٧٤٢ في مقابل ٧١٠ بالكاد في فرنسا . وهكذا انضم النقابات فيما وراء نهر الراين تسعة ملايين عامل بالأجر ، من بينهم ٧,٧ مليون أعضاء في اتحاد النقابات الألمانية وحده ^(٢) . وتتناسب القشرات المالية لتلك النقابات مع حجم تمثيلها ، خاصة وأن الاشتراكات مرتفعة نسبياً (٢٢ من الأجر ، يقطع منه مباشرة) . وهكذا نجد النقابات تحت تصرفها إمكانيات للتحرك بحسبها عليها أغلب نقابات العالم ، إذ لديها ثلاثة آلاف مستخدم في أجهزتها الاتحادية ، وذمة مالية لا تزال ضخمة رغم المصاعب التي تواجهها ، وشركة تأمين تابعة لها (VOLKS FORSORGE) ونكها BFG ، وبالأخص شركتها المقاربة . ولكن لدى تلك النقابات صناديق الإضراب التي تمكنها عند الضرورة من أن تدفع للعمال المضربين أو الذين أغلقت في وجوههم المصانع التي يعملون بها ، ما يعادل ٧٦٠ من أجورهم . وتلك أداة ردع فعالة للغاية في تعاملها مع أرباب العمل .

وقد تمكنت النقابات الألمانية أيضاً من تنظيم عمليات اختيار وتدريب أعضائها المنتخبين في الأجهزة التمثيلية . ولديها مراكز للبحث الإقتصادي والاجتماعي تمكنها من متابعة تطور الأحداث .. ولذا فإن مستوى تدريب مستخدميها النقابيين مرتفع بشكل ملحوظ . ويوسع هؤلاء أن يقدموا خلال المفاوضات مع أرباب العمل سيناريوهات للأجل المتوسط متماسكة ومدعمة بالحجج والأسانيد ، هنا عدا توفر وسيلة إضافية لهم للتدخل والضغط من خلال تواجدهم في البرلمان الاتحادي عن طريق نوابهم المنتخبين . فالكثير من النواب المهمين يأتون من العالم النقابي . ف ٧٤٠ من نواب الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاجتماعي المسيحي أعضاء في نقابات . وبما لا شك فيه أن ذلك التداخل بين العالمين النقابي والسياسي ييسر الاتفاق والتسويات المبررة .

غير أن تلك القوة الهائلة توضع في الغالب في خدمة المجتمع (انظر برونولد كوستا دي بورجار وآلان بوكاي المذكورين آنفاً) . وبعبارة أخرى فإن النقابات الألمانية أكثر إحساساً بمسئوليتها الاقتصادية بالمقارنة مع مثيلاتها في الخارج . فهي تدير جزءاً

كثيرا من نظام التأهيل مع أرباب العمل ، وتناقش التدريب المتواصل ومضمون ذلك التعليم . كما أنها تتولى مسؤولية مراكز تأهيل عاطلين عن العمل وتساهم فى إعادة ١٥٠ ألفا منهم للعمل فى كل سنة .

وكما هو معروف فإن مواقف تلك النقابات تظل محسوبة ومتعلقة ، إذ تضع فى اعتبارها المقتضيات الاقتصادية . والموقف المتوافق مع الاتفاق يكون مجزيا نظرا لأن الأجور مرتفعة فى ألمانيا ، كما سبق أن قلنا . وهناك سمتان مميزتان للحوار الاجتماعى فيما وراء نهر الراين يلقى عليهما الضوء الحرص على عدم تعرض التوازنات الكبرى للخطر ، وعدم تشجيع التضخم الذى تخشاه ألمانيا بالذات :

١ - عمليات التفاوض المنتظمة ، وهى تشمل ما بين ثلاث أو أربع سنوات ، وتعود آخر موجة كبيرة من التفاوض حول الأجور إلى عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ .

٢ - طوال مدة سريان الاتفاق ، تتمهد النقابات بعدم إثارة منازعات حول أحكامه . وهكذا فإن عدد أيام العمل التى تضيق بسبب الإضرابات فى ألمانيا أقلها فى كل العالم الغربى (٢٨ ألف فى مقابل ٥٦٨.٠٠٠ فى فرنسا ، و ١.٩٢٠.٠٠٠ فى بريطانيا و ٥.٦٤٤.٠٠٠ فى إيطاليا ، و ١٢.٢١٥.٠٠٠ فى الولايات المتحدة) .

ويتعين أن نذكر إلى جانب قوة النقابات وتعاملها عن طريق الاتفاق ومن خلال الإدارة المشتركة ، تلك الحيوية الاستثنائية التى تتميز بها الجمعيات الألمانية . فروابط الباحثين ، على سبيل المثال ، تضم ٨٠ ألف باحث من المهتمين بالشئون العلمية فى كافة أرجاء ألمانيا . وهى تنشر المعلومات العلمية وتهتم بمستقبل أعضائها وظروف عملهم وتشكل بذلك إدارة حقيقية غير رسمية ، مرنة ونشطة فى مجال البحث العلمى . أما روابط الدفاع عن البيئة ، على سبيل المثال أيضا ، فقد أثبتت مرارا وتكرارا قوتها وحريتها فى إعداد الملفات .

والحاصل أن الجمعيات التى تضم قوى المجتمع المدنى الحية وتمبوها ، تقوم بدور هام للغاية فى تسيير النموذج الرأبى فى ألمانيا ، فهى بمثابة مؤسسات وسيطة وموقع يعبر المواطنون من خلاله عن آرائهم .

على أن كافة تلك المؤسسات سواء كانت سياسية أو نقابية أو جمعيات ما كان

يمكن أن تجدى نفعا لو لم يكن تحركها قائم على أخلاقيات جماعية خاصة .

قيم مشتركة

والبلاد التي أدرجناها هنا في النموذج الرأىي تشترك معا في نهاية المطاف ، في عدد من القيم ، نذكر الأساسية منها :

١ - فهي أولا ، وكما سبق أن رأينا ، مجتمعات مساواة نسبيا . فالتدرج في الدخول وجداول الأجور أقل مما هي في البلدان الانجلو - ساكسونية . فضلا عن ذلك فإن النظام الضريبي موزع على نطاق أوسع . والأمر لا يقتصر على تغلب الضريبة المباشرة على الضريبة غير المباشرة . ولكن الشرائح الضريبية العليا فيها أعلى مما هي في بريطانيا (٢٤٠) والولايات المتحدة (٢٣٣) ، وإضافة إلى ذلك هناك ضريبة مفروضة على رأس المال ومقبولة من الرأى العام .

٢ - المصلحة الجماعية تتغلب عادة على المصالح الفردية بالمعنى الضيق للكلمة . ففي هذا النموذج تكتسب الجماعة التي ينتمى إليها الفرد أهمية خاصة ، سواء كانت المنشأة أو المدينة أو الجمجمة أو النقابة ، فجميعها مؤسسات تحقق الحماية والاستقرار . والأولوية التي تحظى بها المصلحة العامة تتجلى من خلال أمثلة لا تحصى ولا تعد ، قد يشير بعضها دهشتنا . فقد وافقت نقابة أى . جى . ميتال ، الخاصة بالعاملين في مجال التعدين ، على التخلي من تلقاء نفسها ، عن مطلبها المتعلق بالعمل ٣٥ ساعة في الأسبوع عندما أعيد توحيد ألمانيا ، هذا رغم أنها كانت تنتظر منذ ثلاث سنوات انتهاء اتفاقها مع أرباب العمل للتفاوض حول ذلك . وقد أعلن رئيس النقابة أن أعضاءها يرون أنه يتعين أولا مواجهة تحدى إعادة توحيد البلاد .

ولا معنى تلك الأفضلية الممنوحة للمصلحة الجماعية أن بلدان النموذج الرأىي تناصر الجماعية أو حتى الاقتصاد المركزي . بل إن مبدأ الليبرالية واقتصاد السوق وإردان على العكس في الميثاق الأساسي لألمانيا الاتحادية . وقد عرفنا من قبل أن مكتب الكارنلات الاتحادى يحمى المنافسة الحرة بكل صراحة . فقد حال مثلا دون أن تشتري منشأة ألمانية منافسا أجنبيا ، نظرا لأن تلك الخطوة قد لا تؤمن المنافسة الحرة . ويصعب تصور مثل هذا المنع في فرنسا حيث يستقبل شراء أى منشأة أجنبية بصيحات حماسية . كما

أنه لا يوجد تخطيط لرشادى على الطريقة الفرنسية ، سواء فى الماتيا أو سويسرا أو اليابان أو هولندا . فالدولة لا تخل أبدا محل السوق وهى تدفعها فى أحسن الأحوال إلى اتخاذ اتجاه أو توجيه معين ، ليس إلا .

ومع ذلك فإن اقتصاد السوق الألماني هذا ، هو فى الوقت نفسه اقتصاد اجتماعى كما يدل على ذلك اسمه . فالمؤسسة الاجتماعية قوية تقليديا فى هذا البلد منذ أمد طويل . والتأمين الصحى لا يتطلب هناك سوى مشاركة متواضعة تبلغ حوالى ٢١٠ فى مقابل ٢٢٠ فى فرنسا و ٢٣٥ فى الولايات المتحدة . كما أن المعاشات هى أيضا سخية لأنها تعتمد إلى حد كبير على الادخار الفردى الذى تديره المنشآت .

وهذا التوازن الاجتماعى فى الرأسمالية الرأبنة ينمكس على الصمىد السياسى ، على عكس ما يجرى فيما وراء الأطلنطى . فمشاركة المواطنى فى الحياة العامة فى تلك البلدان لإيجابية وواسعة النطاق ، وتظل معدلات الامتناع عن التصويت منخفضة نسبيا . والأحزاب قوية ونبتها متينة . ولذا فهى تستطيع أن توفر تدريبا راقيا لأعضائها وممثليها المنتخبىن ، من خلال هيئات مرموقة مثل مؤسسة إبيرت التابعة للحزب الاشتراكى الديمقراطى أو مؤسسة أدنارور التابعة للحزب الديمقراطى المسيحى . وعلى أى حال فإن القانون يلزم الساسة بالمشاركة النشطة فى حياة المؤسسات ، وهناك غرامات منصوص عليها فى حالة التغيب عن جلسات البرلمان ، وتصويت أعضاء البرلمان فردى ، كما أن الجمع بين المناصب المتخبة محدد بكل حزم باتنىن فقط .

فالنموذج الرأبى أصىل إذن . وهو يجمد توليفة موقفة بين الرأسمالية والاشتراكية الديمقراطية . والإحساس بالتوازن الذى يوحى به هذا مفر . غير أن فعاليتة لا تقل إغراء هى أيضا .

على أن ما يثير الدهشة حقا أن كل ذلك يظل مجهولا إلى حد كبير . فمن المعروف أن الشعوب السميدة ليس لها تاريخ . والسعادة ليست قصة نجاح ، على الطريقة الأمريكية .

(١) الاستطرادات الواردة بعد ذلك نترجع أساسا دراسة أجراما جيروم لينون ، الذى أقدم له جليل شكرى .

(٢) يبلغ حاليا عدد أعضاء اتحاد النقابات الألمانية وحده ١٠,٦ مليون عضوا بعد إعادة توحيد البلاد ، وفقا لما ورد فى جريدة الموند الفرنسية بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٩٤ .

تفوق النموذج الرأسمالي اقتصاديا

تطلب الأوضاع الفرية للغاية إعمال الذاكرة لكي يكون تقديرنا لها سليما . فلنتذكر كيف كانت حالة التوازن في العالم بعد الحرب العالمية الثانية . لقد حققت الولايات المتحدة نصرا لا يشاركها فيه أحد كما وقعت بطريقة مأساوية بقنيلتها الذرية على الفويقة التي تفرض هيمنتها على العالم . فأمرها تلك الدولة المسكينة الكبرى ، التي لم تطلها الحرب على أراضيها كانت في الوقت نفسه قوة اقتصادية كبرى لم تتحد من الأعباء الضريبية ، بل استخلصت فائضا من ميزانيتها لمساعدة أوروبا التي دمرتها الحرب ، وذلك في إطار مشروع مارشال . ولم يكن الاتحاد السوفيتي قادرا آنذاك على تحديها بشكل متواصل كما تجلّى ذلك أثناء أزمة حصار برلين . وبهرت ثقافة المنتصر - أى أسلوب الحياة الأمريكي - العالم بأسره ، وقد جاء به جنود البحرية الأمريكية عندما نزّلوا على شاطئ أروماها . بل إن ذلك الإبهار شمل أيضا ولأمد طويل أعداءها السابقين الذين تغلبت عليهم .

أما دولتا المحور الكبيرتان ، ألمانيا واليابان ، فقد دفنا لمتنا غاليا للهزيمة التي لحقت بهما . إنها بلاد نزلت دماؤها ، ومدن لحق بها الدمار ، وصناعات خربت ، وأم أصابها في أعماقها صدمة المخامرة الدائمة التي ساقها إليها قاندها . أما درسدن أو ناجازاكي ، وبرلين أو هيروشيما فقد تحولت إلى مساحات شاسعة ومخيفة من الحجارة التي اكوت بلهب النار ، لتؤكد بذلك مدى الكارثة الخطيرة التي يستمضى تحديدها حجمها .

انتصار المهزومين

وبعد أقل من نصف قرن ... في التاسع عشر من أكتوبر ١٩٨٧ ، هزت الأسواق المالية فجأة كارثة عمّت البورصات . وفي نيويورك انتاب الدوار وول سترت . ولإزاء تلك

الطامة الكبرى وتجنباً للمزيد من التدهور ، لجأت الحكومة الأمريكية إلى حقن الدولار المالية بأموال سائلة . وبعبارة أخرى فقد ضحت صنيور الدولارات على آخره عن طريق الاحتياطي الفيدرالى . ولكن هل يعلم الناس أنها استشارت قبل الإقدام على هذه الخطوة ... بنك اليابان والبنك المركزى الألمانى ، بل وحصلت على موافقتهما ؟ إنه لانقلاب حقا فى علاقات القوى : فالمهزومون بالأمس ، يُملّون اليوم - بأدب جم - شريعتهما على من انتصروا عليهم بالأمس . وبعد ذلك بقليل ، ونفس الطريقة فرضت ألمانيا الاتحادية على العالم ، بلا عناء ، توحيد أراضيها ، بأن « اشترت » تقريباً الجمهورية الديمقراطية الألمانية التى أفلست . على أنها أثبتت فى الوقت نفسه أن باستطاعتها أن تتحمل وحدها هذا العبء الاقتصادى . ففى نهاية عام ١٩٨٩ ، لم تطالب حكومة بون أحداً بمساندتها أو مساعدتها . بل إن الألمان وقوا ، على العكس وفى الوقت ذاته مع موسكو ، اتفاقات للمساعدة الاقتصادية ، فحواها تمويل ألمانيا لعمليات إعادة فرق الجيش الأحمر المعسكرة فى ألمانيا الديمقراطية سابقاً إلى وطنها تدريجياً (بما فى ذلك بناء ثكنات جديدة لهم فى الأراضى السوفيتية ١) وباختصار فإن ألمانيا صاحبة الثروات الطائلة ، أصبح فى متناول يدها مايلزم لشراء استقلالها كاملاً والدفع نقداً وعدا .

وهكذا أصبح المهزومان السابقان - اللذان نبينا حديثاً الرأسمالية - الرابنية قد أصبحا خلال أقل من جيلين العملاقين الاقتصاديين الكبارين فى العالم والمنافسين المباشرين للهيمنة الأمريكية السابقة . وبالطبع هناك لكل منهما دوافع خاصة هأت لهما هذا التفوق . وبعبارة أخرى هناك سمات متميزة لكل من الاقتصاد الهالئى والألمانى ، مختلفة عن بعضها ولا يمكن حصرها فى تصميم واحد مشترك . ومع ذلك هناك سمات مشتركة كثيرة بين هاتين الرأسماليتين المنتصرتين تمكنا من التقدم بافتراض إجمالى لتفوق نموذج ، بل وتفوقات عدة كما سيتبين لنا .

ولبدأ بالاقتصاد ، فهو المصدر الحقيقى للقوة اليوم . ففى هذا العالم الذى انتصرت فيه الرأسمالية ، ولو من خلال هزيمة خصمها الايدولوجى ، تستقل السلطة إلى أيدي من سيرفون أولاً كيف يمكنهم تحقيق أفضل مكسب اقتصادى . وفى هذا المجال ، يبدو تفوق النموذج الرابنى أقوى فأقوى .

ومع أن الدولار لم يعد كما كان قبل عام ١٩٧١ - الذى شهد نهاية إمكانية استبدال قيمة الدولار بمقابلته من الذهب كما تقرر أصلا فى برتون وودز (١٩٤٦) - إلا أن أمريكا لا تزال تتمتع باحتياز نقدى حقيقى ورثته من نفوذها السابق (انظر الفصل الأول). وهذا الامتياز حقيقى ولا يزال ساريا . غير أنه يتعرض أكثر فأكثر للتهديد ، من جراء انتقال المانيا واليابان إلى صف القوى النقدية . فالمارك والين يزحزان شيئا فشيئا الدولار من مواقعه .

فهاتان العملةتان تمثلان ٢٣٠٪ من أرصدة البنوك المركزية من العملات الصعبة . وقد تضاعف هذا الجزء من الاحتياطى الدولى ثلاث مرات خلال عشرين سنة ، علما بأن البنك المركزى الألماني وبنك اليابان بذلك باستمرار الجهود من أجل الحد من انتشار عملتيهما عالميا حتى يتمكن كل منهما الإبقاء على سيطرته على عملته . وبوسعنا أن نتصور ما كان سيحدث ، ومدى ثقل كل من العملتين لو أن السلطات النقدية الألمانية واليابانية انتهجت سياسة أكثر مرونة .

على أن هذا الوزن الحقيقى الذى أصبح ضخما ، يواكبه مايمكن أن نسميه « الوزن السيكلولوجى » . والواقع أن العملتين تتمتعان فعلا بوضع العملة الصعبة ، دون التقيد فى هذا الصدد بالشكليات . فالرأى العام يرى أن الأرصدة من الماركات ، وأيضاً من الينات - ولو بدرجة أقل - تعنى قيما مضمونة اقتصاديا . وهكذا تحول البلدان تدريجيا إلى مركزين لمنطقة نقدية جغرافية تدرر فى فلكها عملات البلدان المجاورة لها .

صاحب الجلالة المارك

وأوروبا تقدم مثالا جيدا فى هذا الصدد من خلال النظام النقدى الأوروبى (SME) الذى أضحي إلى حد ما منطقة المارك . ويعود النظام النقدى الأوروبى إلى عام ١٩٧٩ . وكان الهدف منه ، بمبادرة المستشار هلموت شميدت والرئيس چيسكار ديستان ، إقامة نظام لتبادل العملات ، فى حدود بلدان الوحدة الاقتصادية الأوروبية ، باستثناء بعضها ومنها بريطانيا ، حيث لن « تعوم » عملات كل من تلك البلدان بالنسبة لبعضها إلا فى حدود ضيقة . كما تم تحديد وحدة نقدية مرجعية ، وهى الإيكو (EUROPEAN CURRENCY UNIT - ECU) تتكون من « سلة » من العملات الأوروبية .

وكان الهدف من ذلك مزدوجا :

١ - تخفيف تقلبات أسعار العملات التي تلحق الضرر بالتبادل فى إطار السوق الأوروبية المشتركة .

٢ - فرض انضباط مشترك على كل بلد من البلدان الأعضاء التى سيتعين عليها انتهاز سياسة اقتصادية تتماشى مع ما التزمت به فيما يتعلق بمعدلات التبادل .

وقد تم التوصل إلى ذلك الهدف المزدوج ، وما لا شك فيه أن النظام النقدى الأوروبى حقق نجاحا لا يمكن إنكاره . وبالطبع نطلب الأمر إجراء بعض التعديلات ولكن بوسعنا أن نقول إن العملات ظلت ثابتة نسبيا فى علاقة كل منها مع العملات الأخرى فى حدود هذا النظام . وفيما يتعلق بالانضباط الاقتصادى الذى التزم به كل بلد عضو ، نذكر على سبيل المثال : التحول الصارم ، الذى قرره الحكومة الاشتراكية الفرنسية فى عام ١٩٨٣ ، وكان قد أملاه أساسا العزم على البقاء فى إطار النظام النقدى الأوروبى ، واحترام قيوده وإنفاذ الفرنك .

ومع ذلك فإن ألمانيا هى التى حققت أكبر كسب من النظام النقدى الأوروبى . كيف ؟ هناك على الأقل ميزتين حصلت عليهما ألمانيا :

١ - فقد أكد المارك أكثر فأكثر خلال كل تلك السنوات مركزه كعملة مرجعية فى أوروبا . فكل العملات الأخرى فى إطار هذا النظام النقدى الأوروبى يتم تعديل أسعارها بالرجوع إليه . وهكذا فإن السياسة النقدية لكل دولة تجد نفسها شاعت أم أبت ، مقيدة إلى حد كبير بسياسة شريكها الألمانى . ففى فرنسا مثلا يراقب البنك المركزى يوميا ، بل وساعة بعد ساعة أسعار التبادل بين المارك والفرنك . وعندما يتبين له أن الفارق بينهما كبير فإنه يتصرف فوراً على هذا الأساس . كما تفعل البنوك الأوروبية الأخرى نفس الشئ . وعليه يضطر فى أغلب الأحوال جيران ألمانيا فى الوحدة الاقتصادية الأوروبية إلى اقتفاء أثرها كلما قررت رفع معدل الفائدة لديها . كما أن تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية ، وهى مرحلة أساسية نحو تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية يخضع إلى حد كبير لإرادة الألمان . وليس من باب المصادفة أن الأوروفد (*EUROFED*) ، البنك المركزى الأوروبى المزعم إقامته فى المستقبل يستعير أغلب هياكله وقواعد إدارته من البنك

المركزي الألماني . وهو شرط فرضته ألمانيا لكي توافق على الوحدة النقدية .

٢ - أما الميزة الثانية ، فهي قدرة المانيا على الحفاظ على معدلات فائدة منخفضة نسبيا ، نتيجة لقوة عملتها . فالإقبال الشديد على المارك فى أنحاء العالم بسبب مكانته ، لا يدعو بون إطلاقا إلى رفع فائدة عملتها لاجتناب رؤوس الأموال الأجنبية . وهذا العامل إضافة إلى معدل التضخم المنخفض الذى يوفر للمارك قوة شرائية ثابتة ، يفسر لنا كون معدلات الفائدة الألمانية أقل مما هي فى الخارج . وعلى سبيل المثال ، كان الفارق مع فرنسا ١,٥ بنط فى نهاية عام ١٩٩٠ وما بين ٦ و٧ أبناط مع بريطانيا . ومن السهل أن نتصور أى مكسب كبير تحققه من ذلك المنشآت أو العائلات الألمانية التى ترغب فى الاقتراض .

٥ القاعدة الخلفية ، النقدية

وهناك ظواهر مماثلة فى اليابان ، حتى وإن كانت بدرجة أقل نظرا لأن هذا البلد لا ينتمى إلى أى نظام تبادل ثابت . ففى طوكيو أيضا يظل الين مقدرا بأقل من قيمته ، ومعدلات الفائدة منخفضة والنفوذ اليابانى على الساحة الاقتصادية يتزايد . أما سويسرا البلد الصغير فلديها هي أيضا عملة تحسدها عليها البلدان الأخرى . فالفرنك السويسرى لا يزال العملة الاحتياطية الرابعة فى العالم . فقد نشأ هذا الفرنك فى نفس الوقت مع الفرنك الجرمينال الذى تم سكه فى بداية القرن الثامن عشر ، فى إطار الإصلاح المالى ، ولكن قيمته لم يتم قسمتها بأكثر من ٣٠٠ ، كما حدث مع قرينه الفرنسى ! وجدير بالذكر أن معدلات الفائدة السويسرية هي من بين أقلها فى العالم .

فى كل هذه البلدان : ألمانيا ، واليابان ، وسويسرا .. تشكل العملة المثينة قوة رادعة حقا . فهي تؤمن لرجال الصناعة ما يشبه « القاعدة الخلفية » المنيعة التى تنطلق منها الهجمات الاقتصادية التى يصعب تحجيمها .

والعملة القوية تسمح بالشراء من الخارج بأسعار أقل . ومن المعروف أن اليابانيين لا يحرمون أنفسهم من تلك الميزة ، فيشترون فى الولايات المتحدة وأوروبا أحسن الشركات الصناعية وأجمل المقارات . وتتوفر لدى الألمان نفس القدرات الشرائية . ولم يندعش أحد

عندما تمكنت فولكس فاجن من تقديم عرض يفوق بدرجة كبيرة ما عرضته رينو لشراء مصانع سكودا التشيكية للسيارات. والمنشآت السويسرية التي لا تقل ديناميكية وقوة ، بدءا بالمصنّعين نستله وسيا - جيى ، تستثمر مليارات الدولارات فى الولايات المتحدة .

وجميع تلك الاستثمارات فى الخارج لها هدف أو عواقب . فهى تمكّن البلدان الراغبة من التحكم فى أسواق التصدير . والاستراتيجية اليابانية فى صناعة السيارات مثال واضح فى هذا الصدد . تحت تهديد مبول الكونغرس الأمريكى الحمائية ، لجأت شركات صناعة السيارات اليابانية إلى نقل مصانعها إلى أمريكا أو بريطانيا لتنتج سياراتها محليا . وقد أنتجت فى عام ١٩٩٢ فى الولايات المتحدة وحدها حوالى مليونى سيارة ، أى ٢١٦٪ من إنتاج المصانع الأمريكية وهذا « تحدى أمريكى » معكوس .

وبصفة عامة تفضل المنشآت من النوع الرابى عدم اللجوء فى سياستها الاستثمارية الخارجية إلى عمليات الاستيلاء العنيفة أو المعتمدة على المضاربة . فهى تستقر فى الخارج بالتدريج بطريقة منهجية ، وتقيم فروعها وفقا لأساليبها وثقافتها وتحت قيادتها . ونتج عن ذلك أحيانا مشاهد طريفة وإن كانت تكشف عن مضمونها . ففى نورمانديا مثلا ، يؤدى العمال والمستخدمون الفرنسيون كل صباح تعاريفهم الرياضية بكل دقة على الطريقة اليابانية قبل بدء يوم العمل . إنهم العاملون فى مصنع أكاي حيث تم بالطبع تطبيق تقنيات الإدارة اليابانية . . ويحقق ذلك نتائج مسلم بها ومدعشة أحيانا . ففى الولايات المتحدة ، حيث توجد نفس الظاهرة ، نجح اليابانيون فى خلق « مناخ » يابانى فى فروعهم الأمريكية ، مما مكّنهم من تحسين الإنتاجية بنسبة ٥٠٪ بالمقارنة مع المصانع الأمريكية المقابلة . ولو تمعنا فى الأمر لوجدنا أن هذه اللقطة لها دلالتها أيضا لسبب آخر . فحرص هذه الشركات على تعزيز وضعها يضى أن الهدف من تلك الاستثمارات فى الخارج ليس شراء أصول لبيعها فى أقرب فرصة مع تحقيق ربح فوري . وهذه الاستراتيجية شديدة الفعالية . فالتغلغل التدريجى للمنشآت من الطراز اليابانى يعتمد على قاعدة مالية متينة وقوية . ويحقق لها ذلك ميزتين رئيسيتين :

١ - يتم كسب السوق بشكل ثابت . فبعد عدة سنوات من الاستقرار ، يصبح المستهلكون معتادين على العلامة التجارية والمنتج والمنشأة . وفى المقابل يتوفر لدى المنشأة

نفسها عاملون ومواقع للإنتاج وشبكات توزيع ، مألوفة لديها .

٢ - يصبح من الصعب اتخاذ إجراءات حماية ضد هذه المنشآت التى استقرت . هل يمكن اتخاذ تلك الإجراءات ؟ هذا هو الخلاف القائم بين الأوروبيين واليابانيين بخصوص « مصانع التجميع » التى يهد هؤلاء أن يقيموها فى الوحدة الاقتصادية الأوروبية ليتعاملوا مع سوقها بلا قيود .

أما العوائد التى تستخلصها البلدان الرابثة من استقرار عملاتها وقوتها المالية فهى التوسع الدولى والنفوذ الاقتصادى والسياسى . غير أنها ليست العوائد الوحيدة .

فضائل دائرة العملة القوية

هذا التعبير الشائع لدى رجال الاقتصاد يشير إلى كافة الآثار الإيجابية المترتبة على حيازة بلد ما عملة قوية . وقد تبدو تلك الآثار مفارقة . فقد يميل المرء إلى الاحتقاد فى الوهلة الأولى أن العملة القوية تشكل عائقا اقتصاديا لأنها تجعل تكلفة المنتجات القومية أكبر فى الخارج مما يجعل التصدير أصعب . والبلدان التى تضحى بتخفيض قيمة عملاتها « لتنشيط » صادراتها تعلم ذلك تماما . لكن يكون من المنطقى إذن أن تتكلم بالأحرى عن « فضائل دائرة العملة الضعيفة » ؟ قد تبدو تلك الملاحظة مجرد نادرة من النادر . وهذا ليس صحيحا . فالمسألة تحكم فى الواقع فى أغلب الرهانات الدولية خلال التسعينات ولذا فهى تستحق بالتالى أن تعالج باختصار .

بماذا نفيدنا النظرية الاقتصادية بخصوص خفض قيمة العملة ؟ إنها تسفر فوراً عن ثمرتين معروفين تماما بالنسبة للميزان التجارى : فالواردات تصبح أعلى بالعملة الوطنية ، بينما تنخفض أسعار المنتجات المصدرة لقاء العملات الأجنبية . ويؤدى ذلك منطقيا إلى وضع بحر بمرحلتين :

١ - فى المدى القصير للغاية ، يتأثر الميزان التجارى بشكل سلبى ، إذ يجب أن يدفع فوراً ثمن المستوردات المرتفعة الثمن ، بينما لم يدرك بعد المشترون الأجانب أن الصادرات الموجهة إليهم أصبحت أرخص . والمدة التى يستغرقها رد الفعل تكون فى صالح اتجاه واحد لا الاتجاه الآخر ومعانى الميزان التجارى من ذلك .

٢ - غير أن الميزان يستقيم فى المدى المتوسط . فالبلاد تشتري كمية أقل من المنتجات الأجنبية التى ارتفع ثمنها وتحسن صادراتها فى الوقت نفسه . ويتم ذلك عادة بسرعة وتؤدى آثاره إلى تمويض التدهور الأصلى . وعليه يكون من الممكن فعلا تعزيز الوضع الاقتصادى الدولى فى البلد المنى .

وهذا التسلسل الذى الحركة للأثرين يسميه رجال الاقتصاد المنحنى " ر " . فلو أننا عرضنا تطور الميزان التجارى فى علاقته مع الزمن فى رسم يائى لحصلنا فعلا على حرف " ر " كبير . وقد تقررت وفقا لدلالة ذلك المنحنى الشهير العديد من السياسات الاقتصادية فى الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات ، خاصة فى فرنسا مع خطة روروف (RUEF) فى سنتى ١٩٥٨ - ١٩٥٩ أو التخفيضات فى قيمة العملة التى أجرتها حكومة موروا فى سنوات ١٩٨١ - ١٩٨٣ . وتستلهم السياسة الأمريكية نفس هذا المنحنى منذ عام ١٩٨٥ ، فقد تركت قيمة الدولار تنخفض لكى يستقيم ميزانها التجارى الهائل . وهكذا يبدو تخفيض قيمة العملة وكأنه علاج سحرى ناجع .

وهذا خطأ . فهذا المنحنى البديع الذى يبدو وكأنه ينطلق نحو المستقبل المشرق بفوائضه التجارية لم يعد يفى بوعوده . وهذا البناء الرائع لم يعد يصمد أمام تجارب الواقع ولا حتى أمام النقد النظرى . أما الواقع فهو يثبت أن ألمانيا (قبل التوحيد) واليابان ، وهما من البلدان ذات العملة القوية ، لا يكفان عن تكديس الفوائض التجارية . ولكن فرنسا وإيطاليا ، اللتان كثيرا ما لجأتا على العكس إلى تخفيض قيمة العملة ، لا تتوصلان إلى تحسين رصيدهما التجارى بشكل ثابت . أما الولايات المتحدة ، فمن المعروف للجميع أن الانخفاض المنتظم لقيمة الدولار منذ عام ١٩٨٥ لم يؤدى إلى تحسين مبادلاتها الخارجية . كيف كان ذلك ممكنا ؟ وكيف يمكن أن يكذب الواقع بهذا الشكل المدهش تلك الآلية التى تبدو فى غاية الدقة على الورق ؟

وهنا يقترح النقد النظرى بعض التصورات المتعلقة بافتراضات المنحنى " ر " ذاته . ويمكن إيداء ملاحظات ثلاث فى هذا الصدد :

أولا ، فى حالة تخفيض قيمة العملة ، لا يوجد ما يثبت أن أسعار الواردات تزيد وأن أسعار المنتجات المصدرة ينخفض بنفس نسب تخفيض قيمة العملة . فقد يتخذ

المستوردون والمصدرون في الواقع سلوكيات تسير في عكس اتجاه الآثار المتوقعة . فمن الممكن مثلا أن يستغل المصدرون العلاوة التي حصلوا عليها لكي يرفضوا أسعارهم . أما المستوردون ، فلا يستبعد أن يفضلوا القبول بتضحيات في الأسعار لكي يحافظوا على نصيبهم في السوق من هذا المنتج أو ذاك . وهذا ما حدث تقريبا في فرنسا خلال سنوات ١٩٨١ - ١٩٨٣ ، فقد استغلت المنشآت الفرنسية تخفيض قيمة الفرنك لترفع أسعارها وعوضت بذلك الأعباء الإضافية التي فرضتها عليهما الإجراءات الاشتراكية ، بينما ضغط المستوردون أسعارهم لكي لا يفقدوا زبائنهم .

وثانيا ، كثيرا ما يؤدي خفض قيمة العملة إلى ما يسميه المنظرون « التضخم المستورد » . فارتفاع أسعار الواردات ينمكس على مجمل المنتجات . وتلك هي الحالة بالطبع فيما يخص البترول والمواد الأولية والمعدات . وفي المدى الأبعد يتم الرجوع إلى نقطة البداية ، وذلك في أحسن الأحوال ، وإلى تسريع التضخم في أسوأ الأحوال . وعندئذ لا تجد الحكومة أمامها أى ملجأ آخر إلا ترك عملتها تنخفض من جديد لكي تنقذ ما يمكن إنقاذه . وهكذا يتراكم العجز تباعا .

وثالثا ، لكي ينفذ خفض قيمة العملة حقا في رفع التصدير ، يتعين أن تكون لدى المنشآت القدرة ، وبالأخص الإرادة اللازمة لكسب أسواق جديدة ، وإلا ما أمكنها الاستفادة من الفرصة التي أتاحت لها ، ولا تم التقويم المتظر للميزان التجاري . وليس ذلك مجرد افتراض نظري . فعلى سبيل المثال ، فإن قصور الصناعات الأمريكية حال منذ عام ١٩٨٥ دون استفادتها من انخفاض قيمة الدولار واستعادة الأسواق التي فقدتها واستفاد منها اليابانيون والأوروبيون .

والاستنتاج الذي يمكن التوصل إليه من كل ما جاء هو بكل بساطة : هبوط قيمة العملة ليس علاجا بل مخدر خفيف يتم التمدد عليه . وهو خطر لأنه لا يعنى من يدمنه من مواجهة جوانب ضعفه الحقيقية . فهو أشبه بالإكسبر السحري الذي ينتج آثارا عابرة تعطى الإحساس الوهمي بالتحسن . وهو بداية لحلقة مفرغة يعرف الفرنسيون تماما مصيرها المحتوم ، فقد ظلوا أسرى له من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٣ .

وعلى العكس قد تبدو استراتيجية العملة القوية من النظرة الأولى صعبة وقاسية ، إن

لم نقل ضربا من البطولة . فهي تشكل تحديا رهيبا المنشآت التي ستضطر بذلك صاداتها ، بينما قد تأتي المنتجات الأجنبية الأرخص لتنافسها في عقر دارها . كما أن هذه الاستراتيجية تشكل أيضا تحديا بالنسبة للبلاد نفسها إذ قد يتم ذلك التشدد النقدي على حساب ميزانيتها التجاري . غير أن التحديات لها جوانبها الطيبة في الاقتصاد وفي غيره ، فهي تسهم في تعبئة الجهود ، وتحول دون الاستسلام للسهولة ، وتبشر بعودة . ولنلاحظ على أى حال أن « استراتيجية العملة القوية » هذه متبعة من جانب البلدان التي تفوقت : ألمانيا ، واليابان ، وسويسرا ، وهولندا ... وليس ذلك مجرد صدفة .

فالعملة القوية لا تُمكن فقط من الإفلات من العواقب الضارة لتخفيض قيمة العملة ، والتي أوردناها ، بل إنها تضمن مزايا لمينة في المدى الطويل .

فهي تضطر المنشآت إلى بذل جهود في مجال الإنتاجية ، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتعويض الارتفاع النسبي في أسعار منتجاتها ، أى أنها إلى حد ما حافز فعال مع الوقت بالنسبة للمديرين ، بالمقارنة مع تهديدات عروض الشراء . وقد تم التحقق من ذلك في اليابان . ففي عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ تمكنت شركة صناعة السيارات نيسان من تحسين إنتاجيتها بنسبة ١٠٪ في السنة لمواجهة الضرر الناجم عن الانكاس (ENKADA - ارتفاع سعر الين بالنسبة للدولار) ، مما مكّنها من تخفيض أسعار سياراتها بنفس النسبة . ومن المعروف أن الإنتاجية الأمريكية كانت في هبوط في نفس تلك الفترة ، حتى أن بول جراي ، رئيس معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا صرح في أكتوبر ١٩٩٠ مجلة أكسبانسان بأن : « المشكلة بالنسبة لنا ليست تحسين قدرتنا على المنافسة بل الحيلولة دون أن تتدهور أكثر من ذلك » .

كما أن العملة القوية تدفع بعد ذلك المنشآت على التخصص في إنتاج السلع ذات المستوى الرأسي التي تتميز عن غيرها لا من حيث السعر حقا ، ولكن من حيث النوعية والابتكار والخدمة بعد البيع . فكل الأشياء التي تتطلب بذل الجهود المتواصلة في مجال البحث ، تكون مجزية للغاية بالنسبة للمنشأة . والآلات الألمانية مثال جيد في هذا السياق . فهي مرتفعة الثمن ولكنها أفضل ما يتوفر في الأسواق . كما أن ديملر - بنز وي. إم. في الثتان تخصصتا في صناعة السيارات الفاخرة تتمتعان بصحة جيدة . (نمذ عام ١٩٨٩ ، أصبحت القيمة الإجمالية للسيارات التي باعها الألمان

لليابانيين أكبر من قيمة السيارات اليابانية المباعة فى ألمانيا ، وهو إنجاز لا يمكن التفاضى عنه (١) .

ألا يوجد ما يدعو إلى أن نلاحظ بالمناسبة ، أن هذين البلدين الذين كانا قبل عام ١٩٤٠ موطنى السلع الرديئة الصنع ، أصبحا الآن مشهورين بكونهما بطلا الصناعة الراقية ؟ أوليس ذلك دليلا جديدا على وجود نموذج المانى - يابانى فى تحويل طاقته الحربية السابقة إلى استبدال فى النمو الصناعى عن طريق الانضباط النقدى ؟

فالتطرق الوعر - بصفة عامة - الذى تملكه العملة القوية ، والذى يتطلب جهودا ، ومثابرة ، وقدرة على الإبداع ، هو خير وسيلة للتفوق وعدم التراخى ، وهكذا ، فإن دائرة العملة القوية الفاضلة تكون حقا مجزية .

وقد بدو كتابة هذا الاستنتاج الآن مجرد تحصيل حاصل . حسنا ! ولكن يجب ألا ننسى ذلك ، أن العقول الراجحة ، التى تذر بها فرنسا ، أوضحت طوال جيل ، أن تحويل الفرنك الفرنسى إلى عملة قابلة للذوبان ، يتم تخفيض قيمتها كل سنتين ، هو الإجراء الأكثر فعالية لتحقيق التنمية الاقتصادية . وتوصلت مفاهيمهم الكينزية المزعومة حتى عام ١٩٧٢ إلى الاستهزاء « بالصرامة الغبية » التى جعلت هؤلاء الألمان المتناقلين يحرمون أنفسهم من راحة التضخم المحسوب لتسريع التنمية الاقتصادية .

ولقد حاربت طوال خمس سنوات ، إلى جانب ريمون بار ، من أجل قضية العملة القوية التى طال الحط من قدرها وتشويه سمعتها . وانتصرت هذه القضية منذ عام ١٩٨٣ ، بعد أن ساندتها تباعا وزراء المالية چاك ديلور ، وإدوار بالادور ، وبير برهوجوفا . وما لا شك فيه أن المثال الذى قدمه النموذج الرائى لفرنسا هو خير هدية نالتها فرنسا .

أسلحة القوة الحقيقية

منذ عدة سنوات أصبحت إنجازات الاقتصاديات الرابنية تحتل مركز الصدارة فى صحفنا . والاحتماء الذى لا يكل ولا يمل بهذا النجاح يستخدم كمقابل لاذع للمصاعب المتزايدة التى تصادفها الاقتصاديات الانجلو - ماسكونية ، أسيرة العجز والتضخم . ولذا تطرح الصحف باستمرار ذلك السؤال المنطقى تماما :

كيف يتصرفون ؟ وما هي الأسلحة الحقيقية لتلك القوة ؟ وأنا أحاول الإجابة على هذا السؤال بالذات على صفحات هذا الكتاب . ولكن لنصف هنا ملحوظة . إن قوة الاقتصاديات تعتمد قبل كل شيء على قدرة صناعية فريدة وعدوانية تجارية عديدة .

وصناعة البلدان الرأبينة هى أفضلها فى العالم . وهذا واقع لا يمكن إنكاره ، وله وزنه . فنصيب الصناعة النسبى فى اقتصاد ألمانيا أو اليابان أو السويد أكبر مما هو فى بقية بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية . وهو يمثل حوالى ٢٣٠ من إجمالى المدخل القومى ومن اليد العاملة فى الحالة الأولى وأقل من ٢٥ فى الحالة الثانية . ونصيب الصناعة فى الولايات المتحدة أقل من ٢٠ ٪ . وإلى جانب الأرقام ، هناك النوعية كما سبق أن ذكرنا . والبلدان الرأبينة تسيطر على أغلب القطاعات الصناعية ، فهى متأصلة بقوة فى الفروع التقليدية ، وتكرس جهودا استثنائية لصناعات المستقبل . فهناك أغلبية كبيرة من البلدان الرأبينة متواجدة فى المنشآت العالمية العشرة الأولى فى قطاعات الصلب والسيارات والكيمياء والنسيج وبناء السفن والكهرباء والزراعات الغذائية ، سواء كانت يابانية أو ألمانية أو هولندية أو سويسرية (نوبوتا ، نيسان ، دملر - بنز ، ميتسوبيشى ، باير ، هوكت ، باسف ، نستله ، هوفمان لاروش ، سيمنز ، ماثوسيتا ... الخ) .

على أن هذه البلدان أقل قوة بالطبع من الأمريكيتين فى قطاعات المستقبل التى لا يزالون يسيطرون عليها . ولكن إلى متى ؟ فقد حققت الصناعات اليابانية والألمانية فى مجالات الملاحة الجوية والمعلوماتية والالكترونيات والبصرهات ، تقدما مذهنا . ففى مجال المعلوماتية مثلا ، الذى يظل حقا مجالا للتفوق الأمريكى (سبع منشآت أمريكية من بين المنشآت العشر الأولى) بدأ التغلغل اليابانى يثير قلق واشنطن . فقد أصبح اليابانيون متمكنين بالكامل تقريبا فى الأطراف (الشاشات ، الأقراص ، الطابعات) وغدوا شبه محتركين للذاكرات والمكونات . فالمقول الألكترونية لا تزال أمريكية ولكن كل ما يوجد داخلها يابانى .

وتعتمد الدينامية الاستثنائية المميزة للصناعات فى النموذج الرأبى على عوامل ثلاثة رئيسية :

١ - الاهتمام الخاص بالإنتاج . فالألمان واليابانيون والسويسريون والسويديون يعملون

باستمرار على تحسين منتجاتهم ، وتخفيض التكاليف مع زيادة الإنتاجية . وتتطلب تلك الجهود استثمارات متواصلة تخصص للألات والمعدات . والبلدان الأربع المذكورة أعلاه تتميز بمعدلات استثمار تعتبر من أعلاها بين بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية . ولنذكر بهذا الصدد أن اليابانيين الذين يقل حجم اقتصادهم مرتين بالمقارنة مع الولايات المتحدة ، يستثمرون أكثر من الأمريكيين منذ عام ١٩٨٩ . وهذه السياسة المتبعة في الإنتاج والإدارة تعتمد على أساليب إدارة حديثة للغاية . « فحلقا النوعية » (اجتماعات لأفراد كل ورشة للدراسة واقتراح إمكانات تحسين الإنتاج وزيادة الإنتاجية) ، وه المخزون صفر ، (مصانع السيارات لا يوجد لديها عادة سوى مخزون مكونات السيارات يكفى ثلاثة أيام ، بينما يتسلم سائقوها بانتظام مختلف المكونات من مقاولي الباطن ومسلمونهم بياناً بالكمية المطلوبة في المرة التالية) الذي يستخدم حالياً في سترين لانتاج الطراز X M ، والرهو ١٩ . وهذه الأساليب تستدعي بالطبع مشاركة وذكاء كل الأفراد ، كما تتطلب بالضرورة أن تكون القاعدة المتبعة حداً أدنى من التوافق والاستماع للقائمين بالعمل والإنصات لما يقترحون .

٢ - وهذه الأساليب التي قطعت علاقاتها نهائياً مع التلورية الكاريكاتورية لشارلي شابلن والأزمة الحديثة ، حيث كان كل عامل مجرد منفذ ميكانيكي لحركات متكررة ، تفترض تكريس جهود خاصة للتأهيل ، كما سبق أن قلنا (الفصل الخامس) . ونظام التعليم المهني هذا ، الذي يجمع بين التمرن والتأهيل المستمر ، تخصص له البلدان الراحية مبالغ تصل إلى ضعف ما ينفق بهذا الخصوص في أى بلد آخر . غير أن هذا المجهود فعال ، فلا يوجد أى نقص في عدد المهندسين سواء في ألمانيا أو اليابان . والتدريب من العوامل الرئيسية للدناميكية الصناعية في البلدان الراحية .

٣ - مستوى جهود البحث والتطوير التي تبذلها المنشآت . وتلك أحد النقاط التي يتجلى فيها التباين الصارخ بين النموذج الأمريكي والنموذج الراحى . فلا مجال للمقارنة في مجال الاستثمار من أجل البحوث والتطوير ، حيث أنه يبلغ عموماً ٣٪ من إجمالى الناتج القومى في ألمانيا واليابان والسويد . كما أنه مخصص أولاً للبحوث المدنية وموجه نحو التكنولوجيات الأساسية المستخدمة في كل الصناعات . وعلى عكس ذلك

تخصص الولايات المتحدة ٢٢,٧ من إجمالي الناتج القومي للبحوث والتطوير ، ولكن أكثر من ثلث تلك النسبة (٢١) مكرس لصناعة الأسلحة .

ونلاحظ أن تحرك السلطات العامة في البلدان الرابنية غير للغاية . فالمساعدات التي تقدم من أجل البحوث والبرامج التكنولوجية المدنية تتطلب مبالغ هائلة . ووزارة التجارة الخارجية اليابانية تضع قائمة بمشروعات برامج لها الأولوية يتعين على المنشآت الخاصة أن تسمى جهودها حولها . ومن أشهر تلك البرامج ذلك المتعلق بالإنسان الآلى والذى بدأ العمل به منذ حوالى عشرين سنة ، مما أتاح لليابان إمكانية تبوء مركز الصدارة على نطاق العالم فى هذا المجال وإنتاج أعداد من الإنسان الآلى يزيد عما يتجده مجموع شركائه فى منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية .

وحصيلة هذه العوامل مجمعة تفيد بأن الدول الرابنية تمتلك إذن أقوى صناعة . وتخدم قوة الإنتاج هذه بشكل خاص « قوة ردع » تجارية فى غاية الفعالية . وعليه ، فلا غرابة فى مثل هذه الأحوال أن تكون البلدان الرابنية بطلّة التصدير . وظلت ألمانيا الأولى فى هذا المجال لأمد طويل ولم تعد اليابان الآن تحسدها فى شئ . فالدراسة المتأنية لقدرات الإنتاج تكشف مثلاً عن أن صادرات الصناعات الألمانية الرئيسية (السيارات ، الكيمياء ، والمنتجات الميكانيكية والالكترونية) تشكل ٢٤٥ من رقم مبيعاتها فى الخارج . أما فى الولايات المتحدة فإن الجانب المخصص من إجمالي الناتج القومى للتصدير لا يتعدى ١٣ ، وتعانى الصناعات الأمريكية مما ساء معهدها ماشونسترس للتكنولوجيا « التعصب المحلى » .

وهكذا نجد الآن فى كافة الأسواق العالمية شركة أو عدة شركات المانية ويابانية وسويسرية تزاحم الأمريكيتين ، وكذلك بعض الشركات الفرنسية والانجليزية .

الثقافة الاقتصادية

عندما يراد استخدام كلمة واحدة لوصف مجموع السلوكيات الفردية التي يشارك فيها أكبر عدد من الأشخاص ، وتساندها مؤسسات وقواعد معترف بها من الجميع ، وتراث مشترك ، فإنه يتمين أن نقول إننا بصدد « ثقافة » . وهناك فعلا ثقافة اقتصادية خاصة بالنموذج الرأسماني ، يمكننا أن نذكر سماتها الرئيسية .

ومن هذه السمات الاستعداد الشائع للادخار عند العائلات . فاليابان والماتيا وسويسرا^(١) تتميز جميعها عن قربانها الأعضاء في منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية بارتفاع معدلات الادخار . ولا غنى عن هذا الادخار لتمويل الاقتصاد ، وينعكس قصوره في العديد من البلدان في العجز الخارجي . فعندما يفتقر المرء للمال في بيته ، فلا بد له من البحث عنه في الخارج . وهذا ما فعله أميركا « المبدرة » وسط العالم المتقدم ، إذ تشتري العائلات كل شيء بالتقسيط ، وتبلغ ديونها أحيانا حد اضطرابها إلى تخصيص ٢٥٪ من دخلها لتسديد القوائد . وعدم كفاية الادخار من الأسباب التي تفسر العجز التجاري الأمريكي . وعلى العكس من ذلك يتوفر لدى الألمان واليابانيين قاتض من الادخار يمكنهم في آن واحد من تمويل استثمارات والإقراض للآخرين بمعدلات فائدة مرتفعة . ومن هنا تنبع القوائض الخارجية الضخمة .

وقد اعتبر دائما كبار المفكرين الليبراليين أن معدلات التقدم ترتبط بالقدرة على الادخار . وهذه القدرة ، التي تتوقف عليها معدلات الفائدة ، مرتبطة هي أيضا بموامل ثقافية ، وبإحساس جماعي قد يتغير حسب الظروف . وكان الاقتصادي ايرفينج فيشر قد ذكر أحد هذه العوامل في عام ١٩٣٠ في جامعة ييل فقال : « السبب الرئيسي في انخفاض معدلات الفائدة (وبالتالي زيادة المدخرات) هو حب الإنسان لأطفاله ورغبته في توفير الرفاهية لهم . وكلما بهتت تلك الأحاسيس ، كما حدث في نهاية الامبراطورية الرومانية ، يميل نفاذ الصبر ومعدلات الفائدة إلى الارتفاع ، وعندئذ يصبح الشعار « بعدى الطوفان » ويتم تبديد المال بشكل محموم » .

ودون أن ندعى استخلاص استنتاجات متعجلة بخصوص « حب الأطفال » ، فلنلاحظ أن الادخار تطور بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ ، في اتجاهين متعارضين في البلدان الرأبينة

والولايات المتحدة . فقد ارتفع فى الحالة الأولى فانتقل من ٣١ إلى ٢٣٥ من إجمالى الناتج القومى فى اليابان ، ومن ٢٢ إلى ٢٢٦ فى ألمانيا ، بينما انخفض فى الولايات المتحدة فهبط من ١٩ إلى ١٣ فى نفس الفترة (المصدر : منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية) .

ولنلاحظ جيدا هذا التعارض بين الرأسمالية المبذرة التى تعيش يوما بيوم ، والرأسمالية المحصنة التى تستعد اليوم للغد . وربما ارتبط ذلك بأهم القضايا الأساسية فى نهاية هذا القرن وبأخلاقيات حضارتنا .

وبوسعنا أن نلاحظ أيضا أن هناك إدراكا من جانب كل الأهالى لأهمية الاقتصاد . ويخلق ذلك مناخا عاما يحقق التبعة المدنية ولا يمكن إنكاره . وسخر البعض أحياناً من سلوك اليابانيين الذين يتعمقون تلقائياً أى معلومات قد تفيد منشاتهم ، وذلك عندما يسافرون خارج البلاد . ويرى البعض أنه نوع من الجاسوسية الصناعية « المملقة » ، بينما يجب أن ننظر إلى هذا السلوك باعتباره عقلية خاصة وإخلاصاً للمنشأة . وهو ما لا يميز الألمان أيضا . وهذا الاهتمام من جانب الجمهور بالاقتصاد القومى تنميه مؤسسة معينة وترعاه وتنسقه . ففى ألمانيا مثلا ، تقدم البنوك بشكل منتظم لعملائها تحليلات اقتصادية متنوعة وكاملة . وفى اليابان تجمع وزارة التجارة الخارجية والبيوت التجارية من كافة أنحاء العالم المعلومات التى قد تكون مفيدة بالنسبة للمنشآت . وبصفة عامة تبذل المنشآت جهودا متواصلة ومنتظمة لتحليل ما يدور فى الخارج ، وخاصة فى معامل البحوث عند المنافسين . فكيف يمكن نعت حب الاستطلاع هذا باليقظ والانفتاح على الخارج إلا بأنه « ثقافة اقتصادية » ؟

وما لا شك فيه أن هذه « الثقافة » المشتركة تفسر لنا الطريقة التى حررت بها هذه البلدان اقتصادياتهما من الحمىات الاقتصادية أو السياسية المعروفة . فتداول الأحزاب للسلطة السياسية الذى يتطلب نفقات إضافية قبل الانتخابات ، والعودة فورا إلى المزيد من الصرامة شبه مستعدين . فالبنك المركزى فى كل من ألمانيا وسويسرا يتمتع مثلا باستقلال كامل تقريبا إزاء السلطة السياسية ، وهو ما يؤمن له ، رغم كل شىء ، وضعا نقديا مستقرا ، حتى أن الوثيقة التأسيسية للبنك المركزى الألمانى تملئ هذا الواجب على قاعدته . ومشروع القانون الرامى إلى تعزيز استقلالية بنك فرنسا ، الذى قدمته حكومة

بلادور ، مستوحى فى جانب كبير منه من الحلول التى تبنتها ألمانيا الاتحادية ، ومنها تشكيل مجلس للمساءلة النقدية لا يجوز عزل أعضائه ، وتعيين المحافظين ومساعدى المحافظين لمدة طويلة مع عدم جواز عزلهم هم أيضا ، والتخلى عن علاقة التسمية بين بنك فرنسا والخزينة الفرنسية . وتتمتع مؤسسات التنبؤ الاقتصادى الكبرى فى ألمانيا هى أيضا بنفس الاستقلالية ، وتعتبر الاحصائيات التى تصدرها مرجعا مسلما به سواء بالنسبة للحكومات أو لأرباب العمل أو العاملين .

وهذه « الثقافة » تفسر لنا أيضا الطريقة التى تُخضع بها السلطات العامة سياستها للمحرص الدائم على تعزيز الوضع الدولى للاقتصاد . « فالجابهان اتكوربوريتد » هى التى جعلت من الجابهان مؤسسة هائلة منطلقة لكسب الأسواق الدولية .

كما تفسر لنا نفس تلك « الثقافة » الوضع الخاص والتميز الذى تتمتع به المنشأة فى النموذج الرأبى . فهى لا تعتبر أبداً مجرد لقاء مؤقت بين مصالح متلاقية ولا أداة للتدقيقات النقدية ، بل ينظر إليها كمؤسسة ورابطة ثابتة تحين حمايتها ، على أن تكفل هى بدورها بحماية أعضائها .

١ - إيطاليا أيضا ، إلا أن الادخار يستخدم أولا فى تمويل حجر الميزانية الضخم .

التفوق الاجتماعي للمنموذج الرأبني

لنلاحظ أولاً أن هذا التعبير به لبس . فلا يمكننا أن نتكلم عن « التفوق الاجتماعي » بنفس الطريقة التي نتحدث بها عن « التفوق الاقتصادي » ، وذلك لاسب بسيط وهو أن أغلب المعايير هنا لا يمكن تحديدها بالكم . فالإنجازات الاجتماعية التي يحققها نموذج اقتصادى ما ، لا تقدر فقط بالرسم البياني أو إحصاءات أو مؤشرات أو نسب مئوية . فكل حكم على الرأبنا الاجتماعية فى هذا البلد أو ذاك ينطوى على معاملات ذاتية هامة . ونوع المجتمع المعنى ، والقسم المشتركة بين أهالى البلد ، والتنظيم الاجتماعى (أو الأسرى) ، كل ذلك يؤدي إلى تشوهات يعرفها تماماً رجال الاقتصاد . ولذا علينا أن نتقدم بحذر فى هذا الحقل ...

كيف يمكننا أن نحدد رغم كل ذلك بعض معايير المقارنة المعبرة حقاً ؟ أقترح ثلاثة معايير تتميز بالبساطة والوضوح :

- ١ - درجة الأمن التي يوفرها كل نموذج لمواطنيه . والطريقة التي تحقق بها حمايتهم من الماطر الكبرى : المرض ، والبطالة ، واختلال التوازنات المالية . الخ .
- ٢ - الحد من ضروب عدم التساوى اجتماعيا ، والطريقة المتبعة لتصحيح حالات الحرمان الصارخة ، وحجم ونوعية المساعدة المقدمة للمعذومين .
- ٣ - الانفتاح ، ويقصد به مدى الإمكانية المتوفرة بحد أو آخر للارتقاء إلى مختلف المراتب الاجتماعية والاقتصادية .

وهناك حقيقة واضحة تفرض نفسها من الوهلة الأولى : ففى المجالين الأول والثانى يتقلب النموذج الرأبني بكل جلاء على النموذج الأمريكى الجديد . وأقول هنا الأمريكى

الجديد ، لا الانجلو - ساكسونى . فبرطانيا مختلفة فى الواقع عن الولايات المتحدة فى المجال الاجتماعى ، إذ أنها تتبع منذ أمد طويل نظاما للتأمين الاجتماعى غير متواجد أصلا فى أمريكا .

وإذا تركنا تلك التحفظات جانبا ، نجد أن المقارنة بين النموذجين محفوظة بقيمتها ، خاصة وأن التفوق الاجتماعى فى النموذج الرأبى لا تصعبه ، كما هو معتقد فى الكثير من الأحوال ، أى تكاليف مرتفعة تلحق الضرر بقدرة الاقتصاد على المنافسة . والعدالة الاجتماعية لها بالطبع لمن ، ولابد أن تمويلها الموارد العامة . ولكن الذين يمتقدون أن هذه النفقات لا يمكن إلا أن تكون على حساب الاقتصاد مخطئون . وسرى ، على العكس أن القدرة على المنافسة يمكن أن تتمشى مع التضامن الاجتماعى .

صحة ليست فى متناول اليد

هناك واقعتان بليفتان . أورد أولهما الصحفى الفرنسى جان - بول ديوا (توليف لوسر فائير) . وقد حدث ذلك فى مركز ديد الطبى بيمامى (ولاية فلوريدا) . فهناك رجل يعانى من مرض خطير إلى حد ما منذ ثلاثة أيام ، وقد ارتفعت درجة حرارته . ولما كان اليوم يوم أحد وجميع العيادات الطبية مغلقة ، فقد توجه إلى مستشفى يقع فى لوجون بولفار . وقد حولوه هناك إلى قسم الطوارئ حيث سألته العاملة فى مكتب الاستقبال عن اسمه وطلبت منه دفع ٢٠٠ دولار مقدما قائلا : إنها كفالة تحت الحساب . فإذا لم يودعك الطبيب فى المستشفى ، فلن تدفع سوى لمن الاستشارة وزد إليك الباقي . وقد أوضح لها أنه لا يملك ذلك المبلغ معه فأبدت له أسفا قائلا له إنه يتعين عليه أن يبحث عن مكان آخر .

أما الحادثة الثانية ، فقد جرت فى مدينة صغيرة على الشاطئ الشرقى . وهى تتعلق بمستخدم فى منشأة محلية يعانى ألما مبرحة من الأسنان ، وهو يتساءل ما إذا كان سيتوجه إلى طبيب الأسنان . فلو توجه إليه فسيتمين عليه بالضرورة أن يخلع السنة التى تؤلمه . لماذا ؟ هل أطباء الأسنان الأمريكيون عاجزون عن تقديم علاج آخر ؟ لا ، ولكن الرجل ليس لديه تأمين طبى شخصى ، وتركيب سنة أخرى يفوق طاقة ميزانيته : ولذا لا يوجد أمامه سوى حلين : أما أن يفقد سته أو أن يتحمل الآلمه .

والمثلان لا غربة فيهما . وهما يتفقان مع ما سبق أن أوردناه بخصوص « ازدواجية » المجتمع الأمريكي (انظر الفصل الثاني) . ولكنهما يوضحان أنه لا يوجد في الولايات المتحدة نظام عام للرعاية الاجتماعية . فالنفقات العامة المخصصة للصحة تقل نسبيا مرتين عن مثيلتها في البلدان الغربية الكبرى . فلا وجود للتأمين الطبي الإلجباري فيما وراء الأطلنطي . وعلى كل فرد أن يعتمد على تأمين فردي حسب موارده ، ويقدر عدد الذين لا يتمتعون بأى تأمين من هذا النوع بـ ٣٥ مليون نسمة .

والتأمين ضد البطالة غير معروف عمليا ، على الأقل على الصعيد القومي ، رغم أن متوسط مدة الإنذار بالفصل في المنشآت المتوسطة والصغيرة يومان فقط . أما العلاوات العائلية فلا وجود لها . والبرامج الاجتماعية الوحيدة الواسعة النطاق ، قررتها حكومتا كينيدي وجونسون خلال الستينات وهي مخصصة أساسا للمتقدمين في السن (MEDICARE) ولمن يعيشون تحت مستوى الفقر (MEDICAID) . غير أن قطاعا كبيرا من السكان مستبعدون من تلك الرعاية .

وعليه ، فإن النظام الاجتماعي في النموذج الأمريكي الجديد غير كاف وناقص بكل وضوح . وهو يعاني فضلا عن ذلك من عائقين معروفين تماما :

١ - لائحة الإجراءات القانونية التي مست الطب في الصميم (انظر الفصل الثاني) . فالصحف تشير يوميا إلى الفرامات الهائلة التي يحكم بها على أطباء ، وإخصائيي تخدير ، وأطباء أسنان نتيجة شكاوى مرضى حرضهم على تقديمها محامون تخصصوا في اصطیاد نسبتهم من التعويض . وقد أصبح من الأمور الجارية فعلا في الولايات المتحدة أن يستشير الشخص محاميه قبل أن يتوجه إلى طبيب أو المستشفى . وفي المقابل يكون أول شخص يقابله المرء في المؤسسات الصحية في الكثير من الأحوال محامى الأطباء أو المستشفى . وهكذا يتخذ أبسط علاج يتلقاه المرء صبغة حرب عصابات قانونية ، لا تدعو نتائجها إلى الاغتياب . ولذا يتعين على الأطباء والميادات أن يؤمنوا أنفسهم ضد احتمالات رفع قضايا تعويض من جانب عملائهم ، وعليهم أن يجدوا شركات تأمين مستعدة لذلك ، أو أن يخصصوا اعتمادات كبيرة لمحاميتهم . وبالطبع ترند كل هذه النفقات على تكاليف العلاج التي تصبح مستعصية بالنسبة للكثيرين .

٢ - وعلى عكس ما قد نتصور فإن نظام التأمين الاجتماعى الخاص ليس أقل تكلفة اقتصاديا بالمقارنة مع نظم التأمين الجماعية فى أوروبا . ففى الواقع تبلغ نفقات الصحة فى الولايات المتحدة ١١٪ من إجمالى الناتج القومى . وهى أعلاها فى العالم . ومن المفارقات حقا أن من بين بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية تتفق بريطانيا ، وهى بلد الرعاية الاجتماعية الشاملة والجمانية ، أقل من ٧٪ من إجمالى دخلها القومى فى مجال الرعاية الصحية .

مظلات التأمين الرأبئة

تأسست التأمينات الاجتماعية فى ألمانيا على يد بيسمارك . وكان اللورد بيفريدج أشهر من سار على دربه ، إذ أنه أقام النظام الصحى القومى المعروف فى بريطانيا . وقد بدأ تعموم الرعاية الاجتماعية فى عام ١٩٤٦ فى فرنسا بالاعتماد على مبدأ مماثل فى هذا المجال ، حيث يطبق حاليا نظام التأمين ضد المرض على ٩٩,٩٪ من القادرين على العمل ، وعلى هذا النمط ، لا يتمتع بالرعاية الاجتماعية سوى قطاع ضئيل من السكان ، فى بلدان أخرى مثل ألمانيا ، والسويد ، وسويسرا ، واليابان .

والألمان مؤمنون على نطاق واسع ضد المخاطر الرئيسية (المرض ، وحوادث العمل والبطالة) ويتمتعون بنظام تقاعد مجزى للغاية . ووضع السويد ، وطن الاشتراكية الديمقراطية مماثل . فالمدانون يتمتعون هناك بنفس الرعاية المتوفرة فى ألمانيا ، ويتم مساعدة المعطلين عن العمل بواسطة نظم فعالة تتضمن برامج تدريب وتأهيل . أما التأمين الصحى فى اليابان فهو من أسخى التأمينات حقا فى العالم ، إذ إن العلاج الطبى هناك مجانى بالكامل ومعمم بالنسبة للجميع .

وحى عام ١٩٨٥ ، كانت النفقات الصحية تتزايد بشكل متواصل فى ألمانيا ، وبسرعة تفوق تزايد إجمالى الدخل القومى ، فأصبح توازن التأمين ضد المرض مهددا . والموامل المؤدية إلى ذلك هى نفسها فى البلدان الأخرى : تقدم سن المواطنين . والتقدم التكنولوجى المصاحب باستخدام أجهزة طبية جديدة باهظة التكاليف (السكانز، والرئس . المنطسى ، وأجهزة فتتت الحصرة) . وتزايد الإقبال عموما على العلاج الطبى واستهلاك الأدوية ، وكلاهما يعودان بالطبع إلى مجانية العلاج ، ومع ذلك لم

تجاوز أبدا النفقات الطبية في أى بلد رائنى نسبة 2٩ من إجمالى الناتج القومى . بل إن ألمانيا تمكنت من التحكم فى تلك النفقات ابتداء من عام ١٩٨٥ بطريقة نموذجية . ويتمن أن نستردى انتباهنا حول مسألتى نوعية العلاج والتحكم فى نفقات الصحة الأساسيتين ، الأرقام التالية المذكورة أنفا : بريطانيا 2٧ من إجمالى الناتج القومى ، ألمانيا 2٩ والولايات المتحدة 2١١ ، وأن نذكر تلك المفارقة المدهشة التى تمرر عنها . فالحبلد الذى يتميز بقدر أقل من الرعاية الطبية الجيدة هو نفسه الذى يتلقى بقدر أكبر على تلك الرعاية ، بيد أن الولايات المتحدة كان يتعين عليها أن تنفق أقل مقابل مستوى مماثل فى النوعية ، ما دام نظامها تابع أساسا للقطاع الخاص ، المفترض فيه أن يكون فعالا . وبالطبع كثيرا ما يستدعى الوضع فى بريطانيا الانتظار مدة قبل أن يتم قبول الشخص فى المستشفى ، كما أن النظام الألمانى الذى يستدعى اللجوء إلى طبيب التأمين لا يهئ هو أيضا للمريض حرية الاختيار الكاملة . بيد أن الواقع يؤكد أن نظام السوق فى مجال الطب ، المعتمد على مصلحة الطبيب المادية والشخصية ليس دائما الأكثر فعالية ، إن لم يكن أبعد عنها . وأنا شخصيا استخلص من ذلك أن الصحة ليست بالتأكيد المجال الذى يمكن تركه بلا تبصر لقوانين السوق .

وعلى أى حال ، فمن الواضح أن البلدان الرأبينة تعرف عموما كيف تجمع أحسن من غيرها ، بين العدالة الاجتماعية ، والتكفل الجماعى بالنفقات ، وفعالية الإدارة . وهذا الاستعداد الخاص يعتمد على مجموعة من القيم والأولويات ليست نفس القيم والأولويات فى أمريكا . ففكرة المسؤولية الجماعية مثلا متأصلة بعمق فى العقلية العامة وتضمها المنظمات السياسية والنقابية فى اعتبارها ، وهواكها الانضباط الذاتى الملحوظ بدرجة أكبر مما تتصور أحيانا . وبالطبع هناك حالات غش وتجاوزات وبطالة كاذبة وميل إلى الإفراط فى الاستهلاك الطبى . ولكن يظل الناس مدركين عموما للمخاطر التى قد تنجم عن المطالبة بالرعاية الاجتماعية بإسراف شديد . ففى اليابان مثلا حيث كبير السن أصبح مسألة مقلقة ، تم وضع برنامج لتأجيل سن التقاعد . ولنفس هذه الأسباب رفض المواطنون فى سويسرا عن طريق استفتاء عام تقديم سن التقاعد من ٦٥ سنة إلى ٦٢ سنة وذلك ، بأغلبية 7٤٪ من الأصوات .

وهناك بالإضافة للمسؤولية الجماعية ، انضباط لا تواجه السلطات العامة مصاعب فى

فرض احترامه . ففى المانيا تطالب الحكومة الشركاء الاجتماعيين (النقابات ، أرباب العمل ، الأطباء ، والمتمتعين بالتأمين ، وصناديق التأمين) بأن يتفقوا معا على الحد من النفقات الصحية . وفى السويد ، لا مجال لأن يرفض العاطل عن العمل الوظائف التى تعرضها عليه التأمينات ضد البطالة . وهناك مثال آخر بلغ الحد الأقصى فى هذا المجال فى سويسرا حيث لاعتبر الإعانة العامة للمموزين حقا مكتسبا أو إحسانا بل دينا يجب الوفاء به بمجرد تحسن أحوال من حصل عليه .

ولنراجع الآن النقاط السابقة ، الواحدة تلو الأخرى ، وتتساءل عما إذا كانت فرنسا تستحق أن تدرج فى هذا المجال بين البلدان الرأبئة . والإجابة بالنفى إلى حد كبير ، بكل أسف . ففى مجال التأمين الصحى يعتبر نظامنا من أضعفها نظرا لأن كل شخص يسحب تقريبا بحرية شيكات على التأمينات الاجتماعية ، ولكن أحدا لا يتصور حقا أن يدفعها : فأننا أحدد شخصيا بحرية عدد الاستشارات والعلاجات ، التى أطلبها من أطبائى ، وهم يحددون بدورهم بكل حرية تذكر الأدوية التى سأتناولها ، وكل ذلك مجانا تقريبا . وهذا لا يوجد فى أى بلد آخر . ومع مضى الوقت يصبح من الواضح أن فى ذلك خلطا بين الرأسمالية والاشتراكية مغرأ بشكل خاص فى المدى القصير ، ولكنه فاسد فى المدى البعيد .

الانزلاقات الأمريكية

إذا كانت الحكومة فى الولايات المتحدة تضاعف الجهود للحد من تزايد نفقات الصحة ، إلا أن ذلك يكون بلا جدوى فى الكثير من الحالات . وهناك مثال جهد لذلك الفشل يقدمه الإصلاح الذى تم تنفيذه فى المستشفيات بنية تحسين الإدارة والحد من قيام البرامج بتسديد النفقات . ففى عام ١٩٨٤ حاول الكونجرس الحد من تزايد نفقات العلاج التى يمولها برنامج علاج المتقدمين فى السن . والطريقة محددة بكل دقة ولكنها معقدة للغاية مما يسر الفش . فهى تتيح مثلا تكرار بعض الإجراءات الخاصة بنفس المريض (الفحص بالأشعة مثلا) لزيادة المبالغ التى يجب أن يسدها البرنامج ، حتى بات من المستحيل بالنسبة للمسؤولين فيه أن يميزوا ، لئاء تكرار الإجراءات العلاجية ، ما إذا كان من المفيد تنفيذها من عدمه . ومن جهة أخرى ، لم تكن التسعيرات متفقة دائما مع التقنيات الجديدة ، مما كان يسمح لبعض الأطباء بالحصول على أجور عالية أكثر من

اللازم . فعلى سبيل المثال كانت العملية الخاصة بالحاجز القضيروفي اللغوى محسوبة على أساس أنها تستغرق ساعتين ، فى حين أن استخدام المنظار لم يمد يستلزم سوى عشر دقائق فقط لإجراء تلك العملية .

ونتيجة لتصبح تلك الأوضاع ، قرر الكونجرس وضع نظام للتسديد لا على حسب كل إجراء ولكن على حسب الحالة المرضية . فكل مريض يمدد عنه الآن سحرا محددا حسب الحالة : ألف دولار لعملية الزائدة الدودية و ١٠٠ ألف دولار لعلاج مرض سيولة الدم الخ ، وعلى المستشفى أن يتكيف مع تلك التسعيرة فإذا كانت إدارته سيئة والتكلفة التى يتحملها أكبر ، فهذا من شأنه . وعلى العكس إذا كانت التكاليف أقل فيحصل على ربح . ويعتمد هذا النظام بالطبع على حقيقة تأكدت إحصائيا وهى أن ٢٩٥ من الأمراض يمكن حصرها فى ٤٦٥ حالة محددة بدقة ، ويمكن تحديد تسعيرة لكل منها حسب متوسط تكلفة قياسية . وقد يبدو ذلك بسيطا ، وواضح وسهل رقابته ، كما أن التسديد حسب التكلفة الكاملة للعلاج يبدو طريقة منطقية تدفع إلى حسن الإدارة .

غير أن غياب المسؤولية الجماعية الحققة جعل تنفيذ النظام الجديد عسيرا . فقد واجهت فوراً بعض المستشفيات السيرة الإدارية مصاعب مالية كبيرة . ولذا حاول بعضها التخصيص فى الحالات المرضية المجهدة أو تلك التى تتميز بقدراتها على المنافسة فيها . وهناك مستشفيات أخرى - أندر لحسن الحظ - عمدت إلى التعرف على المرضى الذين يعرضونها « لجهازات » لكى تستبدلهم . فما المانع فى الواقع فى ظل أوضاع تضفى الشرعية على الكسب السريع ، من تحقيق أقصى قدر من الربح يمكن استخلاصه من تسديد التكاليف من التأمينات الصحية ؟ إنه أمر منطقي تماما فى ظل البلد الذى تتوج فيه المال ملكا . وهكذا دب الفساد فى إصلاح كان يبدو محكما . وهكذا ، وبالرغم من النتائج الأولى المشجعة ، لم يتباطأ تزايد نفقات العلاج الطبى فى الولايات المتحدة .

فالإصلاح عظيم ولكن النتيجة صفر . لماذا ؟ فما كان يوسع الفرنسيين أن يقيموا نظاما للتأمين الاجتماعى كما فعلوا لو أنهم استعملوا مقدما عما تحقق من قبل فى الخارج ، فإن أصحاب هذا الإصلاح نسوا على الأرجح أن يدرسوا ما تفعله البلدان الرابنية فى هذا الصدد . فهناك فى الواقع نوع من « الانسلاخ عن الواقع » عند

الأمريكيين . فالبعض هناك لا يتصورون أبدا أنه يمكن أن يتواجد ما هو أكثر فعالية من اقتصاد السوق ، خاصة وإن كان خارج الولايات المتحدة .

منطق المساواة

سبق أن رأينا أن البلدان الرأبنة تحقق مساواة نسبة . فالتفاوت بين الأجور ليس بدرجة اتساعه فى البلدان الانجلو - ساكونية . وعلى الصعيد العام ، يلاحظ أن الطبقة المتوسطة أكبر إحصائيا مما هى فى الولايات المتحدة التى كانت فيما مضى بلد الطبقة المتوسطة . ولو عرفنا الطبقة المتوسطة بأنها مجموع الأفراد الذين يقترب دخلهم من المتوسط القومى ، فإنها لا تمثل إلا حوالى 25 من سكان أمريكا فى مقابل 275 فى ألمانيا و 280 فى السويد أو سويسرا . ويتبين من عمليات التقصى التى جرت فى الهابان منذ ثلاثين سنة أن 289 من الهابانيين يمشرون أنفسهم من الطبقة المتوسطة ، وهو تقدير ذاتى وإن كان له مغزاه .

وهذا الحد من عدم المساواة فى البلدان الرأبنة يستلزم أن تكون برامج مكافحة الفقر والهامشية منظمة بشكل أفضل وأكثر فعالية مما هى فى النموذج الأطلنطى . وهناك كلمة باللغة السويدية كانت دائما ولا تزال مبدأ قويا : وهى كلمة (TRIGGHET) التى تعنى الأمان . فنظام الرعاية الاجتماعية ومكافحة البطالة - وهى أول أشكال التهميش - متطور هناك بشكل خاص . وتعتبر العمالة الكاملة هدفا قوميا لتمهيد السلطات بأن تتوصل إليه ، وهناك إدارة قومية للتشغيل مكلفة بذلك مع توفر ميزانية كبيرة لديها لهذا الغرض .

أما فى الولايات المتحدة فلا توجد مؤسسات قومية مخصصة لما يسمى « مكافحة الفقر » . فالولايات والمراكز هى المكلفة بذلك . غير أن الموارد العامة التراضية المخصصة لهذا الغرض تنحد فى أغلب الأحوال من مدى تأثيرها . وأيا كان مبلغ نشاط الجمعيات الخيرية الكبرى الخاصة ، وتفاניהها ، وسخاؤها ، إلا أنها لا تكفى لسد العجز . وعلى أى حال فإن مفهوم الإحسان الفردى والخاص عوضا عن الحقوق الاجتماعية التى تضمنها الدولة جزء من منطق الرأسمالية الصرفة والمتشددة التى أراد ريجان أن يحييها . ووفقا لهذا المنطق لا تكون اللامساواة مشروعة فقط ، بل إنها تشكل حافزا فى النافسة الضارية التى

اللازم . فعلى سبيل المثال كانت العملية الخاصة بالحاجز الغضروفي اللبني محسوبة على أساس أنها تستغرق ساعتين ، فى حين أن استخدام المنظار لم يمد يستلزم سوى عشر دقائق فقط لإجراء تلك العملية .

وبغية تصحيح تلك الأوضاع ، قرر الكونجرس وضع نظام للتشديد لا على حسب كل إجراء ولكن على حسب الحالة المرضية . فكل مريض يمدّ عنه الآن سحرا محددا حسب الحالة : ألف دولار لعملية الزائدة الدودية و ١٠٠ ألف دولار لعلاج مرض سيولة الدم الخ ، وعلى المستشفى أن يتكيف مع تلك التسعيرة فإذا كانت إدارته سيئة والتكلفة التى يتحملها أكبر ، فهذا من شأنه . وعلى العكس إذا كانت التكاليف أقل فسيحصل على ربح . ويعتمد هذا النظام بالطبع على حقيقة تأكدت إحصائيا وهى أن ٧٩٥ من الأمراض يمكن حصرها فى ٤٦٥ حالة محددة بدقة ، ويمكن تحديد تسعيرة لكل منها حسب متوسط تكلفة قياسية . وقد يبدو ذلك بسيطا ، وواضح وسهل رقايته ، كما أن التشديد حسب التكلفة الكاملة للعلاج يبدو طريقة منطقية تدفع إلى حسن الإدارة .

غير أن غياب المسؤولية الجماعية الحققة جعل تنفيذ النظام الجديد عسيرا . فقد واجهت فوراً بعض المستشفيات السيفة الإدارة مصاعب مالية كبيرة . ولذا حاول بعضها التخصص فى الحالات المرضية الهجينة أو تلك التى تتميز بقدراتها على المنافسة فيها . وهناك مستشفيات أخرى - أندر لحسن الحظ - عمدت إلى التعرف على المرضى الذين يمرضونها « لمجازفات » لكى تستبعدهم . فما المانع فى الواقع فى ظل أوضاع تضفى الشرعية على الكسب السريع ، من تحقيق أقصى قدر من الربح يمكن استخلاصه من تشديد التكاليف من التأمينات الصحية ؟ إنه أمر منطقى تماما فى ظل البلد الذى توج فيه المال ملكا . وهكذا دب الفساد فى إصلاح كان يبدو محكما . وهكذا ، وبالرغم من النتائج الأولى المشجعة ، لم يتباطأ تزايد نفقات العلاج الطبى فى الولايات المتحدة .

فالإصلاح عظيم ولكن النتيجة صفر . لماذا ؟ فما كان بوسع الفرنسيين أن يقيموا نظاما للتأمين الاجتماعى كما فعلوا لو أنهم استعملوا مقدما عما تحقق من قبل فى الخارج ، فإن أصحاب هذا الإصلاح نسوا على الأرجح أن يدروسوا ما تفعله البلدان الرابنية فى هذا الصدد . فهناك فى الواقع نوع من « الانسلاخ عن الواقع » عند

الأمريكيين . فالبعض هناك لا يتصورون أبدا أنه يمكن أن يتواجد ما هو أكثر فعالية من اقتصاد السوق ، خاصة وإن كان خارج الولايات المتحدة .

منطق المساواة

سبق أن رأينا أن البلدان الرأبئة تحقق مساواة نسبية . فالتفاوت بين الأجور ليس بدرجة اتساعه فى البلدان الالانجلو - ساكسونية . وعلى الصعيد العام ، يلاحظ أن الطبقة المتوسطة أكبر إحصائيا مما هى فى الولايات المتحدة التى كانت فيما مضى بلد الطبقة المتوسطة . ولو عرضا الطبقة المتوسطة بأنها مجموع الأفراد الذين يقترب دخلهم من المتوسط القومى ، فإنها لا تمثل إلا حوالى 2٥ من سكان أمريكا فى مقابل ٢٧٥ فى ألمانيا و 2٨٠ فى السويد أو سويسرا . وتبين من عمليات التقصى التى جرت فى اليابان منذ ثلاثين سنة أن 2٨٩ من اليابانيين يعتبرون أنفسهم من الطبقة المتوسطة ، وهو تقدير ذاتى وإن كان له مغزاه .

وهذا الحدّ من عدم المساواة فى البلدان الرأبئة يستلزم أن تكون برامج مكافحة الفقر والهامشية منظمة بشكل أفضل وأكثر فعالية مما هى فى النموذج الأطلنطى . وهناك كلمة باللغة السويدية كانت دائما ولا تزال مبدأ قويا : وهى كلمة (TRIGGHET) التى تعنى الأمان . فنظام الرعاية الاجتماعية ومكافحة البطالة - وهى أول أشكال التهميش - متطور هناك بشكل خاص . وتعتبر العمالة الكاملة هدفا قوميا تتمهد السلطات بأن تتوصل إليه ، وهناك إدارة قومية للتشغيل مكلفة بذلك مع توفر ميزانية كبيرة لديها لهذا الغرض .

أما فى الولايات المتحدة فلا توجد مؤسسات قومية مخصصة لما يسمى « مكافحة الفقر » . فالولايات والمراكز هى المكلفة بذلك . غير أن الموارد العامة المتواضعة المخصصة لهذا الغرض تحد فى أغلب الأحوال من مدى تأثيرها . وأيا كان مبلغ نشاط الجمعيات الخيرية الكبرى الخاصة ، وتفانيها ، وسخاؤها ، إلا أنها لا تكفى لسدّ العجز . وعلى أى حال فإن مفهوم الإحسان الفردى والخاص عرضا عن الحقوق الاجتماعية التى تضمناها الدولة جزء من منطق الرأسمالية الصرفة والمتشددة التى أراد ريجان أن يحييها . ووفقا لهذا المنطق لا تكون اللامساواة مشروعة فقط ، بل إنها تشكل حافزا فى المنافسة الضارية التى

ستعود بالفائدة فى نهاية الأمر على المجتمع . وقد جرت مناقشات لاحصر لها حول تلك القضية فى أمريكا فى بداية الثمانينات بعد أن وصل فريق ريجان إلى البيت الأبيض . أما فعوى خطاب ريجان ، بتبسيطه فهو: الفقر ليس قضية سياسية وهو لا يخص الدولة . إنها مسألة أخلاق وإحسان .

وتجند نفس الابدولوجية ونفس المصطلحات عند مسز تلتشر . فهذا النموذج الذى يجب أن نصفه بأنه نموذج « ريجاني تلتشرى » ليس مجرد تعبير فى السياسة الاقتصادية ، بل تعبير عن أخلاقية جديدة أوجدها الكسبية - الأثرياء - المحسنون من أجل أنفسهم . ولكى ندرك مدى التغير الذى طرأ بهذا الصدد ، يكفى أن أحد اقتراحات التقدم الاجتماعى التى دارت حولها أكثر المناقشات فى الولايات المتحدة قبل عام ١٩٧٥ كانت « الضريبة السلبية على الدخل » ، أى الحد الأدنى من الدخل المضمون . وبينما قررت فرنسا مؤخرًا تطبيق هذا النظام ، فإن الفكرة ذاتها تبدو غريبة للغاية هناك حتى أن كلمة التقدم الاجتماعى نفسها كادت تحمل المعنى العكسى .

والحق أن إضفاء الشرعية على اللامساواة من جانب أصحاب نظرية اقتصاد العرض ، مثل جورج جيلدر ، يرد من الواقع من جديد خطابا ليبراليا قديما للغاية . ففى منتصف القرن التاسع عشر ، كان دينوفر يؤكد أن « جهنم الفقر » ضرورية للانسجام العام لأنها تجبر الناس على « حسن السلوك » والعمل الشاق . ولا يميز جيلدر عن شئ آخر عندما يكتب قائلا : « فرض ضرائب أعلى على الأغنياء يضاعف الاستثمار ، وفى المقابل فإن إعطاء المزيد للفقرى يحد من الحث على العمل . ولا يمكن أن تؤدي مثل هذه الإجراءات إلا إلى خفض الإنتاجية » (الشراء والفقر - الناشر للترجمة الفرنسية ألبان ميشيل ، ١٩٨١) .

وقد استخدمت تلك الحاجة لتبرير التخفيضات الشديدة التى نالت من البرامج الاجتماعية . وتفسر تلك التخفيضات « جيوب » الفقر الفسيحة التى ظهرت من جديد فى الآونة الأخيرة (انظر الفصل الثانى) . كما أنها كانت مبررا أيضا لمختلف عمليات إلغاء القواعد السارية ، مما أدى إلى الحد من حماية العاملين بالأجر ، وذلك لكى تستعيد المنشآت ديناميكيته ، ولتحسين العمالة ، على حد زعمهم .

وموقف المجتمع لزاء الفقر فى المانيا الاتحادية مختلف جذريا ، حتى أننا نستطيع أن

نقول ، من باب التحليق الكاركتوري إن الفقر شبه ممنوع تماما بمقتضى القانون الاتحادى حول المعونات الاجتماعية . فبمقتضى هذا القانون يتمنى على المجتمع المحلى أن يوفر المسكن والغذاء والعلاج والاحتياجات الاستهلاكية الأساسية لمن لا تتوفر لديهم الإمكانيات لذلك . وتبلغ المخصصات المكرسة لهذا الغرض ٢٨ مليار مارك المالى . كما أنه يوجد أيضا مايشبه الحد الأدنى للأجور محدد بـ ١٢٠٠ مارك فى الشهر . وقد كتب مراسل جريدة لوموند فى بون ، لوك روزنفيچ يقول بخصوص الفقر فى ألمانيا : « هناك حاليا ٣,٣ مليون شخص ، أى ٢٥ من السكان ، يتلقون معونات من مكتب الإغاثة الاجتماعية . ومع ذلك فإن هذا الفقر الذى تقرره الإحصاءات يكاد لا يرى فى البلاد حيث أن ما يلفت النظر حقا هو بالأحرى تلك البجوضة التى تعيش فى ظلها الأغلبية العظمى من السكان. والمتسول نوع من البشر فى طريقه إلى الزوال فى شوارع المدن الألمانية الكبرى ، باستثناء بعض الصعاليك «الهنوك» فى برلين أو هامبورج الذين يمدون أيديهم ، كنوع من الرهاضة ، لا من أجل حاجة حيوية » (الموند ، ٧ أغسطس ١٩٩٠) .

ولنذكر مفارقة غير معروفة إلى حد كبير أوردتها نفس الجريدة ، وهى أن تزايد حالات الطلاق ، والإجهاض خارج الزواج ، والفقر ، فى ألمانيا اليوم ، بات قبل كل شئ مشكلة نسائية ، إذا أن ٦٥ ٪ من الأمهات اللامى يتولين تربية طفل وحدهن (وعددهن يتزايد باستمرار) لديهن دخل يقرب من حد الفقر .

وفى السويد تسمى سياسة الأجور « تضامية » . فهدفها المزدوج هو ضمان قدر من المساواة الاجتماعية والحد من فروق الأجور بين مختلف قطاعات النشاط .

ومما يعزز طابع النموذج الرأبى الأقل لامساواة ، النظام الضريبى الذى يضمن توزيعا أفضل لأعبائها كما سبق أن قلنا . ولنذكر بهذا العدد واقعا محددا له دلالة . فالشريحة الضريبية العليا أعلى فى فرنسا (٢٥٧) ، والسويد (حيث بلغت ٢٧٢) ، وألمانيا واليابان (وتزد عن ٢٥٥) بالمقارنة مع بريطانيا (٢٤٠) والولايات المتحدة (٢٣٣) . هذا عدا الضريبة المفروضة على رأس المال ، وهى لا تزال قائمة فى البلدان الرأبينة ، بما فى ذلك سويسرا .

واللامساواة فى البلدان الرأبينة ليست أقل فقط ، بل ومقبولة بشكل أفضل لأنها

تقوم على معيارين متوعين جيدا من جانب العاملين . وهما الأقدمية والكفاءات .
ففى البنك اليابانى ، يتمنى على خريج أحسن الجامعات الجديد أن ينتظر خمس عشرة
سنة ليصبح رئيسا للقسم الذى يعمل به ، رغم أنه الوحيد فى هذا القسم الذى يتكلم
الانجليزية . وعليه أن ينتظر خمس عشرة سنة أخرى لكى يصبح مديرا . وفى المؤسسات
الألمانية والسويسية ، يحدد تفاوت الكفاءات بدقة تدرج الوظائف والمرتبات . وهكذا
تكون اللامساواة النسبية قائمة على مبررات مشروعة وتلقى هى أيضا قبولا عاما قويا .

نداء الأحلام وتأثير الظروف التاريخية

والنموذج الرأبى أكثر تشددا بالمقارنة مع النموذج الأمريكى الجديد . فالتمعية القومية
فى ظله تتم بسرعة أقل والنجاح الفردى أقل بهيقا . ولكن أذلك ميزة أم عائق ؟

أما أمريكا فقد كانت دائما ولا زالت ، مجتمع الأحلام . فالمهاجرون الذين توافدوا
من كافة أنحاء العالم ليهبطوا من السفن التى أقلتهم فى جزيرة أليس ، المدخل إلى
الفرروس الأمريكى ، كانوا محملين بالأحلام (والتاعب) . إنها أحلام الحياة الجديدة ،
وأحلام الحرية والثروة ، ولادة النجاح المحمومة ، وجميعها جزء لا يتجزأ من الحلم
الأمريكى . فكل أمريكى له من بين أسلافه مهاجر قدم من أيرلندا ، أو بولندا ، أو
إيطاليا ، وصادف المصاعب والبؤس والعمل الشاق ، « ولكنه تطلب على كل ذلك »
كما يقولون .

وأمريكا ليست فقط مجتمع الأحلام ، بل وأيضا مجتمع الرجل المصامى الذى
صنع نفسه بنفسه ولا يتمتع عليه نظريا أى نجاح . فكما كان كل جندى من جنود
نابليون يحمل فى جرابه عصا المارشالية الخاصة به ، فإن كل أمريكى يوسعه أن يأمل
الثور فى آخر الطريق على أول « مليون دولار » أو أن يدخل ذات يوم البيت الأبيض ...
وبمبارة أخرى فإن التحرك الاجتماعى ليس أقوى فقط فى الولايات المتحدة بالمقارنة مع
أى بلد آخر ، بل إنه جزء من أسطورة تأسيس هذا البلد .

والمجتمع الأمريكى الذى تكون من هجرات متتالية ، ديموقراطى أساسا . والقيم
الأرستقراطية الأوروبية أو اليابانية ليست راجعة (أو قليلة الرواج) . والواقع أنه لا يوجد
نفسهم اجتماعى إلى فئات تشكل على مدى قرون من الزمن أو ترسخ من جيل إلى جيل .

وبما لا شك فيه أن الـ (WASP) ، أى البروتستانت الانجلو ساكسون البيض ، يشكلون نوعا من الاستقطابية « العنصرية » وتمتعوا ببعض المزايا . غير أنهم تقلصوا تدريجيا ولحق بهم ، أو أصبحت فى طريق اللحاق بهم شيئا فشيئا ، ثلاث المهاجرين الأخرى (أيرلنديون ، ويهود ، وإيطاليون ، وهولنديون ، ومجريون ، وأسيان ...) .

وبالطبع . فإن مبدأ الاندماج الكامل الذى قامت أمريكا على أساسه . له حدود ، ولم يعد يتم على أى حال كما كان فى الماضى (انظر الفصل الثماني) ، ومع ذلك تظل قلرة المجتمع الأمريكى على الدمج والاستيعاب أكبر إلى أبعد حد بالمقارنة مع البلدان الرانية (بما فى ذلك اليابان) .

وبما ييسر التحرك الاجتماعى إمكانية تحقيق الثراء بسرعة فى أمريكا . ومن وجهة النظر هذه ، يكون المال ميزة ، بل المقياس الرئيسى للقيم ، وهو يشكل المعيار الاجتماعى فقط ، وإن كان سهلا وفعالا . فبإع الهامبورجر الصغير يمكنه أن يصبح روكفلر آخر ... والثروات الخرافية التى حققها البعض بفضل مضاربات الثمانينات ، تتفق فى العديد من الحالات مع التحرك الاجتماعى القياسى !

وفى ألمانيا واليابان ، حيث النمو السكانى فى تفهقر هو أيضا ، انتهت سياسات الهجرة بالفشل . فالأجانب فى ألمانيا يشكلون ١٧,٦ من السكان (أى ٤,٦ مليون نسمة) ولكنهم غير مندمجين . بل أن المصطلح المستخدم للإشارة إليهم له مغزاة . فالعمال المهاجرون يطلق عليهم اسم (GASTARBEITER) ومعناها « العمال الضيوف » . أما المشاكل الحادة التى أثارها تواجد الأقلية التركية الكبيرة (١,٥ مليون نسمة) فلم يتم حلها إطلاقا . وعلى أى حال فإن النزجات المختلطة ، وهى من دلالات الاندماج ، نادرة جدا فى ألمانيا . وقد نوه المؤرخ والديمقراطى أمانويل ثود بتلك المقاومة الخاصة بالمجتمع الألمانى لأى تفكير فى الاندماج قاتلا : « إن مجموع الآليات القانونية والاجتماعية تؤدى إلى ظهور طائفة أجنبية فى الأراضى الألمانية ، المثل الحديث لطوائف الأنظمة الغابرة . [...] وإذا لم يتغير قانون الجنسية ولم تتغير العادات فى ألمانيا ، فستعود البلاد إلى تركيبتها التقليدية . وهكذا فإن تجانس المجتمع الألمانى واختلاط الطبقات اللذين تحققا بمشقة شديدة أثناء الحرب العالمية الثانية لن يكون قد صمدا إلا بضعة عقود » (اختراع أوروبا . مطبوعات لى سوى ، ١٩٩٠) .

ولنصف إلى ذلك أن ردود الفعل المعادية للأجانب تتصاعد وسط اليمين المتطرف الألماني ، وأن موجة الهجرة الوافدة من الشرق (من بولندا بالأخص) زادت من تلك التوترات .

وظروف المهاجرين في اليابان القادمين من بلدان آسيا المجاورة (كوريا الجنوبية والفلبين والصين) أدنى . وفي سويسرا كانت الهجرة محكومة دائما رغم أن عدد المهاجرين ١,٥ مليون مقابل ٦,٥ مليون من أهالي البلاد . ويحد سويسرا بصراصة من إقامتهم ولا تتردد في إعادتهم إلى بلادهم ، كما أنها تستخدم عددا كبيرا من سكان البلاد المجاورة الذين يعمرون الحدود كل يوم للذهاب إلى عملهم ، دون أن يستقروا عندها . ولم تتوصل حتى السويد التي لا يوجد بها عدد كبير من المهاجرين ، إلى حلّ المشاكل التي تثار حولهم .

أما بريطانيا ، فهي في وضع أوسط . وكانت منفتحة أصلا ومارست الفردية التي تتيح عقد العديد من الزيجات المختلفة واستقرار عدد كبير من السكان ذوي الجنسية البريطانية في أراضيها ، وإن كانوا من أصول إفريقية وباكستانية وهندية وجامايكية . وهي تمنح الجنسية عادة ، بخلاف ألمانيا . ومع ذلك يلاحظ إيمانويل تود أنه « يبدو أننا نشهد في بريطانيا أكثر من فرنسا ظهور أحياء مغلقة (جيتوهات) مختلف الأجناس ، وانطواء جماعات من أصول جامايكية ، ومسلمة ، وهندية ، على نفسها [...] ويبدو أن الممارسة البريطانية تعود من جديد إلى الفصل على الطراز الألماني » .

وعموما فإن الإثراء الفردي الخاطف للأبصار ليس سهلا في البلدان الرابنية كما هو في العالم الانجلو ساكسوني . وعلى أي حال فإن البوصلة تهوى إمكانات أقل والمضاربة المقاربة لا تزال محدودة ، باستثناء اليابان . وبلدان النموذج الرابني أقل مرونة اجتماعيا . فالمواقع التي يتم إحرازها نفل كذلك طويلا ، والتطورات بطيئة . واجتمع أقل تعرضا للتغيرات العنيفة والتأثيرات الخارجية . هل هذا قوة أم ضعف ؟ ما هو الأفضل ، استقرار المجتمعات النصف مغلقة أو عدم استقرار المجتمعات المنفتحة ؟ ووفقا لإجابة المرء على هذا السؤال فإنه يقف مع أحد معسكرى معركة رأسمالية ضد رأسمالية أخرى .

معركة الاستقطاعات الإجبارية

سبق أن رأينا أن النفقات الصحية تمثل 11٪ من إجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة و 7.7٪ في بريطانيا . غير أن الرقمين لا يمكن عقد المقارنة بينهما . فالنفقات الصحية في الولايات المتحدة خاصة أساسا ولكنها عامة في بريطانيا ، حيث لم تتمكن ميزانيتها من تخصيصها .

وفي وجهة النظر الاقتصادية الشاملة ، لا تهم تكلفة هذا النظام في الولايات المتحدة ، نظرا لأن المستهلكين هم الذين يتكفلون بتمويله وليس هناك ما يمنع من أن ينفق هؤلاء المزيد على الصحة بدلا من السفريات أو الملابس أو الأثاث . وعلى العكس فإن تمويل النظام البريطاني العام أساسا (والنظام الفرنسي أيضا إلى حد كبير) يجب أن يتم عن طريق استقطاعات إجبارية تدخل في إطار الإنفاق العام في البلاد وتؤثر على القدرة القومية على التنافس .

وقد بدأت معركة الاستقطاعات الإجبارية في مستهل الثمانينات إنطلاقاً من ذلك التحليل .

وجاء الهجوم من الجانب اليماني - التاتشي ، فأصبحت الاستقطاعات مشولة عن كل المثالب . فهي متهمه بإنزال العقاب على المنشآت ، وتبسيط الهمم الفردية ، وإخماد نزائية المنشآت والاقتصاديات . وفي عهد التشاوم الأوروبي ، صورت الاستقطاعات الإجبارية المرتفعة في بلدان الوحدة الاقتصادية الأوروبية بالمقارنة مع الولايات المتحدة ، على أنها عبء لا يطاق تنوء أوروبا تحت وطأته وبحول دون أن تخوض المعركة بأسلحة متكافئة على حلبة التجارة الدولية التي لا تعرف الرحمة . وقد استعاد الآن اتجاه التفاوض الأوروبي مكانه ، دون أن يجرى تخفيضا محسوسا على الاستقطاعات الإجبارية .

ولكن هل القضية المثارة حول الاستقطاعات الإجبارية رابحة ؟ ألا تمويل الإنجازات الاقتصادية المصحوبة في البلدان الرأبئية بإنجازات اجتماعية إلى التذليل على أن القضية معقدة وأنه لا يكفي أن يتم التأكيد بأنه كلما قلت الضرائب في بلد كان اقتصاده أكثر ازدهارا ؟ فإلى جانب مستوى الاستقطاعات الإجبارية ، يجب أن نضع في اعتبارنا بالأخص بنية تلك الاستقطاعات .

ولنذكر معطيات القضية . فمن المعروف أن الاستقطاعات الإجبارية تتكون من الضرائب والرسوم والاشتراكات الاجتماعية، التي تستخدم في تمويل النفقات الجماعية .

وقد تزايدت تلك الاستقطاعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بنسب كبيرة ، مع تبنى أوروبا لما سمي « الدولة الراعية » . وكان الهدف هو تمويل تدخلات الدولة المتزايدة والتوسع تدريجياً في المظلة الاجتماعية . وكانت تلك الزيادة ضخمة وسريعة للغاية حتى أن بعض الاقتصاديين ، ومنهم فاجنر ، كانوا يتوقعون أن يصبح ذات يوم نمو النفقات العامة ، بهذا الإيقاع ، أكبر من نمو الثروة القومية . وكان هذا معنى بوضوح أن عبء الإدارات العامة على كاهل الاقتصاد سيتزايد حتماً إلى مالا نهاية حتى يبلغ نسبة ١٠٠ ٪ . فهو إذن نظام جماعى زاحف .

وكرر فعل على ذلك التطور ، الذى بدأ للاقتصاديين الليبراليين أنه سيؤدى إلى ما سماه فردريك لون هايلك طريق العبودية ، فإنهم لم يكفوا أبداً عن انتقاد عبء الاستقطاعات الإجبارية المفرط الذى سيفر عن نتائج عكسية . وهناك مثلاً المنحنى الشهير للاقتصادى الأمريكى لافر الذى يبين أن مردود الضرائب يتناقص عندما يتجاوز معدلاً معيناً فى فرضها . فعندما يقال أن « الإفراط فى الضرائب يقتلها » فإن المقصود بذلك أن فرضها بإفراط ،أيا كان شكل الضريبة لن يوجد لدى دافعى الضرائب مبرراً للعمل أكثر مادامت الدخول الإضافية متصاعدة .

وعلى هذا الأساس ، نما تيار فكرى مارس نفوذاً سياسياً متزايداً خلال الثمانينات . وأجرى العديد من الإصلاحات الضريبية ، بوحى من هذا التيار . وخفضت بريطانيا والولايات المتحدة بشدة معدلات فرض الضرائب على الدخول والشركات . وتمهدت فرنسا بتجسيم الاستقطاعات الإجبارية لم تخفيضها . وفى السويد وألمانيا وهولندا أجزت الحكومات الليبرالية إصلاحات مشابهة .

وإذا كانت الحجة المناهضة للاستقطاعات قد لاقت آذاناً صاغية فذلك لأنها تضمنت جانباً من الحقيقة ، خاصة فى بلدان أوروبا ذات الاتجاه الاشتراكى الديمقراطى . والحق أن مستوى الاستقطاعات فى السويد وبريطانيا كان قد بلغ مدى ناء بثقله - بشكل خطير - الاقتصاد والمجتمع . ولعلنا نتذكر أن بعض الانجليز أو السويديين ، من أكثرهم

ديناميكية وقدره على الابتكار والإبداع - ومنهم مثلا المخرج الجمجار برجمان - فضلوا الاغتراب . ولم تكن الاستقطاعات مغالى فيها فقط ، بل كانت تؤدي إلى تحقيقات شبه بوليسية من جانب سلطات فرض الضرائب ، مما أوجد مناخا خائفا نفوح منه الرية . ومن جهة أخرى مال الجهاز الإدارى الضريبى إلى التحول إلى آلة معقدة وبيروقراطية ، أى باهظة التكاليف وغير فعالة فى الوقت نفسه . وقد تأثرت بذلك « مردودة الضريبة » وتبدد جزئيا مال دافع الضرائب .

ومن جهة أخرى ، من الواضح أن الأعباء المرتفعة للغاية تلحق الضرر بقدرة المنشآت على المنافسة ، فى الوقت الذى تختتم فيه المنافسة الدولية . وكما يلجأ بعض دافعى الضرائب إلى الاغتراب ، فإن بعض المنشآت خاصة فى قطاعى النسيج والالكترونيات لم تجد حلا لذلك سوى نقل جزء من نشاطها للحصول خارج حدود بلادها على ظروف ضريبية إجتماعية مقبولة بدرجة أكبر .

وهكذا كانت الانتقادات مبررة جزئيا ، ولكنها تبادت فى طريقها ، حتى أن الاستقطاعات الإجبارية تحولت إلى شيطان رجيم مسئول عن كل المصاعب الاقتصادية . كما تركزت تلك الانتقادات على مستوى الاستقطاعات بالحاح يكاد يكون ضربا من الوسواس ، اعتمادا على تحليل قصير النظر . فمن الخطأ فى الواقع إقامة علاقة آلية بين بعض مستويات الاستقطاعات الإجبارية ومستوى أداء اقتصاد ما . ويكفى أن نورد بعض الأرقام لكى نفتتح بذلك . فمعدل الاستقطاعات الإجبارية فى الولايات المتحدة يمثل ٢٠٪ من إجمالى الناتج القومى فى مقابل ٤٤٪ فى فرنسا و ٤٠٪ فى ألمانيا ، و ٥٢٪ فى السويد .

واليابان حالة خاصة ، أقرب إلى الولايات المتحدة بمعدل يبلغ ٢٩٪ ، ولكن لجوء الليبراليين إلى ذلك المثال يأتى من منطلق خاطئ فى أغلب الأحوال ، وذلك لأسباب ثلاثة : (١) لو كان التركيب السكانى مماثل ، أى بنفس نسبة السكان المتقدمين فى السن ، لبلغ هذا المعدل ٣٢٪ ، (٢) الجانب الأكبر من المعاشات لا يدخل فى إطار هذا المعدل لأن الأجهزة العامة لا تتولى صرف تلك المعاشات بل أن مصبرها صناديق خاصة لا تدخل فى حسابات الاستقطاعات الإجبارية ؛ (٣) وأخيرا ، فإن مستوى الاستقطاعات يتزايد باستمرار فى اليابان منذ عشرين سنة .

فرنسا التي أوضحت مبلدة

يتبين لنا بكل وضوح من الأرقام الواردة عليه أن الإنجازات الاقتصادية الألمانية توافقت مع معدلات استقطاع مرتفعة . وعلى العكس فإن تخفيض الضرائب وضغط المصروفات الاجتماعية في الولايات المتحدة لم يكبحا التدهور الاقتصادى ولا حسنا المنافسة الأمريكية في مواجهة اليابان . ولم يعد أحد في أمريكا يستطيع أن يلقى مسئولية ذلك الكساد على النقابات أو الإدارة أو « العاطلين المزيفين » . والعمال الأمريكيون الذين كانوا فيما مضى في طليعة التقدم الاجتماعى يعاملون حاليا بمستوى أقل من أغلب زملائهم الأوروبيين . وإذا كانت الولايات المتحدة تتخلف فإن الإفراط في الليبرالية هو الذى يجب أن يحاسب على ذلك . وأمريكا بلد ليست لديه عقدٌ بخصوص المال بل إنه فخور بذلك بالأحرى . ولهذا السبب بالذات بدأت تشر بعقد النقض بخصوص قدرتها على المنافسة . كما أن أمريكا العنيفة التى لا توجد لديها عقد بخصوص قيمة الإنسان ، هى التى بدأت تشر بأن ذلك سيكلفها غالبا .

كيف يمكن تفسير هذا التناقض الظاهرى ؟ من خلال واقع محقق اليوم ، وهو أن الأمر لا يتوقف على مستوى الاستقطاعات الإجبارية بقدر ما يتوقف على هياكلها . فالمسألة لا تتعلق فقط بالمبلغ الذى يدفع ، ولكن أيضا بمن يدفع وكيف يدفع . ومن المدهش حقا أن نلاحظ ، من وجهة النظر هذه ، التشابه القائم بين البلدان الأوروبية المندرجة تحت النموذج الرأبى وتعارضها مع النموذج الاجملو - ساكسونى .

ففى البلدان الرأبينة مثلا تمثل التأمينات الاجتماعية نسبة ٢٣٥٪ من الاستقطاعات بينما لا تمثل سوى ٢٢٨٪ فى الولايات المتحدة . ومن جهة أخرى ، فإن الأعباء الاجتماعية المقتطعة من الأجور (فى مقابل ما تدفعه المنشآت فى هذا المجال) أشد وطأة فى البلدان الرأبينة (حوالى ٢٤٠٪) بالمقارنة مع البلدان الاجملو - ساكسونية (٢٢٥٪) . وعليه فإن نصيب الأجر الذى يحصل عليه العامل مباشرة أقل فى البلدان الرأبينة . وهذا يعنى بكل وضوح أن هناك أساسا تضاميا لصالح من هم أقل حظا ، يتم تحويله بشكل جماعى من مجموع الأجور . أليس ذلك عدلا ؟

إن تواجد نظام اجتماعى متقدم يستدعى تكاليف باهظة تشكل بالضرورة عائقا اقتصاديا . بل إننا نستطيع أن نقول إنه عكس ذلك أحيانا ، دون أن نرضخ للمفارقات .

فبوسع الاقتصاد أن يستخلص من ذلك مكسبا ملموسا . فالإيرادات العامة تستخدم لتمويل البرامج المخصصة لتحسين الفعالية الاقتصادية ، كما هو الحال فى ألمانيا : برامج التأهيل بالطبع ، وكذلك الاستثمارات فى مجال البحوث ، وتحسين المرافق العامة الأساسية .. الخ . وهناك أيضا كم من النفقات العامة «غير المرئية» (الطرق ، البريد ، التليفون ، السكك الحديدية ، الموانئ ...) وهى كلها تفيد المنشآت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، مع أنها نادرا ما تؤخذ فى الاعتبار . غير أن ذلك يتجلى ، على العكس ، فى الولايات المتحدة من خلال تدهور الخدمات العامة التى تحولت إلى مصادر للتلوث .

ولهذا فبوسعنا أن نكون متأكدين بأن البلدان الانجلو - ساكسونية ستكون الساحة القادمة لمعركة الاقطاعات الإجبارية . ولئن نفلت بريطانيا والولايات المتحدة بالأخص من فرض زيادات ضريبية جديدة .

وهناك بلد آخر سيحدم فيه أولر المعركة ، ولكن فى الاتجاه العكسى ، وأقصد بذلك فرنسا . فبالمقارنة مع بلدان من نفس المستوى ، تخضع فرنسا لأشد الاستقطاعات الإجبارية وطأة (٢٤٤,٦ فى مقابل ٢٤٠ فى ألمانيا وبريطانيا) . ومع أن الحكومة الفرنسية تتحكم بشكل جيد فى ميزانيتها ، إلا أن النفقات الاجتماعية ترتفع بسرعة متزايدة بالنسبة للصحة والأخص بالنسبة للمعاشات الإجبارية . وبوسع الحكومة الفرنسية أن تنهج لتوصلها إلى تسديد ديونها الخارجية بالكامل وتوصلها إلى تخفيف دينها الداخلى بقوة . غير أن عدم تكوين احتياطي لتمويل المعاشات ، جعل المنشآت الفرنسية مدينة (خارج موازنتها) بما يصل إلى ١٠ آلاف فرنك عن كل فرد ، وهو ما يمثل التزاماتها لآزاء المتفاعدين فى المستقبل والذين يتعين أن يتم تمويل معاشاتهم باشتراكات إجبارية سيتزايد تأثيرها على قدرة المنشآت الفرنسية على المنافسة .

غير أن فرنسا تشكل هنا أيضا حالة قائمة بذاتها لا يمكن تشبيهها بأى من طرازي الرأسمالية . فقد لجأت تلك الدول ، بما فى ذلك النموذج الأمريكى الجديد ، الذى بهمل مع ذلك المدى البعيد ، إلى تكوين احتياطي لتمويل معاشات العاملين . ومع أن فرنسا كانت بلد الادخار والتدبير ، إلا أنها بدأت تكتشف أنها تنصرف بلا تبصر .

ويتعين أن ننوه ، على صعيد أعم ، بالأهمية الحاسمة فى الأجلين المتوسط والبعيد ، لما يمكن أن نسميه تماسك مجتمع ما ، وتجانسه ، وانسجامه . وهذا العامل غير مادي

وبالتالى يستحيل تقديره كما . ولكن الإحساس بأهميته لا يحدث إلا عند اختقاده .
فقوة مجتمع ما ، ونفسه « نسجه » ، والتأثيرات التى تكمن فى أحشائه ، كلها
حقائق مكلفة بالمقاييس الاقتصادية .

وهذه إحدى المواقف الضارة للمساواة التى لا يضمها فى عين الاعتبار الليبراليون
المنطرون من أنصار « اقتصاد العرض » . وفى المجتمعات الأكثر تجاسا ، يكون الأهالى
متعلمين بدرجة أكبر ومؤهلين بشكل أحسن ، وقادرين بالتالى على التأقلم مع التغيرات
التي تطرأ على العالم ومتطلبات التقدم . ولذا فإن المجتمعات الأكثر انسجاما على الصعيد
الاجتماعى تكون اقتصادياتها أقدر فى أغلب الأحوال على تحقيق إنجازات أكبر .

وهذه الأفكار التى يجد المحافظون الأمريكيون مشقة كبيرة فى وضعها فى الاعتبار فى
تفكيرهم ، لا تدعو للدعشة . فهى تلتقى مع ملاحظة شومتر الشهيرة التى تقول ما
معناه إن السيارات تسير بسرعة أكبر لأنها مزودة بكوابح . ووضع الرأسمالية مشابه
لذلك . فيفضل القيود التى تفرضها عليها كل من السلطات العامة والمجتمع المبنى ،
وبفضل التصحيحات التى يدخلها المجتمع على القوانين الآلية للسوق ، تصبح هذه
الرأسمالية أقدر على الإنجاز .

وعند هذه النقطة ، نصل إلى مفارقتين :

أولهما ذلك الخبر السعيد الذى نكتشفه شيئا فشيئا مع التقدم فى عملية التقصى
هذه ، وهو أنه ليس صحيحا أن الفعالية الاقتصادية يجب أن تتخذى بالضرورة بالمظالم
الاجتماعية . ومن الخطأ الاعتقاد بأن التناقضات الجديدة ستجمل النمو الاقتصادى فى
تعارض مع العدالة الاجتماعية . فالتوافق بين الفعالية والعدالة متوفر أكثر من أى وقت
مضى . وقد صادفناه فى كل بلدان النموذج الرأبى .

غير أن هناك مفارقة أخرى ، فهذا الواقع مجهول إلى درجة أن هناك ظاهرة تحدث
منذ بضع سنوات فى أنحاء العالم . ففى الوقت الذى يتضح فيه أن النموذج الأمريكى
الجديد أقل فعالية من النموذج الرأبى فإن الأخير غير قادر مع ذلك على دفعه إلى
التفهم سواء سياسيا أو أيدولوجيا .

تراجع النموذج الرأبى

بما أن التفوق الاقتصادى والاجتماعى للنموذج الرأبى قد اتضحت معالمه ، فمن الواجب إذن أن نراه منتصرا فى المجال السياسى . فالبلدان الرأبىة القوية بنجاحاتها يجب أن تكون محصنة منطقيا ، ضد التأثيرات « والمفهرسات » الوافدة من خارجها . كما يتمنى على أى حال ألا تستهويها إغراءات ما وراء الأطلنطى أو أن يبرها حقا الضجيج البراق لاقتصاد الكازينو .

غير أن المفارقة المجية قضت بأن يحدث العكس . فالنموذج الرأبى يخضع بشكل مباشر للتأثيرات السياسية ، والإعلامية ، والثقافية لمنافسه الأمريكى . كما أن الواقع يشير إلى أنه لا يكف عن التقهقر سياسيا . ولا ينطبق ذلك فقط على البلدان المترددة أو الموزعة بين النموذجين ، بل عليه أيضا وفى عقر داره .

فلاستجابة للإغراء الأمريكى تظل قوة حتى أن البلدان التى تجسد النموذج الرأبى وتتمتع بنجاحاته تستسلم لبحره وتصبح ضحية لأوهامه . وهذا يعنى أن هناك تطورات فى هذه البلاد « واتسيقات » اقتصادية ومالية واجتماعية ملحوظة ، ترمى إلى زعزعة أسس هذا النموذج ذاتها . وساكفى هنا بإيراد بعض الأمثلة .

فع المساواة

لقد سبق أن قلنا أكثر من مرة إن النموذج الرأبى أميل نسبيا إلى المساواة بالمقارنة مع منافسه فيما وراء الأطلنطى ، وهذا الواقع يجعله متماسكا إلى حد كبير ، كما يسهم فى الحفاظ على التفاهم الاجتماعى الذى يحق له المزيد من القوائد . بيد أن هذه المساواة النسبية القائمة تتراجع شيئا فشيئا . ويظهر الثراء الجديد المحسوب بالضجيج والذى يتم جمعه بسرعة . وهذا واضح بشكل خاص فى اليابان حيث سجلت

تلك الظاهرة خروجاً غير مألوف على الماضى .

والواقع أن النمو الاقتصادى المدهش فى اليابان ، بعد الحرب ، أفاد على نطاق واسع أكبر عدد من سكان البلاد ، مع أن أغلب الثروات الكبيرة قد دمرها النزاع . وقد تمت ديمقراطية التعليم فى حركة عريضة للتدرب على الديمقراطية ومحاكاة أمريكا . ونشأت بالتدريج الطبقة المتوسطة اليابانية ، حتى أن النهضة الاقتصادية قامت فى اليابان على أسس المساواة النسبية . وبالطبع استفاد البعض من إعادة البناء أكثر من غيرهم ، وظهرت ثروات جديدة ، غير أنها ظلت غير صارخة ومقبولة . فقد اكتسبت مشروعاتها إلى حد ما من خلال قسوة عمليات إعادة التعمير والجدارية الشخصية ، الحقيقية منها أو المفترضة ، وهى لم تنل من التفاهم اليابانى المحتشم والمتقشف ، حتى منتصف الثمانينات .

على أن الوضع لم يعد كذلك الآن . فقد ظهرت طبقة من الأغنياء الجدد ، ارتفعت فى أحضان الاستهلاك والذخ وراحت تنبأ به . وهناك فى المقام الأول ملاك الأراضي الذين جنوا ثروات طائلة عن طريق موجة ارتفاع أسعار العقارات والأرض الحضرية ، والمقاولات ، والمضاربات فى البورصة . ويرى الخبراء أن هاتين السوقين - العقارات والبورصة - حققتا فائض قيمة بلغ ٤٠٠ ألف مليار ين (٢٠ ألف مليار فرنك فرنسى) . وبالطبع لم يستفد من مصدر الإثراء هذا سوى البعض .

ففى طوكيو ، وأوساكا ، والمدن الكبرى ، أصبح ملاك قطع أرض صغيرة فى المواقع « السقع » من كبار الأثرياء ، حتى أن المجتمع اليابانى بات منقسماً تماماً إلى قسمين : الملاك والآخرين . وهؤلاء الذين يمثلون ٢٧٠ من السكان يتمتعون على غابيتهم أن يرضخوا لاستحالة حصولهم على ملكية ، أو أن يواصلوا الادخار من أجل هذا الهدف بأمل يتضاءل . وهو ليس أى أمل . فبعد الحرب ، كان الحصول على ملكية من الأحلام الفردية الكبرى المنقولة عن أسلوب الحياة الأمريكى ، بل وحرفياً (MAI HOMU) بلغة الأمريكيين ! وهذا الحلم الذى يتبدد بجسد ظاهرة عامرة بالرموز وأحاسيس الحرمان .

والثروات الجديدة التى تحققت فى اليابان ليست مقبولة بسهولة كما كان الحال فى الماضى ، وذلك على الأقل بسبب ظهورها شبه المفاجئ . فهى لم تتمتع ، بمباراة أخرى ، بالشرعية التى يضيفها عليها الزمن . فالمالك يستطيع أن يحصل حالياً على مليارات الين فى زمن قياسى ، بل وحتى دون أن يضطر إلى بيع الأرض ليحصل على

فائز قيمة . ثروته الطائلة تسمح له باقتراض المال بمرئ مناسب والاستفادة من المضاربات المالية ، وهو مالا يمكن أن يصل إليه من لا يملك . ولذا فإن كبار دافعي الضرائب في اليابان ملاك تضاعفت أرصدهم عشر مرات بل مئة مرة خلال بضعة سنوات .

ويتعارض ذلك بشكل مدعش مع تقاليد هذا البلد الذي ارتبطت فيه الرأسمالية دائما بالعمل والجدارة والجهد . وأغنياء الثمانينات الجدد لا يلقون قبولا .

وما يضاعف من عدم القبول هذا ، كون هذا الثراء المفاجئ والمتهور الذي تتمتع به أقلية ، مصحوبا بانتشار عادات استهلاكية جديدة . فقد ظهر الترف والأبهة والاستعراض والاستملاء الاستهلاكي في اليابان . وتعرف ذلك جيدا بيوت الأزياء الراقية ومحلات العطور ومصدرو الألبسة الفاخرة وكبار الجواهرجية الذين توجد لديهم فروع في اليابان . لقد تحول أحفاد الساموراي والكاميكاز إلى نرجسين مولعين بمستحضرات التجميل يبدأون يومهم باستخدام معجون لمنع التجاعيد على وجوههم . وهكذا زادت مبيعات الماس بنسبة 258 بين سنتي 1987 و 1988 . وارتفع نسبة المبيعات من السيارات الفاخرة (مرسيدس ، بورش ، رولز رويس ، وچاجوار وفراري) بنسبة 210 سنويا . والأغنياء الجدد يطلق عليهم أحيانا تسمية الـ (BENZ-SOKU) ومعناها حرفيا «بنوع المرسيدس» .

وهكذا يخوض المجتمع الياباني سباقا على الاستهلاك يقلب عاداته رأسا على عقب ، ويصدم تقاليده ، ويغال من قيمه ويتم كل ذلك بصورة كاريكاتورية ، كما لو كان الغرض تعويض الزمن الضائع . وهناك برنامج تلفزيوني في اليابان خاص بالشراء (TELESHOPING) ، يعرض في منتصف الليل ، وهو يحظى مع ذلك بنسبة مشاهدة عالية . وفي هذا البرنامج يعرض للبيع على سبيل المثال قصر في تورين بفرنسا بمبلغ 10 مليون فرنك ، أو سيارة رولز رويس كانت ملكا لدوقة كنت ، أو سيارة فيات متواضعة كانت خاصة بالبابا في الستينات . لقد أصبح الأغنياء الجدد اليابانيون مرادفين للبرجوازيين الإنجليز الذين أُمروا في نهاية القرن التاسع عشر ، أو لهؤلاء الأمريكيين المشهورين في الخمسينات الذين كانوا يراهنون بملايين الدولارات في كازينوهات الكوت دازور . فقوة الدين ، وسحر المال ، والرغبة في الظهور ، غيرت العقليات .

وضروب اللامساواة هذه التي أصبحت صارخة أكثر من أي وقت مضى لم تعد

مقبولة ، وتشر نسبة كبيرة من اليابانيين أنها أصبحت مقصاه . وقد أجاب ٤٦٢ من اليابانيين الذين وجهت لهم صحيفة أساهي شيمون السؤال التالي فى استطلاع للرأى : « هل حياتك مسرة ؟ » أجابوا بالنفى . ويرى ٤٦٠ منهم أن اللامساواة ستزايء بشكل خطير . والواقع أن الأغلبية الصامتة غدت تدريجيا أقل استعدادا لقبول أسلوب الحياة التقليدى المتمثل فى العمل والادخار والإخلاص للوطن .

وظواهر التأمرك هذه التى تنتشر بالأخص وسط الشباب قد تترتب عليها عواقب ملموسة بالنسبة للاقتصاد اليابانى . فالتعلق بكل جديد والأولوية التلقائية التى تحظى بها المنتجات الأجنبية الفاخرة تالان من الروح القومية التى تميز بها الاقتصاد اليابانى ، وكانت خير ضامن لفائضها التجارى . كما أن العادات الجديدة المكتسبة تؤثر سلبيا على اعتماد العائلات على الادخار ، وهو كما جاء من قبل ، أحد مصادر قوة الاقتصاد . وقد بدأ هذا الهبوط على أى حال ، إذ اتخفض معدل الادخار بالنسبة لإجمالى الدخل المتاحة من ٢٢٤ فى عام ١٩٧٠ إلى ٢١٦ فى عام ١٩٨٩ . وبرت همة أعداد كبيرة من اليابانيين فى الادخار لأسباب عديدة ، خصوصا صعوبة امتلاك مسكن .

أما الإخلاص الكامل للمنشأة وعبادة العمل ، اللذان لا يزالان يثيران دهشة العالم الخارجى ، فقد تأثرا بالاكتشاف التدريجى للملذات والاستهلاك على نطاق واسع . وقد وصل الأمر بالفعل إلى حد السخرية أحيانا من تفانى الكوريين فى عملهم . والبلدان الصناعية التى تتهددها الصافرات اليابانية تراقب تلك التطورات التى يشهدها المجتمع اليابانى ببعض الآمال ، وترى أنها بواور ضعف لا مفر منه سيحل بمنافسها الرئيسى .

تعرض الوفاق للأخطار

يتعرض الوفاق الاجتماعى المهود فى العديد من بلدان النموذج الرابنى للتراجع . فالوفاق والأولويات التى يقوم على أساسها تعتمد على تفوق المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، وقوة التقاليد والتنظيمات الاجتماعية ، وأسلوب إدارة المنشآت .

وتقهقر الإحساس الجماعى أمام تصاعد الفردية واضح بشكل خاص فى السويد ، فقد غدت الدولة الراحية تلقى الاعتراض ، وقد تعرضت العديد من الكتابات فى السنوات الأخيرة لـ « نهاية النموذج السويدى » . ويرى العديد من رجال الاقتصاد ، ومن بينهم

التابعين للحكومة أن الرعاية الاجتماعية شبه الكاملة تكلف الاقتصاد نمنا باهظا بكل تأكيد . فالاستقطاعات الإجبارية الشديدة الوطأة تدفع دائما العناصر الأكثر دينامية إلى ترك البلاد ، وتحمل المنشآت على الاستثمار فى الخارج . وقد تزايد تدفق الاستثمارات السويدية فى الخارج بشكل ضخم ، إذ ارتفع من ٦,٩ مليار فرنك فى عام ١٩٨٢ إلى ٥١,٦ مليار فى عام ١٩٨٩ . ومن جهة أخرى لا يشجع النظام الضريبي إطلاقا على الادخار ، وبات معدل ادخار العائلات سلبيا .

ولنذكر بهذه المناسبة أن ما يجرى فى السويد سابقة تستحق التمعن فيها بالنسبة لفرنسا : فالبلد الذى يكون معدل الاستقطاعات الإجبارية فيه ، وبالأخص الاشتراكات فى التأمينات الاجتماعية المبنية على الأجور ، أعلى بدرجة كبيرة بالمقارنة مع البلدان المجاورة ، يجب أن يتوقع خسائر جوهريّة من هذا النوع .

وتفقر الروح المدنية يجعل العاملين بالأجر أكثر فأكثر ميلا إلى إساءة استغلال سخاء النظام الاجتماعى . وكما يقول السويديون أنفسهم : البلد حقق رقمين قياسييين : الرقم القياسى فى سلامة الصحة ، والرقم القياسى فى الإجازات المرضية . فهذه الإجازات تبلغ ٢٦ يوما لكل عامل فى السنة الواحدة . ولا محل للمعجب بهذا الصدد لأن التأمينات تدفع بالكامل أجر أيام الإجازات المرضية ، ولأنه لا توجد عمليا أى رقابة على تلك الإجازات . كما أن الغياب يحقق هو أيضا أرقاما قياسية فى المنشآت الكبيرة ، وكثيرا ما يصل إلى نسبة ٢٢٠ التى لا تعقل .

وبصفة عامة بدأ السويديون يتجهون نحو الاستفادة من النظام دون أن تشغلهم عواقب سلوكهم على مصيره ، وقد جاء فى دعابة لاقتصادى سويدي : « التأمينات الإجبارية تعمل بشكل جيد للغاية طالما لم يتعلم الناس كيف يستفيدون منها » .

وسرعان ما ظهرت ردود فعل ذلك الانزلاق . فقد أعلنت حكومة السيد كارلسون الاشتراكية الديمقراطية فى ٢٦ أكتوبر ١٩٨٩ عن تخفيض نفقات الدولة بحوالى ١٥ مليار كرونة سويدية (١٣,٥ مليار فرنك فرنسى) ، وبدأت فى تحرير الاقتصاد فخفضت الضرائب وألغت القواعد المنظمة لعمل البنوك وللتحركات الدولية لرؤوس الأموال وخفضت الدعم المقدم للزراعة .. الخ .

والواقع أن « النموذج السويدى » الشهير يواجه مصاعب ، بعضها يعود إلى بداية

الستينات . وقد كتبت الفايينشال تايمز تقول فى ٢٩ اكتوبر ١٩٩٠ : « الواقع أن الاقتصاد السويدى بدأت تظهر عليه أعراض جمود مثيرة للقلق . فقد كان معدل نموه أسرع من كافة بلدان العالم - باستثناء اليابان - منذ نهاية القرن التاسع عشر ، ولكنه راح يتباطأ ، فقد ضعف نمو الانتاجية ، وسجل ميزان المدفوعات عجزاً [...] غير أن ارتفاع الأسعار والأجور فى سوق العمل المحدود قضي على قدرة البلاد على المنافسة » .

يبد أن أهمية حالة السويد تمكنا من تقدير الجانب الحقيقى على نطاق العالم فى الثورة المحافظة الجديدة الرجعية - التاشرة . لقد أدركت السويد الاشتراكية الديمقراطية الآن ، على غرار إنجلترا العمالية ، أنها تمادت فى الاتجاه التضامنى الذى يبدأ بنوليا طيبة وينتهى بالتردى فى اللامسؤولية وبعض التكاسل الذى يؤدى ، كما حدث ، إلى انخفاض مستوى المعيشة نسبياً ، والتضخم ، وعدم التوازن الخارجى . ففى المعركة بين الرأسماليتين كانت السويد أول من لحقت به الهزيمة فى المعسكر الرأبى .

الفردية وتعداد السكان

قد ندهش لإدراج مشاكل التعداد السكانى فى الفصل الخاص بتراجع النموذج الرأبى . هل هناك ما يبرر ذلك ؟ نعم إذا ما وافقنا على أن انخفاض عدد السكان يبرر دائماً عن تقدم الروح الفردية ويصحبها فكل بلدان النموذج الرأبى تواجه اليوم انخفاضاً فى عدد سكانها يشير للقلق . فليس هناك معدل مضمون لتجدد السكان (٢,١ طفل عن كل امرأة) . والنتيجة المترتبة على ذلك هى تقلص عدد السكان فى اليابان والمانيا مع تضاعف عدد غير القادرين على العمل بالنسبة للعالمين ١,٥ مرة ليصلوا إلى ٢٦٠ من السكان .

وهذا التطور يجرى فى كل البلدان المتقدمة ولكنه ملحوظ بشكل خاص فى هذين البلدين . ولعل تفسير ظاهرة الهبوط المستمر الذى تسجله كل من اليابان والمانيا ، ربما كان سبه قدراً أقل من الأمل فى المستقبل ، والرغبة فى التمتع بحياة مريحة ، واللبل الملحوظ أكثر فأكثر إلى إثثار الفردية . لقد جاء فى عنوان لجريدة الموند فى ٢٥ إبريل ١٩٨٩ : « المانيا تخشى المستقبل » . وفى اليابان ، تدفع الضغوط الاقتصادية والمالية والاجتماعية (كالمسكن) هى أيضاً الأسر إلى الحد من عدد الأطفال .

وكثيراً ما تم وصف العواقب شبه الحسائية لتلك التراجعات فى عدد السكان على

حيوية الاقتصاد: نقص فى أعداد اليد العاملة ، وارتفاع تكلفة غير القادرين على العمل ، والأزمة التى تترتب على ذلك بالنسبة لنظام المعاشات ، وتزايد تكلفة الرعاية الاجتماعية نتيجة لتناقص عدد المشتركين.. الخ . على أنه يتعين أن نضيف إلى ذلك قدرا أقل من فعالية البحث الذى يحتاج إلى أعداد أكبر من العلميين ، ومخاطر تراخى الاقتصاد بوجه عام ، والميل إلى الانطواء الناجم عن المجتمعات التى تدب فيها الشيخوخة . وعلى المنطق على البلدان الرأبئة التى تتعرض لتناقص عدد سكانها أن تضع فى اعتبارها المصلحة العامة وأن تنتهج سياسات نشطة فى مجال تشجيع الإنجاب .

ولم يحدث ذلك . وتردد الحكومات فى إتخاذ إجراءات لن تكون معهودة بالضرورة ولا يوجد ضمان لفعاليتها .

غير أن هذه التوقعات تغيرت بشكل عميق نتيجة للضغط الشديد الذى يمارسه المرشون للهجرة القادمون من الشرق .

عادات ومطالب جديدة

وهناك مثل آخر لتطوير العادات تقدمه لنا العلاقات القائمة حاليا بين البلدان الرأبئة والعمل . لقد علمنا من قبل أن ساعات العمل فى ألمانيا من أقلها بين بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية . ولا يزال هدف النقابات فى المدى المتوسط جعل ساعات العمل الأسبوعية ٣٥ ساعة . والظاهرة تبدو مشيرة للانتباه بدرجة أكبر لأنها جديدة نسبيا .

ففى هذا البلد الذى كان العمال يضحون فيه حتى عهد قريب بكل شئ من أجل عملهم ومنشأهم ، بدأ يظهر إحساس بالسأم والفتور . واليابانيون يحصلون حاليا على أسبوع إجازة واحد فى السنة ، ولكن الأجيال الجديدة تطالب بالمزيد : أسبوعين أو ثلاثة على الأقل . وعلى أى حال فإن الحكومة تشجع هذه الحركة ، واقترحت تخفيض ساعات العمل من ٤٤ ساعة إلى ٤٢ ساعة فى الأسبوع ، دون أن تنجح . ومن علامات تحولات الزمن أن الصناعات الترفهية تسجل نمو استثنائيا منذ بضع سنوات . وبدأ يظهر اتجاه فى الرأى العام يدين بمزيد من القوة مساوى الإفراط فى العمل . وتنشر الصحف تحقيقات صحفية ودراسات حول عواقب الإجهاد فى العمل : التوترات ، والموت المبكر ، واضطراب الحياة العائلية.. الخ . وأجرت وزارة الصحة دراسة يتضح منها انتشار ظاهرة الموت

المفاجئ ، وسط العمال المجهدين . ووفقا لتلك الدراسة فإن 710 من اليابانيين من الذكور الذين يموتون كل سنة « قتلوا أنفسهم » بالعمل ، كما جاء حرفيا في هذا الدراسة .

وعلاوة على العواقب الفسيولوجية البحة ، يتزايد القلق في اليابان لآزاء العواقب الاجتماعية لذلك الواقع . فساعات العمل الطويلة ، والإجهاد المزمع يدفعان إلى الانتحار والطلاق وإدمان الكحوليات . وهنا تيدت حدود المعجزة اليابانية . ويرفض الشباب بمزيد من العننية أسلوب الحياة الذى تفرضه تلك المعجزة . والحق أنه لم تعد تحركهم نفس الدوافع مثل أبائهم الذين كانوا مهومين ، شأنهم شأن الألمان ، بإعادة تعمير بلدهم المهزوم الذى أضاعته الحرب وأذلته . أما الآن وقد عاد الرخاء وانتصر الن ، وأصبح اليابان يواجه الفوضى التجارية والمالية ، فقد بدت الرغبة فى التمتع بالحاضر . وبالطبع لن يكون ذلك التطلع بلا عواقب على سير عمل « النموذج الياباني » وعلى مجتمع راح يتعلم الحياة فى ظل حريات فردية ليست مألوفة لديه .

ولإى جانب الوهن الذى أصاب الإحساس الجماعى ، هناك انحسار نسي - نسي للغاية بالمقارنة مع الحالة فى فرنسا - حلّ بالحركة النقابية وإجراءات التفاوض الجماعى فى بلدان النموذج الرأبى ، وتلك مسألة منطقية إلى حد ما . ومن المعروف بالطبع أن تقلص الحركة النقابية ظاهرة دولية ، وقد أصابت كلا من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والسويد واليابان ، بل وحتى ألمانيا حيث فقد اتحاد النقابات ٨٠٠ ألف عضو . غير أن هذا الاتجاه له مغزى مختلف فى البلدان الرأبى حيث تشكل النقابات دوما أحد دعائم التفاهم القومى .

والتخلى عن عضوية النقابات ملحوظ بشكل خاص فى السويد مثلا ، حيث لحق الضرر بالمركز النقابى العام « اللو » نتيجة لتحرير سوق العمالة ، مما جعل إجراءات التفاوض الجماعى لا مركزة . (فأرباب العمل والعاملون هم الذين يلتقون الآن للتفاوض ، على صعيد كل منشأة ، لا على الصعيد القومى) . ومن مفارقات السوق أن تلك المرونة الجديدة ساهمت فى انفلات الأجور الذى نجم عنه التضخم ، وأساعت إلى القدرة التنافسية السويدية . وهذا يعنى أن الانضباط السابق فى مجالى الانتماء النقابى والأجور الذى كان اتحاد « اللو » يؤمنه أصبح فى مهبط الرياح . ونظرا لغياب التنسيق والترابط تساق المفاوضات فى الكثير من الحالات وراء المزايدات التى يشجع عليها نقص اليد العاملة .

ويقدم لنا ذلك صورة جلية لمبة ضعف النقابات ، مما يوفر دليلا إضافيا على أن المرونة وترك النقابات لا يعنيان دائما المزيد من الفعالية .

وإذا كانت النقابات تضعف في العديد من البلدان الرأبينة فإن أساليب إدارة المنشآت تتعرض هى أيضا للانتقاد . فالتسلسل التهرجى المقتن بكل دقة حسب الأقدمية (وقد أوضحت من قبل مزايها) يكون أحيانا سببا فى شل النشاط . ولم يعد العديد من الشباب اليابانى ، الذى حصل على مؤهلات عالية مستعدا لقبول الانتظار خمس عشرة سنة لكى يصبح رئيسا ، ومثلها أيضا لبلوغ منصب المدير . وبصفة عامة ترتفع الأصوات لشجب تلك الشكيلة الكارتيكاتورية إلى حد ما التى تحكم العلاقات الهرمية . وبدأت تلك الأصوات تلقى أذانا صاغية . فقد ألفت تويوتا ، وهى منشأة نموذجية ، لقب الرئيس الذى تشتم منه أبوة الأزمنة الغابرة . وفى ألمانيا تخلت سيمتزن بنفس الطريقة عن عدة مراتب هرمية لتسريع تبادل المعلومات واتخاذ القرارات . أما نظام المجلس الإدارى ومجلس الرقابة فهو يتعرض بدوره لانتقادات شديدة ويؤخذ عليه بطؤه ونقله .

وهناك اعتراضات مماثلة فيما يتعلق بنظام الأجور ، وهى تكشف عن تأثير مباشر أو غير مباشر للنموذج الأمريكى الجديد . فالشباب الألمانى أو اليابانى الحاصل على مؤهلات عالية وتلقى تعليمه ولو جزئيا فى الجامعات الأمريكية ، يتلقى عروضاً من جانب الشركات الأجنبية التى تنشط فى بلديهما ، وينفذ صبرهم لزاء التدرج الهرمى للمرتبات المعتمد على الأقدمية والمؤهل . ويطلب هذا الشباب بأجور أعلى ، وبسرعة ، وبإتقاعات أسرع ، كما يشتد رفض النموذج التقليدى فى المنشآت التى تنمو بسرعة أكبر . فالكوادر الشابة تفضل بصراحة الإدارة التى تحقق قصص النجاح حسب الأسلوب الأمريكى ، على « خطط الترقية » الجرمائية أو اليابانية المشتمة بالتعقل والبطء .

وهنا أيضا يتألق بريق الأضواء الأمريكية من بعيد . وهذا التأثير - الذى قد بأسف له البعض أولا بأسف البعض الآخر - يتبدى أيضا على صعيد آخر ، ربما كان أساسيا .

إغراءات النشاط المالى

فى كل مرة أكدت فيها ، فى الفصول السابقة ، على المزايا التى تتوفر لمنشآت النموذج الرأبى عن طريق إمكانية الاستفادة من تواجد مساهمات ثابتة وتمويلات

مصرفية مأمونة ، رحت أفكر فى رد فعل صغار أصحاب الأسهم الذين سيقرون ذلك .
والواقع أنهم يفضلون ، من جهة ، الارتباط بالمتنشات التى يستثمرون فيها أموالهم ،
ولكنهم يرون من جهة أخرى أن أى « عرض علنى للشراء » ، هو عرض موجه لهم
بالذات ويوسعهم أن يحققوا بيع أسهمهم المنشودة «الخطة الوحيدة التى أتحت لهم» .
وهذا هو بالذات موضوع التشريع الخاص بعروض الشراء العامة ، أى إتاحة الفرصة
لتلبية المصالح المشروعة لصغار أصحاب الأسهم بجعلهم يستفيدون من عرض أعلى من
أسعار البورصة ، وهو الميزة التى تنفرد بها عادة نخبة المساهمين التى تملك حصصا
كبيرة من الأسهم .

وإننا على دراية تامة بالفكرة القائلة بأن عدم تواجد عروض عامة بالشراء يعنى قدرا
قليلًا من الرقابة . ونظرا لأننى غدت فى وضع المستجوب بهذا الخصوص فقد أجهزت
تحت إشرافى حسابا لفترة ممتدة لتطورات مؤشرات الأسهم بسعرها النقدى فى أربع
بورصات من النموذج الرأبى ، وهى بورصات فرانكفورت وزورخ وامستردام وطوكيو ،
وبورصتين الاجل - ماسكوتين كبيرتين . ففى مقابل مئة دولار أودعت فى كل واحدة
من تلك البورصات ، ومعها أيضا بورصة باريس فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ ، إليكم قيمة
هذه الأسهم بعد عشر سنوات .

٣٣٤,١	طوكيو
٢٥٢,٤	امستردام
٢٣٨,٥	فرانكفورت
٢١٣,٩	باريس
١٧٣,٣	لندن
١٧٢,٢	نيويورك
١٧٢,٠	زورخ

والنتائج مثيرة للدهشة حقا : فعلى الرغم من الغليان السائد فى أسواق الأوراق المالية
الاجل - ماسكوتية طوال الثمانينات ، فإن الغلبة كانت بشكل واضح للأسواق الرأبنة
(باستثناء زورخ التى يرجع ركودها منذ عام ١٩٨٦ إلى مشاكل خاصة بسويسرا فى
مواجهة السوق الأوروبية الموحدة) .

ومع ذلك فإننى أقدم هذه النتيجة مع تحفظى لأن الأرقام الواردة عليه ليست سوى حصيلة حسابات شخصية ، لا بحث علمى يفترض على الأقل المقارنة بين عينات المؤشرات. ومن جهة أخرى فإن هذه النتيجة جزئية فقط لأنها لا تشمل عوائد الأسهم (وهى أعلى فى البلدان الاجنلو - ساكسونية) ولا تشمل أسعار العملات أو الضرائب . غير أن ذلك يعود على الأقل بفائدة ، ألا وهى طمأنة صغار حملة الأسهم والتأكيد على أن النتيجة هى على أقل تقدير التعادل بين فريقى المباراة .

وهناك بالطبع استثناء واحد فيما يتعلق باليابان ، حيث تحولت أحيانا صحة البورصة منذ بداية الثمانينات إلى حالات جموح حقا ترتب عليها ارتفاع قياسي لأسعار المؤشر الشهير نيكاي . وبلغت علاقة أسعار الأسهم بأرباح الشركات حوالى ٦٠ ، مما يمثل ٤ إلى ٦ أضعاف ما يلاحظ فى الولايات المتحدة أو بريطانيا . وهكذا حققت بنوك الأعمال اليابانية الكبرى مكاسب هائلة . وفى العالم المالى الدولى الصغير يعرف الكل اليوم نومورا ، وداى - ايتش ، وسوميتومو ودايوا ، وهى جميعا أسواق عقود آجلة أو اختيارية فتحت أبوابها فى اليابان ، ومقتبسة من أسواق شيكاغو ولندن وباريس . وبالطبع سجلت سوق الأوراق المالية اليابانية انخفاضا كبيرا منذ عام ١٩٩١ مما أعادها إلى مستوى الولايات المتحدة وأوروبا .

وفى ألمانيا انطلقت البنوك الكبيرة فى الأسواق الدولية الجديدة فى وقت متأخر وهو أمر يؤسف له لأنه ليس جزءا من مفاهيمها . لقد استيقظ عالم المال تحت تأثير ذلك « الحفل الأمريكى » . فكان بدخ وأضواء الاستعراضات الصاخبة أمرا مع مرور الزمن على فضيلة مدرسة داخلية للراهبات . ومن الواضح أن البورصة فى فرانكفورت وطوكيو تهد أن تتأثر لنفسها .

وعلى أى حال فقد تسببت عمليتان جرتا مؤخرا فى إحداث شرخ فى التقاليد المالية الحمايتية التى يتميز بها النموذج الرأبى .

جرت العملية الأولى فى بداية عام ١٩٩١ ، حيث اقترحت نات - ند ، وهى أكبر شركة تأمين هولندية عرض تبادل عام بين أسهمها وأسهم بنك « إن . إم . بى » ، ثالث البنوك الهولندية ، بغية تحقيق اندماج لم تكن له أى سابقة فى البلاد . وقد احجج فوراً صغار أصحاب الأسهم الذين تضمنهم رابطة ، على شروط التبادل باعتبارها غير كافية .

ومن جهة أخرى ، كانت مجموعة التأمينات « أيجون » تمتلك ٢١٧ من أسهم نات - ند. غير أن جهود صغار حملة الأسهم مجمعة لم تتمكن ، بعد رفع سعر العرض الأصلي ، من منع ذلك الاندماج الذى كان بمثابة رمز لتفلفل النموذج الاجلجول- ماكسونى على ضفاف نهر الراين .

والعملية الثانية تخص بيرمللى - كوتينتال ، وهى ملفنة للأنتظار لأنها تتعلق بتدخل شركة إيطالية فى ألمانيا. فقد اشترت تلك الشركة المتخصصة فى صناعة الإطارات المطاطية ، وهى خامس شركة عالمية فى سوق تتميز بتركزها الشديد ، اشترت شيئا فشيئا ٢٥١ من أسهم شركة جومى وركه المنافسة لها . غير أن ذلك لم يمنحها عمليا أى سلطة لأن لائحة شركة جومى وركه تقرر ، كما هو شائع فى ألمانيا ، أن عدد حقوق التصويت لا يتعدى ٢٥ أيا كان حجم حصة المساهم وهكذا رفضت بالطبع إدارة جومى وركه اقتراح الدمج الذى عرضه بيرمللى .

غير أن الجديد فى الأمر هو توصل أصحاب الأسهم إلى الدعوة لاجتماع استثنائى للجمعية العمومية قام بإلغاء الشرط الخاص بالحد الأقصى لحقوق التصويت فى حدود ٢٥٪. وتم إلغاء ذلك الشرط بـ ٢٦٦ من الأصوات . وانهزم المجلس الإدارى وانتصر حملة الأسهم . وسجل هذا التحول فى التاريخ المالى للرأسمالية الألمانية تصاعد نفوذ حملة الأسهم على حساب المديرين ، وهو لا يمكن إلا أن يسهم فى بث الحيوية فى البورصة .

ومع هذه الأهمية الجديدة التى اكتسبتها المالية شيئا فشيئا خاصة عن طريق أصحاب الأسهم ، تطور دور البنوك لزاء المنشآت . وقد لاحظ المراقبون فى ألمانيا أن مفهوم « البيت المصرفى » (HAUS - BANK) بدأ يتراجع ، على نحو ما مثل تقليد « طبيب العائلة » فى فرنسا . فالمنشآت التى تغربها البنوك الأجنبية بعروضها السخية ، رمزاها السوق المالية تصبح أقل إخلاصا مما كانت حيال بنوكها المعتاد . ومن جهة أخرى لم تعد البنوك تحمل ، كما فى الماضى بشكل منتظم ، توكيلات أصحاب الأسهم فى الجمعيات العمومية ، الذين تدير لهم حساباتهم . ويتمن عليها أن تحصل من الآن فصاعدا على توكيلات صريحة.. وصفة عامة تطالب بعض الأحزاب السياسية الألمانية مثل الحزب الاشتراكى الديمقراطى والحزب الليبرالى بالحد من السلطة التى تمارسها البنوك على الاقتصاد. والهدف الذى تسمى إليه هو قصر حجمها داخل رأسمال المنشآت على ٢١٥٪ .

وتترتب عاقبة أخرى على تصاعد نفوذ الأسواق المالية في البلدان الرأبنة ، وهي الفقدان النسبي لاستقلالية السلطات النقدية الوطنية وكذلك استقلالية السلطات العامة على وجه العموم . والظاهرة منطقية بالطبع . فكلما أصبحت الأسواق المالية والنشاطات المالية دولية ، غدت البنوك المركزية وقيادات الخزينة واقعة تحت تأثير تحركات رؤوس الأموال الدولية وردود فعل الأسواق الداخلية ، ولم تعد تتصرف بنفس الحرية بخصوص التثخيرات الاقتصادية الكبرى : الضرائب ، ومعدلات الفائدة ، والكتلة النقدية .. الخ .

وتجربة الاستقطاع من النبيع التي حاول المستشار هلموت كول أن يفرضها في ألمانيا الاتحادية واضطر إلى التخلي عنها نتيجة لهروب رؤوس الأموال بالجملة مثال واضح لتلك التهمة الجديدة . ورغم أن البنك المركزي الألماني انفرد في يناير ١٩٩١ برفع معدلات الفائدة ، منافضا بذلك القرار الذي اتخذته قبل ذلك بمشرة أيام السبعة الكبار ، إلا أن البنكين المركزيين الياباني والألماني مضطران إلى موازنة تطورات معدلات الفائدة عندهما مع التطورات الخاصة باليورو - دولار التي تتوقف بدورها وبشكل وثيق على القرارات التي يتخذها الاحتياطي الفيدرالي . وهذه الاستقلالية الأدنى التي تتمتع بها السلطات النقدية اليابانية والألمانية تعبر عن استقلالية أدنى للسياسات الاقتصادية المناقضة لقوة هذين البلدين في إطار الاقتصاد العالمي .

وهل يتعين أن ندرج أخيرا في هذا الفصل الخاص بالمدوى المالية الخاصة بالنموذج الأمريكي الجديد ، ظهور تصرفات مرعبة تقع تحت طائلة القانون وترتبط بشكل وثيق « باقتصاد الكازينو » فاختلاسات الأموال ، وجريمة استغلال الأسرار الاقتصادية والتزوير باتت تحتل العناوين الرئيسية في الصحف . فقد ثارت ضجة شديدة في ألمانيا ، على أثر فضيحة ذات مغزى مست فولكس فاغن ، فقد تبين أن أحد كواثر الشركة الكبار كان يضارب بأموالها في الأسواق المالية . وعلى العكس فإن أى شركة أمريكية ما كانت ستسمح لنفسها على الأرجح أن تسهم ، كما فعلت ألمانيا ، في بناء مصنع كيماويات في العراق . ومن ذا الذي يمكنه أن يذى أسفه لاضطرار البنوك السوسرية إلى التخلي عن الأسرار « المقدسة » المتعلقة بحمايلها السرية تحت الضغط الأمريكي ، وهو الأمر الذي أثار غضب صدام حسين عندما تم تجميد ٢٠ مليار دولار يمتلكها العراق في خزائن بنوك جينيف وبازل وزوريخ ؟

وفى اليابان تتعرض أخلاقيات الكابوتو شو (البرصة) للمطاعن . فهناك العديد من العمليات المالية التى تتم عن تصرفات من المافيا أو عن تلاعبات بهمدلات فاقدة غير قانونية تماما . ولم تحرم اليابان نفسها من الفضائح المالية ، فقد سقط رئيسان للوزارة فى قضية شركة ريكروت كوزموس ، كما هو معروف .

وباختصار فإن المال « السهل » بدأ يتغلغل شيئا فشيئا فى قلب اقتصاديات النموذج الرأبى . وما يدعو للأسف أن هذه البلاد غير محصنة على عكس البلدان الانجلو - ساكسونية ، ضد مثل تلك الأوضاع ، ولا تتوفر لديها النظم الضرورية لذلك ولا وسائل التقصى . غير أن كل هذا ليس سوى القليل من الزيد الذى يطغى فوق تلك الموجة العارمة المسماة ، الشمولية المالية .

وما لا شك فيه أن المالية هى إحدى أقوى وسائل الترويج للنموذج الأمريكى الجديد . وقد تبين دورها فى تطور الرأسمالية الأمريكية وتأثيرها على الرأسماليتين الهابانية والألمانية . والواقع أن المالية أداة ذات قدرة فائقة لنشر الأفكار الرأسمالية وتميز دور السوق فى المجال الاقتصادى ، والوصابة التى يفرضها على المنشآت .

وقد اشتدت وطأة السوق المالية منذ خمس عشرة سنة بشكل ضخم لم يهد من قبل فى مجمل البلدان الرأسمالية . إنها ظاهرة الشمولية المالية التى أصابت العالم بقوة لا سابق لها . وتعتمد تلك الشمولية على اتجاهات خطيرة ليست عابرة بل موجة عارمة صادرة من الأعماق : التجديد ، والتدويل ، وفناء القيود . وقبل أن نتدارس تلك العناصر الأساسية ، يتعين أن نمود إلى تاريخ ظاهرة الشمولية المالية للتعرف على التصدعات التى أدت إلى ذلك النمو الخرافى لعالم المالية .

التصدعات

من المصير تحديد تاريخ ظهور الشمولية المالية ، إذ أن التحركات الدولية لرؤوس الأموال موجودة منذ قرون . فالمصرفيون اللومبارديون هم الذين كانوا يحولون أوروبا النهضة ، كما يشهد على ذلك « معدل الفائدة اللومبار » ، وهو معدل الفائدة الذى يقرره البنك المركزى الألمانى أو لومبار سترى ، وهو أحد الشوارع الرئيسية فى لندن . وفيما بعد عمد الإنجليز والفرنسيون إلى تصدير رؤوس أموالهم فى القرن التاسع عشر على

نطاق العالم بأسره ، وبالأخص فى امبراطوريتيهما الاستعماريتين . فالادخار الفرنسى والانجليزى كانا الممول للقروض الروسية ولديون تركيا .

وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت القدرة المالية البريطانية هائلة على الصعيد الدولى ، حتى وإن كان نفوذ الولايات المتحدة بدأ يظهر . وقد أثبتت أزمة ١٩٢٩ مدى نفوذ التحركات المالية إذ أن الصدمات التى تعرضت لها البورصات انتقلت عن طريق القنوات المالية الدولية . وبدا أن النظام المالى الدولى قد أصبح رصينا بشكل ثابت غداة الحرب العالمية الثانية وأن الدول حريصة على الحفاظ على استقرار ودوام الترتيبات التى تم الاتفاق عليها .

وبدا النظام المالى والنقدى الدولى التابع من اتفاقيات برتون وودز متين البنية ومتسامكا ومؤتمنا . فالذهب هو المرجع الأخير والدولار صنوه (AS GOOD AS GOLD) والعملات الأخرى تتحدد من خلال علاقتها مع العملة الأمريكية وذلك فى إطار نظام قائم على تعادلات ثابتة . وأنشئت مؤسسات للحفاظ على هذا النظام : صندوق النقد الدولى المكلف بالسهر على تسوية موازين المدفوعات ، والبنك الدولى للتنمية والتمعير . ويعتمد هذا النظام بالكامل على تفوق الدولار الذى لا جدال فيه ، باعتباره المرجع بالنسبة للعملات الأخرى والأداة المستخدمة فى التبادل الدولى ، وهو ما يتمشى منطقيا مع التفوق الاقتصادى والسياسى للولايات المتحدة التى تحقق نصف الإنتاج العالمى ، وتمتلك ٧٥٠ من مخزون الذهب فضلا عن تقدمها التكني الكبير . وتربت على ذلك الهيمنة النقدية والمالية التى ما كان أحد يستطيع أن يتحداها . وحصوله كل ذلك الحفاظ على منطق الاقتصاد فى إطار الدول ، وبالأخص الولايات المتحدة .

غير أن ذلك التكوين الجميل لم يحمى أمام التقلبات المالية والنقدية التى أصابت الاقتصاد العالمى الذى تعرض لثلاثة تصدعات أساسية ، أولها : تدهور الهيمنة الأمريكية بسرعة والدولار فى أعقابها . ثم تغلب أوروبا واليابان على تخلفها ، وتصبح عملات أخرى دولية : المارك ، والفرنك السويسرى ، والين .

وثانيا : ينهار نظام برتون وودز فى أحد أيام شهر أغسطس ١٩٧١ ، والضبط فى ١٥ منه ، عندما أعلن الرئيس نيكسون نهاية قابلية تحويل الدولار إلى ذهب . وانخفضت قيمة الدولار بنسبة ٧٨٠ . وتقرر بمقتضى اتفاقيات جامايكا فى عام ١٩٧٦ التخلي

نهائيا عن نظام المبادلات الثابتة والاعتماد على نظام التعميم . ومن جهة أخرى فشل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى تحقيق أهدافهما ، لعدم توصلهما أبدا إلى إلزام الدول بالالتزام بالانضباط جماعى . وعلى أى حال كان مقضيا على اتفاقيات برتون وودز أن تفشل بحكم تناقضاتها هى نفسها . فقد كان الدولار خاضعا لضرورتين متناقضتين بحكم أهميته فى تمويل الاقتصاد العالمى : فكان عليه من جهة ، أن يزود العالم بأموال سائلة كافية لكى تدور الآلة ، أى الإبقاء فى الواقع على عجز ميزان المدفوعات الأمريكية لتوفير الدولارات اللازمة ، ومن جهة أخرى كان يتعين على السلطات الأمريكية أن تضمن قابلية تحويل عملتها إلى ذهب والحد من عجزها الخارجى لأسباب جلية . وهكذا تبدى المأزق فى حل من اثنين : إما خنق الاقتصاد العالمى أو التماذى إلى ما لا نهاية فى العجز وفى كم الدولارات المتداول ، مع عجز الولايات المتحدة عن تنفيذ التزاماتها . وهكذا تخطمت اتفاقيات برتون وودز وأودت معها بكل ما بدا نظاما وانضباطا جماعيا منذ عام ١٩٤٥ . وبدأت العملات تعوم حسب تيارات تنقلات رؤوس الأموال الصاخبة بقدر أو آخر .

وجرى انقلاب أساسى آخر نجم عن سقوط ذلك النظام المؤسس . وهو شبه رمزى لأنه ينال من طبيعة النقد الذى يصبح سلعة ككل السلع الأخرى ، وفقا للصفة الشهيرة التى وضعها ميلتون فريدمان الاقتصادى المتزعم الليبرالية المتطرفة فى شيكاغو . فهى سلعة شأنها شأن المنشأة التى تعتبر (COMMODITY) فى النموذج الأنجلو - ساكسونى ، و (COMMUNITY) أى قيمة جماعية فى النموذج الألمانى - اليابانى . ولم تعد العملة معيارا ثابتا لا يمكن المساس به ومقدسا ، من حيث ثبات قيمته طوال القرن التاسع عشر . لقد تحولت العملة بذلك إلى رصيد كلى سلعة أخرى يتم تبادلها فى الأسواق مثل القمح والمعادن والأبقار . ولذا ستطبق بشأنها التقنيات التى راجت فى أسواق المنتجات الزراعية والمواد الأولية ، بإنشاء أسواق آجلة واختيارات ومقايضات ، وهى أدوات تسمح للمزارعين والمربين ببيع عظام الخنازير وعصير البرتقال وفول الصويا قبل التسليم بثلاثة شهور فى أسواق شيكاغو الكبرى . وبالطبع فقد نمت فى شيكاغو معدلات الفائدة وعقود تبادل المارك / الدولار الآجلة . وهكذا تغير وضع النقد وتسبب فى موجة من الابتكارات المالية .

والتصدع الأخير الذى أدى إلى انطلاق المالية يتمثل فى اختلالات الموازين الدولية . فقد ساد الاضطراب فى العالم منذ عام ١٩٧٣ مع صدمات البترول، وصددمات الدولار ، واختلالات الموازين التجارية ، وديون العالم الثالث . وتمثل ذلك فى تذبذبات مذهلة وعنفية للغة شملت المتغيرات المالية الرئيسية : معدلات الفائدة ، وتبادل العملات ، وأسعار الأسهم والسندات فى البورصة . فالتغيرات التى طرأت مثلا على معدلات الفائدة خلال الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٨٠ تجاوزت عشرة أبناط .

وفى مواجهة تلك التشككات لا يجب أن ندهش عندما نجد أن المضاربين عموما حاولوا حماية أنفسهم ، مما ساهم فى انتشار الأسواق الآجلة والاختيارية . ولنا أن نتصور مدى الهمازات التى يتعرض لها مستثمر فرنسى يتفق على عملية فى الولايات المتحدة تمتد خمس أو عشر سنوات . فلو هبط سعر الدولار بنسبة ٢٥٠ (وهذا ماحدث فعلا مرتين خلال عشر سنوات) لذهبت كل مردودية ذلك الاستثمار هباء . كما أن أى تغير بهذا المدى فى الاتجاه السى يكون بمثابة كارثة محققة بالنسبة لمستورد ينحصر ربحه فى نسبة مئوية محدودة . ولكن تلك التغيرات أضحت يومية . وهكذا تكونت كتل مالية هائلة تدور حول الكرة الأرضية بخصوص منتجات غير مادية بالكامل ، ومفترض فيها أن تغطى مجازفات لم يعد أحد يدركها ، وإن كان يتصن على الكل أن تحملها . وبدفنا ذلك إلى التمرس لأول تلك الاتجاهات الأساسية التى تسببت فى ظاهرة الشمولية المالية ، ألا وهى الابتكارات .

الابتكارات : وسيلة فى خدمة المالية

ما كان يمكن أن تحدث ظاهرة الشمولية المالية بمثل تلك الأبعاد لولا الوسائل التكنولوجية والقانونية . فعلى الصعيد التكنولوجى زودت المعلوماتية والاتصالات السريعة بالأجهزة الحديثة ، زودت الأسواق المالية بأسلحتها وقدراتها . فالمعطيات المالية تتداول بكل حرية فى أنحاء العالم ويمكن التعامل بها فوراً وذلك بفضل المقول الالكترونية والاقمار الصناعية والكابلات . وهكذا أتاح استخدام التكنولوجيات الحديثة خفض تكلفة التعاملات بنسبة ٢٩٨ . فالفتيان الذهبيون الجالسون أمام الشاشات يتدخلون بشكل متواصل فى مختلف أسواق العالم . وسندات الخزنة الأمريكية تتداول فى باريس . ويتم

التفاوض على أسهم إلف - أكيثان فى لندن أو طوكيو . وكان أول تعامل بالايكو الأوروبى فى بورصة شيكاغو . وهكذا قدمت التكنولوجيا وسيلة النقل التى ساعدت على التوسع المالى .

والعنصر الثانى فى الابتكار مالى المصدر . فحتى السبعينات ظل المجال المالى محدودا فى قدرته على الابتكار والخلق . وكانت البنوك تقدم القروض ولا تتعامل فى الأسواق إلا بالأسهم والسندات . غير أن الأسواق المالية شهدت منذ خمس عشرة سنة ظهور تشكيلة كبيرة ، لا سابق لها من المنتجات الجديدة ، من أذون الاكتتاب واستبدال للاختيارات ، وانتشرت منتجات تحمل أسماء عجيبة ومنها على سبيل المثال الـ *NIF* والـ *TRUF* ، و *MOFF* .. الخ .

وهكذا تم بناء مجال مالى جديد أصبحت لأهميته الأولوية . وفى أسواق شيكاغو الآجلة ، حيث يتم تداول أغلب تلك المنتجات الجديدة يتراوح حجم التعاملات ما بين ضمفى وثلاثة أضعاف التعاملات فى رول سترى . كما ازدهرت تلك المستحدثات أيضا على النطاق العالمى ، مما زاد من شمولية الأسواق . وبالطبع فإن المنتجات التى يتم التعامل بها فى أى بلد متاحة أيضا للأجانب . بل إن السلطات العامة تشجع على تداول الأسواق الجديدة فالـ *MATIF* الفرنسى (السوق الآجلة للاستثمارات المالية) من بين الأسواق التى يشارك الألمان فى شراء أسهمها لأن النموذج الراينى بمؤسساته المصرفية القوية ، وتعلقه بالقيم الثابتة والأمانة ، تأخر إلى حد كبير فى خوض مجال تلك المستحدثات الشديدة التكلف التى يمشقها الانجلو ساكسون . كما أن الشمولية المالية تعنى كذلك تحرير العملة من صرامة المعاملات المصرفية وتفضيل نزوات البورصة . وبصفة عامة ، تعزز التدويل المالى بقدر عظيم اعتمادا على مفاهيم وتقنيات انجلو - ساكسونية .

وهكذا فإن ذلك التدويل للمجال المالى جاء نتيجة مباشرة لنموه . كما أنه بشكل أساسى أيضا اتمكاس للطابع العالمى للاقتصاد الذى شمل كافة المجالات ودفع معه المالية .

وتنتشر هذه الظاهرة فى بدايتها عن طريق التجارة . وتلك حقيقة واضحة أقدم من الرأسمالية . أما الجديد فى الأمر فهو انطلاقا التجارة العالمية مع حلول عام ١٩٤٥ . فقد نمت التجارة بولاية أسرع مرتين من نمو الإنتاج العالمى ، وفى ذلك دليل على

تزايد نسبة المنتجات والخدمات التي يتم تبادلها على الصعيد الدولي ، إلى تلك التي تبقى داخل البلاد . فالاقتصاديات التي تنفتح على الخارج يتزايد استيرادها بالنسبة لإجمالي الناتج القومي . وقد تضاعف مثلا الاستيراد في الولايات المتحدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٠ فأصبح بنسبة ٢١٤ منه ، وهو يبلغ في فرنسا نسبة ٢٣٪ في عام ١٩٩٠ مقابل ١٥٪ في عام ١٩٦٠ .

ودينامية التجارة الدولية قوية للغاية ، وهي تؤدي إلى تدويل الصناعة تحت تأثير حركتين . فهناك من جهة المنشآت التي تسعى إلى كسب أسواق جديدة وتستقر بقدر الإمكان على مقربة من العملاء ، وذلك هو موقف الشركات المتعددة الجنسيات . ومن جهة أخرى يهتم على بعض المنشآت أن تنقل جزءا من إنتاجها لكي تخفض تكلفة اليد العاملة . وهكذا تنتج الصناعات الالكترونية جزءا كبيرا من العناصر الأساسية في الأجهزة في جنوب شرق آسيا .

ونحدث التدويل التجاري والصناعي تدفقات مالية دولية هائلة ، إذ يهتمين بعمل التجارة العالمية والاستثمارات الدولية ، وتغطية المخاطر وتحويل الفوائد .. الخ وهكذا تنفذ الدينامية المالية عن طريق تزايد الحاجة إلى رؤوس أموال عبر الحدود . وتضاف إلى ذلك التحركات المالية الناجمة عن فوائض البترول الخاصة بمنظمة البلدان المصدرة للبترول أو الفوائض اليابانية أو الألمانية التي يتم توظيفها في المناطق المحتاجة لرؤوس أموال .

وبصفة عامة ، تمثل رؤوس الأموال الدولية كما هائلا في حركة متواصلة في أنحاء العالم أجمع . وفي أسواق الصرافة يبلغ حجم التعاملات اليومية حوالي ٩٠٠ مليار دولار ، أي ما يعادل إجمالي الناتج القومي السنوي في فرنسا ، علما بأن إجمالي احتياجات البنوك المركزية يصل إلى حوالي ٧٠٠ مليار دولار . وتعتبر رؤوس الأموال الحدود والمحيطات والصحارى في ثوان ، وتستثمر في آن واحد في كافة أسواق العالم بلا توقف أو هزادة . وعندما تغلق بورصة طوكيو أبوابها تنتقل الحركة إلى لندن التي تفتح أبوابها ، ومن بعدها نيويورك لتعود من جديد إلى طوكيو في غضون ساعات . ويتمين على الوسطاء الماليين ، ومنهم البنوك بالأخص ، أن يقيموا شبكات لهم تغطي الأقطاب المالية الثلاثة الكبرى : الولايات المتحدة واليابان وأوروبا . وهكذا نقل نومورا ،

بنك الأعمال الياباني الكبير ، مركز قيادة عملياته فى الأسواق إلى لندن . ولم تعد هناك سوى سوق واحدة عالمية للمالية .

إلغاء القيود أم فرضها ؟

والعامل الأخير الذى أوجد ظاهرة الشمولية ، وهو ليس أقلها ، كان إلغاء القيود . ونحن نعرف تأثير القيود على حركة رؤوس الأموال . ففي الستينات لجأت البنوك الأمريكية إلى نقل نشاطها إلى لندن على نطاق واسع لكى تتغلب على القيود التى تترتب على خرقها عقوبات . وهكذا نمت سوق اليورو دولار . وعلى العكس يسمح بإلغاء القيود بإطلاق العنان للأسواق الدولية . ففي الولايات المتحدة ، أدى إلغاء نظام الـ Q الشهير الذى كان يحد من دفع أرباح الفوائد عند الطلب ، إلى تضاعف نشاط البنوك عشرات المرات ، وهى منطقة فى تصيدها المغموم للعملاء . وفى فرنسا حقق إنشاء سيكاف (SICAV - شركة الاستثمار ذات رؤوس الأموال المتغيرة) و F.C.P. (الصندوق المشترك لتوظيف الأموال) فى عام ١٩٧٨ ، نجاحا كبيرا ، إذ أن الشركتين تديران حاليا ما يربو على ١,٥٠٠ مليار فرنك فرنسى .

وقد انتشر إلغاء القيود تحت تأثير أمريكا وانجلترا . وخففت الأسواق المالية المختلفة من قيودها وأزالت الحواجز وحطمت المتاريس حتى تظل مشاركة فى السباق . وفى فرنسا ألغيت قيود الأسواق المالية على نطاق واسع لكى تلحق بسوق لندن ، حتى لا يلحق الضرر بباريس .

وهكذا يحمل المجال المالى فى طياته منطقا مزدوجا . فهو ينتشر ، من جهة ، متجاهلا الحدود والدول . وذلك هو منطق التدويل . ولم تعد المالية تقنع بالإطار القومى الضيق للغاية والذى لم يمد كافيا . وهى تقضى على الحدود وتجبر الدول على الرضوخ لها . وقد كتب موريس آليه ، الحاصل على جائزة نوبل بقول : « لقد أصبح العالم كازينو كبيرا توزعت موائد اللعب فيه على كل خطوط الطول والعرض » . ويتضمن المجال المالى من جهة أخرى منطق السوق الضارم . فهو بلا حدود ولا ضوابط أو رابط ، ومصحوب بفيض من الابتكارات وأيضاً بمخاطر الانهيار والعمليات المريبة .

وبذلك أصبحت الشمولية المالية الأداة الرئيسية والفائقة القوة للترويج للنموذج

الميل إلى المتطرف . ولم يمد نيله من الثقافات الاقتصادية الأفضل تركيا ، ومنها بالأخص ثقافات البلدان الرأبئية ، أمرا مستغربا . وهكذا فإن النموذج الأمريكي الرأبباني الجديد أصبح لديه إلى جانب الدعاية الواسعة النطاق والنجاحات التي أحرزها ، أنصاره في صفوف المسكر المناهض له .

لماذا يتغلب الأقل إنجازاً؟

ولنا أن نحدد ونعمل ذهناً في هذه المرحلة من التحليل حول المفارقة الرئيسية . فمن بين طرازي الرأسمالية الأمريكية والراينية ، نجد أن الطراز الأخير أقدر عموماً على الإنجاز من النموذج الأول ، وذلك سواء على الصعيد الاجتماعي أو في المجال الاقتصادي حصراً. ولكن كما رأينا فإن الطراز الأول هو الذى يحرز التقدم سيكولوجياً وسياسياً منذ بداية الثمانينات ، حتى لدى منافسيه ، فى ألمانيا والسويد بل وأيضاً فى اليابان وكذلك بالطبع فى العديد من بلدان نصف الكرة الأرضية الجنوبية ، بدءاً بأمريكا اللاتينية ، حيث يتعين أن ننوه بأن نجاح المفاهيم الأمريكية ، سواء فى مجال السياسة الاقتصادية (الغاء القيود ، والخصخصة) أو فى إدارة المنشآت كان العامل الرئيسى فى التقدم الاقتصادى فى بلدين صاعدين ، شيلي والمكسيك .

ولكن لنعد إلى صلب الموضوع ، ألا وهو صراع النفوذ بين الرأسماليتين فى البلدان المتقدمة . ولو لجأنا إلى الكاريكاتور لتصوير الوضع دون تشويهه ، لقلنا أن الأقل جودة يطرد الأفضل فى مختلف الأماكن ، على غرار قانون جريشام القديم الذى نص على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة . فالأقل إنجازاً يتغلب شيئاً فشيئاً على خصمه رغم أن الأخير أكثر فعالية. وهنا التناقض الغريب يحدث بالذات فى عصر تختل فيه عبادة الاقتصاد أعلى المراتب. وفى الوقت نفسه يؤكد النموذج الأمريكى الجديد تقدمه السيكلوجى وتفهمه الاقتصادى ، بما يشبه إلى حد ما أن يحرز إعجاب الجمهور فى سوق السيارات طرازاً معين من السيارات فاخر فى مظهره وإن كان محركه بمانى من ضيق التنفس. وعلى العكس فإن ما يحققه النموذج الراينى من فعالية ، يخسره فى مجال الجاذبية .

ولتصور عملية تقصى للآراء فى البلدان المتخلفة حول السؤال التالى : « إذا كان بوسمك الاختيار ، أين تفضل الإقامة : فى أمريكا الشمالية أو أوروبا ؟ » مما لا شك فيه أن الأحوال المادية للمهاجر (الشرعى) مريحة بقدر أكبر فى أوروبا الغربية. فالأجور متساوية مع الأجور فى الولايات المتحدة . ومع ذلك فإن أغلبية فاتقة الحّد ستفضل الولايات المتحدة بكل تأكيد ، خاصة وسط الشباب. وهذا مفهوم بالنسبة لأمريكا اللاتينية وآسيا حيث لا يعرف أحد تقريبا ظروف المعيشة فى أوروبا ، كما أن من المؤكد بقدر أكبر أنه لا يوجد بلد فى العالم تخطى فيه الولايات المتحدة بأكثر قدر فى الشعبية أكثر من الصين الشيوعية . وحتى فى إفريقيا وشرق أوروبا ، يبدو أن الأغلبية ستختار أمريكا الشمالية : فنكندا مثلا مفضلة بقدر أكبر من البلدان السكندنافية . لماذا ؟

إن إثارة هذا السؤال تطرح أولا قضية عقلانية التصرفات الاقتصادية، سواء كانت فردية أو جماعية . ومن الخطأ أن نتصور أن الاقتصاد لا يخضع إلا لمنطق المصلحة بكل دقة . كما أنه من الخطأ الاعتقاد بأن العناصر الاقتصادية لا تتصرف إلا بعد أن قارنت بكل عناية بين الجوانب الإيجابية والسلبية للقرار الذى ستخذه ، بحيث ينسجم مجمل المصالح الفردية فى نهاية الأمر عن طريق « يد السوق الخفية » الشهيرة . فالإنسان الاقتصادى المثالى ، المتخذ مسلكا حاسيا ، وقرارات محسوبة بدقة ومنطقية شديدة ، كما يعرضه المنظرون تأكيداً للبراهين التى يسوقونها ، لا وجود له . وبعبارة أخرى فإن الأهواء ، واللاعقلانية والاستخدامات المتغيرة والتهاافت على التشبه بالآخرين ، كل ذلك يحكم الاقتصاد بقدر أكبر مما نتصور . أما الحكومات التى تتولى الحكم بشكل ديموقراطى ، فلا تستطيع أن تتحرر من تفضيلات ناخبىها حتى لو كانت غير معقولة . ففى المجال الاقتصادى وغيره ، لا يكفى أن تكون الفكرة سليمة فى حد ذاتها ، بل وأكدت صلاحيتها ، اذ يجب أن تكون قابلة « للبيع » سياسيا .

غير أن الرأسمالية الرابضة المتمسكة بالفضيلة ، والحرص على المساواة والحذرة والزينة تعوزها الجاذبية . بل إن هذا الوصف مخفف ، ولنقل بالأحرى ، كما كان الفكر الأوروبى يتصورها قبل «مشروع السوق الكبيرة» فى عام ١٩٩٢ الذى عُبِت القوى حوله ، مجرد صفر على الشمال من حيث الدعاية لها . فهى تبذل كل الجهود لتنجح دون أن تفعل أى شئ لإثارة الاعجاب بها ! أما منافسها الأمريكى فيروجج

حماس المتفرجين ويحتج برضا الجمهور ، وقد تزين بالرهش وبدا متعلقا بالرومانسية وتسبقه ألف أسطورة وأسطورة .

كل مايلزم لإثارة الإعجاب

تقدم الرأسمالية الأمريكية تقريرا ككل الإغراءات التي تتضمنها أفلام رعاة البقر. فهي تعد بحياة تفيض بالمغامرات والإثارة والتوترات ، ولكنها ممتدة للأقهاء . فاقصاء الكازينو يتضمن عنصر التشويق والترقب ، ويثير الرعدة لزاء المخاطر ، ويسمح بالتصفيق للمستثمرين وبإطلاق صيحات التشفي من المهزومين . كما أن هذه الرأسمالية تتميز على أى حال بالناخ الحيواني الغريب الذى يخوض معارك مدهشة : أسماك القرش ، والصقور والحمور والفهود...! فهل هناك ما هو أكثر جاذبية وملاءمة لعمليات الإخراج المسرحى المدهشة ! وفى النظام الرأبى تتميز أغلب «حيوانات» الحياة الاقتصادية على العكس بكونها أليفة ، تخلق تصرفاتها من أى مفاجآت . يا للبؤس ! وحتى الحياة الموعودة فى الجانب الرأبى قد تكون نشيطة ولكن ربما كانت على الأرجح رتيبة وعملة . والرأسمالية الرأبنة تذكر بالإدارة التى يتولاها «رب العائلة» بالمعنى الذى كان يقصده القانون المدنى الفرنسى . أما الرأسمالية الأمريكية فتوحى بالبريق الزائف للاستعراضات الصاخبة وأضواءها الخاطفة . وبالطبع فإن إحدى هاتين الرأسماليتين لا يقام لها أى وزن تحت تلك الأضواء الساطعة . فكأنك تريد أن تغزو سوق الجينز بمحاوله بيع سراويل على الطراز الشائع فى جبال التيرول!

والحق أن الرأسمالية الأمريكية هوليودية بالمعنى الصحيح للكلمة . فهى تجمع بين الاستعراضات وقصص المغامرات . وكل المصطلحات التى استخدمت وأثبتت فى عهد هيجان مدموغة بهذه التصورات. فهل كان إطلاق المصربين لقب «الملك» على مايكل ميلكن ، مخترع الأسهم «الرمه» ، والمحكوم عليه بالسجن عشرون سنة شاملة التنفيذ وثلاث أخرى مع إيقاف التنفيذ ، جاء محض صدفة ؟ وقد حمل من قبل القيس هرسلى المعبود الأول العالمى للاستعراضات القتالية لقب «الملك» . وينوب. ب. م. هيرش . (مجلة السوسولوجيا الأمريكية ، يناير ١٩٨٦) بخصوص الرموز التى يقتبس أغلبها الأشكال المتورفة فى الثقافة «الشعبية» : نموذج أفلام رعاة البقر (الأخبار) الأشرار ، والكماثلن ، والقرصنة والعلاقات الغرامية ، والقصص الخرافية ، والألعاب الرياضية .

أما المصطلحات الخاصة بعروض الشراء العلنية ، فمقتبسة فى أغلب الأحوال من المصطلحات الحربية ، وهى غنية وإيحائية بما فيه الكفاية لملء صفحات كاملة من قاموس متخصص . ومن هذه المصطلحات حضان الدب (BEARHUG) ، وقواد حرب الشركات (CORPORATE WARLORDS) ومدير المقالب (DAL-MAKER) ، والأصفاد الذهبية (GOLDEN HANDCUFFS) ، والمتربص بأسماك القرش (SHARK WATCHER)... إلخ إنها لغة سينما المغامرات أو الرسوم المتحركة المنتجة فى هوليوود . وهكذا يمر التمثيل انطلاقاً عمليات السيطرة فيتحول إلى حقيقة . وقد نقل عالم الاجتماع الأمريكى جون مادريك عن أحد أخصائى رول ستريت قوله وهو يسخر منذ بضع سنوات بخصوص تلك النقطة : « حركة السيطرة تشبه أكثر فأكثر لعبة اجتماعية يمارسها أشخاص بعيدون عن الحقائق الاقتصادية والصناعية على غرار الأطفال الذين يلعبون المونوپولى » .

(نهب أمريكا ، نيويورك ، باتنام بوكس ، ١٩٨٧)

ولكن الرأسمالية الأمريكية لا تكتفى فقط بالتذكير بالجمال البرى الأسر للأدغال وللکفاح من أجل البقاء . إنها توحى أيضاً بالأحلام الوردية والمال السهل ، والثروات المفاجئة ، وقصص النجاح الجذابة ، لا بالازدهار الصبور والمتقن المميز للنموذج الرأبى . وعبارة «تكوين ثروة» لانتسمى أبداً للتقاليد الرأبىة . ولكنها كامة فى جوهر الرأسمالية الأمريكية التى نوفر لنا لاس فيجاس صوره كاريكاتورية لها . فالصناعة الإعلامية الجديدة لحلم «الإثراء بسرعة» لم تنشأ أو تزدهر فى فرانكفورت ، وكذلك الولوج بالإبهار عن طريق الكسب ، بل فى شيكاغو ونيويورك . ولايحول ذلك الآن دون أن يتساءل الناس حتى فى فرانكفورت أو زيوريخ عما إذا لم يكن بعد الألوان للقيام بجولة فى كازينو الاقتصاد . وهما هم أبواب العائلات ينظرون من طرف العين نحو المراقص والملاهى الأمريكية . إنهم صغار أصحاب الأسهم الألمان والسويسريين الذين يودون هم أيضاً على الأكل كسب الجائزة الكبرى فى سباق الخيل ، إن لم يكن خوض اللعبة الكبرى والسيطرة . غير أن بوادر التطلع إلى تكوين ثروة وكسب الشهرة تظهر بالأخص بين المديرين من الجيل الجديد فى سويسرا وألمانيا واليابان الذى لم يعرف الحرب .

تظل الرأسمالية الأمريكية نجما إعلاميا حقيقيا رغم إخفاقاتها وديونها ولا مساواتها والضعف الذي حل بصناعاتها . إنها الرأسمالية « كما يجب » رغم الهجوم الذي يشنه ضدها أعداؤها (الذين لم يعودوا كثيرين) ، فقد أصبحت أسطورة على لسان المدافعين عنها ، ويواصل كتاب السيناريوهات بلا كلل رواية ملحمتها والإشادة بمآثرها . ورغم كل ضروب الفشل ، تحتل الرأسمالية الأمريكية مركز القمة في مجال الإعلام . وهذا أمر طبيعي لأن الإعلام الذي يمسك بصدق مزاج جمهوره ، يحب التشويق ، والأبطال المبهرين ، والبهلويات المالية ، والمعارك بين العمالقة والفرسان البيض أو السود ، وصراع الخير مع الشر ، والمظاهر الخارجية للجلاء . وهذا الانتصار الصحفي الذي تحققه الرأسمالية الأمريكية ليس ظاهرة عارضة أو ثانوية قد يرى بعض رجال الاقتصاد أنها ليست هامة ، فهي تفسر على العكس مصدر انتشارها الواسع النطاق .

فمن المعروف أن وسائل الإعلام تقوم بدور متنامي في الحياة الاقتصادية . وذلك على الأقل لسبب بسيط مرتبط بسير أعمال البورصة . فالنشأة التي تريد أن تحصل على تمويل تلجأ إلى الإعلان والصورة والاستعراض ، اللهم إلا إذا كانت مؤسسة شهيرة لها وزنها في السوق . فلم يعد كافيا للمنشأة أن تكون متواجدة ، بل يجب أن تظهر . وقد سجلت الثمانينات انطلاقا هائلة للعلاقات العامة وتسارع لحرق الاقتصاد بشكل خاص إلى الإعلام .

ويصبح الضالعون في النشاط الاقتصادي شخصيات رئيسية في المسلسلات كما سبق أن رأينا ، ومنتظر المشاهدون منهم أن يكونوا على مستوى السيناريو . فالرئيس الجيد لمنشأة ما ، لا يمكنه ان يكتفى في ظل تلك الظروف ، بأن يكون مديراً قديراً ، إذ يجب أن يكون أيضاً - على رأى الجميع - غازياً يزيد باستمرار في قوته ، ويجندل أعداءه ، ويشن « غارات » ناجحة ، ويعرف كيف يتخذ الوضع الملائم أمام المصورين وقد وضع قدمه فوق غنيمة . فصورته التي سيرضها ستكون بمثابة تعريف بهوية المنشأة . ومظهره المستغل إعلاميا لن يكون أقل أهمية من حسابات المنشأة وحصتها في السوق . وعلى العكس كيف يمكن أن تبدى وسائل الإعلام حماسها بشكل تلقائي لأحد

أعضاء مجلس إدارة شركة المانية ، وهو الرجل المتقشف والقليل الكلام ؟ أو أن تلتهب مشاعرها لزاء رزائة مصرفى من زيورخ أو فرانكفورت ؟

فالإعلام له قوانينه . إنها قوانين الاستعراض المتواصل والتشويق . وهى تعرض على الأشخاص الذين تقدمهم للمشاهدين أن يلتزموا بدورهم بقواعد العرض . وهكذا يعمل الإعلام الكاريكاتورى الخاص بالنموذج الأمريكى الجديد فى الاجتماعين . وهو بلا شك أحد مفاتيح نجاح هذا النموذج سيكولوجيا . ولكنه يزيد فى الوقت نفسه فى قيوده وعيوبه ، إذ يضمن على رؤساء المنشآت والمغيرين والذئاب الشابة الذين تقدمهم وسائل الاعلام أن يحتفظوا من الآن فصاعدا بصورتهم العامة أمام الجمهور ، على غرار نجوم هوليوود ، وبشكل مثير للسخرية أحيانا . فكم من القرارات المقامرة إلى حد أو آخر ، وكم من الاختيارات المقدمة قد تقررت بغية إرضاء وسائل الإعلام وإشباع الترجسية دون الاعتراف بذلك أبدا ؟ فاقصاء الكازينو يستغل العرض الذى يقدمه عن ذاته ولكنه يصبح أسيرا له فى الوقت نفسه .

وكما هو معلوم ، فقد عبر هذا الإعلام الاقتصادى المحيط الأطلسى مع النموذج الأمريكى الجديد . واكتشف أرباب العمل الأوروبيون ، شاورا أم أبوا ، أن مظهرهم له أهميته ، وأن الاداء السع على شاشة التلفزيون أو جملة صغيرة جاءت على لسانهم أمام المكروفون قد تكلفهم ثمنا باهظا . وقد تمين عليهم أن يمتادوا إدراجهم فى قوائم الإعلام مثل المغنين والرياضيين ، وتوجب عليهم أن يكونوا أعضاء كاملى الأهلية فى «مجمع العروض» . أما الشركات نفسها فقد اضطرت إلى الاستعانة بقدر أقل أو أكثر من الترفيق ، بمستشارين فى العلاقات العامة مكلفين بتلميع صورتها .

يبع الآمال بالمليارات

لنكن واقعيين . ما الذى يتطلع إليه الرأسمالى ، وبالأخص المرشح الرأسمالى من الجيل الجديد ؟ وما هو هدفه من الحياة ؟ تكوين ثروة بالطبع !

وهذا أمر واضح تماما اليوم ، ولكنه لم يكن كذلك بالأمس ، فمن بين كبار رجال الصناعة فى فرنسا (أمثال چاك كالفيه ، رئيس مجلس إدارة ومدير عام بيجو ، وديديه پيرو . فالانسيان ، رئيس مجلس إدارة ومدير عام مجموعة شانبر ، وانطوان ريو ، رئيس

ومدير عام شركة داتون) الذين نسوا أن يكونوا لأنفسهم ثروات ، ولا يشغلهم سوى نجاح منشأتهم . وتلك هى القاعدة فى ألمانيا . أما فى الولايات المتحدة فهو أمر لا يمكن تصوره : فنجاح المنشأة والمكاسب التى ربحها رئيسها من ذلك النجاح مسألتان مترابطتان بشكل وثيق.

فالمطلوب إذن تكون ثروة وبسرعة . وهناك قاعدة بهذا الخصوص : « الشراء أرخص من البناء » وقد لاحظنا من قبل تطبيقاتها المديدة . ونقودنا تلك القاعدة إلى التمييز بين وسيلتين فقط يمكن الجهر بهما :

الوسيلة الأولى هى اختراع وبيع منتج ما أو خدمة أو مفهوم (مثل جيلبير تريجاتو ونظامه السياحى ، كلوب ميديتيرانيه ، ودارلى وعقد الثقة الخاص بالبيع بالقسيط) . غير أن من مصلحة المبتكر - بل قد يتفق ذلك مع استمداداته الشخصية فى الكثير من الحالات - أن يلبأ إلى وسائل الإعلام ، أو بعبارة أخرى أن « يبيع نفسه » لكسب جمهور عريض .

أما الوسيلة الثانية ، وهى أكثر رشاقة وبراعة فتتمثل فى جنى الأموال من الأسواق المالية . وبوسع المؤسسات القائمة أن تحقق ذلك بدون ضجيج . ولكن الفرد الذى يعمل لحسابه الشخصى ، يتعين عليه أن يعرف الناس به لكي يجذب المدخرات بعد ذلك باسمه . فباللحظة إظهار القدرة على بيع مليارات الآمال لصغار أصحاب الأسهم !

ولنعالج مجال القيم انطلاقاً من المنطق المالى . ونوه جان كازاتوف (الإنسان ، مشاهد التلفزيون ، الناشر دنيويل - جونتيه ١٩٧٤) بأن النجومية لا تنفى فقط المكانة ، ولكن الثروة أيضاً . ففى عالم العروض تكون المكانة نفسها مصدر الثروة ، وهى التى تنفى الشرعية على السلوك ، لا العكس كما فى الوضع الكلاسيكى .

وما لاشك فيه أن التوسع الإعلامى على نطاق عام ، وتلك الأهمية الزائدة عن الحد للعلاقات العامة مرتبطان باقتصاد أصبح يحكم طابعه اقتصاد الإعلام . ولكن يجب أن نعرف أن الرأسمالية الأمريكية مسلحة فى هذا المجال أكثر من خصمها ألف مرة فالظروف كلها مهيأة على الصعيد الدولى لضمان فوز صورتها . وهيمنة أمريكا الثقافية تزداد وضوحاً من وجهة النظر هذه . . الجماهير فى جاكارتا ، ولينا ، وريو دى جانيرو

و لاجوس مولمة بالمسلسلات الأمريكية من إخراج هوليود ، وباللقطات الإعلانية والرسوم المتحركة القادمة عبر المحيط الاطلنطي . والأمر على هذا المنوال أيضا فى الجامعات بعد إنهار الماركسية . وما لاشك فى أننا قد نشر دهشة المثقف فى أى بلد متخلف لو كشفنا له أنه يوجد نوع آخر من اقتصاد السوق ، وأثبتنا له بالأدلة التى فى متناول أيدينا أن الرأسمالية الرأبنة تخضع لقواعد أخرى خلاف تلك التى يراها عمليا فى مسلسل دالاس المصحوب بترجمة على الشريط ، وأن نتائجها أفضل عموما .

الإعلام الاقتصادى وأزمة وسائل الإعلام :

لقد كشف النموذج الرأبى عن عجزه فى مجال الإعلام وفى تصدير تصورات ، فترك لمنافسه الساحة بخصوص ما يمكن أن نسمية «المفارقة أس ٢» ، والتى يمكن توضيحها فى بضعة جمل . لقد سبق أن رأينا أن اقتصاد الكازينو يشمد جزوا من قوته عن طريق الجاذبية الصحفية . وهو فى المقابل خاضع لتأثير الإعلام مما لا يخلو من متاعب . غير أن تعميق التحليل يبين لنا أيضا أن وسائل الإعلام نفسها انتقلت إليها عدوى المضاربة ونسلط عليها الحاجة الملحة إلى تحقيق مردودية سريعة نظرا للدكتاتورية التى يفرضها المال .

وليس الصحفيون آخر من يدين القلق السائد منذ سنوات وسط مهتهم . ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى وطأة حكم المال ومقتضيات المردودية فى الأجل القريب ، مما يزيد من الضغوط ، أى أننا فى الواقع بصدد الصيغة الإعلامية لاقتصاد الكازينو . فعندما لا تكون وسائل الإعلام سوى سلعة خاضعة لقوانين السوق الصارمة ، وعندما تكون وسائل الإعلام مهتمة ببيع القراء أو المشاهدين لأصحاب الإعلانات ، أكثر من تزويدهم بالمعلومات فسرعان ما تفقد أداب المهنة . ويجب أن نلاحظ أن البلد الذى يحل فى هذا المجال المركز العلمى للنموذج الأمريكى الجديد ليس الولايات المتحدة بل فرنسا .

فالواقع أن هناك تقاليد شبه طائفية فى البلدان الانجلو - ساكونية تحقق استقلالية الصحفيين لئلا الصحف التى يعملون لديها ، وساندهم فى ذلك قراء متعلمون ، خاصة فى المسائل الاقتصادية والمالية ، مما يحول إلى حد كبير دون الإعلام الصاحب حول الاقتصاد ، كما هو الحال الآن فى فرنسا ، خاصة بعد خصخصة قناة التلفزيون الرئيسية .

ومن هنا تتبع الملاحظات التى تكرر بأفلام الاخصائيين الفرنسيين فى مجال الإعلام ، والذين يدون قلقهم من الأزمة الحقيقية التى تمانىها آداب المهنة .

ففى فبراير ١٩٩٠ ، أذان فرانسوا - هنرى ليريو ذلك الفساد فى كتاب عنوانه مبرح حقا : الإعلاموقراطية (الناشر فلا ماريون) . وفى أغسطس ١٩٩٠ نشرت مجلة ديبا (DEBAT) ملفا كبيرا عنوانه «القلق فى وسائل الإعلام» . وقد دعا جان دانيال ، مدير مجلة نوليل أوسرفاتور ، الصحافة إلى أن تولى ظهورها لفلسفة الإعلام التى تصوره على أنه سلعة شائه شأن أى سلعة أخرى . وفى ديسمبر ١٩٩٠ ، نشرت مجلة اسبره (ESPRIT) بدورها عددا خاصا يطرح السؤال الآتى : « إلى أين تتجه الصحافة ؟ » .

وفى مقال طويل بتوقيع جان - فرانسوا روج ، الصحفى المتخصص فى الشؤون الاقتصادية بعنوان « الصحافة الممرضة لمخاطر المال » استعرض فيه « الرشوة الإيجابية والسلبية » فى الصحافة الفرنسية مؤكدا على تفاقمها الحالى . وهو يقول « منذ التحرير كان يبدو أن المخاطر التى تهدد حرية الإعلام تنحصر أساسا فى المجال السياسى . وكان يتعين الاحتراز أولا من هذا الجانب . كانت السلطة محتفظة بقدرتها على الرشوة ، ولكن على مستوى متلائم مع الاستقلال العام للصحافة ، وخاصة الصحافة الكبرى الوطنية . بيد أن هذا التوازن الدقيق هو الذى أصبح على ما يبدو مهددا نتجة لبعض التصرفات » .

وأخيرا نشر آلان كونا ، وهو من الاقتصاديين الرئيسيين الذين لم يكفوا أبدا عن تأييدهم لاقتصاد السوق ، كتابا مفزعا فى فبراير ١٩٩١ عنوانه الرأسمالية بكافة أحوالها (فابار)، يخصص ثلاثة فصول من فصوله الخمسة لمعالجة التطور الأخير للرأسمالية :

- الرأسمالية الإعلامية

- الرأسمالية تحت قبضة المالية

- الرأسمالية الفاسدة .

ولا يمكن فصل انتشار الفساد عن اندفاعة النشاطات المالية والإعلامية . فعندما يتيح الإعلام الفرصة لتكوين لروة فى دقائق ، بينما يستحيل الحصول عليها حتى بالعمل

المكثف طوال الحياة ، وذلك بمناسبة العمليات المالية من كافة الأنواع - وبالأخص الاندماجات ونقل الملكية وعروض الشراء العلنية - فإن الإغراء بشرائها أو بيعها يصبح أمرا لا مفر منه . فالمعمولة تجتذب الفساد ، كما تأتى السحب الكثيفة بالردة .

ففى الزمن الذى كان الموظفون يحصلون فيه على مرتبات مجزية فى البلدان المتقدمة ، ولدفعهم كرامتهم إلى اعتبار البقشيش مرضا مخجلا شائعا فى البلدان المتخلفة ، لم يكن أحد يجسر على الاعتراض على هذا الاعتبار الاخلاقي . أما الآن وقد سيطر إلغاء القيود على المفاهيم الاقتصادية ، فمن المنطقي أن يتطور الأمر بعد الحكم على الدولة بأن تنحصر فى أضيق حدودها الدنيا ، إلى درجة الإشادة بالرشوة ، باعتبارها أحد أشكال العقلية العملية ... وبأى نجاح ! واليكم مثلين : أعلن خوزيه كوردوبا ، سكرتير عام الحكومة المكسيكية فى إجماع والفوس فى يناير ١٩٩١ ، أن قيمة الكوكاين الذى صادرة الشرطة المكسيكية منذ ثلاث سنوات ، تبلغ ، حسب أسعار نيويورك ، ضعف الدين الخارجى للمكسيك أى حوالى ١٥٠ مليار دولار .. وكان هذا فى حدود اقتصادات الفساد . ولكن هناك ما يفوق ذلك . فمنذ بضع سنوات أبدى الاحتياطي الفيدرالى الأمريكى ، الذى يتولى طبع أوراق النقد ، شأن جميع البنوك المركزية ، دهشته لتزايد الطلب بشكل غريب على الدولارات من البنوك . ولقد تبين من التحقيق فى المسألة أن ٩٠٪ من الأوراق المحضرة المطبوعة فى الولايات المتحدة لاستخدام فى التداول الدخلى ، بل تلبى أساسا حاجة الاقتصادات الموازية ، وبالأخص تجارة المخدرات ، التى تتجنب التعامل عن طريق الحسابات المصرفية .

وكلما أصبح من اليسر على البعض الكسب دون أن يعملوا ، كلما صورت مجاحاتهم على أنها أعمال جليلة ، وتزايد عدد المرشحين للحصول على رشاوى أو للمشاركة فى عمليات تهريب المخدرات . وعندما يتعين على وسائل الإعلام أن تخضع لقانون الربح الفورى (ولاشك أن البلدان الرأبئة ستكون آخر من سيحفظ بقنوات تلفزيونية عامة بلا إعلانات ، على غرار البى . بى . سى .) فستلجأ بالتبادل إلى عدم معالجة الحياة الاقتصادية والمالية إلا من خلال الخروج على القوانين والتعدى على الزمن . ويضيف آلان كوتا قائلا : «لكن تكون التلبية التلفزيونية تامة ، يتعين عليها رفض الوقت الذى ينقضى وتركيز الكائن على اللحظة التى تكون هى أيضا تناسيا لضغوط

الحياة ، وفي مقدمتها الموت . فالوقت الذى يستغرقه المسلسل التلفزيونى يتدارك الزمن بإعطاء الانطباع بأنه ليس هناك إطلاقاً شىء يتوقف . إنه الحاضر الخالد والريح من أجل الحاضر .

الريح من أجل الحاضر

كشفت الأوضاع الثقافية فى الثمانينات عن كونها مرحلة للغاية بهذا الجانب من النموذج الأمريكى الجديد. فقد كانت تلك السنوات فى الواقع فترة أزمة عامة لأنظمة الفكر وتمجيدها للفردية والتسلية وانتصاراً لما أسماه جيل ليونثسكى « عهد الفراغ » . فهذا المفهوم للعالم « الذى يقتصر فقط على تحقيق الأنا ، والمصلحة الفردية ، والإعجاب بالتححر الشخصى ، وتسلط الجسد والجنس ... يدفع إلى الإفراط فى استثمار الخاص وبالتالى تسريح الحيز العام » (عهد الفراغ ، الناشر جاليمار ، ١٩٨٦)

غير أن هذا المناخ الفردى بشكل كاريكاتورى والذى غابت فيه الآمال ، يوفر للنموذج الأمريكى الجديد ميزة تقديم فكرة قوية وبسيطة ورسالة مطمئنة . فالشروع الآن للحد الأقصى من الربح وفورا ، وتحقيق المصلحة الفردية العليا ، والتفضيل المنتظم للأجل القصير ، وعدم الثقة فى أى مشروع جماعى ... هذا عدا المنطق الأعوج ، والوقاحة المتوارية ، والتواطؤات الإعلامية ، وكلها تجعل تلك الصيغة المقتبسة من النموذج الأمريكى الجديد أشبه إلى حد ما ، وبشكل مفارق حقا ، بالنموذج الشيوعى الذى تمكن هو من التغلب عليه .

وهذا النموذج متوافق على أى حال مع المناخ السائد . فعادة الربح مهما كان الثمن تتميز ببساطتها الغاشمة وبالوضوح ، وما يزيد من قوتها أنها تتجلى كعلامة وحيدة ثابتة وسط ضباب علم التيقن والبلبله وضباب القيم الاخلاقية التقليدية.

واضفاء الشرعية على النجاح الفردى وتحويل المنتصر إلى أسطورة بداعبان الفردية الشائمة . فالأولوية للأجل القصير ، ولـ « بعدى الطوفان » وللجوء بلا حرج للاقتراض والاستدانة ، كل ذلك يتفق مع مذهب اللذة الآتية . وبالطبع فإن فترات خيبة الأمل المعنوية والفلسفية ، عندما تكون أنظار كل فرد متجهة نحو الحاضر لا المستقبل ، لتساعد على البرهنة على ضرورة الادخار وأهمية الأجل الطويل . أما قانون الغابة فهو الذى يظل

سائدا فى نهاية الأمر عندما يتم التشكك فى كافة « القوانين » الأخرى وكل أشكال التنظيم الجماعى . إنها العودة إلى «قاعدة الحقائق» بعد إفلاس الأيديولوجيات.

وتقاس عبادة الربح خلال الثمانينيات بتضاعف أعداد معابدها . فلم يحدث أبدا من قبل أن أقيم مثل هذا العدد من مدارس «البيزنس» التى تردد كافة كتبها نفس المبادئ المقدسة التى ترمز إليها جائزة الانتياز (إنتر إنديميون . ١٩٨٣) . لماذا الانتياز ؟ من أجل الربح طبعاً ! وما العمل بهذا الربح ؟ لاثبوتها هذا السؤال بالخاص ، وإلا تم إستبعادكم من قدس الأقداس لتشككم فى البند الأول من قانون الإيمان الجديد : غاية الربح هى الربح . ولا مجال للتساهل هنا . فالبدا المقاطع يقضى باستبعاد قضية الغاية «الفلسفية» والاكتفاء بدراسة تقنية الوسائل . وهكذا تصب هذه الدراسة بدورها فى تصور الرأسمالية الأمريكية الجديد : الحاضر من أجل الربح ، والربح من أجل الحاضر .

فالسفسطة كثيرا ما تكون راجعة فى دراسة النظام الاقتصادى الذى تحول إلى مبدأ يقرود المجتمع ، فحواه أن ماينجح يكون فعالا ، وما يكون فعالا فهو حقيقى ، إذن فما ينجح هو الحقيقى .

ونلاحظ مع ذلك أن برادر تفهقر تلك الأفكار «الواصلة» التى راجت خلال الثمانينيات ، بدأت تظهر . فالنشوة المتعجلة التى سرت فى نفوس المدينين الذين لا تعذبهم ضمائرهم ، والفعالية الواثقة بنفسها أكثر من اللازم بدأتا تتلاشيان . وظهرت من الآن «مودة» جديدة ، «مودة» الأخلاقيات ، وسط المدينين المساكين لمصرهم ، مما يقرر حدود نفعية الأسر . وهذه الربح الجديدة تأتينا هى أيضا من أمريكا . وبهمنى أن أتوء بذلك لسبين : الأول ، أن كل فكرة «صنع فى أمريكا» مباحة مقدما خاصة فى فرنسا . وإذا كان هناك ثمة هدف لهذا الكتاب فهو أن الرأسمالية لن تتمكن من الإسهام فى تقدم المجتمع ما لم تخضع نفسها لأخلاقيات ومبادئ القانون الدولى . والسبب الثانى هو أن الشعب الأمريكى ينظر إلى الأخلاقيات بجدية ، والحال ليس كذلك أبدا فى البلدان اللاتينية بصفة عامة .

ملفان فينوس وعفة جونون

سينتشر على الأرجح رفض مستحدثات الماضى فى السنوات القادمة . مع ذلك فإن

المنافس الجارى وتأثير اللحظة لايزالان موثباتا إلى حد كبير بالنسبة للنموذج الأمريكى الجديد . ولا يمكننا أن نقول نفس الشيء بخصوص النموذج الرأبى . فما يؤاخذ عليه هو سيره فى عكس التيار على كل الأصعدة تقريبا . والتفاهم الاجتماعى الذى يعتمد عليه لا يتفق إطلاقا مع تصفية النقابات والأزمة العامة التى تمر بها المؤسسات الجماعة . كما أن تمسكه بالأجل الطويل لا يتفق ، ظاهريا على الأقل ، مع الاستهلاك المسور والفورى . والمفهوم المضوى والجماعى للمنشأة الذى يقوم هذا النموذج على أساسه لا يتماشى مع الفردية المحمومة السائدة . وارتياحه لإزاء المضاربات فى البورصة وخطط الترقية البطيئة والمتظمة التى يوفرها لكوادره ، تفوح منها رائحة الوعظ الأخلاقى الذى عفا عليه الزمن . أما الرعاية الاجتماعية والأمن اللذان يتباهى بتوفيرهما للعاملين ، فهما لا يتماشيان إطلاقا مع الأحلام الرائجة التى تحبذ حياة البطولة والمغامرة .

ولو تمسكنا بالمظاهر وحدها لكانت الرأسمالية الرأبىة بالأصح «مسطحة» فهى تفتقر إلى «الأناقة» ، ولاتشر الأحلام واللهو ، كما أنها ليست أخاذة . ولنقلها بصراحة ، النموذج الرأبى ليس «شيئا» . فبينما يجذب النموذج الأمريكى الجديد بمفاته الشبيهة بمفاتيح فينوس ، فإن النموذج الرأبى يذكرنا بشرعة العقبة التى تتحلى بها جونون . ولكن من يعرف جونون ؟ وأين هم المصورون أو النحاتون العظام الذين ألهمتهم ؟ وأين هم أساتذة الاقتصاد الذين يعرضون الدروس التى يجب استخلاصها من التقدم الاقتصادى والاجتماعى الفائق الذى حققتة ألمانيا ؟ وأين هم الساسة الشبان الذين يقدمونه كنموذج لناخبيهم ؟

على أنه من الخطأ مع ذلك الاعتقاد بأن عدم نجاح الرأسمالية الرأبىة سيكولوجيا يرجع فقط وبكل بساطة لسوء الترويج لها إعلاميا أو لعدم تمثيلها مع القيم - بل بالأحرى للانقياس - الرائجة الآن . فالأمر يرجع أساسا إلى كون التيارات الفكرية والقيم التى انبثقت منها تقابل بالتجاهل على نطاق واسع أو بالمعارضة .

فدور التحالف الاجتماعية للكائس فى إعداد « اقتصاد السوق الاجتماعى » ، الذى جمع أساسا بين تأثير الكاثوليك داخل الحزب الديموقراطى المسيحى ، وتأثير البروتستانت داخل الحزب الاشتراكى الديموقراطى ، دور مجهول . وهذا الجهل مثير حقا للدهشة

خاصة وأن السلطة المنوطة للكاتوليكية تمزقت من عهد البابا يوحنا الثالث والعشرين حتى عهد البابا يوحنا - بولس الثاني ، مع تعمق التمايم الاجتماعية للكنيسة باكتشافها وتقديرها لوظيفة المنشأة الخلاقة . وجدير بالملاحظة أن من بين العناصر التي تقرب البلدان الرابنية من البابان التشابه الكبير فيما يتعلق بالوظيفة الجماعية للمنشأة ، وكذلك التشابه بين الفلسفة الكونفشيوسية والفكر الكنسي بخصوص تنظيم المجتمع . وظل ذلك مجهولا هو أيضا . ومع ذلك فإن « فراغ » مابعد الشيوعية يدعو المسيحية الاجتماعية إلى استرداد الدنامية والتفوق اللذين ظلا محصورين إلى حد كبير منذ جيل في إطار البلدان الرابنية .

والتيار الاشتراكي الديمقراطي المربض ، في أوروبا على الأقل ، ليس غريبا عن نموذج الاقتصاد الاجتماعي للسوق ، رغم المعارضة التي يلقاها . بل يمكن القول ، على غرار بير روزنثالون ، أن ماسميته في هذا الكتاب النموذج الرابني ليس بعيدا للغاية عن التطلع إلى المثل الأعلى الاشتراكي الديمقراطي بعد تحديثه وتعميله ، بيد أن الاشتراكية الديمقراطية التي قدمت البلدان الاسكندنافية ، وخاصة السويد ، خير تجسيد لها ، تتفقر بسرعة على الصعيد الفكري . والواقع أنها فقدت جانبها كبيرا من حيويتها منذ عشرين سنة بعد أن استسلمت للانحراف نحو نوع من العمالية البيروقراطية الكسولة . فردا على سؤال وجهه زائر لمدير مصنع سويدي : « كم عدد من يعملون هنا ؟ » أجاب قائلا : « النصف تقريبا » . ومن هنا أصبحت معدلات الفائدة ، والتضخم ، والاستثمار غير متلائمة مع مقتضيات المنافسة الأوروبية .

وقد أدرك السويديون ذلك وراحوا يصلحون بطريقةهم الخاصة التوازنات الاقتصادية الكبرى في نهاية الثمانينات ، إلى حد ما كما تصرف قبلهم العديد من الاشتراكيين الأوروبيين : بينتوكراسكي في إيطاليا ، وفيليه جونزالس في أسبانيا ، وماريو سوارس في البرتغال ، وبالأخص ميتران في فرنسا .

وهل ستمتعيد الاشتراكية الديمقراطية عنفوانها ؟ هذا غير مؤكد خاصة وأنهما عانت بشكل خطير من التفقر الشديد ، بل والانهايار الذي حل باشتراكية الدولة .

فراغ كبير في الشرق

لن أتوسع هنا فيما سماه فرانسوا فوريه «لغز تحلل الشيوعية» (مذكرة مؤسسة سان سيمون في أكتوبر ١٩٩٠) ، أى فى تلك الهزة الأيديولوجية العنيفة ، الغريبة وغير المتوقعة والتي لم تنته بعد من حصر كافة عواقبها . وقد نوه فى بداية هذا الكتاب بأن ذلك التحلل يترك الرأسمالية بشكل خطير فى مواجهة نفسها . ويلمح ذلك التحلل الضوء فى نهاية الأمر على الفترة التى أسمى إلى توضيحها فى صفحات هذا الكتاب . فنهاية الشيوعية و المواجهة بين الشرق والغرب لا تسجل فقط انتصار نظام (ليبرالى) على نظام (حكومى) . فهذا السقوط يجر معه فى دوامة هائلة مجموعة كبيرة من الأفكار ، وردود الأفعال ، والحسابات ، والتحليلات التى ما كانت تستحق أن تزول بأكملها . وما لاشك فيه أن التاريخ سيجرى فى المدى الطويل عملية فرز . وبحب أن نعترف بأن هذا الفرز لم يتم بعد .

والواقع أن هذا الفراغ المفاجئ الذى حلّ بشرق أوروبا أشبه إلى حدّ ما بحمولة فوق باخرة العالم ، تفككت أربطتها فجأة فمالت بالباخرة على جانب واحد . فالأمر لا يقتصر فقط على سقوط الشيوعية بصيغتها الستالينية أو البيروقراطية بشكل لم يعد من الممكن تداركه ، بسبب ذلك القشل التاريخى ، بل إن كل ما يرتبط من قريب أو بعيد بالمثل الأعلى الاشتراكى الإصلاحى أو الاجتماعى بيساطة ، قد تعرض هو أيضا للأذى بلا جريئة .

ونحن أن نقىس مدى فداحة هذا الإقصاء الذى لا يمكن وقف تياره الذى لا تعوزه حاليا التفاصيل . ففى بلدان أوروبا الشرقية وحتى فى الاتحاد السوفيتى ، استهلكت تماماً بعض المفردات الدارجة فى اللغة وتضررت نتيجة لتجنيدها تحت راية الشيوعية ، حتى أن أحدا لم يعد مستعدا لاستخدامها . وينطبق ذلك مثلا على كلمات مثل « الحزب » و« الجماعة » و« العاملين » . ولذا فضلت أغلب الأحزاب السياسية التى ظهرت من جديد فى أوروبا الشرقية أن تطلق على نفسها تسميات مثل « المنتدى » (تشيكوسلوفاكيا) ، و« التحالف » (المجر) ، و«الاتحاد» (بولندا) . وعينا سنحاول العثور فى الصحافة الديمقراطية المجرية أو التشيكية عن أى ذكر لكلمات الماضى - العاملين ، الخطة ، الأهداف الاستراتيجية - التى دفنت مع النظام نفسه .

وبالطبع لم نصل إلى هذا الحد في الغرب فيما يتعلق بمفردات اللغة . ولكن ليس من المؤكد أن عواقب الاندحار الشيوعي تختلف أساسا عن ذلك بالنسبة للأفكار . فهناك مفاهيم مثل الحد من ضروب اللامساواة ، وحقائق مثل التقاية ، وتطلعات مثل الانضباط الجماعي ، ومؤسسات مثل الخطط أو حتى الضريبة المباشرة ، ومراجع مثل الاشتراكية الديمقراطية ، أصبحت كلها تحمل ضمنيا علامة « ناقص » ، وبشر الشكوك . لقد تسبب إذن « الفراغ الكبير » في فراغ كبير عندنا لدى اليسار واليسار الوسط نتيجة لما يسمى التطور الجدلي للأفكار .

لقد أصيبت الحياة السياسية الأوروبية من وجهة النظر هذه بشلل نصفي . وحل الفتور الحتمي باليسار . وتذكرنا هذه الظاهرة ، ولكن بعكسها ، بما جرى عندنا غداة التحرير . فقد أدى تراطوء جزء في اليمين الفرنسي مع حكومة فيشي والتعاون مع العدو إلى التنصل لأمد طويل من تلك التوجهات السياسية والثقافية بل والأدبية . وهكذا تمتع اليسار لمدة ثلاثين سنة تقريبا ، باحتكار فعلى عم الثقافة والجامعات .

أما اليوم فقد أصبح اليسار ، بل وحتى الوسط ، يتما ومُعاقبا ومحروما من مراجعه وقضاياه . أى أنه تم دفعه نحو ظلمات الغفل التاريخي . ولم تمس هذه الظاهرة فرنسا وحدها . فقد انتقل مركز الثقل السياسي في أوروبا اليوم نحو التوجه المحافظ الصريح أو المتوارى .

وبالطبع يستفيد النموذج الأمريكي الجديد ، الذي يُعتبر الصيغة القوية والمتشددة للرأسمالية ، من ذلك التحول الهائل . وعلى العكس فإن النموذج الرايبي المشيع بالأفكار الاجتماعية والقريب الصلة بالاشتراكية الديمقراطية ، يصطدم بشكل مباشر بالتوجهات الجديدة الليبرالية المتطرفة .

وفضلا عن ذلك يبدو النموذج الأول عفا وشغافا وغير متساهل ، ومحترقا حقا . أما النموذج الآخر فهو معقد ومتع إلى حد ما ، ومعتم إن لم يكن غامضا ، ويخلط في نهاية الأمر بين المتطلبات الاجتماعية والمقتضيات المالية ، وبين تراث الماضي والتطلع إلى المستقبل ، بنوع من الهوية الحسنة النية ، مما أفقده « جاذبيته » . ولكن لن بعضى وقت طويل حتى ينعكس على نطاق واسع ويحف لابتكارين بما جرى في شرق أوروبا ،

ذلك الصدع القائم بين الأغنياء الجدد والفقراء الجدد الذى يتميز به المجتمع الأمريكى اليوم . وعندئذ سيتعين إبداء الاهتمام بتلك « الرأسمالية ذات الوجه الانسانى » ، كما ظهرت بوادر ذلك فى بولندا ، وهى تلك الرأسمالية التى أحاول أن أعددتها إجمالاً وبشكل تقريبي على أنها النموذج الرأبى .

والنجاح السيكولوجى والإعلامى والسياسى الذى أحرزته الرأسمالية الأمريكية ليس مفارقاً إلى ذلك الحد الذى قد تصوره فى الوهلة الأولى . بيد أنه ترتب عليه تأثيرات ضارة . فعندما «تستورد» تلك الرأسمالية الأمريكية ، وتعبّر المحيط الاطلنطى لتتغلغل فى النموذج الرأبى وتغوى برطانياً أو تجعل فرنسا تستسلم للأحلام ، فإنها لا تخضّر معها «مضاداتها» التى تحدد بقر ما من تجاوزات «قانون الغابة» ومنها الشرعية الشديدة التدقيق ، والأخلاق المستوحاة من العقائد الدينية ، والروح الوطنية وعقلية المشاركة ... إلخ .

والخلفية الثقافية فى أوروبا وفى أى بلد من النصف الجنوبى من الكرة الأرضية مختلفة عن الخلفية الثقافية الأمريكية . فالكوابح والموازنات والتصحيحات التى يمكننا أن نلاحظها فى الولايات المتحدة ، لا توجد أو لا تعمل بنفس الطريقة . ولذا فإن صيغة الرأسمالية الأمريكية «المصدرة» التى يكن لها الاحترام بعض الليبراليين المتطرفين فى أوروبا ، قد تبين أنها أشد قسوة وأقل توازناً وأشبه «بالغابة» بقدر أكبر من الصيغة الأصلية . وتطبيقها بلا حذر أشبه بالدواء الشديد المفعول الذى يراد استخدامه دون توفر المضادات التى تدرأ آثاره الجانبية . وبلدان شرق أوروبا معرضة لخوض تجربة من هذا النوع من النقل اللفظ .

عاشت الشركات المتعددة الجنسيات |

بيد أن هناك استثناء هاماً بالنسب للاتجاه الجديد الذى يؤدى إلى تغلب النموذج الأقل إنجازاً . وهو يتعلق أساساً بالشركات الكبرى المتعددة الجنسيات . وتلك مفارقة حقاً . فهل هناك ما هو أمريكى أكثر من أمريكان اكسپرس ، وكوكا كولا ، وسينى كورب ، وكولجيت ، وفورد وآى . بى . ام . أو مكدونالد ؟ فهى جميعاً تابعة من حيث المبدأ للنموذج الأمريكى . ولكن إذا نظرنا إليها عن كثب لوجدنا أن الوضع

مختلف تماما : فالشركات الأمريكية الكبرى المتعددة الجنسيات مختلفة عن النموذج الأمريكي الجديد فى مسألتين أساسيتين :

فقد تطورت تلك الشركات أساسا عن طريق نموها الداخلى من خلال مشروع صناعى يعتمد على الابتكار التكنولوجى أو التجارى . فهى لم تكف إذن عن التفكير على المدى البعيد ، وهى التى ابتكرت التخطيط فى إطار المنشأة ، ونجاحها فى هذا المجال أدى إلى إضافة التخطيط للمنشأة إلى المناهج الدراسية فى معاهد إدارة الأعمال .

كما أن هذه الشركات اضطرت إلى اختيار عاملين من العديد من البلدان وتدريبهم حسب مفاهيم إدارية متماكة ، وثقافة خاصة بالمنشأة ، حتى تتمكن من الانتشار فى كافة القارات . وهذا لا يتم بين عشية وضحاها . ولذا تضطر هذه الشركات المتعددة الجنسيات إلى تركيز الجانب الأساسى من سياستها على العلاقات الإنسانية خارج سوق العمل ، وعلى توفير التدريب المتواصل للعاملين لديها وضمان استمرارهم وتقديمهم فى عملهم .

وتتنمى الشركات الأمريكية الكبيرة المتعددة الجنسيات بالأحرى من هاتين الزاويتين ، إلى النموذج الرأبى لا إلى النموذج الأمريكى الجديد .

ولنلق نظرة الآن على الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية الأصل ، ومنها على سبيل المثال باير ، ونسلة ، ولورéal ، وشلومبرجر ، وشل . وهى تتميز بنفس سمات الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات بل وأكثر .

وستحق حالة شركة شل أن ننوه بها لأسباب ثلاثة : أولا ، كان من المفترض بشكل طبيعى ، أن تكون معوقة منذ نشأتها لأنها تخضع بنسبتي ٦٠ و ٦٤ للمصالح الانجليزية والهولندية . وهذا التوازن المالى التقريبي يعتبر عادة عامل عجز . ومع ذلك فقد ارتقت شل إلى المرتبة الأولى فى أرباحها العالمية . ويرجع ذلك أساسا إلى امتياز تنبؤاتها الاقتصادية . وقد اتضح لى أن اقتصادى شل ربما كانوا الوحيدين فى العالم الذين توقعوا الصدمة البترولية قبل وقوعها بسنوات ، واستطاعوا اقتناع قادتها برسم استراتيجيتهم على أساس ذلك التنبؤ . وأخيرا ، فرغم أن شل من أصل أوروبى ، إلا أنها تمسكت دائما بقواعد أخلاقية صارمة بشكل خاص ومقبولة من العاملين لديها .

ومجموع الشركات الأخرى المذكورة آنفا يتميز بمسنتين مشتركتين تهيئان للمستقبل آفاق توليفة أفضل تجمع بين نموذجي الرأسمالية .

فهما كانت قوة هذه الشركات ، إلا أنها ظلت بمأمن من القوانين الكونية لبيولوجيا المنظمات التي تقضى بأنه كلما تضخمت وتقدم بها العمر ، كلما زادت احتمالات ترهلها بسبب الطفيلية البيروقراطية لقيادتها المفرطة العدد ، وانحصار الحافز لدى العاملين في تلك الشركات الكبيرة الضخمة .

لماذا كان وضع الشركات المتعددة الجنسيات استثناء بالنسبة لتلك القاعدة ؟ لأنه بالرغم من قوتها إلا أن أسهمها المطروحة في البورصة تجعلها نابعة لسوق المال التي تعتبر مدرب الأبطال الصارم والحافظ الأمثل على اللياقة الاولوية . بل إن تزايد قوة هذه الشركات وتوسعها فسي نموها وتكاثر حاجاتها إلى الاستثمار ، والملازمة بالتالي إلى زيادة رأسمالها في البورصة ، يفترض أن أصحاب الأسهم فيها أناس محظوظون .

ومع إن الشركات متعددة الجنسيات نابعة لسوق المال إلا أنها لا تخضع لنزواته : فرأسمالها موزع دائما على نطاق واسع ، ولا يملك أى مساهم نصيبا يمنحه قوة خاصة . وبالأخص فإن الحجم المالى لتلك الشركات يبلغ حدا يحميها من أى غارة خارجية وأى عرض علني للشراء . ويستمر ذلك ، من حيث المبدأ ، طالما ظلت مردوديتها مصانة وتزايد العائد الذي توزعه على أصحاب الأسهم .

ورغم أن متطلبات السوق الطبيعية تلاحقها كل يوم ، فهي تظل رابطة الجأش في مواجهة تقلباته الاعتيادية . وبوسعها ، بل وتوجب عليها أن تكرر كل منها كافة جهودها لتطوير استراتيجيتها الصناعية على نطاق كل القارات ، وعلى المدى البعيد . وتتولى تلك المهمة نخب تقدرها وتوزعها في مختلف أنحاء العالم . والواقع أنها بقدر ما تتمكن من أن تصبح حقا متعددة الثقافات ، بقدر ما تحقق نموا متعدد الجنسيات فعلا . وبينما يميل النموذج الرأبني إلى التقليل من شأن الدور المنشط للسوق المالية ، فإن الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات تقدر إسهامه في تحقيق نجاحاتها .

والشركات المتعددة الجنسيات ، سواء كانت أمريكية أو أوروبية الأصل ، تقدم ، من خلال تلك السمات ، صورة لتركيبية أفضل تتجاوز في آن واحد احتمالات الحماية المتضمنة في الرأسمالية الرأبنية، ومخاطر الإدمان المالى لدى الرأسمالية الأمريكية الجديدة.

الدرس الثاني الذي تقدمه ألمانيا

لعلنا نذكر « الدرس » الأول الذي قدمته ألمانيا ، ألا وهو التحالف المفارق والنموذجي بين الإنجاز والتضامن الذي يتميز به اقتصاد السوق الاجتماعي . (الفصلان الخامس والسادس) . بيد أنه يتعين أن نعترف بأن هذا الدرس لم يستوعب إطلاقاً ، بل ولم يتم تدريسهم . وعلى العكس كانت ألمانيا تتعرض في نهاية الثمانينات للمزيد من الانتقادات لسياستها الاقتصادية التي كانت تطمس مزايا نموذجها .

وقد تلقت تلك الانتقادات ضربة قاضية في عام ١٩٩٠ عندما تمت عملية توحيد ألمانيا على يد المستشار هلموت كول . ولعله لم يحدث أبداً في تاريخ العالم مثل هذا التحدى الكبير من الإنجازات الاقتصادية من أجل التضامن السياسى والاجتماعى . فعندما تجاسرت ألمانيا وتصدت لهذا التحدى ، بنموذجها الرأبى ، خاضت تجربة نموذجية حقا على الصمد الأوروبى بل والعالمى .

كبش فداء التحجر الأوروبى

خلال الثمانينات ، فى عهد الريحانية - المتشربة بالتأفة ، كان النموذج الألمانى لا يلقى اهتماما كبيرا . وكان هناك ميل إلى اعتباره آلية قديمة ، لامتقبل عظيما لها ، نلحق الأضرار بشركاء ألمانيا الاتحادية والأوروبيين بسبب تحفظها وروحها التقليدية . وكان يوجه إليها بالذات نوعان من العتاب :

١- كانوا يلقون عليها مسؤولية أسباب الفتر الذى يعانى منها الاقتصاد الأوروبى ، أى التحجر الأوروبى الشهير . فمنذ الصدمة النفطية الأولى فى ١٩٧٤ كانت أوروبا عاجزة عن استعادة معدل النمو الذى عرفته منذ ١٩٤٥ ، طوال «السنوات الثلاثين المجيدة» . والواقع أن معدلات نمو الاقتصادات الأوروبية انخفضت بصفة عامة إلى نصفها . أما

الأمريكيون واليابانيون فلم يواجهوا مثل هذا التردى ، فقد ظلت اقتصادياتهما تنمو وإن كان بمعدل أقل قليلا ولكنه متقارب نوعا ما . وباستثناء السنوات التى أعقبت الصلدين النفطيتين مباشرة ، ظل معدل العمالة مرضيا بل وتحسن بشكل ملحوظ فى الولايات المتحدة .

وفى أوروبا التى بدأ أنه محكوم عليها بالركود ، فقد تحول تحجرها العضوى إلى حالة نفسية كان يشار إليها عادة فى ذلك العهد بالتشاؤمية الأوروبية .

وعلى أساس اتهام موجه بالأخص إلى ألمانيا ، قدمت تفسيرات عامة من بينها :
المصير الذى لامر من أن تلقاه الأمم التى دبت فى جسدھا الشيخوخة ، والرعاية الاجتماعية بمقتضياتها التى شلت الإنتاج ، وتقلص دينامية العاملين والنخبة ... إلخ .
وكانوا يأخذون على ألمانيا عادة تقاعسها عن أداء دورها كقاطرة اقتصادية فى صفوف الوحدة الاقتصادية الأوروبية . وكان يقال إن الألمان لا يميرون أى اهتمام بمصير جيرانهم ويكتفون بمعدل نمو يبلغ حوالى 2% ، وهو ما يكفهم لتأمين ازدهارهم وذلك لسببين :

- كانت ألمانيا تواجه تناقص عدد سكانها مما يجعل تحقيق نمو متواصل أقل إلحاحا وكانت نسبة الذين تعدوا الخامسة والستين من عمرهم ، أعلاھا فى العالم الغربى ، شأنها فى ذلك شأن السويد . كما أن الإسقاطات الديموغرافية كانت تبين أن هذه النسبة ستجاوز 25% من السكان فى عام ٢٠٣٠ . وهذا الوضع يعنى أن تكون الحاجة أقل إلى توفير فرص عمل جديدة ، وإقامة مرافق عامة (دور حضانة ، مدارس ، جامعات ، مساكن ...) وإشباع متطلبات جديدة . فما جدوى الحرص إذن على مواصلة تحقيق معدل نمو مرتفع فى مثل تلك الظروف ؟

وبالمقارنة مع ذلك ، كانت فرنسا تواجه ضرورة استقبال الأجيال الجديدة فى أعقاب الانفجار السكاني ، والسعى إلى المزيد من النمو الإضافي يتيح خلق فرص عمل وتنميط المنشآت التى لاغى عنها ، وتوفير إمكانية التمتع بمستلزمات المجتمع الاستهلاكي لكل هؤلاء المواليد الجدد الذين صنعوا تمردات مايو ١٩٦٨ !

العملة القوية أعيروا !

وبدا من خلال هذا المنظور أن التباطؤ الاقتصادى الناجم عن الانحسار الديموغرافى قد تقاوم إلى حد ما نتيجة لإرادة التمسك بحزم بالتعاليم المالية المستقيمة . فمن المعروف

أن الألمان توارثوا تاريخها مقننا شديدا للتضخم الذى كان مصدر كل مصائب خرة ماقبل الحرب ، والمسؤول جريئا عن وصول النازية إلى السلطة . وعلى أى حال ، فإن ميثاق تأسيس البنك المركزى الألماني التابع من الإصلاح النقدى فى عام ١٩٤٨ ، يلزم السلطات المالية بتأمين استقرار المارك . ثم إن الفشل المريع فى نهاية السبعينات كان لايزال ماثلا فى الأذهان فحما وراء نهر الراين . ففى تلك الحقبة كان الألمان قد رضخوا لمطالب شركائهم الأوروبيين الغربيين الذين راحوا يضغطون عليهم ليقوموا بدور القاطرة .

وأخيرا ، كانت ألمانيا تنوى الحفاظ على عملة قوية للاستفادة من مزايا تلك السياسة التى وضحتها فى الفصل السادس . فهذه السياسة تقضى بإعطاء الأولوية فى الأجل القصير للتوازنات المالية الكبرى على حساب التنمية الاقتصادية بنية تعزيز تلك التنمية فى الأجل المتوسط . فالمطلوب أولا الحد من عجز الميزانية ورفع معدلات الفائدة إذا استدعى الأمر ذلك ، لتجسيم التضخم والحفاظ على استقرار المارك الألماني . وقد واصل الألمان استفادتهم من ذلك الانضباط الصارم .

وقد وجهت إليهم آنذاك لهمة انتهاج سياسة نقدية قوية بسبب ضعفهم الديموغرافى . وكانت بقايا المفاهيم الكينزية التى ظلت قائمة فى القارة الأوروبية ، ومتخفية فى المملكة المتحدة وراء الفضائل النقدية الزائفة للتاشية ، كانت لاززال توحى بأن التنمية الاقتصادية تتطلب قدرا من التسامح النقدى . وكان ذلك الانتقاد حادا بالأخص وسط الشركاء الأوروبيين الذين كانوا يواجهون بطالة واسعة النطاق ونموا سكانيا يقتضى توفير فرص عمل أكبر . والواقع أن التشدد الألماني كان ينتشر وسط الوحدة الاقتصادية الأوروبية عن طريق النظام النقدى الأوروبى . وقد سبق لنا أن رأينا أن نظام التبادل الثابت للعملات ، حيث تكون حرية تنقل رؤوس الأموال كاملة ، لايتيح الاستقلال للسياسات النقدية . ففى هذا الإطار لايتطرح أى بلد أن يحيد بثبات عن الاتجاه العام لمعدلات الفائدة. فلو خفض معدلاته من جانب واحد ، هاجرت رؤوس الأموال من أجل إيجاد عجز بقدر أكبر ، مما سيؤدى بالتالى إلى انخفاض قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى . والواقع والاختيارات النقدية للبلد الأقوى الذى يملك النقد القائد ، تنتقل إذن إلى الأعضاء الآخرين فى النظام النقدى الأوروبى . وهكذا فرضت الارثوذكسية الألمانية نفسها على جيرانها عن طريق معدلات الفائدة .

وفى هذه الحقبة نذ بعض شركاء ألمانيا بتمتتها ، آخذين عليها تكديس فوائدها التجارية واستغلالها قوة نقدها « لفرض إرادتها » .

غير أن حدة تلك الانتقادات خفت مع التقدم الذى أحرزته على الصعيد الاقتصادى نفس هذه البلدان ذات الميول التضخمية تقليديا ، وذلك عن طريق التزامها بمقتضيات النظام النقدى الأوروبى . وكان هذا التقدم ساطعا بالأخص فى البلدان اللاتينية التى يحكمها الاشتراكيون : فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال . وكثيرا ما أشارت الصحافة الانجلو - ساكسونية إلى بصر بيريجوفوا ، وزير المالية الفرنسى على أنه الرجل الذى يرمز إلى الفرنك القوى !

٢- وكانت اللامعة الثانية التى يأخذونها على ألمانيا تتعلق بالنموذج الألمانى نفسه . فعلى سبيل المثال كانت الانتقادات توجه بشدة إلى جمود هياكلها الصناعية والمالية ، وبالأخص من جانب الذين بهرمهم النموذج الأمريكى الجديد «بخطاته» فى البورصة ، وحمى عروض الشراء العلنية ، وأحلامه الشاملة ، وعمليات إعادة تشكيل البنيات العنيفة .

وكانوا يرون أن النموذج الألمانى لم يعد قادرا على الصمود أمام المقارنة . فسوقه المالية ضيقة وفاترة ، ومجموعاتها الصناعية لا تزال أسيرة رأس مال متعلق على نفسه . أما اقتصاد السوق الاجتماعى ، المسئول عن ذلك الجمود ، فقد فات أوانه فى نظرهم . بل إن بعضهم تنبأ بحمية تفهقر الاقتصاد الألمانى وحلول الضعف بمنشآت ما وراء نهر الراين . ولازلت أحمل ذكرى أليمة من جراء ذلك التيار الفكرى . كنت أراسر مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية فى باريس ، الذى كثيرا ما كان يحير ، وبالأخص فى الولايات المتحدة ، أحد أحسن المعاهد من هذا النوع ، وذلك بفضل فرقه ومجموع مديره المرموقين . غير أن المجلة العلمية لهذا المركز نشرت مقالا يثير عنوانه اليوم الإبتسامات الساخرة : «تصفية الصناعات من صميم النموذج الألمانى» .

وبصفة عامة كانت الصورة التى يعرضونها عن ألمانيا أنها بلد تأس يعتمدون على إيرادات فوائدهم ولايهمهم إلا الاستفادة الأتانية بثرواتهم . وكان معدل استهلاك الفرد فى عام ١٩٨٥ الأعلى فى أوروبا بما يعادل لمائة ألف دولار فى السنة . وعلى عكس ما كان يجرى فى كل مكان آخر ، كان معدل الادخار يميل إلى النمو . أما الميزان التجارى فكان يحقق الرقم القياسى الواحد تلو الآخر حتى أنه سجل فائضا بلغ ١٣٠ مليار

مارك الماني . وإذا بالمانيا هذه الراضية بنجاحاتها وبأسباب راحتها تستقبل إعادة ترحيدها ، وكأنها صدمة كهربائية .

الصدمة الكهربائية التي أحدثتها إعادة التوحيد

ما كان أحد يتوقع أن يكون رد فعل المانيا بمثل تلك السرعة والعزيمة في مواجهة ذلك التحدي السياسى والاقتصادى المزدوج المتمثل فى سقوط سور برلين . ولكى يتصور المرء مدى جسامه ذلك التحدى ، ما عليه إلا أن يتذكر دواعى القلق والتساؤلات التى أعارتها فى بداية الأمر مسألة إعادة التوحيد .

فعلى الصعيد الداخلى ، وبعد انقضاء موجة الحماس الوطنية المعارمة ، أبدى العديد من الألمان الغربيين تخوفهم من أن يكلفهم أبناء عمومته فى الشرق الكثير ، وأن ينالوا فى نهاية الأمر من مستوى معيشتهم . فما هو مصير نظام التأمينات الاجتماعية الذى لانقل فعاليته عن سخائه ؟ وبدأت تظهر ردود الفعل المتشككة مع وصول ٧٠٠ الف من اللاجئين من الشرق فى غضون بضعة أسابيع .

وكان هناك نخوف أيضا من العواقب السياسية لعملية إعادة التوحيد . والواقع أن العديد من دواعى التشكك كانت تخوم حول المعالم السياسية لألمانيا فى المستقبل . هل لن يتقلب عليها التوحيد الذى يقدم عليه هلموت كول ضد حظه ؟ لقد كان المسيحيون الديمقراطيون يمينيين تماما عن ضمان استمرارهم فى السلطة فى المانيا الموحدة ، خاصة وأن كافة عمليات جس نبض الرأى العام تبين أن الاشتراكيين الديمقراطيين سيكونون المستفيدين الرئيسيين من العملية . بل أن إعادة التوحيد كانت لفترة ، خلال صيف ١٩٩٠ ، أكثر شعبية فى فرنسا منها فى الجمهورية الاتحادية الألمانية !

وعلى الصعيد الدولى لم تكن دواعى القلق وعدم الثقة أقل . وكان الألمان يدركون تماما الجرح العميق الذى قد تثيره لدى شركائهم الأوروبيين احتمالات هيمنة عملاق جديد فيما وراء نهر الراين بسكانه البالغ عددهم ثمانين مليون نسمة ، على الوحدة الأوروبية .

وكان التوازن الأوروبى فيما بعد الحرب يعتمد فى الواقع على التقسيم الذى تم بمقتضى اتفاقيات بالتا ، وتقسيم المانيا ، الدولة الكبرى المدحورة . وكان وجود دولتين

المائتين ضمنا لاستمرار الوضع القائم الذى نشأ عن المواجهة بين المعسكرين ، خاصة على الصعيد العسكرى . ففى المجال النووى ، كانت الترسانات الاستراتيجية للدولتين الكبيرتين ، أى ذلك «التكافؤ» الحقيقى أو المفترض ، يضمن توازن الرعب . وعلى المسرح الأوروبى كانت الصواريخ المتوسطة المدى (برشينج من جهة ، وإس إس ٢٠ من الجهة الأخرى) تؤصل نظرية الردع وتؤمن العدول عن استخدامها فى أراضى القارة الأوروبية . فى مجال السلاح التقليدى كانت قوات حلف شمال الأطلسى وقوات ميثاق وارسو تدرّب وتجهز من أجل خوض حرب فى وسط أوروبا . وكان كل من المعسكرين يجهز الرجال والمصفحات والطائرات والمدافع بالقدر الضخم الكافى لى يظل خطر الصدام بين الجبابرة قائما وحائلا فى الوقت نفسه .

وعلى أى حال كان الألمان يشعرون أنهم أول المنعنين بالنزاع المحتمل . أولا لأن رعاياه ستدور حتما فى أراضيهم ، وثانيا لأن جيش المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية كانا فى الصف الأول . ومن هنا نبعت الحركة المسالمة بمزيد من القوة فى المانيا الاتحادية ، وكانت تلك المسالمة القومية بمثابة المقابل العسكرى «للأمانية» الاقتصادية التى أشرت إليها آنفا .

وهكذا أصبح ذلك التوازن المطمئن نسبيا مهددا بأن يتقلب رأسا على عقب من جراء إعادة التوحيد . وكان التساؤل يدور ، مشوبا بقدر من القلق ، حول مصير المعسكرات والاستراتيجية العسكرية والجيش والترسانات . وباختصار كان هناك إحساس عام بأن إعادة التوحيد هذه مصدر قلق بل وتهديد . أما موقف المانيا الجديدة الموحدة فى المستقبل فكان لا يكف هو أيضا عن إثارة مشاعر القلق . ألم تكن المانيا راسخة الصلة بالغرب من خلال نظامها الرأسمالى ، ومنجذبة بقوة نحو الشرق عن طريق السياسة الشرقية (OSTPOLITIK) التى قررها فىللى برانت فى بداية السبعينات ؟

ولكن مخاوف شركاء المانيا لم تكن أقل حدة فيما يتعلق بالاقتصاد . وكانت ذكرى المانيا الكبرى تثير بعض الجوع فى بروكسيل ، وراح كل بلد أوروبى يتصرف بطريقته الخاصة . فعمد الإنجليز إلى توثيق صلاتهم مع أنباء عموماتهم فى أمريكا وداعبتهم أحلام عقد اتفاق ودى جديد . واستلهم الفرنسيون ذكرى السياسة الفرنسية الروسية القديمة لى يقدموا تحالفا عكسيا .

والحق أن العديد من المعقات الاقتصادية كان يلوح فى الأفق ويعترض طريق إعادة

التوحيد . وكانت التكلفة المتوقعة التى قدرها أولا هـ . سيرت بما يتراوح بين ٦٠٠ و ١٢٠٠ مليار مارك، تبدو باهظة حتى بالنسبة لبلد مثل ألمانيا الاتحادية. غير أنه كانت هناك المواقب الاقتصادية الكبرى التى تستحق فعلا التخوف منها. فتمويل إعادة التوحيد يتطلب اللجوء إلى الأسواق المالية على نطاق واسع، مما يستبب فى توترات جديدة فى معدلات الفائدة فى ظل ظروف تميزت بانخفاض الادخار وتزايد الحاجة إلى رؤوس الأموال . وقد تؤدي عملية السحب الهائلة من الأسواق لحساب الألمان إلى عزوف رؤوس الأموال الأجنبية عن استثمارها فى بلدان أخرى أقل مكانة أو توظيفها فى مجالات أقل أمنا .

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع حرارة الاقتصاد الألماني نتيجة تزايد الطلب الذى سينهات عليه مواطنو ألمانيا الديمقراطية السابقة ، قد يؤدي إلى انطلاق التضخم ، فى الوقت الذى يعاني فيه الاقتصاد الدولى من التوترات التضخمية المستمرة . فالمعجز الهائل فى أمريكا ، وحجم الأموال السائلة المتداولة ، وارتفاع معدلات استخدام القدرات الإنتاجية معولة عن ذلك . وأما مقتنع منذ بداية منتصف الثمانينات أن اقتصاد البلدان المتقدم لم يعد مهددا بأن يتردى لمدة طويلة فى حالة تضخم شديد (١٠ ٪ فأكثر) . فانتشار آثار ذلك التضخم فى عهد المعلوماتية الشاملة بالأسواق سيكون من الشدة بالنسبة للتنافس بين المنشآت بحيث سيفسر ذلك فوراً عن اتخاذ إجراءات مضادة مقيدة . غير أن الكثيرين الذين لا يشاركون فى هذا التنبؤ كانوا يرون أن إعادة التوحيد ستكون بمثابة الشرارة التى قد تشعل النار فى «برميل الأسرار» .

وعلى الصعيد الاجتماعى أخيرا ، كان من الممكن التساؤل حول الطريقة التى سيتم بها امتصاص الفروق الشاسعة بين ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية . فإجمالى الأجور لكل فرد كان أكبر ثلاث مرات فى ألمانيا الاتحادية . ألم يكن هذا الفارق فى حد ذاته قابلا للانفجار ؟ خاصة وأن الأسعار كانت مختلفة تماما فى جزئى ألمانيا . فبعض الأسعار الجارية (الخبز ، البطاطس ، الإيجارات ووسائل النقل) أقل خمس مرات فى ألمانيا الديمقراطية، بينما كانت أسعار السلع المستهلكة على المدى الطويل (التلفزيونات ، الثلاجات ، الحاسبات الالكترونية) أعلى بما يتراوح بين الضعف والعشرة أضعاف. وهكذا سيواجه الألمان الشرقيون مصاعب كبيرة فى تلبية حاجاتهم الأساسية كما كان الحال من قبل ، كما أنهم لن يتمكنوا فى الوقت نفسه من الاستمتاع بما لذ وطاب

فى المجتمع الاستهلاكى . وكان كل ذلك محملا بالتهديدات .

وكانت هناك مصاعب أخرى غير حساية تنذر بالتفجر ، دون أن يحاول أحد أن يقلل من شأنها . وهى مصاعب ناجمة عن الاختلافات الثقافية بين الألمانيتين . وقد بين من دراسات واستطلاعات مختلفة للرأى جرت فى نهاية ١٩٩٠ أن أربعين سنة من الحياة فى عالمين مختلفين صقلت عقليات ، وحساسيات ، وأساليب معيشة مختلفة . فعلى الصعيد الدبنى مثلا اوضح أن ٢٧ فقط من البالغين أعلنوا أنهم ملحدون وذلك فى مقابل ٢٦٦ فى ألمانيا الديمقراطية السابقة . ونصف عامة كانت بعض المصطلحات والمفاهيم المستخدمة فى الغرب لا يفهمها الناس فى الشرق . وقد مرت وكالات الإعلان بتلك التجربة ودفعت ثمنها .

ويتضح من حصيللة كل تلك المشاكل مدى صعوبة التحدى الذى واجهته ألمانيا . والحق أن القليل من البلدان كان سيجسر على مواجهة هذا التحدى بمثل تلك العزيمة . ولعل العديد منها كان سيحاول معالجة تلك المشاكل تدريجيا . بل وقد يصاب عدد كبير منها بالشلل لحرصه على عدم إثارة موجات غضب والتسبب فى ارتباكات ودواعى بلبلة خطيرة للغاية . وكان خطر التورط كبيرا للغاية خاصة وأن أى إعادة توحيد كانت تتوقف على قبولها من جانب الاتحاد السوفيتى . ولذا كان يتعين الإسراع بجعلها غير قابلة للانتكاس قبل أن يحدث تطور فى موسكو - لا يزال محملا - قد يؤدى إلى عودة العهد الجليدى . وتدل المصاعب التى واجهها أنصار ميخائيل جورباتشوف ، فى نهاية عام ١٩٩٠ على أن تلك المخاوف لم تكن قائمة على غير أساس . وكان الألمان محقون فى القيام بالتصرف بسرعة ...

جسارة هلموت كول الرائعة

لقد اختار المستشار كول هذا السبيل عمدا ، ففاجأ الكل بموقفه هذا . إنها سياسة تتميز بالجسارة والسرعة أتاحت الفرصة للحكومة الألمانية للتصدى لكل العقبات التى تقف فى سبيلها .

وقد تم التغلب فوراً على العقبة الأولى المرتبطة بالأوضاع الدولية . فقد أفادت ألمانيا الموحدة منذ الرحلة الأولى أنها ستظل عضواً فى حلف شمال الأطلسى دون أن يتمكن

السوفيت الذين فوجئوا بهذا القرار من أن يواجهوا هذا الاختيار بالمقاومة ولو الرمزية . وفي الوقت نفسه حصل هلموت كول على موافقة الجيش الأحمر المرباط في ألمانيا الديمقراطية السابقة بأن يضع برنامجا لرحيله من البلاد دون خسائر أو ضجة ، حسب مواعيد محددة ، ولقاء مساعدة مالية . وقد كلف ذلك ألمانيا ١٢ مليار مارك ، وهو ليس بالثمن الباهظ لذلك النوع من « التحرر » المكسرى . وهكذا وباختصار انتصر المارك على الدبابات والمدافع .

أما التحفظات الأوروبية فقد تمت تهدتها في مدة قياسية ، فقد فوجئ شركاء ألمانيا فعلا بالسرعة الخاطفة لخطوة كانت بون هي التي نظمتها في الواقع ، وعجز الشركاء عن التحكم فيها . فقد بذلت الدبلوماسية جهودها لتبديد المخاوف ، وبالأخص المخاوف الفرنسية ، بالإعلان رسميا عن تمسكها بالوحدة الأوروبية . وهكذا تم بسرعة تدارك تسلط فكرة « ألمانيا العظمى » التي طالما تناولتها الأقلام بإسهاب .

وعلى الصعيد الداخلي ، خابت آمال خصوم هلموت كول السياسيين الذين بنوا آمالهم الانتخابية على إعادة التوحيد . فقد نزلت بهم هزيمة سياسية قاسية خلال الانتخابات الأولى التي تم إجراؤها في ألمانيا الديمقراطية السابقة في الوقت الذي كانوا يتقهقرون فيه في الغرب ، إذ تغلب التحالف المسيحي الليبرالي على نطاق واسع في الاقترعين ، مما وفر للأحزاب الحاكمة أغلبية مرهقة .

وإضافة إلى جسارة هلموت كول ، بذلت سلطات ألمانيا الاتحادية جهودا تضامنية لم يسبق لها مثيل . وكان العبء الملقى على عاتق المالية العامة (الميزانية الاتحادية وميزانيات المقاطعات وأجهزة الأمن العام) ثقيلا للغاية . وكانت التقديرات المقولة تؤمل على ١٢٠ مليار مارك سنويا على مدى خمسة أعوام ، أي ٦٠٠ مليار مارك . وقد تمت تغطية جزء من هذا المبلغ عن طريق « صندوق الوحدة الألمانية » الذي يبلغ رصيده ١١٥ مليار مارك . وبمعدل هذا المبلغ تقريبا الاستثمارات السنوية الألمانية في الخارج ، ولو أردنا مقارنة أخرى ، لكثت تمثل تقريبا يقل قليلا عن نصف إجمالي مدخرات العائلات . ولذا فإن الجهود المطلوب من دافعي الضرائب والمساهمين في الادخار سيكون ضخما ، اللهم إلا إذا تم اللجوء إلى الاقتراض الذي قد تترتب عليه عواقب خطيرة (زيادة عبء الاستدانة الذي كان سيصل إلى ١٠٠ مليار مارك سنويا ، وارتفاع معدلات

الفائدة ، واجتذاب رؤوس أموال دولية .. الخ) .

قد تم الآن تجاوز ذلك الاضراض ، والطبع لم يتمكن المستشار كول من الامتناع عن التلميح بأن إعادة التوحيد يمكن أن تتم دون أى زيادة فى الضرائب . ويتضح لنا هنا إلى أى مدى أثرت البديهة الأساسية الخاصة بالرأسمالية الأمريكية الجديدة ، ألا وهى تسلط فكرة معاداة الضرائب التى انطلقت فى كاليفورنيا فى عهد « الخنافس » ، وانتقلت عدواها إلى العالم بأسره ، حتى فى ألمانيا الاتحادية البلد القدوة للنموذج المقابل . فقد اضطر المستشار كول ، على عكس ما كان متصورا فى هذه الفترة المتميزة بالاندفاعية الوطنية الكبرى تأييدا للوحدة ، إلى مساندة هاجس معاداة الضرائب . غير أنه تعين عليه فى بداية عام ١٩٩١ إلى مطالبة البرلمان بفرض زيادات كبيرة فى الضرائب .

وتقدر الأموال العامة التى سيتم تحويلها من الغرب إلى الشرق خلال عام ١٩٩١ بـ ١٥٠ مليار مارك ، أى ما يبرو على ٥٠٠ مليار فرنك فرنسى ، وهو ما يعادل تقريبا كل ما ينقذه الفرنسيون على الصحة ، أو ما يبرو على ثلاثة أضعاف ضريبة الدخل العام فى السنة فى فرنسا . ومعنى ذلك أن ما خصص لهذه الميزانية هائل ، بل ولم يسبق له مثيل .

غير أن هذا المجهود استثنائى لاعتبار آخر . فبينما كانت اللامساواة تتزايد من جديد فى كل أنحاء العالم ، على غرار الوضع فى القرن التاسع عشر فى عهد الرأسمالية « المتوحشة » ، ظلت الأولوية الأولى فى بلد واحد فى العالم الحد من اللامساواة بين الأهل ، أما كانت التكلفة .

ولم تتم إعادة التوحيد فقط بالأموال العامة . فقد شارك القطاع الخاص هو أيضا فى العملية بفضل العديد من اتفاقيات التعاون التى عقدت بين المنشآت الكبرى أو المنشآت المتوسطة الحجم والصغيرة ، الألمانية الغربية ومنشآت ألمانيا الديمقراطية السابقة . وكان هذا التعاون ضروريا خاصة وأن انفتاح المنشآت الألمانية الشرقية على المنافسة واقع السوق أدبها إلى إفلاس عدد منها . وقد قدمت الهيئة التى تسلمت كافة المنشآت الألمانية الشرقية بنية خصصتها قروضا قدرها ٥٥ مليار مارك فى عام ١٩٩٠ . ويتعين أن نلاحظ أن نصف هذه القروض على الأقل لن يمكن تسديده . وستطلب عموما الجهد اللازم لإنهاء القطاع الخاص الجديد فى ألمانيا الديمقراطية سابقا استثمارات هائلة ، مستكفل بها المنشآت الغربية .

الجنوب الإيطالي أم النمر الخامس ؟

وما لا شك فيه أن هذا الجهد المالى الذى لا نظير له لشراء المانيا و ثلثها المنسلخ عنها ، والفلس تماما ، يدل بكل تأكيد على جسارة رائعة وسخاء شديد . غير أن المانيا تعلم جيدا أنه سيمرود عليها بالنفع وأن استعاب المانيا الديمقراطية السابقة سيحقق لها المزيد من النمو . بل إنها أصبحت القطب الرئيسى للنمو والاستقرار فى العالم . وهذا مكسب جاء فى وقته فى فترة الانكماش الاقتصادى العام . ومن المسير بالطبع تحديد النتائج المتوسطة والطويلة الأجل لإعادة التوحيد على الاقتصاد ، من الآن . غير أنه يمكن المجازفة على الأقل بعرض بعض السيناريوهات المعقولة . ويتصور مركز الدراسات المستقبلية للمعلومات الدولية حالتين بالنسبة للسنوات الخمس القادمة :

١ - سيناريو أول أطلق عليه تسمية « النمر الخامس » بالإشارة إلى النمر الأربعة الأسبوعية . وهو السيناريو الأكثر تفاؤلا لأنه يفترض حدوث نمو عظيم فى المانيا الديمقراطية السابقة ، يعتمد على افتراضات ثلاثة : أولا ، زيادة معتدلة فى الأجور فى المانيا الديمقراطية السابقة بحيث تصل هناك فى عام ١٩٩٥ إلى ٢٧٥ من الأجور الاتحادية (فى مقابل ٢٣٠ فى عام ١٩٩٠ ، و ٢٥٠ فى عام ١٩٩١) ثم استثمارات فى هذا الجزء من المانيا بمعدل ١١٠ مليار مارك فى السنة حتى عام ١٩٩٥ . وأخيرا معدل دخول من المنتجات الأجنبية بنسبة ٢٤٠ والحد تدريجيا من هجرة مواطنى المانيا الديمقراطية السابقة لينخفض من ٣٦٠ ألف شخص فى عام ١٩٩٠ إلى ٥٠ ألفا فى عام ١٩٩٥ .

ولو تحقق هذا الافتراض لكنت نتائج إعادة التوحيد بالنسبة لاقتصاد المانيا بأسرها رائعة حقا . فسيبلغ متوسط نموها نسبة ٢٣,٧ فى السنة على مدى ست سنوات (١٩٩٠ - ١٩٩٥) ، مع عدم ارتفاع معدل التضخم عما هو عليه . وسيظل معدل البطالة أقل من ٨٪ من القادرين على العمل فى عام ١٩٩٥ ، أما ميزان المدفوعات الجارية فسيسجل باستمرار فائضا كبيرا يمثل حوالى ٢٢,٧ من إجمالى الناتج القومى .

وعلاوة على ذلك ، وهذا من أهم النقاط ، ستزول تدريجيا الفروق بين جزئى المانيا ، ولن تصل البطالة إلا إلى ١١,٨٪ فى المانيا الديمقراطية سابقا ، علما بأن رصيد المدفوعات الجارية لن يكون سلبيا إلا ب - ١,٢٪ من إجمالى الناتج القومى .

ونلاحظ أخيرا أن الدينامية الألمانية ترتب عليها ، فى هذا السيناريو ، نتائج مواتية بالنسبة لاقتصاديات بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية فى مجموعها ، سواء فى مجال التنمية أو التضخم أو عجز الميزانية أو ميزان المدفوعات . ففى الشهور الثلاثة الأولى من ١٩٩١ ، انخفضت مبيعات السيارات الفرنسية بنسبة ٢٠٪ فى فرنسا . وزادت بنسبة ٤٠٪ فى ألمانيا . إنه السيناريو المعتمد على التفكير الراجح ، والأجل الطويل ، والصبر .

٢ - وأطلق على السيناريو الثانى تسمية الجنوب الإيطالى نسبة إلى جنوب هذا البلد الذى لا يزال يسجل تخلفا هائلا بالمقارنة مع الشمال ، وذلك رغم الجهود التى تبذلها الحكومة الإيطالية . وتشمل الافتراضات فى هذا السيناريو ما يلى : نمو الأجور فى ألمانيا الديمقراطية السابقة يكون أسرع بدرجة كبيرة ، إذ تصل إلى ٩٠٪ من الأجور فى ألمانيا الاتحادية منذ عام ١٩٩٥ . وهنا يكمن الفارق الأساسى : إنه سيناريو نفاذ الصبر الذى يفرض الإصغاء لصوت العقل . وترتب على ذلك عاقبتان : فالاستثمارات تكون أقل فى هذه الحالة وتبلغ حوالى ٩٠ مليار مارك فى السنة على مدى ست سنوات . وتظل الهجرة كبيرة (٢٠٠ ألف شخص فى السنة طوال هذه السنوات) .

وبالطبع تكون نتائج ذلك السيناريو مواتية بقدر أقل . ويكون نمو إجمالى الناتج القومى بنسبة ٣,٥٪ فقط . وتصل البطالة إلى نسبة ٩,٨٪ من القادرين على العمل . وتتسارع التضخم إلى حد ما ، وينخفض فائض ميزان المدفوعات الجارية ليصبح ١,٢٪ من إجمالى الناتج القومى . غير أن أهم اختلاف بالمقارنة مع سيناريو « النمر الخامس » هو عمق الفروق بين جزئى ألمانيا . فالبطالة تصل فى ألمانيا الديمقراطية السابقة إلى ٢٠,٨٪ من القادرين على العمل فى عام ١٩٩٥ ، ويصل الرصيد السلبى للمدفوعات الجارية إلى - ١٦,١٪ من إجمالى الناتج القومى .

ما هى الدروس التى يمكن استخلاصها من هذين السيناريوهين ؟ أولا ، أن من مصلحة ألمانيا الاتحادية السابقة ، أن يكون تضامنها أقوى لصالح ألمانيا الديمقراطية السابقة ، حتى وإن كان هذا التضامن باهظ التكلفة فى بدايته . فسيناريو « النمر الخامس » الذى يستلزم قدرا أكبر من الأموال العامة ويتطلب تقديم تضحيات أكثر ، يكون مجزيا بالنسبة للجميع بدرجة أكبر مع الوقت بالمقارنة مع سيناريو الجنوب الإيطالى الذى يعتمد على تضامن أقل فعالية . أما الدرس الثانى فهو أهم . فسيناريو « النمر الخامس » يقضى

بأن ترتفع الأجور فى ألمانيا الديمقراطية السابقة بسرعة أقل بالمقارنة مع الستينيات الثانى ،
ويكون الحزم هنا شرطاً لا غنى عنه للحد من البطالة وتسريع النمو .

وقد أدرك الفرنسيون ذلك بين سنتى ١٩٨١ و ١٩٨٤ . فقد اعتمدوا بداية على
الفكرة القائلة بأن مكافحة البطالة تستلزم العمل بمقدار أقل والحصول على مكسب أكبر .
غير أن المعاناة علمتهم شيئاً فشيئاً أن رفع الأجور الأسمية لا يزيد القدرة الشرائية ، بل
يحمل إلى تخفيضها مع دفع البطالة إلى التناقص . وهذا التقدم المدعش فى الوعي
الاقتصادى وسط رأى العام هو الذى أدى إلى الاعتراف بالمنشأة وإلى إتهام الاقتصاد
الفرنسى ، بل وأدى أيضاً لأول مرة فى تاريخنا إلى تفاهم حقيقى حول فعالية الرأسمالية .
وتواجه ألمانيا الشرقية وبلدان وسط أوروبا اليوم تحدياً مشابهاً فى نوعه وإن كان على نطاق
أوسع . وكان حلموت كول حريصاً خلال الحملة الانتخابية على أن يذكر دائماً وهو
فى شرق ألمانيا بأن « الطريق نحو الرفاهية سيكون طويلاً وشاقاً » ، ولكن تلك التحذيرات
كانت تضع وسط عواصف التصفيق والهتاف بشعار ألمانيا أرض واحدة! والآن وقد
تضاعفت المظاهرات ضد البطالة ، ونقرر أن يحصل عمال التعدين فى ألمانيا الديمقراطية
السابقة على أجور مماثلة لأجور زملائهم فى الغرب فى عام ١٩٩٤ ، فإن المسألة
المطروحة هى ما إذا لم تكن ألمانيا الديمقراطية السابقة فى طريقها إلى الانزلاق بسبب
الزيادة السريعة للغاية فى الأجور ، نحو سيناريو الجنوب الإيطالى .

انجاء السيد هوبل المعاكس ، المنظر بالكوارث

وفى ظل تلك الأوضاع ، أعلن السيد أوتو هوبل ، رئيس البنك المركزى الألمانى فى
٢٦ مارس ١٩٩١ فى بروكسل أن الاتحاد النقدى بين الألمانيتين يقدم مثلاً « لما يجب
ألا نقدم عليه فى أوروبا » ، ونمى على الحكومة الألمانية لجوءها إلى « تمهيم استخدام
المارك الألمانى فى الشرق بين ليلة وضحاها بدون أى استعداد فى الواقع ، ودون توفير
إمكانية تصحيح الوضع ، بل والأدهى من ذلك ، عن طريق معدل تبادل غير مناسب
ومنظر بالكوارث » .

والواقع أن « الكارثة » هى تلك الكلمة التى نطق بها مسئول بنك مركزى ، ومن
باب أولى مسئول بالبنك المركزى الألمانى . ومن المفهوم بالطبع أن يكون قد بذل كل

جهدته لكي يمتنع حكومة بون بالمدول عن فكرة ضرورة الاستدانة لتمويل عملية إعادة التوحيد . فهذا دوره . ولكن ذلك لا يعنى أن ينتقم من ذلك الفضل « السعيد » وأن يدين في الوقت نفسه الوحدة النقدية الأوروبية . والهبوط الذى سجله سعر المارك الألماني على أثر التصريح التاريخي الذى أدلى به السيد هويل مسألة ثانوية . ولكن الأخطر من ذلك أنه نسى بشكل مبكر للغاية أنه لولا إقدام المستشار كول على التصرف فوراً وبلا تردد ، حتى أوجد وضعا لا يمكن الرجوع فيه ، لما كان أحد يستطيع أن يؤكد أن الستار الحديدي لن ينزل من جديد وسط برلين . ويعود ذلك التعبير عن الغضب أصلاً إلى الجرح الذى أصاب اعتزاز السيد هويل بنظريته للأمر . فعندما تمت إعادة التوحيد كانت الإنتاجية بين جزئي ألمانيا ١ إلى ٢ بل و١ إلى ٣ (وهو الحال بالنسبة للبرتغال) . وقد اقترح البنك المركزي الألماني ، اعتماداً على وجهة نظره التقنية البحتة ، أن يكون سعر التبادل متمشياً مع ذلك . ولكن المستشار كول حسم المسألة ، وفضل على العكس « الاختيار ١ إلى ١ » .

والواقع أنه يتبين من قراءة الصحف أن هذا القرار قد يبدو « منذراً بالكوارث » إذ أنه يؤدي إلى تفاقم البطالة وإغلاق مصانع وتسييط عزم الأهالي الذين كانوا قد بلغوا أوج حماسهم قبل ذلك ببضعة مشهور . ولكن ماذا كان سيحدث لو أن كول أخذ بوجهة نظر هويل ؟ بالطبع كانت دخول الألمان الشرقيين سترفع بقدر أقل في مقابل زيادة أقل في البطالة ، ولكن ذلك كان سيؤدي إلى هجرة على نطاق واسع يستحيل تخفيفها ، وعملية تصحر حقيقية تصيب ألمانيا الديمقراطية السابقة . وكما قال المستشار كول بهذا الصدد : « لو أن المارك لم يذهب إلى لايزج ، لكنت لايزج قد ذهبت إلى المارك » . ففى بعض أيام عام ١٩٩٠ ، عبر ١٥٠ ألف من الألمان الشرقيين الحدود القديمة الواقعة غرباً بينما لم يجر في ربيع عام ١٩٩١ إلا بضعة مئات فقط . يبدو أن السيد هويل أراد أن يتجاهل تلك الورطة المظيفة باستخدام كلمة « الكارثة » : إما البطالة محلياً وإما التصحر بهجرة القادرين على العمل من المقاطعات الخمس الموجودة في شرقي البلاد ، ومن الواضح أن اختيار كول بين البطالة المؤقتة والتصحر لمدة غير محددة ، كان الأقل ضرراً . غير أن الاتجاه المعاكس الذى أراده رئيس البنك المركزي كان منذراً بالكوارث لسبب آخر . فمنذ عدة عقود والسلطات في فرانكفورت مقر البنك المركزي تتمسك بمبدأ

استحالة تحقيق وحدة نقدية دون أن تلتقى مقدا السياسات والأحوال الاقتصادية . وهل هناك حالة أقل تلاقيا وأكثر تنافرا من اقتصاديات جزئي ألمانيا ؟ ولذا كان يتعين أن تؤدي الوحدة النقدية الألمانية إلى نتائج « كارثية » ، وإلا فإن البنك المركزي الألماني سيجازف بإفراقة ماء وجهه أمام المؤسسات الأوروبية ، بعد أن تبين خطأ البند الأول في سجل معتقداته في ألمانيا ذاتها ، بينما كان يريد أن يطبقها في المؤسسات الأوروبية ، ولذا فقد قال السيد بويل عن الوحدة النقدية الألمانية إنها « المثل الذي يجب ألا نطبقه في أوروبا » غير أن المثل الذي قدمته البلدان اللاتينية بالأخص منذ عشر سنوات يدل على أن الوحدة النقدية تعزز التقاء الاقتصادات . أما الدعوة إلى عكس ذلك فمعناها ترك البرتغال واليونان - وأسبانيا أيضا بلا شك - وحتى إيطاليا ، خارج الوحدة الاقتصادية ، والنقدية الأوروبية المرتقبة .

وإذا كان الأمر كذلك ، فما مصير آمال بلدان وسط أوروبا: المجر وتشيكوسلوفاكيا ، وبولندا ؟ تلك الآمال المرتبطة بتقديم الوحدة النقدية والوحدة السياسية الأوروبية ؟ ولولم تذهب الوحدة الأوروبية إلى بلدان وسط أوروبا لجاء سكان هذه البلدان عددا .

وفي الوقت الذي أكسب فيه هذه السطور جاءت الأخبار الأخيرة مثيرة للقلق . فقد لحقت بالمستشار كول هزيمة ساحقة في الانتخابات الجزئية التي جرت في دائرته الانتخابية . كما استقال السيد بويل وما يشير المزهد من القلق أن إى. جى. ميتال ، اتحاد عمال الصناعات المعدنية ، حصل على رفع أجور العاملين في قطاع التعدين في المقاطعات الخمس الشرقية من 260 في عام 1991 إلى 210 في عام 1994 . ويعبر ذلك عن انزلاق خطير بل و « كارثي » نحو سيناريو الجنوب الإيطالي .

ومع ذلك فإنتى أؤكد بالذات على الدرس الذي تقدمه ألمانيا . فهو يبين لنا ما يمكن أن يحققه أوروبا لو أنها توحدت حقا ، أى أنها نظمت نفسها بهارة أخرى في اتحاد فدرالى .

ما يمكن أن يحققه أوروبا

هناك عبارة قديمة تقدمها الحكومة إلى أغليبتها البرلمانية : « قدموا لى مالية جيدة ، وأنا أحقق لكم سياسة جيدة » . سيدخل هلموت كول التاريخ عن هذا الطريق . فقد

تخلّى بجسارة لم تمهد من قبل ، ولجأ إلى التوحيد الفوري لعمليتي جزئى ألمانيا ، فى بلد يتمسك منذ أربعين سنة بالتشدد فى مبادئه الاقتصادية . فهذا الرجل الذى كان من المعتقد أنه يفتقد القدرة على التخيل والحسم ، فرض لإرادته السياسية الاتحادية من بون على ممثلى المقاطعات التى تقود البنك المركزى فى فرانكفورت ، وذلك رغم رأى الخبراء الرسميين ، ورغم لتدويل الاقتصاديات الذى يحد من قدرات الدول على المناورة ، ورغم احتمالات الهزيمة فى الانتخابات وضروب الأثباتية القومية والإقليمية والفقوية .

وهناك حقيقة كثيرا ما تلمس ، ألا وهى أن المقتضيات الاقتصادية يتعين عليها أن تتراجع أحيانا وراء إعلانات السياسة ، شرطة ألا يتحول هذا المبدأ إلى ميرر . وأريد أن أوضح بقولى هذا أن أولوية السياسة لا يمكن أن تقوم إلا على نجاح اقتصادى ومالى سابق . فكلما كان الاقتصاد قويا ، كلما تمكنت السياسة من التحرر منه . فلو لم تكن ألمانيا قد جمعت فوائض ، ولو لم تكن عملتها بهذه القوة ومنشأتها بهذه القدرة الإيجابية ، وجهدها الاقتصادى الكامن بهذه الضخامة ، لما كان بوسعها أن تقدم على ذلك العرض العلنى المذهل لشراء شرقها . وكل الفرص تبشر بأنها ستربح من خلال ذلك العرض العلنى للشراء . ويتحقق ذلك بالذات لأنها تمكنت من السيطرة على « مقتضيات الاقتصاد » والتحرر منها بالتالى .

كما أننا نستطيع أن نستخلص من تلك التجربة الألمانية الفكرة القائلة بأن الجسارة والتضامن يمكن أن يتألفا بشكل فعال . ولا تعنى الجسارة والديناميكية الاقتصادية بالضرورة الإقصاء ، واللامساواة ، والظلم الاجتماعى . أما التضامن فلا يفترض حما الجمود والتباطؤ والبيروقراطية .

غير أن العاملين الأساسيين المميزين للنموذج الراينى واللذين جعلنا من الممكن تحقيق إعادة التوحيد هذه بلا وقوع مأساة ، يتعين أن يظلا راسخين بوضوح فى أذهاننا . ولقد سبق تناولهما فى الفصول السابقة ، ولكنهما يكسبان أهمية خاصة ويزان بوضوح فى ظل ذلك الوضع .

العامل الأول : النظرة البعيدة المدى لمصالح البلد . فقد أدرك الألمان أن التضحيات التى يقدمونها الآن فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ستثبت جدواها فى المستقبل .

وبالطبع سيتمتع العجز ، وستقل الفوائض ، وستأثر الرعاية الاجتماعية وسيحتاج الأمر إلى زيادة الضرائب فى الفترة الأولى ، ولكن مهما كانت نوبات الغضب فى الغرب ، وبالأخص فى الشرق ، فإن الألمان سيحصلون فى نهاية الأمر على ما يعرض تلك الجهود .

والعامل الثانى : الأولوية الممنوحة للمصلحة المشتركة على المصالح الخاصة . فقد عزز الألمان سياستهم الطويلة المدى بتجنب المصالح الخاصة ، التى كانت تتطلب فى الواقع اللجوء إلى تحريك حذر ومتوازن ومدعور للأموال العامة والخاصة . ولو كان المستشار كول قد استجاب لإلحاحات دافى الضرائب أو العاطلين عن العمل لما أقدم على تلك المغامرة .

ويمكننا أن نتصور الآن بالذات ما كان يمكن أن يحدث لو أن السوق المالية أملت قوانينها وفرضت منطقتها على المنشآت والحكومة . فما كان يمكن أبداً المجازفة بتحقيق إعادة الوحدة وما كان يمكن القبول بحثل هذا الرهان الطويل المدى ، بما يتضمنه من مجازفات لا يمكن التنبؤ باحتمالاتها ، لأن تلك الاحتمالات - وخاصة المالية منها - لم تتم إلزالتها . ولا يعرف أحد حقاً ما إذا كانت التوترات المالية التى ستنتج عن الإقبال الضخم على الأرصدة اللازمة لتحقيق إعادة الوحدة ، سيكون من الممكن التغلب عليها بلا آلام شديدة : لارتفاع معدلات الفائدة ، والتضخم ، وتقلبات داخل النظام النقدى الأوروبى .. الخ . فهناك مخاطر كاسنة لا تزال قائمة .

غير أن الأمر المؤكد هو أن هذه التوترات يمكن التخلص منها بسهولة أكبر فى ظل نظام يؤمن قوة المؤسسات المالية . ففى حالة ألمانيا ، لو كانت السوق المالية المهيمنة غير مستقرة ومتوترة وتقلباتها غير متوقعة - كما هو الحال فى النموذج الأمريكى الجديد - لما كان بوسعها تحمل صدمة إعادة التوحيد . فالنظام المصرفى الثابت والقوى الذى ينتهج سياسة موجهة نحو المنشآت يكون مسلحاً بشكل أفضل للتأقلم مع المتطلبات المالية الجديدة بلا أضرار كبيرة . ومن الأيسر تغليب المصلحة الجماعية فى إطار بنى متينة الأركان ، قائمة على النتائج التى تراكمت طوال عشرات السنوات ، وذلك على عكس التصدى لعشرات الآلاف من المضاربين الذين تتسلط على أذهانهم فكرة تحقيق المردودية الفورية وفقاً لمعايير غير مستقرة ، وأهمها رأى بعض المضاربين .. فى رأى المضاربين الآخرين .

وأخيرا يجب أن يوحى إلينا « الدرس الألماني » ببعض الأفكار الاستفزازية المفيدة بخصوص شرق أوروبا بوجه عام . فما حققته ألمانيا بالنسبة لثلثها الشرقي الذى ألحق به التاريخ الأضرار ، هل يمكن أن يحققه أوروبا بأسرها مع « ثلثها » المؤلف من وسط أوروبا الذى عانى الشدائد ولحق به الدمار من جراء نصف قرن من الشيوعية .

وقبل أن نرسم الخطوط العريضة للجواب على هذا السؤال ، يجب أن نحسب الأخطاء الجسيمة المرتكبة حاليا والتي يمكن أن تؤدي إلى وقوع ألمانيا الشرقية فى وضع أدنى من توقعات سيناريو الجنوب الإيطالى . وأهم خطأين هما من جهة ، ارتفاع الأجور الذى يسبق الإنتاجية إلى حد كبير ويتجاوزها ، ومن جهة أخرى سغاء المومات الاجتماعية الذى يجعل الكثيرين يكسبون اليوم بدون أن يعملوا ، أكثر مما كانوا يربحون بالأسس بعملهم . غير أن الرأى العام غير راض لأن مستوى معيشته ، وبالأخص آفاق المستقبل تبدو أقل مدعاة للرضا مما هى فى الغرب .

والى متى ستظل التضخمات المالية التى يقدمها الغرب تواصل جعل الشرق متردبا فى الخمول والجفاء ؟ يتوقف الأمر على حجم الاستثمارات المنتجة وسرعة توفيرها .

وستكون تلك الاستثمارات المانية أساسا ، المانية غربية بالطبع ، ولكنها المانية على أى حال . وعلى العكس ، ففى بلدان وسط أوروبا الأخرى حيث لا تتوفر سوى قدرة ضئيلة لتنمية الاستثمارات القومية القادرة على المنافسة ، لا تستطيع أن تسرع انطلاقا اقتصاد السوق إلا الاستثمارات الأجنبية . وللقاق هذه الاستثمارات بطىء بالطبع ، ولكن تسريعها على أيدى رجال الأعمال الأجانب فى تلك البلدان قد يؤدي إلى تفاقم مخاطر ورود الفعل القومية والشعبية على حساب التنمية الاقتصادية .

غير أن هناك إمكانية للتوصل إلى حد أقصى بين فيض المساعدات وشحها فى البلدان المجاورة .

وهذا المسعى لا غنى عنه . لماذا ؟ فلتنظر فى الأمر عن كثب .

عدد سكان ألمانيا الديمقراطية السابقة ١٧ مليوناً فى مقابل ٥٨ مليوناً فى ألمانيا الاتحادية قبل الوحدة ، أى ما يقل عن الثلث . ومجموع سكان ألمانيا الديمقراطية السابقة وبلدان وسط أوروبا المجاورة لها (المجر ، تشيكوسلوفاكيا ، وبولندا) يبلغ ١٠٠

مليون نسمة مقابل ٣٤٠ مليوناً في البلدان الإثنى عشر الأعضاء في الوحدة الاقتصادية الأوروبية . وهذه البلدان الثلاثة التي كانت تأمل في أن يفتح لها فور تحريرها من الشيوعية في عام ١٩٨٩ ، أبواب الرفاهية ، نخوض في الواقع رحلة شاقة في أرض قاحلة . وصحراء يصرخ فيها أنبياء زائفون ذرو اتجاهات « شعبية » وقومية متطرفة . وهي لن تحصل برغم جهود البنك الأوروبي للتعمير والتنمية ، على مساعدة تعادل تلك التي قدمت للألمان الشرقيين ، وذلك لأنه رغم كل التقدم الذي حققته الوحدة الاقتصادية الأوروبية منذ عام ١٩٨٥ ، إلا أنها ليست وحدة سياسية فيدرالية ، على غرار ألمانيا الاتحادية ، بل ولا حتى سوق واحدة متكاملة بل هي بالأحرى منطقة تبادل حر ، لا تتضمن أى سياسات مشتركة فيما عدا الزراعة والنظام النقدي الأوروبي .

ولو ساهمت الدول الإثنتا عشرة مما وخصصت لـ ١٠ أو ٢٠٪ من مواردها بل ١٠ أو ٢١٥ - كما تفعل كل الاتحادات الفيدرالية في العالم الحر - لحققت فوراً قفزة إلى الأمام في الاتجاه الراجي ، حيث يدعم الإثراء والتضامن كل منهما الآخر . ولكن الأمر لن يقتصر على ذلك . فستوفر لهذه البلدان في الوقت نفسه الوسائل لإخصاب الصحارى الاقتصادية الجديدة في وسط أوروبا . ولن يعنى ذلك بالطبع تطبيق الدرس الألماني الثاني بالكامل ، ولكن مجرد العمل على إعادة اكتشاف ما ابتكره الأمريكيون عن طريق مشروع مارشال . فمن الممكن أن يكون مجهود التضامن الذي يقدمه بلد ما لعدد من البلدان الأخرى مفيدا بشكل غير مباشر لمن يتجاسر ويكون كريما .

والبلد الذي ابتكر ذلك اسمه الولايات المتحدة . وهي الولايات المتحدة الأمريكية بينما لا توجد ولايات متحدة أوروبية . وهذا مدعاة حقا للأسف بالنسبة لنا . فلم نوجد أوروبا سيكون باهظا أكثر فأكثر . وهذا يدعو أيضا للأسف بالنسبة للمجرمين والنشيك والبولنديين وكافة جيرانهم . ونتيجة لعدم قيامنا ببناء الولايات المتحدة الأوروبية ، رحنا نقسم في وسط أوروبا وشرقها ما سماه فاتسلاف هافل مؤخرا « منطقة يأس وعدم استقرار » ، وفوضى لن يكون تهديدها لأوروبا الغربية أقل مما كان من قبل من فرق ميثاق وأوسر المدرعة .

خاتمة

تنتهى الكتب فى معظم الحالات بتوصيات ، فُقدِم بعض « الوصفات » ، ونُقترح إصلاحات مُضغاضة حتى يَستلر الاعتراض عليها ، وتوجه التذليلات الداعية إلى التمسك بالواجب الوطنى ، مع الحرص على التطلع إلى المستقبل . وكثيرا ما شجبت « ما علينا إلا أن ... » (كما فى كتابي *الرهان الفرنسى*) مما يفرض على عدم الوقوع فيه . والواقع أننى أؤمن إلى حد كبير بقدرة الأحداث على التربة ، كما أننى أثق بإفراط فى العقل بحيث يحول ذلك دون أن استسلم لتلك البلاغة الزائفة أو الطائشة . ويبدو لى أن كلمة المعلومات الواردة فى هذا الكتاب تتحدث عن نفسها . فمن الواضح أن الرأسمالية ، باتت خطرة من جديد ، وأن التمايز بين نموذجيها وتعارضهما يعمق أصبح مؤكدا إلى حد كبير . ويبدو لى كذلك أن النموذج الأكثر تعرضا للأخذ والرد ، والأقل فعالية والأشد عنفا هو الذى يحرز القدم ، ويشكل خطرا حقيقيا .

غير أننى لا أريد أن الجأ إلى الغش بالاستناد إلى الواقع . فمن الخطأ مثلا أن أسود الصورة حرصا على المجادلة أو أن أسدل ستار الصمت على « الأنبياء الطيبة » التى أفادتنا بها السنوات العشر الأخيرة ... فانهيار الشيوعية كان أيضا بمثابة تقدم عالمى أحرزته الديمقراطية . كما أن انتصار اقتصاد السوق والتبادل والتبعية الاقتصادية المتبادلة حققت الازدهار بالنسبة للملايين من الرجال والنساء . ولم يحدث أبدا من قبل أن كان الاقتصاد العالمى أكثر سخاء بالنسبة لثلث هذا العدد الضخم من البشر . وكان تقهقر البيروقراطيات والبطانة السياسية والاقتصاد الموجه بمثابة انطلاقة هائلة للمبادرة الفردية وللقدرة على الإبداع ، حتى فى أمريكا رونالد ريجان وحتى فى إنجلترا مارجريت تاتشر ! فالثورة المحافظة لم تسفر فقط عن مساوئ . ولا يمكننا أن ندرج فى سجل سلبيات عهدنا الفردية التى تحررت ، والقدرة على التحرك ، ودينامية قادة المنشآت ، وأهمية التنافس ! إذا كان الغرب يهزم مئات الملايين من الرجال والنساء فى الشرق والجنوب ، وإذا كانت

أمريكا « العائدة » تجسد آمال شعوب بأسرها ، فلا يمكننا أن نتصور أن الأمر ليس سوى هذيان جماعي ، أو أنه مجرد « ظاهرة إعلامية » صرفة ، ما دام هذا التعبير أصبح رائجاً . فالحريون والبولنديون والألبان الذين يصورون أنظارهم نحو شيكاغو ، أو ليخ غاليسيا الذي يذهب لاستشارة مارجريت تاتشر فور خروجه من قصر بكنجهام ، كل هؤلاء ليسوا أغبياء . وسيميل بنا الأمر إلى حدّ عدم ملاحظة ما تحقق خلال عشر سنوات ، لأننا استغفنا منه دون أن نشعر ، وبلا صدمات . وهذه الملاحظات ليست مجرد نواذر نسوقها .

غير أنني أقول إنها ليست كافية . فبرغم نجاحات الرأسمالية في الآونة الأخيرة وانتصاراتها التي لا يمكن إنكارها ، والمكاسب التي حققتها إلا أنها مهددة الآن فعلاً بالانحراف يحاول هذا الكتاب أن يوضحه . وبما يزيد من خطورة هذا الانحراف أنه قوى وخطير وليس مؤقتاً أو رهن ظروف طارئة ، بل يتوافق مع حركة كبرى للاقتصاد العالمي . وهو شاهد على تصدع جديده في تاريخ العالم المتقدم صناعياً . وأنا لست متأكداً من مدى تصور المعنيين بالقضايا لحجم هذا التغير .

عصور الرأسمالية الثلاثة

أرد أن ألبأ إلى التبسيط لشرح وجهة نظري ، حتى وأن استدعى الأمر أن أضغط على الملامح . الواقع أن الرأسمالية مرت في علاقاتها مع الدولة ، خلال قرنين من الزمن بالضبط ، من ١٧٩٠ حتى ١٩٩١ بثلاث مراحل مختلفة . وما نحن ندخل الآن العصر الثالث بخطى حثيئة .

١٧٩١

كانت المرحلة الأولى ، مرحلة الرأسمالية في مواجهة الدولة . وقد سجل عام ١٧٩١ في فرنسا انعطافاً هاماً بصدر قانون لي شابليه ، الذي كان على الأرجح أهم قوانين الثورة الفرنسية في المجال الاقتصادي : فقد ألغى هذا القانون نظام الطوائف المهنية وحظر تشكيل الطوائف المهنية وأقام أسس حرية التجارة والصناعة للقضاء على وصاية الدولة الملكية السابقة . وأعقب ذلك قرن من التطور المتواصل والمدهش . فاللدولة تخضع لقواعد القانون ، وظهرت الوظائف العامة بشكلها الحقيقي ، ولم يعد الموظفون فاسدون ، كما تراجعت الدولة بالأخص أمام « قوى السوق » وركزت جهودها على وظيفتها الأولية ،

ألا وهى دولة الأمن المكلفة بالحفاظ على النظام العام ضد « الطبقات الشريفة » ، أى البروليتاريا الصناعية الجديدة . ونشهد فى الوقت نفسه الاستغلال الجديد « للإنسان على يد أخيه الإنسان » والاقتلاع التدريجى للعالم الرفيى القديم ، والاضطهاد الاقتصادى للطبقة العاملة وضراوة الثورة الصناعية التى لم تمهد من قبل .

إنها كل تلك الأشياء التى شجبها كارل ماركس باقتدار عبقرى فى بيان الحرب الشيوعى (١٨٤٨) . وفى عام ١٨٩١ ، شجبت بدورها كل من الكنيسة البروتستانتية والكنيسة الكاثوليكية بالأخص ، الأوضاع الاجتماعية ، مقترحة علاجات تتعارض مع الحلول التى تراها الماركسية ، أى التعاون بين رأس المال والعمل ، لا الصراع الطبقي . ولا تزال الرسالة البابوية للهن الثالث عشر تتردد حتى الآن أصداؤها الداعية إلى إنصاف الدولة للعامل ، مما كان له تأثير كبير على تطور الرأسمالية فى القرن العشرين .

١٨٩١

وهنا تبدأ المرحلة الثانية ، مرحلة الرأسمالية المحجمة من قبل الدولة . فكل الإصلاحات موجهة نحو هدف واحد ، ألا وهو تصحيح تجاوزات السوق والحد من غلواء الرأسمالية وعنفها . ويدور الدولة فى كل مكان حاجزا ضد تعسف السوق الحرة ومظالمها ، وحماية الفقراء . وهى التى تبذل الجهود لإضفاء قدر من الإنسانية على قسوة الرأسمالية الأولى بمن القوانين وإصدار المراسيم تحت ضغط النضالات العمالية ، ومن خلال عقود العمل الجماعية .. وأحرزت حقوق العمال التقدم ، وتزايدت الضرائب ونظم إعادة التوزيع بشكل متواصل . وسارت كافة التطورات التشريعية فى نفس الاتجاه . وبالطبع فإن أمريكا التى أفلتت جزئيا من مآسى « المشكلة العمالية » لم تسر بنفس الإنقياع . غير أنها لحقت بأوروبا فى هذا المجال بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى فى عام ١٩٣٠ . فمنذ عهد روزفلت حتى كارتر ، مرورا بكينيدي وجونسون ، لم تكف الولايات المتحدة عن اقتفاء أثر التطور الأوروبى طوال خمسين سنة نحو رأسمالية معتدلة نوعا ، دون أن يصل بها الأمر على أى حال إلى حد بناء دولة الرفاهية ، إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

وطوال تلك الفترة التى تميزت بتزايد نفوذ الدولة ، كانت الرأسمالية تتطور « القهقرى » نوعا تحت تأثير الضغط المعنوى والسياسى لغيرها ، الأيديولوجية الشيوعية

التي انتحلت ميزة بث الآمال والتطلع إلى المستقبل . ويصن على المرء قد يشهد قهره
لكي يتذكر الآن مدى شدة ذلك الضغط . لقد كتب قرقسوا بيرو ، وهو من أعنف
رجال الاقتصاد فكرا ، يقول منذ ثلاثين سنة مضت : « لقد تعرضت الرأسمالية للهجوم
عليها بشدة وجهارا ، وواجهت معارضة خبيثة حتى باتت وكلها بالنسبة للأغلبية
الساحقة عدو الجنس البشري . فوجهه الإذقات لها يبنى الاضطلال بدور لا يتضمن
الخطورة . والدفاع عن قضيتها هو بمثابة مخاطبة قضاة يحفظون في جيهم بحكم جلدز
بالإعدام » (الرأسمالية ، مجموعة « ماذا أعرف ») .

١٩٩٩

غير أن الحركة سارت في الاتجاه العكسي منذ حوالي عشر سنوات . فقد أوشكت
الدولة على خنق الاقتصاد من فرط حرصها على ضمه بين ساعديها أو التسلط عليه .
وأدت مغالاتها في فرض الاعتدال على السوق إلى شله . وهكذا سم الناس خضوعهم
أكثر فأكثر لإملاءات بيروقراطية يتزايد طابعها الكافكوي . ولتذكر إضراب رجال
الإسفاف في بريطانيا خلال شتاء ١٩٧٩ الذي جرد حزب العمال من أهليته وجاء
بمارجريت تاتشر إلى السلطة .

لقد تغير إذن ترتيب الأولويات . ولم يعد الناس ينظرون إلى الدولة كحام أو منظم ، بل
كمحتفل ومغرقل وحمل ثقيل . لقد دخلنا بذلك المرحلة الثالثة ، مرحلة حلول الرأسمالية
محل الدولة . وقد اقتضى الأمر منا مرور عشر سنوات لكي ندرك حقيقة الأمر . فقد بدأ
كل شيء في الواقع في عام ١٩٨٠ بانتخاب مارجريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريغان
في الولايات المتحدة في آن واحد تقريبا . فكيف كان عدد المراقبين الذين أدركوا أن المسألة
لم تكن مجرد تداول للحكم عن طريق الانتخابات ؟ لقد جاءت بالفعل أيديولوجية
رأسمالية جديدة إلى السلطة على جانبي الأطلسي .

ومبادئ تلك الأيديولوجية معروفة وهي تلخص في بضع كلمات : السوق خير
والدولة شر . وبينما كانت الرعاية الاجتماعية تعتبر مقياسا لتقدم المجتمع ، أصبحت
تشجب باعتبارها تشجعا على التكاسل ، وبينما كان ينظر إلى الضرائب كوسيلة أساسية
للتوفيق بين التطور الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ، أصبحت الضرائب متهمه ، عن

حق ، بأنها تثبط همة الناس الأكثر دينامية وجسارة . ولذا يتعين تخفيض الضرائب والحد من المشاركة فى تكاليف الرعاية الاجتماعية ، وإلغاء القواعد ، أى دفع الدولة إلى التراجع فى كافة الميادين لكي تتمكن السوق من تحرير طاقات المجتمع الخلاقة . فلم يمد الأمر يقتصر فقط على جعل الرأسمالية فى مواجهة الدولة كما كان الحال فى القرن التاسع عشر ، بل الحد من مجالات اختصاصها إلى أقصى درجة ، وإحلال قوى السوق محلها بقدر الإمكان . ففى القرن التاسع عشر لم تكن الرأسمالية تسعى إلى الحلول محل الدولة فى مجالات الصحة أو التعليم أو وسائل الإعلام وذلك لسبب بسيط ، وهو أن المدارس والمستشفيات والجرائد كانت من اختصاص المبادرات الفردية . ولكن فى عصرنا هذا ، ينتقل تدريجيا العديد من النشاطات من القطاع العام إلى القطاع الخاص فى أغلب البلدان المتقدمة صناعيا بدءا بالإذاعة والتلفزيون ، وتوصيل الماء حتى نقل البريد ، مروراً برفع القمامة من البيوت .

وحى عام ١٩٩١ كان يوسع الناس أن يتساءلوا هل ستكون تلك « الثورة المحافظة » مجرد مرحلة عابرة لا مستقبل لها . وقد آمن بذلك العديد من الناس فى أوروبا فواصلوا سخرتهم من « الرهبانية » أو « التاشرة » . ومن الممكن التساؤل اليوم حول مستقبل التاشرة فى إنجلترا . ففى لندن سارع جون ميجور ، الذى حل محل مارجريت تاتشر ، باتخاذ إجراءات رمزية تتعارض مع الفلسفة التاشرة ، ومنها مثلاً إلغاء ضريبة الرأس . أما فى الجانب الآخر من الأطلسي ، فيبدو أن الرهبانية قد ترسخت على العكس فى أذهان الرأى العام .

ويبدو أن حرب الخليج وانتصار الجنرال شوارزكوف مصحوبا بعودة « الأولاد » مظفرين ، وارتفاع مذهل فى سعر الدولار ، قد خلص أميركا لأمد طويل من الإهانات والشكوك التى عانت منها من قبل . لقد أصبحت موقفة تماما من جديد بأن رأسماليتها هى خير نظام عرفه العالم . وهى لا تتصور ذلك وحدها . فالكل أو الكل تقريبا يؤمن بنجاح الثورة المحافظة وبحاول تطبيق وصفاتها .

وهذا صحيح فى البلدان الشيوعية السابقة ، حيث لم يسمع أحد بمد أى شئ عن اقتصاد السوق الاجتماعى أو بالموذج الرأبى . وقد افتتح البولنديون مؤخرا بورصة وارسو فى المقر السابق للحزب الشيوعى حتى قبل أن يتمكنوا من إقامة نظام مصرفى جدير

بتلك التسمية ، بينما راح ليخ فالسا يحجب أوروبا الغربية مبشرا بأفكار ضياع شيكاغو ومدرستهم الاقتصادية .

وهذا صحيح فى البلدان النامية . فقد كانت التجارب تشير على ما يبدو قبل ريجان إلى أن انطلاقها تفترض دفعة من جانب الدولة ، كما جرى فى اليابان ، وكوريا الجنوبية . فالنجاحات الأند تألقا كانت خلال السنوات الأخيرة من نصيب بلدان مثل شيلي والمكسيك وتايلاند التى لجأت إلى التخلص من القواعد وإلى ممارسة الخصخصة . بيد أنه يتعين أن نلاحظ على أى حال أنه إذا كان النموذج الرأبى قد أثبت أنه الأكثر فعالية فى أوروبا ، إلا أن نقله إلى العالم الثالث بصيغته الديمقراطية الاجتماعية كثيرا ما كان مبررا لتكاثر المنشآت المدمرة ولتدخلات من جانب الحكومة ما كانت تؤدى إلا إلى نشر الفساد . فضغط الشفقات ، والحد من عجز الميزانية العامة ، وتخفيض بعض الضرائب ، والخصخصة ، وإلغاء القيود ، كل ذلك مؤلم ولكنه مجرى فى الكثير من الأحوال .

كما أن « سوق عام ١٩٩٢ الكبرى » فى أوروبا هى أيضا من وحي الرهبانية إلى حد كبير ، من خلال الحد الأقصى من التنافس والحد الأدنى من تدخل الدولة ، وما يترتب على ذلك من عواقب اجتماعية على المدى الطويل . فطالما ظلت السوق الموحدة غير مقيدة بوحدة سياسية فإن كل حكومة من حكومات البلدان الإثنى عشر الأعضاء ستكون مرغمة ، أيا كانت أفضلياتها السياسية الخاصة ، إلى تعزيز قدرة اقتصادها على التنافس عن طريق إفقار الدولة ، وإعفاء الأغنياء من الرسوم وفرض المزيد منها على الفقراء على غرار ما أقدم عليه ريجان . وقد بدأ ذلك بالفعل .

ومن جهة أخرى فإن أغلب الجامعات ومدارس الإدارة تلقن كوادى وقادة المنشآت المرتقبين بأن ذلك هو منحنى التاريخ وقانون المستقبل .

فيمد أن توصلت القوى الديمقراطية والدولة ، على مدى حوالى قرن ، إلى تحجيم الرأسمالية ودفعها إلى الاعتدال ، ها هى الأدوار تنقلب رأسا على عقب ، خاصة بسبب تدويل الاقتصاد الذى يزدرى عجز الدول المنقسمة على بعضها .

وهذا واضح تماما منذ عام ١٩٩١ على الأقل بدخولنا مرحلة حلول الرأسمالية محل الدولة .

والصدع التاريخي الذي يريزه هذا الكتاب كثيرا ما يكون منبعا للدينامية والازدهار ، ولكنه مصحوب بتمزقات اجتماعية تكون مأسوية وخطرة أحيانا . ولا يمكن القبول بإعادة النظر في هذا التقدم ، اللهم إلا إذا اعتبرنا أن جوهر التقدم الاجتماعي الذي جاء به قرن من الزمن مجرد ضلال غير اقتصادي ، وأنه يتعين أن تلجأ اقتصاديات كافة البلدان المقدمة صناعيا إلى التشدد والتزق والانحسار اجتماعيا بدعوى استعادة فعاليتها ، على أن يشمل ذلك كافة المجالات : المدينة ، والصحة ، والمدرسة ، والعدالة ، والتضامن .. الخ . غير أن المفارقة تكمن في سير الأمور بشكل يوحي بأن هناك قبولاً عاماً بتلك الردة . ففي مواجهة النموذج الريجاني الخلاب ، تبدو الرأسمالية الريجانية ، التي نوهت هنا بمزاياها ، بل وتتفوقها ، وكأن مفاتها لا تقل عن مفان عانس من الأقاليم تقيدها التقاليد وتؤرقها الحنين إلى المشاعر الإنسانية المفتقة ، ويريكها الحرس على الدقة واتخاذ جانب الحذر .

وإذا كان هناك شيء واحد يثير حنقي في ختام هذا الكتاب ، فإنه يتمثل في تلك المفارقة الغريبة والشاذة حقا . فكثيرا ما تساءلت عما يجب فعله أو قوله لكي يم . كل شخص حقا حجم ذلك الرهان . ولا أعتقد أن المناذاة بالتمسك بالمبادئ الكبرى يمكن أن يكون فعالا للغاية . وأنتك في هذا المجال في جدوى المواقف . وعوضا عن ذلك فإنني أهمل إلى القول المأثور للفيلسوف الصيني لاو - تسو الذي يؤكد فيه أن كل مشاكل العالم يجب أن تتمكن من اختصارها في شيء بسيط مثل « شيء سمكة صغيرة » . وعلمنا أن نتق في فضائل التربة وأن نؤمن بذلكاء مواطني بلد ديمقراطي عندما تكون لديهم معلومات واضحة . ولكن كيف يمكن تبليغهم الرسالة ؟

ربما سيكون كافيا في نهاية الأمر أن نتصور ما سيحدث فعلا في حياتنا اليومية . إذا ما تواصل انجراف الرأسمالية في طريقها هذا حتى آخر المطاف . ماذا سيكون وضعنا لو أن أوروبا وفرنسا انساقتا بالكامل وراء النموذج الريجاني ؟ إنه ليس اقتراضا محالا . فأمركة أوروبا لا تقتصر في الواقع على الاقتصاد وحده . فالحركة أعمق من ذلك إلى حد كبير ، وقد أجرى مركز البحوث والمعلومات حول الاستهلاك (CREDOC) تحقيقا نشر في ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠ ، وحاول أن يحلل من خلاله التغيرات الرئيسية التي طرأت على سلوك الفرنسيين وعاداتهم المعيشية وأفكارهم . ولم تخط نتائج هذا التحقيق الذي نشر في خضم أزمة الخليج بأى ترويج إعلامي وهذا مؤسف حقا ، إذ أن هذا المركز

استخلص بالذات أربعة تغييرات أساسية هي :

١ - إعفاء النقود من كل وزر ، وهو ما يشكل تحولا رئيسيا فى مجتمعنا القديم ذى التقاليد الكاثوليكية ، مما يجعله أقرب إلى العالم الأجلو - ساكونى .

٢ - انتصار الروح الفردية ، وهو ما يسميه مركز البحوث هذا ، تفكير كل فرد فى نفسه فقط . وصحب ذلك التردى الملحوظ للالتزامات الجماعية : النقابات ، الروابط ، الخ .

٣ - « التشدد » الاجتماعى ، خاصة فى عالم العمل ، مع تزايد التوترات الجديدة المرتبطة بالتنافس والخوف من شبح البطالة .. الخ .

٤ - تَوَحُّد السلوكيات ، خاصة بين باريس والأقاليم ، وبالأخص نتيجة لتأثير التلفزيون الذى غدا مهيمنًا .

وتستحق بالطبع كل نقطة من تلك النقاط أن تعالج بقدر من التفصيل . غير أننى ألاحظ أنها تتجه جميعها نحو « أمركة » المجتمع الفرنسى . وإذا كان المجتمع يتأمرك فى أعماقه بطريقة غير محسوسة ، فلا يكون من العيب أن نتصور أن اقتصاده يتبع نفس الطريق ، حتى نهايته .

المقابل لـ ١٦، ٤٠٠ فرنك

ماذا سيحدث فى هذا الحال ؟ بوسعنا أن نحاول نكوين فكرة لأنفسنا ، مع اتخاذ كافة الاحتياطات التى يقتضيها ذلك النوع من التبسيط المتعلق بالمستقبل . ولنعتمد فى ذلك على معيار محدد بسيط ولكنه حاسم ، ألا وهو النظام الضريبى . فمن المعروف فى الواقع أن هذا النظام هو الذى يقرر قبل كل شئ آخر مدى لراء الدولة وبالتالى مدى قربها ، وقدرتها على تنظيم قوى السوق وحماية الضعفاء .

ولنجر حبة أولية بهذا الصدد . فمعدلات الاستقطاعات الإجبارية فى فرنسا (الضرائب ، الرسوم ، الاشتراكات فى التأمينات الاجتماعية .. الخ) بلغت ٧٤٤,٦ فى عام ١٩٩٠ . وهذا الوضع الخاص بفرنسا جدير بالذات بالاهتمام ، لأن فرنسا تعتبر بطلقة الاستقطاعات الإجبارية بالمقارنة مع كافة البلدان ذات الحجم المماثل ، علما بأن إدارة ميزانية الدولة محكومة بشكل خاص ، إلى جانب عدم توصلها إلى التحكم فى انقلاط نفقات الرعاية الاجتماعية .

وهكذا فإن الفرنسي الذى ينتج ما قيمته ١٠٠ فرنك يسلم إجمالاً ٤٤,٦ فرنك للدولة أو الهيئات التى تتبعها . وفى الولايات المتحدة يقل هذا المعدل عن ٢٣٠ بقدر بسيط . ولنتصور أننا لجأنا فجأة إلى تطبيق المعدل الأمريكى فى فرنسا ، التى يبلغ إجمالى ناتجها القومى ٦٣٠٠ مليار فرنك تقريباً . فى هذه الحالة سيتمكن الفرنسيون فى مجموعهم من توفير ٩٢٠ مليار فرنك (الفارق بين الـ ٤٤,٦ ، ٢٣٠) . وهكذا سيجد المواطنون الفرنسيون هذا المبلغ فى جيوبهم ، وهو ليس بالقدر الهين إذ أنه يمثل ١٦٤٠٠ فرنك لكل مواطن ، أى ٦٥٦٠٠ فرنك لأسرة مكونة من أربعة أفراد ، وهو دخل إضافى فى سنة واحدة . وهذا المبلغ يكفى فى حد ذاته لحت دافى الضرائب على الارتضاء فى أحضان الإغراء الرجائى ، لأنه يعادل الحد الأدنى للأجر طوال سنة . ولكن هل هذا مؤكد . علينا أن نتفحص المسألة عن كثب .

بما لا شك فيه أننا سندفع هذا المبلغ ، وبشئ أكبر مما قد نتصور . فلا يمكننا أن نعتمد إلى إفقار الدولة ونطالبها فى الوقت نفسه بالوفاء بنفس المهام . فكل النفقات الملقاة حالياً على عاتق الدولة - بالمعنى العريض للكلمة ، ربما فى ذلك نفقات الهيئات المحلية والإقليمية والتأمين الاجتماعى - سيتحملها كل واحد منا بشكل فردى . فما هو نوع تلك النفقات ؟ بوسنا أن نتقدم بعض الأمثلة التى تعطى صورة عن الوضع فى هذه الحالة .

هناك بالطبع الرعاية الاجتماعية . فلن يكون هناك استرداد للنفقات الطبية والدوائية بنسبة ٢٨٠ ، ولابد أيضاً من تناسى الحق فى كافة خدمات المستشفى بتقنياتها المتقدمة مثل أجهزة السكاكر والرئتين المنطيسى .. الخ . وسيتعين على كل مواطن فرنسى أن يدبر أموره فى شئون الصحة على غرار مصاريف السكن والمأكل والسكر . ولو وقع له حادث فى الطريق وتم نقله إلى قسم الطوارئ بإحدى المستشفيات ، فعليه أن يعلم أنهم سيأجلونه هو أو أسرته ، وقبل أى علاج ، عن موارده الشخصية ومن الذى سيدفع قيمة الفاتورة .

أما الأخطر فى ذلك فيتمثل فى المعاشات الإضافية التى ستخفض بشدة . ويتعلق ذلك بالمعاشات الإضافية لا المعاش الأساسى الذى تموله فى فرنسا الاستقطاعات الإجبارية ، كما هو الحال فى البلدان الأخرى ، باسم التضامن القومى . وينطبق ذلك أيضاً على الولايات المتحدة حيث يشكل المعاش الأساسى التأمين الاجتماعى العام

الوحيد . وعليه ، فلو فرضنا أن فرنسا توصلت إلى تخفيض الاستقطاعات الإجبارية إلى ٢٣٠ من إجمالي الدخل القومي ، فإن المعاش الأساسي سيزل سارها من حيث المبدأ ، على غرار الوضع في الولايات المتحدة .

وعلى العكس فإن فرنسا تشكل بمعاشاتها التكميلية ، وبالمقارنة مع كافة البلدان الأخرى من نفس مستواها ، حالة متميزة تماما لها أهميتها الكبرى . فالاستقطاعات الإجبارية هي التي تمول أساسا تلك المعاشات ، بينما تدفع ، على العكس ، في البلدان الأخرى عن طريق الدخل الذي يحققه الإذعان الذي يتم تخفيضه سنة بعد أخرى على سبيل الاحتياط . ولذا فإن تخفيض الاستقطاعات الإجبارية في هذه البلاد لن يكون له أي أثر على المعاشات التكميلية ، مهما كان حجم ذلك التخفيض . وعلى العكس ، فإن تخفيض الاشتراكات الخاصة بالمعاشات في فرنسا سيؤدي حتما إلى إنقاصها . وعليه فإن النظام الفرنسي في هذا المجال يتوقف على هذا الإذعان الأشبه بالضريبة .

المدرسة : في هذه الحالة لا مجال بالطبع لتصور وجود مدرسة مجانية ابتداء من روضة الأطفال حتى الجامعة . وسيتعين على كل فرد أن يختار هنا حسب إمكانياته ليوفر لأطفاله ما تسمح به أوضاعه . وعلينا أن نعرف ، من باب العلم ، أن مصاريف الدراسة في أي جامعة أمريكية جيدة تتراوح ما بين ١٠٠ و ١٥٠ ألف فرنك في السنة ، هذا بالطبع عدا نفقات السكن والمطاعم الجامعية .. الخ . ولذا فإن التعليم الراقى والدراسات المتقدمة سيكون مقصورا بحكم الواقع - وفيما عدا الحاصلين على منح دراسية - على أبناء العائلات الثرية .

النقل العام . وهو سرعان ما سيصبح على غرار وضعه في الولايات المتحدة ، أي مستهلكا وغير مربح وتعوزه الصيانة . وهكذا ستحقق السيادة نهائيا للسيارة الفردية ، بكل ما يترتب على ذلك من عراقب معروفة تماما ، ومنها ارتفاع تكلفة انتظار السيارات بشكل هائل ، والشلل الذي يصيب حركة المرور في المدن .. الخ .

المرافق الاجتماعية . ومن المستحيل أن نتصور أنه يمكن الحفاظ عليها بمستواها الأصلي . فالمرافق التابعة للوحدات المحلية والتابعة للدولة ستعاني بدرجات متفاوتة من إفتقار الإدارات ، ومنها المرافق العامة والمساحات الخضراء والطرق ومحطات السكك الحديدية والموانئ الجوية .. الخ . ولن يرمى الاتجاه السائد إلى تحسينها أو حتى مجرد

صياستها . ولنتذكر مظهر أغلب المدن الأمريكية ... علينا ألا نتصور أن الأمر يقتصر فقط على حسن منظرها ، لأن كافة الدراسات تبين أن نوعية المرافق العامة تشكل مجال تنافس هام بالنسبة للمنشآت .

ضروب اللامساواة . لن تعمل آليات إعادة توزيع الثروة عن طريق الضرائب إلا بنسبة أضئف . وهكذا فإن ضروب اللامساواة الاجتماعية المتزايدة أصلا ، ستقفز بقوة حتى أنها ستغير توازن المجتمع إلى حد كبير . فسيصبح الأغنياء أكثر ثراء والفقراء أكثر يأسا وجهلا وضياعا . فلن يحصلوا على الحد الأدنى من الدخل للاندماج فى المجتمع الذى يستفيد منه اليوم عدة مئات الآلاف من الأفراد . سيتعين على هؤلاء الاعتماد على الصدقة والإحسان الفردى . وسيزداد هؤلاء الفقراء الجدد عددا وقرا أيضا . ومن الصعب تقدير عواقب ذلك الارتداد على « النظام » الاجتماعى (العنف ، والانحراف ، والمخدرات .. الخ) ولكن من المؤكد أن هذه العواقب ستتفاقم .

العمل والبطالة . فى هذا المجال ، يسجل النموذج الأمريكى الجديد نقاطا . فقد ظلت فرنسا طوال « الثلاثين سنة المجيدة » التى أعقبت الحرب وطن العمالة الكاملة ، ولكنها لم تكف منذ عشرين عاما عن وضع خطط واعدة لمكافحة البطالة وتزايد عدد العاطلين فيها عن العمل ومصاعب إدماجهم فى المجتمع . وهم يمثلون حاليا أكثر من 11% من القادرين على العمل . وعلى العكس تعتبر الولايات المتحدة سياسات العمالة الكاملة خطيئة فى حق العقل . ولكنها تمكنت من تخفيض معدل البطالة إلى النصف تقريبا فبات 7.6% . ولم يتم ذلك عن طريق تقديم المساعدات بل على العكس بالحد منها ، مما أجبر العاطلين عن العمل إلى قبول نسبة متزايدة من الأعمال ذات الكفاءة الدنيا والأجور الهابطة ، ومن بينها الأعداد المتزايدة من الشرطة الخاصة وعمليات الحراسة بكافة أنواعها .

فما هو الأفضل ؟ المزيد من العاطلين الذين يحصلون على معونة ، أم عمل يحصلون على أجور هابطة ؟ يتعين أن نسجل ملاحظتين لتوضيح هذا النقاش الدائر بين رأسمالية ورأسمالية أخرى . فالبلدان الرابثة وحدها هى التى أثبتت أنه يمكن توفير وعلمة اجتماعية سخية جنباً إلى جنب الاقتصاد الأقدر على الإنجاز . أما فرنسا ، فهى لا تستطيع أن تجمد الاسقطاعات الإجبارية مع الإبقاء بشكل دائم على الرعاية الاجتماعية

ربما نأمن أن نسترد إلى ما لا نهاية في قائمة تلك الأمثلة . هل هذا ضروري حقا ؟
أرد أن أبين فقط أن التطور من رأسمالية إلى رأسمالية أخرى تتصحب بالضرورة تغيرات
أعمق مما تتصور في أسلوب حياة كل فرد . والواقع أنني إذا أردت أن أوجز في جملة
واحدة الفرق الأساسي بين نوعي الرأسمالية ، فسأقول أن النموذج الأمريكي الجديد
يضمي عمدا بالمستقبل من أجل الحاضر .

ولكن الاستثمار في المستقبل ، بمختلف أشكاله هو « الانعطاف المتجه » الحقيقية
في عصرنا والمصدر الأول للثروة . بل ربما كان أيضا الطريق الجديد نحو الحكمة .

والسألة تهم الأوروبيين بالأخص ، بل وكل مواطن أوروبي لأن الوحدة الاقتصادية
الأوروبية ستكون ساحة المعركة الرئيسة بين الرأسماليتين . وأمانا أحد أمرين :

إما أن يكون الأوروبيون قد عجزوا عن إدراك ما يتوقف عليه أساسا مصيرهم ، فلا
يضعفون بما فيه الكفاية على حكوماتهم لكي نتم على الإقدام على الوحدة السياسية .
وعندئذ لن يتم شئ اللهم إلا بداية نفث السوق الموحدة . فافتقادنا وضوح الرؤية للاتحاد
لاختيار مستقبلنا سيفقدنا القدرة على ذلك ، فعلى من جديد من هواجس تشاؤنا
الأوروبي القديم التي ستدفعنا لا محالة نحو النموذج الأمريكي الجديد . وضواحي ليون ،
ومانستر ، وناپولي تقدم لنا من الآن صورة مسبقا لما يمكن أن يحدث ، خاصة وأن
عجزنا سيترب عليه المزد من تعرضنا لملاحقة جماهير العالمين الثالثين في الشرق
والجنوب التي ستحاول التسلل عبر حدودنا لتلحق بالعالم الثالث الجديد المتمثل
في ضواحيها المتألمة .

وإما أن نسمر قدما نحو تحقيق الولايات المتحدة الأوروبية . وعندئذ ستتمكن من أن
نخار لأنفسنا النموذج الاقتصادي - الاجتماعي الأفضل الذي بدأ يولي لماره في جره
من الجماعة الاقتصادية الأوروبية والذي سيصبح النموذج الأوروبي .

فإقامة الولايات المتحدة الأوروبية على نحو أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية من
شأن كل فرد منا لأن الغد يتقرر اليوم بالنسبة لكل منا .

الملحق الأول

وجهتا نظر داخل الوحدة الاقتصادية الأوروبية

تتردد أوروبا بين مفهومين للرسمية . هل ستظل السوق الموحدة مجرد منطقة تبادل حرّ ؟ في هذه الحالة ستكون الرسمية الأوروبية في عام ٢٠٠٠ صورة طبق الأصل للرسمية الأمريكية الجديدة .

أم أن الوحدة الأوروبية ستواصل العمل ، على العكس ، من أجل تطور خصائصها الأصلية باتجاه وحدة سياسية أوروبية حقيقية ذات طابع فيدرالى ، بدلا من الاكتفاء بأن يقتصر دورها على أن تكون مجرد سوق ؟ لن يتمكن النموذج الرأسمالى من أن يشكل النموذج الأول للرسمية الأوروبية الجديدة إلا عن طريق تلك الوحدة السياسية الحقيقية .

والحق أننى لم أجد ما يوضح تماما وجهتى النظر حول تلك القضية الأساسية أكثر من الخطابين اللذين ألقاهما فى جامعة أوروبا بروج (BRUGES) بشمال غرب بلجيكا ، كل من سز تانشر فى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨ ، وجاك ديلور فى ١٧ أكتوبر ١٩٨٩ .

ومن الجلى أن ما جاء فى خطاب سز تانشر كان يرمى مقدما إلى التصدى لأراء جاك ديلور ، الذى أراد بدوره أن يرد على وجهة نظرها .

١ - ما هى أوروبا ؟

مارجريت تانشر

أ) ردّ سلبى أولا : « أوروبا ليست من صنع معاهدة روما »

ب) مفهوم جغرافى وثقافى وتاريخى : « التصور المسيحى كان على مدى طويل مرادفا لأوروبا » وكذلك الحريات الديمقراطية .

رسالة أوروبا أن تصبح « أسرة من الأمم التى يتفاهم بعضها مع البعض الآخر بشكل أفضل فأفضل »

رئيس الوكالة الأوروبية لا يقول شيئا عن تاريخ أوروبا، فالمستقبل هو الأهم بالنسبة له.

٢ - ما هي الجماعة الأوروبية

مارجريت تاتشر

أ) رد الفعل الأول سلبى هنا أيضا : « الجماعة ليست هدفا في حد ذاته » .

ب) حول السيادة : « تعاون لإحدى بين دول تتمتع بالسيادة » .

ج) لا مجال لمنح الجماعة أى سلطات إضافية : « لا يستلزم العمل معا بشكل أولي أن تكون السلطة مركزة في بروكسل أو أن تتخذ القرارات من جانب جهاز بيروقراطي تم تعيينه » .

« لم ننجح في جعل حدود الدولة تتراجع في إنجلترا لكي نفرضها على أنفسنا من جديد على الصعيد الأوروبي عن طريق دولة عليها تمارس سيطرة جديدة من بروكسل » .

جاءك ديلور

أ) الجماعة تصور يتضمن العديد من المعاني [...] إننا نعيش تجربة فريدة [...] ولا شك في أننا نبني ، اعتمادا على مبادئ موروثة من الخبرة التاريخية، ولكن في ظروف متميزة للغاية، حتى أن النموذج سيكون هو أيضا فريدا من نوعه، وليست له سابقة تاريخية .

ب) « ممارسة السلطة بشكل مشترك » . ويذكر رئيس مفوضية بروكسل تأييدا لوجهة نظره ، ما قاله سير جيفري هاو ، وزير الخارجية في حكومة مسز تاتشر : « الأم صاحبة السيادة في الجماعة الأوروبية تتقاسم سيادتها بكل حرية ، وبنى لنفسها دورا رئيسيا في ممارسة السلطة في القرن القادم » .

ج) والأمر لا يتعلق بفرض مركزية بل بتعاون مشترك « كثيرا ما نتاح لي الفرصة للجوء إلى الفيدرالية كأسلوب مع تضمينها مبدأ التعاون المشترك . وأنا أجد فيها مصدرا للتوفيق بين ما يبدو للكثيرين غير قابل للتوفيق : قيام أوروبا موحدة مع الإخلاص لأمتنا ووطننا ، وضرورة تواجد سلطة أوروبية تتناسب مع مشاكل زمننا ومع الحاجة الحيوية للحفاظ على أمننا وأقاليمنا كمواقع للتأصل » .

مارجريت ثاتشر

أ) « كان بعض مؤسسى الجماعة الأوروبية يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تكون نموذجا لها . ولكن كل تاريخ أمريكا مختلف تماما عن تاريخ أوروبا »
ويعين أن نورد هنا ملحوظة فطنة ولكنها أساسية : فرفض مسر تاتشر أى تقدم تحققه الجماعة نحو تنظيم من الطراز الفيدرالى ، على الطريقة الأمريكية ، لا يدفعها إلى الاعتراض على النموذج الأمريكى للرأسمالية ، ولكنه يستبعد الشروط الضرورية لبناء نموذج للرأسمالية أوروبى صرف .

ب) « لقد صُممت معاهدة روما كميثاق للوحدة الاقتصادية ، ولكن قراءة هذه المعاهدة وتطبيقها بالأخص لم يكونا دائما كذلك. [...] وهذه المعالجة (التى تقترحها مسر تاتشر) لا تتطلب أى وثيقة أخرى ، فهى متوفرة كلها ، فى معاهدة شمال الأطلسى ، ومعاهدة بروكسل الممدلة ، ومعاهدة روما » .

جماك ديهور

أ) « لا محل فى التاريخ إلا لم ينظرون للأمور على نطاق واسع وعلى المدى الطويل . ولذلكا يزال «الأبناء المؤسسون» لأوروبا مائلون الآن بما أوصوا به واثراث الذى تركوه لنا » .

ب) « ومن هنا تتطور تجربة أصيلة لا وجه للشابه بينها وبين أى نماذج أخرى ، كقيام الولايات المتحدة مثلا [...] وهل يكون التطلع إلى أن يكون لدى كل أوروبى إحساس بالانتماء إلى جماعة تكون ، نوعا ما وطننا ثانيا ، تديسا للمقدسات ؟ ولو تم رفض ذلك فإن البناء الأوروبى سيقشل ، وستغلب المسوخ لأن جماعتنا لن تكون قد تزودت بتلك الروح الإضافية وذلك لتأصل الشعبى . وعليه فإن عدم توفرهما يقضى بفشل كل مخاطرة إنسانية » .

٤ - الخطابان يعتمدان على مفهومى الرأسمالية الأوروبية

مارجريت ثاتشر

أ) « الهدف من أوروبا المفتوحة للمنشأة هو القوة المحركة لقيام السوق الأوروبية الموحدة فى عام ١٩٩٢ [...] وهذا يعنى التحرك من أجل تحرير الأسواق ، والتوسع فى

الاختيارات ، والتوصل إلى المزيد من الالتقاء بين الاقتصاديات من خلال الحد من التدخلات الحكومية .

ب) يجب خفض نفقات الجماعة ، بدءاً بنفقات السياسة الزراعية المشتركة وأحسن ما تم فى الفترة الأخيرة هو « اتباع انضباط أكثر تشدداً بخصوص الميزانية » .

چاك ديلور

« لا يمكن أن يقتصر الأمر فقط على معرفة متى وكيف ستتمكن كل البلدان الأوروبية من الاستفادة من التأثير المنشط للسوق الكبيرة ومزاياها . فمهدنا نهيمن عليه إلى حد كبير روح جارية جديدة ، بينما ينتظر الشباب الأوروبي الكثير من جانبنا » .

ويتبين لنا هنا إلى أى حد تدفع المفاهيم الانجلو ساكسونية المهيمنة چاك ديلور إلى تحجيم التطلعات المالية للجماعة بالسعى فقط إلى سياسات مشتركة جديدة فى مجال البيئة، وربما أيضا فى مجال « البنى التحتية التى لا غنى عنها للأداء الجيد للسوق . وجميع هذه العمليات لن تتجاوز نسبة ٢٪ من مجموع النفقات العامة للجماعة » . وهذا الرقم معتدل بشكل خاص إذ أنه يمثل أقل من خمس أو عشر المستوى المعتاد للمقدرة المالية للاتحاد الفيدرالى .

٥ - الجوانب الاجتماعية

مارجريت ثاتشر

« قبل أن أترك موضوع السوق الموحدة ، هل يكون بوسعى أن أقول إننا لسنا فى حاجة إطلاقاً لأى نظم جديدة ترفع تكاليف العمالة ، وتجعل سوق العمل فى أوروبا أقل مرونة وقدرة على المنافسة بالمقارنة مع الموردين الأجانب ؟ »

چاك ديلور

« عندما يكون هناك ملايين من الشباب الذين يدقون عشا أبواب مجمع البالغين ، خاصة من أجل أن يحلوا مكانهم فى الحياة المهنية [...] يكون السؤال المطروح : أى مجمع نحن لبنى ؟ مجمع الإقصاء ؟ [...] إن ميثاق الحقوق الاجتماعية لا يهدف إلا إلى التذكير علناً بأننا لا نترى إخضاع حقوق العمل الأساسية للفعالية الاقتصادية وحدها » .

الملحق الثاني

مشروع إعلان حقوق المنشأة وواجباتها

تمهيد

أثبتت الأحداث الأخيرة في أوروبا والعالم تفوق المجتمعات التي تعطي الأفضلية للمبادرة الخاصة والسوق على المجتمعات التي تعهد بإدارة الاقتصاد إلى نظام يعتمد على التحكم والمركزية . فالاقتصاد الحر هو وحده الذي يسمح بضمان الفعالية الاقتصادية ، ويؤمن الإزدهار لأكبر عدد من الناس .

والحريات الاقتصادية لا يمكن فصلها عن الحريات السياسية . والديموقراطية هي وحدها التي تسمح بالازدهار الكامل لاقتصاد السوق . وعلى العكس فإن أى نظام لا يكون ديموقراطيا حقا ما لم يضمن احترام حق الملكية وحرية القيام بمشروعات .

ولكى يكون اقتصاد السوق مجزيا للجميع ، يجب أن ينظم في إطار دولة تقوم على الشرعية .. وهكذا تكون مهمة السلطات العامة تأمين الحريات الأساسية للناصر الاقتصادية ، والسهر على احترام قواعد المنافسة ، وتكريس تقدم المجتمع الذى يحق التوسع الاقتصادى ، بنظم أو قوانين .

والمنشآت جماعات منظمة تتمتع بشخصيتها وتكونها الخاص ، وهى الكيانات القاعدية التى يتوقف على ازدهارها ، ازدهار الاقتصاد فى مجموعه ، وتجدر من خلالها أغلبية الأفراد حافزا للعمل والمبادرة . ويحصل كل منهم من خلال ذلك على وسائل الحياة . وهذا الدور الرئيسى يعطى المنشآت حقوقا يتعين أن تعترف بها السلطات العامة وأن تحميها . وهناك فى مقابل هذا الدور والحقوق التزامات يحددها فى كل بلد المشرع على مرّ السنين ومع نمو الثروة . ومن السابق لأوانه التطلع إلى توحيدها فى أوروبا بنص أوحد ، وهى التزامات أخلاقية متماثلة كلها من حيث المبدأ ، أو على الأقل من حيث

مستوى تحقيقها ، وتعتبر واجبات مطلوبة فى المجالين الاجتماعى والثقافى وهى وحدها التى بدأ من الممكن إيرادها فى نص أوحده .

ويقوم المشروع الحر على وحدة المصلحة التى تجمع بين أصحاب رأس المال والإدارة والعاملين بالأجر . وعليه يجب أن يميل توزيع لمرات المبادرة ، والمجازفات ، والعمل المشترك ، إلى احترام العدالة وتنمية الحافز على الجهد الذى يبذله كل طرف . وتتوقف نوعية العلاقات الاجتماعية وفاعلية الجميع على ذلك .

ويتعين أن تُفسر على أساس تلك الاعتبارات مختلف مواد الإعلان التالى :

المادة الأولى

المشروع الحر مبدأ أساسى تضمنه قوانين الجمهورية . ويتعين على السلطات العامة أن تحميه .

المادة الثانية

يرتبط التشريع الاقتصادى والاجتماعى باحترام مبادئ المنافسة الحرة ، واقتصاد السوق ، والمساواة بين المنشآت .

وكل اتفاق يرمى إلى التخلص من قواعد المنافسة أو إلى إساءة استخدام وضع مسيطر محظور . ولا يمكن أن تكون الاحتكارات إلا ذات طابع استثنائى يتفق مع ضرورة عامة يجب أن يقررها القانون .

وكل خروج على تلك القواعد يجب أن تثبتها وتعاقب عليها سلطة مستقلة .

المادة الثالثة

تحدد المنشآت أسعارها بحرية . ولا يمكن السماح باستثناءات محدودة ومؤقتة لهذا المبدأ إلا بقتاوتن .

المادة الرابعة

تتحكم المنشأة فى شروط إلحاق العاملين وفصلهم ، شريطة احترام الاتفاقات المعقودة وحقوق العاملين .

المادة الخامسة

وتنشأ الشروط العامة للأجور من المفاوضات المعقودة بين إدارة المنشأة والعاملين ،
ويشارك فيها الممثلون المنتخبون للعاملين وفقا للشروط التى يحددها القانون .

المادة السادسة

نظرا للشخصية الاعتبارية للمنشآت وللدور الملكية فإن الرقابة عليها لا يمكن معاملتها
مثل السلع العادية عموما .

وعليه فإن حق أصحاب رأسمال فى ملكيتهم منشأة ما مصان ومطلق . وكل حد من
حق الملكية هنا تقرره الدولة ، يجب أن يكون ذا طابع استثنائى ومبرر بمصلحة عامة
كبيرة .. ويتمين أن يكون مصحوبا بتعويض عادل وسابق . ولا يمكن أن يقرره المشرع
إلا بأغلبية مؤهلة .

وبنفس الطريقة وللأسباب ذاتها ، فإن المنشآت المنظمة ، كشركات ذات رأس مال
وأسهم قابلة للتداول فى سوق مالية أو أكثر يجب أن تخضع القواعد المنظمة لتلك
الأسواق ، وكذلك السلطات المكلفة بتأمين تطبيقها ضد مناورات مضاربين يحاولون
السيطرة عليها دون أن تكون دوافعهم نابعة عن مشروع يرى المشاركون فى المنشأة :
الإدارة والعاملون وأصحاب الأسهم ، أنه صالح .

المادة السابعة

كل تغير فى التشريع السارى ينجم عنه ضرر شاذ أو استثنائى للمنشأة يعطى الحق
فى تعويض عادل يحدده القاضى المختص .

المادة الثامنة

إدارة المنشأة تقدم بانتظام وبالكامل حسابا للمساهمين والعاملين على إدارتها وعن
وضع المنشأة . ويجب أن تكون السجلات الحسابية والمالية آمنة مطابقة للحقيقة .

المادة التاسعة

التعبير المتعدد للعاملين داخل الهيئات التمثيلية المنتخبة يضمه القانون . ومثلوا
العاملين المنتخبون مكلفون بالدفاع عن المصالح المشروعة لموكليهم . ويتم استشارتهم

حول الإجراءات المتعلقة بظروف العمل . ويتمن على الإدارة أن تشركهم على أوسع نطاق فى دراسة المشاكل الرئيسية للمنشأة وفى البحث عن حلول لها .

المادة العاشرة

تشجع إدارة المنشأة كل إجراء يتيح مشاركة أفضل من جانب العاملين فى نتائجها ورأسمالها ، فى ظل احترام التوازنات الحيوية للمنشأة .

المادة الحادية عشرة

يجب أن تسهم المنشآت فى تأهيل العاملين لديها ، خاصة أولئك المهددين بالتسريح لتسهيل عملية إلحاقهم بأعمال أخرى .

وعليها أن تسهم ، فى حدود إمكانياتها فى نشاطات تتعلق بالمهادين التعليمية والثقافية والعلمية ، وفى تحسين البيئة ونوعية الحياة .

المادة الثانية عشرة

يتوجب على المنشآت ، بحكم حريتها فى العمل بصفة عامة ، والضمانات التى تتمتع بها والإمكانيات المتوفرة لديها عموما ، أن تقوم بدور محرك فى تحقيق ضروب التقدم التى يتوقعها منها المجتمع . ويتمن على السلطات العامة أن تشجعها بإجراءات مناسبة خاصة على الصمد الضريبي .

المادة الثالثة عشرة

احترام حقوق وواجبات المنشأة بضمنه قاض مستقل . ويتمن المقدمون للمحاكمة بضمانات تتعلق بعدالة الإجراءات .

فهرست

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٧
١ - عودة أمريكا	٢٧
الانفجار الأمريكي الكبير	٢٩
أسباب مهانة أكثر من اللازم وقلر من اليقين غير كاف	٣٠
التحدى الأمريكى الجديد	٣٣
أمريكا ، أمريكا	٣٨
أسس النفوذ الأمريكى	٣٩
٢ - أمريكا تتقهقر	٤٥
أمريكتان	٥٠
محركة التباهى	٥٢
المرض يصيب المدرسة والصحة والديموقراطية	٥٥
الصناعة تتقهقر	٥٩
كابوس ضروب العجز	٦٢
أكبر مدین فی العالم	٦٤
٣ - المال والمجد	٦٧
نوع من الهذيان	٧٢
نصاعد التكبر	٧٥

٧٧ قانون السوق

٧٩ مجد المهزومين

٨٠ رأسمالية بلا مَلاك

٨١ أرباح اليوم أم الغد

٨٢ الربح المضاد للتنمية

٨٥ الأخطار الجديدة الناجمة عن هيمنة المال

٨٩ ٤ - التلاميذات الاتجلو - ساكسونية في مواجهة

نظيرتها في منطقة جبال الالب

٩٠ مبعث للتأمين : الجبل والبحر

٩٣ النموذج الألبى قوى ، رغم الهجمات التى يتعرض لها

٩٦ التجربة الإنجليزية وتكاليف اليد الخفية

١٠٠ التجربة الكاليفورنية أو التقاء النقيضين

١٠٢ النظام الفرنسى على بساط البحث

١٠٥ ٥ - رأسمالية أخرى

١٠٧ موقع السوق فى النموذجين

١١٢ رأسمالية مصرفية

١١٤ شبكات مصالح متلاقية

١١٦ إدارة جيدة للتفاهم

١١٩ الاخلاص والتدريب

١٢٢ الليبرالية المنظمة

١٢٦	نقابات فنية ومسولة
١٢٩	قيم مشتركة
١٣١	٦ - تفوق النموذج الرايني اقتصاديا
١٣١	اتصاف المهزومين
١٣٣	صاحب الجلالة المارك
١٣٥	القاعدة الخلفية ، النقدية
١٣٧	فضائل دائرة العملة القوية
١٤١	أسلحة القوة الحقيقية
١٤٥	الثقافة الاقتصادية
١٤٩	٧ - التفوق الاجتماعي للنموذج الرايني
١٥٠	صحة ليست في متناول اليد
١٥٢	مطلات التأمين الراينية
١٥٤	الانزلاقات الأمريكية
١٥٦	منطق المساواة
١٥٩	نداء الأعلام وتأثير الظروف التاريخية
١٦٢	معركة الاستقطاعات الإجبارية
١٦٥	فرنسا التي أضحت مبذرة
١٦٩	٨ - تراجع النموذج الرايني
١٦٩	فخخ اللامساواة
١٧٢	تعرض السوفاق للأخطار

- ١٧٤ الفردية وتعداد السكان
- ١٧٥ عادات ومطالب جديدة
- ١٧٧ إغراءات النشاط المالى
- ١٨٢ التصدعات
- ١٨٥ الابتكارات : وسيلة فى خدمة المالية
- ١٨٨ الغناء القيود أم فرضها
- ١٩١ ٩ - لماذا يتغلب الاقل إنجازا ؟
- ١٩٣ كل ما يلزم لإنارة الإعجاب
- ١٩٥ الانتصار الإعلامى
- ١٩٦ بيع الآمال بالمليارات
- ١٩٨ الإعلام الاقتصادى وأزمة وسائل الإعلام
- ٢٠١ الربح من أجل الحاضر
- ٢٠٢ مفلتن فينوس وعفة جونون
- ٢٠٥ فراغ كبير فى الشرق
- ٢٠٧ عاشت الشركات المتعددة الجنسيات !
- ٢١١ ١٠ - الدرس الثانى الذى تقدمه ألمانيا
- ٢١١ كبش فداء التحجر الأوروى
- ٢١٢ المملة القوية أخيرا !
- ٢١٥ الصدمة الكهربائية التى أحدثتها إعادة التوحيد
- ٢١٨ جسارة هلموت كول الرائعة

- ٢٢١ الجيوب الإيطالية أم النمر الخامس ؟
 ٢٢٣ اتجاه السيد بول المعاكس ، المنلر بالكوارث
 ٢٢٥ ما يمكن أن تحققه أوروبا

خاتمة

- ٢٣١
 ٢٣٢ عصور الرأسمالية الثلاثة
 ٢٣٨ المقابل لـ ١٦,٤٠٠ فرنك

الملاحق

- ٢٤٣ الملحق الأول: وجهتنا نظر داخل الوحدة الاقتصادية الأوروبية
 ٢٤٧ الملحق الثاني : مشروع إعلان حقوق المنشأة وواجباتها

رقم الإيداع

٩٥ / ٢٥١٥

I . S . B . N 977 - 09 - 0278 - 0

تم عمل التجهيزات الفنية بمصر لخدمات الناشرين
٩ شارع ٨٦ نكبات المعادى - القاهرة ت : ٣٥١٦٧٤٣

ولد ميشيل البر مؤلف الكتاب في ١٩٣٠ ،
وحصل على دبلوم معهد الدراسات السياسية ، ثم
دكتوراه في الحقوق . عمل بوزارة المالية ، وواصل
مشواره المهني في البنوك الفرنسية والدولية ، ثم عُين
مفوضاً عاماً للتخطيط - وهذا أهم منصب في الإدارة
الفرنسية لوضع الخطط القومية - من ١٩٧٨ إلى
١٩٨٢ . رأس بعد ذلك مجموعة التأمينات الفرنسية
العامة ، وهي من كبرى شركات التأمين الفرنسية ، وقد
تم تأميمها في بداية عهد الرئيس ميتران .

صدرت عدة طبعات من كتابه الرأسمالية ضد
الرأسمالية ، باعت داخل فرنسا ٧٠,٠٠٠ نسخة ، ثم
طُبِعَ باللغات : الإنجليزية ، الألمانية ، الهولندية ،
الإيطالية ، الأسبانية ، البرتغالية ، البولندية ،
الرومانية ، التركية ، اليابانية ، وهو قيد الترجمة إلى
السلوفاكية والروسية والكورية .

للمؤلف من قبل :

التحدى الفرنسى ، وهان من أجل أوروبا .

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com